((ملخص عمل رسالة دكتوراه))

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد:-الحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه فقد يسرالله لي اجتياز مناقشة رسالة الدكتوراه الموسومة بالواضح في أصول الفقه من بداية فصول العموم إلى بداية فصل نسخ القرآن بالسنة، للإ مام أبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد الحنبلي ت ١٣٥ه. ، وقد تكونت الرسالة من مقدمة وقسمين، قسم دراسي وقسم تحقيقي ، أما المقدمة فقد اشتملت على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وكان منها:

مكانة الكتاب بين كتب الأصول عامة، وأصول الحنابلة خاصة، إضافة إلى ثناء العلماء عليه ، ومايتمع به مؤلفه من شخصية علمية نادرة وأصولية فريدة ،مع ما المؤلف وكتابه من مميزات وخصائص مهمة تدعو إلى ضرورة القيام بتحقيقه.

أما القسم الدراسي فاشتمل على فصلين : أولهما في التعريف بالمؤلف رحمه الله،من حيث اسمه ونسبه ومولده ونشأته وعصره ومكاتته العلمية وشيوخه وتلاميذه وصفاته وأخلاقه وعقيدته ومذهبه ووفاته وأهم أتَّاره ومؤلفاته.

وتاتيها : في التعريف بالكتاب من حيث تحقيق اسمه ونسبته إلى مؤلفه وسبب تأليفه وأهميته ومصادره وخصائصه ومزاياه ومنهج مؤلفه فيه وأهم المحاسن والمآخذ عليه، والتعريف بنسخة الكتاب من حيث مكانها ووصفها وخطها ونحو ذلك .

وأما القسم التحقيقي فقد اشتمل على الخطوات الآتية :-

- ١- نسخ الكتاب وكتابة النص كتابة صحيحة على ضوء القواعد الإملانية .
- ٧- تحقيق النص وتوتيقه وإصلاح عبارته وإكمال سقطه . ٣- وضع عناوين للفصول والمسائل .
- 4- عزوالآيات إلى سورها بذكررقم الآيةواسم السورة. ٥- تخريج الأحاديث والآثارمن مصادرها الأصلية.
 - ٣- عزوالشواهد الشعرية والأمثال إلى مصادرها.
 - ٧- التعريف بالأعلام غير المشهورين والترجمة لهم بإيجاز. ٨- التعريف بالكتب الواردة في النص .
- ١٠- توتَّيق التصوص والأقوال إلى قاتليها . ٩- التعريف بالفرق والقباتل والبلدان من مصادرها .
 - ١١-التونيق الموضوعي بعزوالمسائل العلمية إلى مصادر هاالمعتبرة.
 - ١٢-شرح المفردات والألفاظ الغريبة بإيجاز.
 - ١٣ إتحاف القارئ في نهاية كل مسألة أصولية بذكر المراجع فيها .
- ١٤ تذييل البحث بفهارس متنوعة للآيات والأحاديث والأشعار والأمثال والأعلام والفرق والبلدان والكتب الواردة في النص والمراجع والموضوعات بلغت أربعة عشر فهرسا.
 - تم ختمت البحث بخاتمة موجزة تضمنت النتاتج العامة والخاصة وأهم المقترحات والتوصيات.

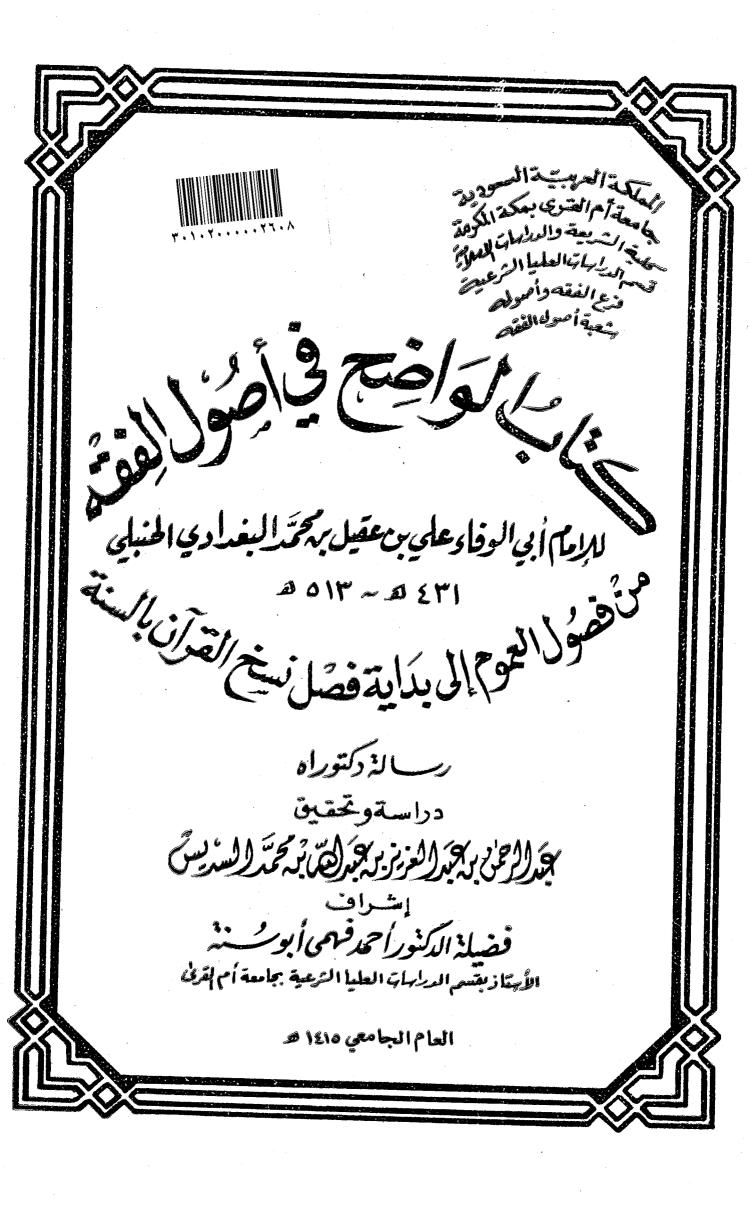
وبذلك تم ما عملته في الرسالة أعرضه أمام مجلس كلية الشريعة الموقر للموافقةعلى منحي الدرجة العلمية المستحقة، والله أسأل أن يجعل العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، فالشكر لله أولاً وآخرًا تم نفضيلة الدكتور المشرف حفظه الله وللمناقشين الكريمين ولهذه الكلية العريقة وهذه الجامعة العتيدة ولكل ساع في خدمة العلم وطلابه، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

وأغر دعوانا أن العمد لله رب العالمين .

توقيع البادث

توقيع فضيلة المشرف

توقيع فضيلة العميد



للإما أبي الوفاءعلى بن عقيل بمحمَّد البغدادي من هو المعالية فصل المعالية فعلم رب لهٔ دکتوراه كالراعلى ويجرك ويرير ويكرك أومح الركسان يس اشراف فضلة الدكنورأحمدفهمي أبومسنة الأبهتا ذبغتسم الدراهات العليا الترعية بجامعة أم إقرفى العام البحامعي ١٤١٥ هر



[الحكم إذا تعارض العام والخاص]

إذا تعارض آيتان ، أو خبران ، وكان أحدهما [١٢٦/أ]عاما ، والآخر خاصا فانه يقضى بالخاص على العام ، اذا كان بينهما تنافى ، سواء تقدم العام على الخاص ، أو تأخر عنه ، أو جهل التاريخ رأسا ، فلم يعلم أيهما

أشار إليه أحمد في عدة مواضع (١).

وذلك مثل قوله [تعالى](٢): {ولاتنكحوا المشركات حتى يؤمن} (٣)، وقوله: {والمحصناتُ من المؤمنات والمحصناتُ من الذين أوتوا الكتاب مِن قبلكم }(٤).

[والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما](٥).

وقول النبي صلى الله عليه وسلم: "لاقطع والا في ربع دينار" (٦).

(١) إنظرها ١/٥١٦- ٢٠ من العدة ، ١/١٥٠ من التمهيد ، ص ١٣٤- ١٣٦ من إلمسودة .

(٢) أوردتها تأدبا مع الله تعالى أولا ، ومنعا للبس ثانيا لأن ذكر الامام أحمد مر قريبا ، وان كان ذلك ليس خافيا على طالب العلم بحمد الله .

(٣) آية رقم ٢٢١ من سورة البقرة ، و محل التمثيل هنا : اذا مثل المشركات بالكافرات فهو عام يخصصه مابعده من ذكر الكتابيات .

(٤) آية رقم ٥ من سورة المائدة .

(ه) آية رقم ٣٨ من سورة المائدة.

(٦) خرجه البخارى ومسلم وأهل السنن وأحمد بسند صحيح عن عائشة رضى الله

انظر : ٨٧٧/٨ من صحيح البخارى ، كتاب الحدود ، باب قوله تعالى : {والسارقة والسارقة ...النخ } ، ١٣١٢/٣ من صحيح مسلم ، كتاب الحدود ، باب حد السرقة ونصابها ، ٤٠/٤ من سنن الترمذى ، كتاب الحدود ، باب ماجاء فى كم تقطع يد السارق ، ٤٤٨/٢ من سنن أبى داود ، كتاب الحدود ، باب فيما يقطع فيه السارق السارق من سنن النسائى ، كتاب السرقة ، باب القدر الذى اذا سرقه السارق قطعت يده ، ط/الحلبى ، ٢٧/٢ من سنن ابن ماجه ، كتاب الحدود ، باب حد السارق ، ١٨٩/٣ من سنن الدارقطنى ، كتاب الحدود ، باب حد السارق ، ١٨٩/٣ من سنن الدارقطنى ، كتاب الحدود ، ٢٦٢٣ من مسند أحمد ، مسند عائشة رضى الله عنها .

وانظر ١٤/٤ من التلخيص الحبير ، كتاب حد السرقة .

[وقوله](۱): "لاقطع في ثَمر ولاكثر حتى يأويه الْجرين" (۲). [وبه] (۳)قال أكثر أصحاب الشافعي (٤)سوى (أبي بكر) الدقاق (٥)، فإنه قال : "لايقضى بالخاص على العام ، بل يتعارض الخاص وماقابله (٦)من

(۱) أوردتها حتى لأيظن أن الحديث واحد ، بل هما حديثان ، والمؤلف رحمه الله لم يفصل بينهما .

(٢) هذا الحديث رواه مالك وأحمد وأهل السنن وغيرهم .

انظر : ٢٩٩/٢ من موطأ مالك ، كتاب الحدود ، باب ما إقطع فيه ، ط/دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركاه ، ٢١٤/٢ من مند أحمد بن حنبل ، ١٤/٤ من سنن الترمذي ، كتاب الحدود ، باب ماجاء لاقطع في ثَر ولاكثر ، ٢/٩٤٤ من سنن أبي داود ، كتاب الحدود ، باب ما لاقطع فيه ، ٢/٨٨ من سنن ابن ماجه ، كتاب الحدود ، باب لا يقطع في ثَر ولاكثر ، ٨٩٨٨ من سنن النائي ، كتاب قطع السرقة ، باب ما لاقطع فيه .

قال ابن حجر رحمه الله: "واختُلف في وصله وإرساله، ونقل عن الطحاوي أن الأمة تلقت متنه بالقبول" ١٥/٤ من التلخيص الحبير، كتاب حد السرقة. قلت: ومن خلال البحث في الحديث سنداً ومتنا يترجح وصله، فيصبح صحيحاً

محتجاً به إن شاء الله .

وانظر ٣٦١/٣ من نصب الراية ، كتاب السّرقة ، باب مايقطع فيه ومالايقطع . وانظر ٣٦١/٣ من نصب الراية ، كتاب السّرقة ، باب مايقطع فيه ومالايقطع . والشَمَر : الرُّطَب مادام في رأس النخلة ، واحده: ثمرة، ويطلق على الثمار كلها ، ويغلب على ثمر النخل .

والكَثر : بالتحريك : الجمار،أي: جمار النخل ، انظر ٢٢١/١ مــن النهاية في غريب الحديث والأثر .

واجْرَين : موضع تجفيف التمر ، وهو له كَالْبَيْدُرِ للحِنطَة ، ويُجمع على : جُرْن بضمتين ، ٢٦٣/١ من النهاية لابن الأثير .

(٣) هذه إضافة لابد منها لصحة الكلام ، وبها يستقيم السياق واللحاق ، وهي موجودة في التمهيد بنصها ١٥١/٢ .

(٤) انظر في مذهب الشافعية : ص١٥١ من التبصرة ، ١٤١،١٠٢/٢ من المستصفى ، انظر في مذهب الشافعية : ص١٥١ من الإحكام للآمدي ، ٢/٢٤ من جمع الجوامع بشرح المحلي .

(ه) سبقت ترجمته ص٢٥٠ من هذه الرسالة ، وكنيته مكتوبة في هامش المخطوط ، ولعلها استدراك من الناسخ .

(٦) انظر في نسبة هذا القول له ص١٥١ من التبصرة .

العام" ، وهو اختيار أبي بكر (١) الأشعري .

وقال أصحاب أبي حنيفة (٢) فيما حكاه الجرجاني (٣) عنهم: إن كان العام هو المتقدم: كان الخاص المتأخر ناسخاً لبعضه، وإن كان العام هو المتأخر، كان ناسخاً لجميع الخاص.

وإن لم يعلم التاريخ : فقد ذكر عيسى بن أَبان (٤): أنه على أربعة أقسام :

إن كان الناس قد عملوا بهما جميعا : وجب استعمالهما، وترتب العام على الخاص ، مثل : "نهيه [صلى الله عليه وسلم] عن بيع ماليس عنده "(٥)، "ورخص في السلم "(٦).

⁽١) المراد به أبو بكر الباقلاني ، وقد سبقت ترجمته ص ٢٧٧ من هذه الرسالة . وانظر في نسبة القول له ص١٥١ من التبصرة ، ٣٦٣/١ من شرح اللمع .

⁽٢) انظر مذهب الحنفية في المسألة : ٢٩٢،٢٩١/١ من كشف الأسرار ، ٢٧١/١ من تيسير التحرير ، ٣٤٥،٣٠٠/١ من فواتح الرحموت ، ٤١/١ من التلويح على التوضيح ،

⁽٣) سبقت ترجمته ص١٠٤ من هذه الرسالة .

⁽٤) سبقت ترجمته ص١٣٥٠.

⁽ه) هذا الحديث من رواية حكيم بن حزام رضي الله عنه اخرجه عنه الإمام أحمد ، وأهل السنن بسند صحيح .

انظر : ٢٠١/٣-٢٠٦ من مسند أحمد ، ٣٤/٣ من سنن الترمذي ، كتاب البيوع ٤ انظر : ٤٠١/٣- عن مسند أحمد ، ٢٥٤/٢ من سنن أبي داود ، كتاب باب ماجاء في كراهية بيع ماليس عنده ، ٢٥٢/٢ من سنن ابن ماجه ، كتاب التجارات ، باب النهي عن بيع ماليس عندك .

وانظر : ٣/٥ من التلخيص الحبير ، كتاب البيوع ، باب عايصح به البيع ، ١٨/٤ من نصب الراية ، كتاب البيوع .

⁽٦) جاء ذلك في عدد من الأحاديث كقوله صلى الله عليه وسلم: "من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم " خرجه الشيخان وأحمد وأهل السنن وغيرهم .

انظر: ٣/٥٧٦ من صحيح البخاري ، كتاب السلم ، باب السلم في وزن معلوم ، ٣/١٢٦٦٣ من صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، باب السلم ، ٣/٦٠٢٦٦٣ من سنن الترمذي ، كتاب البيوع ، باب ماجاء في السلف في الطعام والتمر ، =

وإن كان اتفاقهم على استعمال أحدهما ، عمل بما اتفقوا عليه ، والآخر منسوخ ، وذلك مثل قوله : "فيما سقت السماء العُشْر"(١)،

= ٣/٥٧٦ من سنن أبي داود ، كتاب البيوع ، باب في السلّف ، ٢٩٠/٧ من سنن النسائي ، كتاب البيوع ، ٢٩٠/٧ من سنن ابن ماجه ، كتاب التجارات ، باب السلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم ، ٢١٧١٦-٢٢٢ من مسند أحمد ، مسند حكيم بن حزام رضى الله عنه .

وانظر : ٣٢/٣ من التلخيص الحبير ، باب السلّم ، ١٥٥٤-٤٦ من نصب الراية ،

كتاب البيوع ، باب السلم .

والسَا لغة ـ بالتحريك ـ : التقديم والتسليم . وفي المنتمن آجلا ، وفي المشمن آجلا ، وفي الشمن عاجلا ، وفي المشمن آجلا . وقي الشرع : اسم لعقد يوجب الملك في الشمن عاجلا ، وفي المشمن آجلا ، وقال ابن قدامة : هو أن يُسلم عوضاً حاضراً في عوض موصوف في الذمة إلى أجل. ويسمى ا : سَلَمًا ، وسَلَمًا ، وسَلَمًا .

وهنا يلاحظ أن المصنف رحمه الله جعل الحديثين حديثاً واحداءهو : نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع ماليس عنده، ورخص في السلم ، فهل الأمر كما أورد المصنف ، أو أنهما حديثان بلفظين مختلفين؟ قبل : هذا ، وهذا .

والصحيح أنهما لفظان مختلفان ، وحديثان مستقلان ، وكل منهما لـ ، رواته) ورجاله ، كما أثبته .

وانظر في توضيح ذلك : ٤/٥٥-٤٦ من نصب الراية للزيلعي ، كتاب البيوع ، باب السّلم .

(۱) هذا الحديث خرجه البخاري ومسلم وأهل السنن وأحمد في المسند بألفاظ متعددة . ٢٥١/٢ من صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب العشر فيما يسقى من ماء السماء ، ٢٥٥/٢ من صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب مافيه العشر أو نصف العشر ، ٢١/١ من سنن الترمذي ، كتاب الزكاة ، باب ماجاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيره ، ٢٠/١ من سنن أبي داود ، كتاب الزكاة ، باب صدقة الزرع ، ٢١/٥ من سنن النسائي ، كتاب الزكاة ، باب مايوجب العشر، ومايوجب نصف العشر ، ٢١/٨ من سنن ابن ماجه ، كتاب الزكاة ، باب صدقة الزروع والشمار ، ٢٩/٢ من سنن الدارقطني ، كتاب الزكاة ، باب قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض ، ٣٤١/٣ من مسند أحمد ، مسند جابر رضى الله عنه . وانظر ٢٩/٢١ من التلخيص الحبير ، كتاب الزكاة ، ٢١٨٨ من نصب الراية ، كتاب الزكاة ، ٢١٨٨ من نصب الراية ، كتاب الزكاة ، ٢١٨٨ من نصب الراية ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الزروع والثمار .

وقوله : "ليس فى الخضروات[١٢٦/ب]صدقة "(١). العام تلقته الأمة بالقبول والحاص مختلف فى حكمه والعمل به (7)، فلم يقض به على المتفق عليه (7).

وان كانوا اختلفوا فى ذلك : فعمل بعض بأحد الخبرين ، وعامة الفقهاء خالفه ، وينكر عليه ، فالعمل على ماعليه العامة ، وسقط العمل بالآخر .

وان كان الخبران بما يتعلق الحكم بهما ، ويسوغ الاجتهاد في الحكم الذي تضمنه كل واحد من الخبرين ، ولم يظهر من الصحابة العمل بأحد الخبرين ، فالواجب المصير الى الاجتهاد في تقديم أحدهما على الآخر ، واستعمال كل منهما فيما يقتضيه ، ومعنى هذا عندهم : أنهما يسقطان ، ويرجع الى دليل غيرهما (٤).

⁽۱) خرجه الترمذي والدارقطني والبيهقي .

انظر : ٣٠/٣ من سنن الترمذى ، كتاب الزكاة ، باب ماجاء فى زكاة الخضروات ، انظر : ٣٠/٣ من سنن الدارقطنى ، كتاب الزكاة ، باب ليس فى الخضروات صدقة ، ١٢٩/٤ من السنن الكبرى للبيهقى ، كتاب الزكاة .

والحديث ضعيف ، ضعفه ابن حجر والذهبي والسيوطي والزيلعي .

انظر: ١٦٥/٢ من التلخيص الحبير ، كتاب الزكاة ، باب زكاة المعشرات ، ٣٧٣/٥ من نصب الراية ، كتاب الزكاة ، باب زكاة النزروع والثمار ، ٣٧٣/٥ من فيض القدير .

⁽٢) والمراد بالعام : هنا حديث "فيما سقت السماء العشر" فهو متفق عليه من حيث العمل به ، والخاص : وهو حديث الخضروات مختلف في حكمه ، فلا يجوز أن يقضى به على العام ، فيكون العمل على ما تفقوا عليه ، والآخر منسوخ . انظر ٢/١٢٣ من العدة .

⁽٣) المرجع السابق . وانظر ٢٩١/١-٢٩٢ من كشف الأسرار .

⁽٤) انظر : ٢٩١/١ من كشف الأسرار ، ٢٧١/١ ومابعدها ، ٢٧١/١ من تيسير التحرير ، ٣٤٥/١٢ من فواتح الرحموت .

وانظر أيضا ٦٢١/٢-٦٢٣ من العدة ، فان الكلام هنا بين أبى الوفاء وشيخه يكاد يكون متطابقا تماما وانظر ٢٦١/١ من المعتمد . ولم أجد هذا التقسيم المنسوب لعيسى بن أبان بهذه الصورة فيما اطلعت عليه من كتب الحنفية .

(۲۹۷)

وقال أبو بكر الأشعري: إذا جُهل التاريخ وجب التوقف فيهما (١).

* الواضع في أصول النت لأبي الوفا، بن عسيل *

⁽١) انظر ص١٥٣،١٥١ من التبصرة ، ١/٣٦٣ من شرح اللمع ، ٢٣٢/٢ من العدة .

[أدلة القائلين بأنه إذا تعارض العام والخاص يقضى بالخاص على العام] (فصل))

في جمع أدلتنا: فمنها قوله تعالى: {الزّانِيةُ والزّانِي فَاجْلِدُوا كُلّ وَاحِد مِنْهُما مِائَةً جَلْدُة}(١)فهذه الآية عامة في كل زان وزانية ، قضينا عليها بالآية الخاصة في الإماء ، وهي قوله [تعالى] : {فَإِنْ أَتَينُ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَ نَصْفُ مَاعَلَىٰ المُحَصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ }(٢).

و إجماع الأمة على تخصيص الأولى بالثانية (7): أجماع على حمل العام على الخاص ، فهو حجة لنا، $[e]^{(3)}$ لاعذر لهم .

ومنها: أن الخاص يتناول الحكم المتناول له بصريحه ، والعام يتناول الحكم بظاهره المحتمل ، والصريح مقدّم على الظاهر ، وصار الصريح في الخصوص كالإشارة ، فإنه لو قال : لاتضرب هذا العبد ، وقال بعد ذلك : اضرب عبيدي ، فإن المشار إليه بالمنع من الضرب لايدخل في عموم قوله : اضرب [۱۲۷/أ]عبيدي ، لكان تخصيصه (٥)، كذلك التخصيص بالقول ،

⁽١) آية رقم ٢ من سورة النور .

 ⁽۲) آیة رقم ۲۵ من سورة الناء .

⁽٣) انظر المسألة في ص١١٥ من الإجماع لابن المنذر ، كتاب الحدود ، ١٧٤/٨ من المغني لابن قدامة ، كتاب الحدود ، ولم أجد فيهما نصاً صريحا على الإجماع في المسألة .

⁽٤) في الأصل "لاعذر" بدون واو ، والمتمشى مع الياق ماأثبته ؛ لأن المخالفين لم يعتذروا بالآية هنا .

⁽٥) ويكن أن يردُّ على هذا الدليل القائلون بالنبخ ، لأن العام عندهم قطعي .

المنبىء عن اخراج المخصوص عن (١) جملة العموم (٢).

ومنها : أن في حمل العام على الخاص ، جمع [۱] بين الدليلين ، $(\pi)^{2}$ يهما .

وهذه الأدلة الما وضعت للاستعمال ، فلا يجوز تعطيلها مهما أمكن ، ومن أخذ بالعموم أسقط الخصوص ، ومن وقف ترك العمل بدليل الشرع (٥).

ومنها: أن كلام صاحب الشريعة: يبنى بعضه على بعض ، ويجعل مفرقه كالمتصل ، فاذا قال: اقتلوا المشركين ، ولاتقتلوا أهل الكتاب اذا دفعوا الجزية ، وجب ألا يعطل الخصوص ، كذلك اذا فرق بينهما (٦).

ومنها: أن مخالفنا قد جوز تخصيص العام بالقياس ، وماذلك الالأن القياس يقتضى الحكم بخصوصه ، والقياس فرع من الخبر يستنبط منه ، فلأن

⁽١) لو قال "من" لكان أسلم من التكرار ، وأصح للسياق .

⁽٢) انظر هذا الدليل مع اختلاف يسير في ١/٣٦٧ من شرح اللمع ، ص١٥٣ من التبصرة ، ١٣٣/٢ من العدة ، ١٥١/٢ من التمهيد ، ٣٨٤/٣ من شرح الكوكب المنير .

⁽٣) هذه اضافة ليستقيم السياق .

⁽٤) في الأصل "جمع" و"عمل" بالرفع ، وهو غير صحيح . والصواب ماأثبته .

⁽٥) توضيحه : أن من قال بالنسخ : أبطل العمل بأحد الدليلين ، وهو الخاص ، ومن قال بالوقف : أبطل العمل بهما ، فلم يبق الا القول بحمل العام على الخاص تفاديا لذلك.

وانظر في هذا الدليل: ١/٣٦٧-٣٦٨ من شرح اللمع ، ص١٥١ من التبصرة ، ٢/٢٢ من العدة .

⁽٦) انظر هذا الدليل ص١٥٢ من التبصرة ، ٣٧٦/١ من شرح اللمع . ويمكن أن يعترض على ذلك بالفرق بين الحالين اذ في صورة التأخير يلزم الايقاع في الجهالة ، ويمكن أن يجاب عن ذلك بعدم التسليم بالتفريق بينهما .

يجوز التخصيص بالخبر الخاص أولى (١).

ومنها: أنه دليل عام قابله دليل خاص ، وليس في تخصيصه إبطال له ، كخبر الواحد إذا ورد مخالفاً لدليل العقل ، فإنه يُخص بدليل العقل ، لأن الخاص أقوى من العام (٢)، كذلك للهنا (٣).

(۱) انظر هذا الدليل ص١٥٤ من التبصرة ، ٢٦٨/١ من شرح اللمع ، ٢٣/٢ من العدة ، ١٥٢/٢ من التمهيد . وللمعترض أن يقول : لا يُتصور تأخر القياس ، لأن المخصص الحقيقي : هو دليل حكم أصله .

(٢) وللمعترض أن يقول: لايتصور تأخر دليل العقل ، بل المتاخر هو الفهم . وللإجابة على هذين الاعتراضين وغيرهما ينظر: ٣٧٦،٣٦٩/١ من شرح اللمع ، ص ١٥٤ُ من التبصرة ، ١٥٢/٢ من التمهيد .

(٣) انظر هذا الدليل ٣٦٨/١ من شرح اللمع ، ص١٥٤ من التبصرة ، ٣٢٣/٢ من العدة ، ١٥٢/٢ من التمهيد .

وانظر في أدلة القائلين بأنه إذا تعارض العام والخاص حُمِل العام على الخاص كلاً من : ٢٥٧/١-٢٥٨-٢٦١ من المعتمد ، ٢٤٦/١ من فواتح الرحموت ، ٢٦٢/٣/١ من المحصول ، ٣٤٦/٢ من الإحكام للآمدي ، ٣٢/٢ مدن المحلّي على جمع الجوامع ٣٨٣/٣ من شرح الكوكب المنير ، ص١٦٣ من إرشاد الفحول ، إضافة إلى ماأحلت إليه من شرح اللمع والتبصرة والعدة والتمهيد .

[شبه القائلين بأنه اذا تعارض العام والخاص فانه لايقضى بالخاص على العام ، والاجابة عنها] (فصل))

في شبههم :

فمنها أن قالوا:

ليس الخاص فيما تناوله بأولى مما عارضه من العام ، فوجب التوقف

فیه

فيقال: كلا ، بل الخاص فيما تناوله أولى من العام ، لأن الخاص يقتضى الحكم بصريحه على وجه لااحتمال فيه ، والعام يتناوله بظاهره وعمومه ، على وجه يحتمل أن يكون المراد به غير ظاهره ، فوجب تقديم الأرجح منهما .

وهذا دأب المستدلين في الأدلة [١٢٧/ب]يقدمون الأظهر فالأظهر ، ولهذا قدم دليل العقل على عموم خبر الواحد .

ولأن فيما قلناه استعمال الدليلين ، وعمل بهما ، وفيما قاله الخصم اسقاط أحدهما ، فكان العمل أولى من التعطيل (١).

ومنها أن قالوا:

اذا كان العموم متقدما والخصوص متأخرا: فانما قلنا يكون ناسخا لبعضه ، لأن بيان العموم: لا يجوز تأخيره عن حال وروده ، فاذا ورد متأخرا عنه لم يجز أن يقع موقع البيان (٢)، فلم يبق الا أن يكون ناسخا له .

فيقال : ان العموم وان كان يفيد الحكم في جميع المسميات ، فقد بينا أنه انه يفيد ذلك من طريق الظاهر ، ويحتمل أن يكون المراد به غير

⁽١) و محل هذا اذا لم يكن أحدهما متأخرا.

انظر في هذه الشبهة والجواب عنها: ص١٥٢ من التبصرة ، ١٤٩/٢ من التمهيد .

⁽٢) وذلك لأن العموم يتبادر فهمه الى الذهن لتأخر الخاص.

ماتناوله الخاص ، والخاص يتناول ماتناوله بصريحه ، من غير احتمال ، فوجب القضاء به عليه .

وتأخير بيانه يجوز ، وفيه فائدة كبيرة بأن يعتقد المكلف ذلك ، ويعزم عليه ، [فيقع](١)له ثواب العزم ، إلى أن يأتي دليل الخصوص ، ويعتقد الخصوص ، ويعمل به راذا وقع ابتداءً قبل العموم (٢).

ومنها :

أنه لو أراد استثناء الأول من العموم الثاني لَذَكَره ، ونبّه عليه لعلمه باعتقاد أهل اللغة عمومه بكون الصيغة موضوعة للشمول ، فلما لم يبين ذلك ، كان الظاهر أنه رافع للأول ، فيكون العموم الثاني ناسخاً للخصوص المتقدم عليه ، هذا هو الظاهر .

فيقال: إنما أخره لأنه يجوز تأخير بيانه ، وإذا جاز تأخير البيان فلافرق بين ذكره معه ، أو قبله ، أو بعده .

ولانسلم أن أهل اللغة يعتقدون عموم الصيغة مع تقدم الخصوص ، بل [١٦٨/أ] الخصوص المتقدم ممهد عندهم أن العموم الثاني لايدخل على الخصوص المتقدم (٣).

ومنها:

أن العموم المتفق على استعماله في الشمول واستغراق الجنس قد صار معلوماً كالنص ، وصار يتناول كل واحد من الجنس ، فصار كما يتناول كل واحد على الانفراد(٤).

ومعلوم أنه لو قال: اقتلوا المشركين ، ولاتقتلوا أهل الكتابين ، ثم قال: اقتلوا زيدا ، وعمرا ، وبكرا ، وخالدا ، وسالما ، ومازال يذكر أعيان المشركين واحداً بعد واحد ، بأسمائهم الخاصة ، ومنهم أهل الكتابين ، قضى

⁽١) في الأصل "فيقنع"، والصواب المتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

 ⁽٢) أنظر هذه الشبهة، والجواب عنها ٢/٤٢٢ من العدة .

⁽٣) انظر في هذه الشبهة، والجواب عنها ٢/١٢٤ من العدة .

⁽٤) أي: فأصبح كالذي يتناول كل واحد على الانفراد .

باللفظ الشامل لأعدادهم ، فعمهم بالقتل ، قاضياً على الخصوص الأول ، كذلك هنا(١).

فيقال: ليس ذكر الأعداد والآحاد على الأفراد من قبيل العموم

ألا ترى أنه إذا ذكر الأفراد والأعداد والأشخاص واحداً ، واحداً ، واحداً ، وأفاض عليهم حكماً واحداً ، لم يجز أن يخص بعض تلك الأشخاص بقياس ، ولما خار أن يرد العموم ويكون إخراج بعضهم نسخاً للحكم ، لاتخصيصا ، ولما جاز أن يرد العموم في الخبر المتسلّط على تخصيصه دليل العقل (٢).

فلما ورد { حَالِقُ كُلُّ شَيء } (٣) ، أمكن تخصيصه بدليل العقل (٤) ، لأنه لايدخل فيه الكلام والإرادة (٥) ، فلو قال بدلاً من العموم : خالق كلامه وإرادته ، لم يمكنا (٦) دفع ذلك بدليل العقل ، لكنا نعدل إلى تأويل إضافته ، ولا يمكننا أن ننفي الخلق عما أثبته ، بل نقول : خالق كلام ، وإرادة ، أضافهما إليه اضافة ملك ، لاإضافة صفة [٨٢٨/ب]من صفاته (٧) ، وكنا بالنص قائلين ماقال المعتزلة بشبههم العقلية (٨).

ولو قال : { تُلكَمِّرُ كُلَّ شَيءٍ } (٩)، من سماء ، وأرض ، وجبال : لَا أَمكننا أَن ُنخِرِج شيئاً من ذلك بدليل ، لأنه يكون عين التكذيب للخبر ،

⁽۱) أورد هذه الشبهة لهم الشيرازي في شرح اللمع ١/٣٧٢، والقاضي أبو يعلى في العدة ٦٢٤/٢ باختصار .

⁽٢) انظر ٣٧٢/١ من شرح اللمع .

 ⁽٣) آية رقم ١٠٢ من سورة الأنعام ، وآية رقم ٦٢ من سورة الزمر .

⁽٤) انظر ص١٥٤ من هذه الرسالة،عند الكلام عن حكم التخصيص بالعقل.

⁽٥) انظر ص١٦٠-١٦١ من هذه الرسالة ، وانظر ١/٣٦٤-٣٦٨،٢٦٥ من شرح اللمع .

⁽٦) في الأصل: "يمكننا"، والمتمشى مع قواعد العربية والإملاء ماأثبته .

⁽٧) سبق أن بينت مذهب السلّف في ذلك . انظر صُ ١٦٠-١٦٢ مـع الحواشي ، وانظر ص ١٦٠-١٦٢ مـع الحواشي ، وانظر ص ١٧١-١٧٤ من شرح العقيدة الطحاوية، ففيها توجيه السلف لهذه الآية وأمثالها.

 ⁽A) انظر ۲/۲۵۲،۲۵۲ من المعتمد ، وانظر ص۱۷٤،۱۷۱ من شرح الطحاوية .

 ⁽٩) آية رقم ٢٥ من سورة الأحقاف .

ولماً قال : { تُلَمَّر كُل شَعِع } ، ولم يذكر أعيان السماء ، والأرض . ولأن لفظ العموم يتناول آحاد الجنس وأنواعه تناولاً بظاهره ، لابصر يحه ، والمفرد من الأشخاص يتناول الحكم بصر يحه ، فافترقا (١).

⁽۱) انظر شبههم والجواب عنها في : ۲٦٢،۲٥٨/۱ من المعتمد ، ٢٧٤٦ من فواتح الرحموت ، ص ١٥٤،١٥٢ من التبصرة ، ٢٦٦٦ من شرح اللمع ، ٣١٩/٢ من الإحكام للآمدي ، ٢٣٢٦-٢٢٦ من العدة ، ٢٥٣،١٤٩/٢ من التمهيد .

[الحكم إذا تعارض خبران، كل منهما عام من وجه، وخاص من وجه آخر] ((فصل))

إذا تعارض خبران، كل واحد منهما عام من وجه ، وخاص من وجه آخر (۱): فهما سواء على الإطلاق (7)، إلا أن تقوم دلالة ، فتوجب تقديم أحدهما على الآخر (7).

مثاله قوله صلى الله عليه وسلم: "من نام عن صلاة أو نسيها فليصلّها إذا ذكرها"(٤)،

⁽١) المراد بالعام من وجه والخاص من وجه : هما اللذان يوجد كل واحد منهما مع الآخر أحيانا ، ويوجد كل منهما بدون الآخر أحيانا أخرى ، فيجتمعان في صورة ويستقل كل واحد منهما في صورة أخرى ، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها ماأورده المصنف في المسألة .

انظر ص٩٦-٩٧ من شرح تنقيح الفصول للقرافي .

⁽٢) انظر ٢/٦٢٧ من العدة .

⁽٣) انظر ص١٣٩ من المسودة .

⁽٤) الحديث صحيح ، خرجه الشيخان وأهل السنن وأحمد وغيرهم عن أنس رضي الله عنه .

انظر: ١/٥٥١ من صحيح البخاري ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها ، ١/٧٧١ من صحيح مسلم ، كتاب المساجد ، ومواضع الصلاة ، باب قضاء الصلاة الفائتة ، ١/٣٥٥ - ٣٣٦ من سنن الترمذي ، أبواب الصلاة ، باب ماجاء في الرجل ينسى الصلاة ، ١/١٠٥ من سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب من نام عن صلاة أو نسيها ، ١٩٣١ من سنن النسائي ، كتاب الصلاة ، باب فيمن نسي صلاة ، ط/دار الكتاب العربي ، ١٢٧٧١ من سنن ابن ماجه ، كتاب الصلاة ، باب من نام عن الصلاة أو نسيها ، ٢٢٧١٦ من سنن ابن ماجه ، كتاب الصلاة ، باب من نام عن الصلاة أو نسيها ، ٢٢٢١٦ من سنن الراية ، كتاب الصلاة ، باب قضاء الفوائت .

وقوله: "لاصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس "(١).

فالأول : خاص فى الفائتة ، عام فى الأوقات ، والشانى : عام فى الصلوات ، خاص فى الوقت (7). نص عليه أحمد (7) فى القضايا بما ذكرنا فى الصلوات ، خاص فى الوجه الذى ذكرنا (3) فى المثال (6).

وبه قال أصحاب الشافعي (7).

وقال أصحاب أبى حنيفة : يقدم الخبر الذى فيه ذكر الوقت ، وجواز فعل الصلاة (V).

ذكره الجرجاني عنهم (٨)، لأن الخلاف واقع في الوقت ، وجواز فعل

- (۱) هذا جزء من حدیث رواه الشیخان وأحمد وأهل السنن وغیرهم .
 انظر ۲۲۲/۱ من صحیح البخاری ، کتاب مواقیت الصلاة ، باب لایتحری الصلاة قبل غروب الشمس ، ۲/۲۰ من صحیح مسلم ، باب الأوقات التی نهی عن الصلاة فیها ، ۲/۳–۹۰،۸ من مسند أحمد ، ۲/۳۲–۳٤۲ مسن سنن الترمذی ، أبواب الصلاة ، باب ماجاء فی کراهیة الصلاة بعد العصر وبعد الفجر ، ۲/۲۲ من من سنن أبی داود ، کتاب الصلاة ، النهی عن الصلاة بعد العصر ، ۲/۷۲۷ من سنن النسائی ، باب النهی عن الصلاة بعد العصر ، ۲/۳۹۷ من سنن ابن ماجه ، کتاب اقامة الصلاة ، باب النهی عن الصلاة بعد الفجر وبعد العصر .
- (۲) انظر: ۱۱/۱۳ من شرح اللمع ، ۱۲۷/۲ من العدة ، ص۱۳۹ من المسودة ، ص۲۹۱ من شرح ص۲۵۱ من شرح من الروضة للطوفى ، ۳۸۵/۳ من شرح الكوكب .

(٣) كما في رواية حنبل وصالح رحمهما الله .

انظر ٢/٧٧٢ من العدة ، ص١٣٩ من المسودة .

(٤) في الأصل "ذكرناهما" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته . ولعل المراد الفوائت في الصلاة لأن نصه رحمه الله جاء فيها . انظر المرجعين السابقين .

(٥) وهناك أمثلة أخرى لهذه المسألة .

انظر : ۳۸۰/۱ من شرح اللمع ، ۳۸۵/۳ من شرح الكوكب .

- (٦) انظر : ٢/٣٥٨/١١ من شرح اللمع ، ٤٤،٤٣/٢ من جمع الجوامع بشرح المحلى .
 - (٧) انظر مذهب الحنفية في ١/٥٥٥-٣٤٦ من فواتح الرحموت.
- (A) هكذا أورد القاضى أبو يعلى ٦٢٧/٢ من العدة ، لكننى لم أر النص على اسمه فيما اطلعت عليه من كتب أصول الحنفية .

الصلاة فيه ، فقدم مافيه ذكر الوقت لتناوله المقصود (١).

لنا: أن كل واحد منهما قد تناول ماوقع الاختلاف فيه ، فإن الخلاف واقع في الوقت ، وجواز فعل الصلاة فيه ، وكل[١٢٩/أ]واحد منهما خاص فيما فيه اختلاف ، فتساويا(٢).

(۱) وهذا عندهم مندرج تحت قاعدة : ماإذا اجتمع أمران محرَّم ومبيح ، فيقدم المحرَّم على المبيح ، انظر ٣٤٥/١-٣٤٦ من فواتح الرحموت .

(٢) هذا الدليل بنصه في العدة ٢/٢٢-٦٢٨ .
وللنظر في هذه المسألة، والخلاف فيها، والأدلة والمناقشات يراجع:
١/٥٤٥-٣٤٦ من فواتح الرحموت ، ١/٢٦-٣٦٣ من شرح اللمع ، ٢٤،٤٣/٤٤ من المحلي على جمع الجوامع ، ٢/٢٢/٢٨ من العدة ، ص٢٥١ من الروضة ، ص١٣٩ من المسودة ، ص١١٠ من من الطوفي ، ٣٨٥،٣٨٤/٣ من شرح الكوكب المنير .

[الحكم إذا تعارض نصّان ، أحدهما : عام ، والآخر : خاص ، والخاص موافق للعام ، أو أحدهما:مطلق ، والآخر:مقيد] والخاص موافق للعام ، (فصل))

إذا تعارض آيتان أو خبران ، أحدهما عام ، والآخر خاص، والخاص موافق للعام ، أو أحدهما مطلَق ، والآخر مقيَّد ، فهل يُقضى بالعام على الخاص؟ والمطلَق على المقيَّد؟(١)

اعلم أن ذلك على أربعة أضرب: أحدها:

المحول . والمطلق عند الأصوليين هو: ماتناول واحداً غير معيّن ، باعتبار حقيقة شاملة لجنسه

⁽١) يلحظ هنا أن المؤلف رحمه الله جمع بين مسألتين في فصل واحد،هما العام إذا وافقه الخاص، ومسألة المطلق والمقيد، كما فعل شيخه في العدة ٢٨٨٢ . ومنهج كثير من الأصوليين إفراد مسائل المطلق والمقيد عن مسائل العموم، والأمثلة على هذا كثيرة، فلا تكاد تراجع كتب الأصوليين لاسيما من المتأخرين إلا وحدت ذلك .

انظر على سبيل المثال: ٢٠/١ من فواتح الرحموت ، ص٢٦٦ من شرح تنقيح النظر على سبيل المثال: ٣٦٠ من المحصول ، ٣/٣ من الإحكام للآمدي ، ٤٤/٢ من الفصول ، ٢٦٠لم من المحلّق على جمع الجوامع ، ٣١٥٠ من البحر المحيط ، ص٢٦٠ من روضة الناظر ، ص١٦٥ من من شرح الكوكب ، ص١٦٤ من إرشاد الفحول .

والمقيد : ماتناول معيناً أو موصوفاً بوصف زائد على حقيقة جنسه . والمقيد : ماتناول معيناً أن يسلم تعريف منها من المناقشة .

ربه مريعات المطلق والمقيد: ٢٨٦/٢ من كشف الأسرار ، ٣٦٠/١ من فواتح انظر في تعريفات المطلق والمقيد: ٢٨٦/٢ من كشف الأسرار ، ٣٦٠-١ من الإحكام للآمدي ، الرحموت ، ص٢٦٦ من شرح تنقيح الفصول ، ٣/٣-١ من الإحكام للآمدي ، ص٢٦٠ من روضة الناظر ، ٣٩٢/٣ من شرح الكوكب المنير ، ص١٦٤ من إرشاد الفحول ، ص٣٤٠ من التعريفات للجرجاني ، ص٤٨٤٧ من الحدود في الأصول للباجي ، أبي الوليد سليمان الباجي الأندلسي ، تحقيق د. نزيه حمّاد ، ط/مؤسسة الزعبي ، بيروت ، ١٣٩٢ه .

أن يكون الحكم والسبب واحد[1](١), مثل أن يكون في كفارة القتل رقبة مؤمنة (٢), ثم يذكر القتل في آية أخرى (٣) فيقول : رقبة ولايذكر مثل مؤمنة ، فإنه يجب بناء المطلق على المقيد ، ويقضى بالزيادة (٤), ويكون مثل أن يذكر أحد الرواة أنه دخل البيت وصلى (٥)، ويروى الآخر دخل البيت وماصلي (٦).

وأن يكون الحكم والسبب واحد $|Y|^{(Y)}$, ولا أن أحدهما خاص والآخر عام ، ولم يكن للخاص دليل : فإن الخاص داخل في العام ، وهو بعض ماشمله العموم ، ويكون ماتناوله الخاص ثابتاً بالخاص والعام ، ومازاد

(١) في الأصل "واحد" والصواب ماأثبته .

(٣) هذا على سبيل المثال .

(٤) انظر ٢/٨٢٢ من العدة .

(a) البيت هنا : هو الكعبة المشرفة ، والذي روى دخوله صلى الله عليه وسلم البيت وصلاته فيه هو ابن عمر رضى الله عنهما ، خرجه الشيخان وأهل السنن وغيرهم، انظر : ١٧٦/١ من صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب قول الله تعالى النظر : ١٧٦/١ من مقام إبراهيم مصلى ، ٢٦٦/٩ من صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ، ٣/٣٢٢ من سنن الترمذي ، كتاب الحج ، باب باب ماجاء في الصلاة في الكعبة ، ١/٢٤٤ من سنن أبي داود ، كتاب الحج ، باب الصلاة في الكعبة ، ٢/٣٢٢ من سنن البيهةي ، كتاب الصلاة في الكعبة ، ١/٣٢٢ من سنن البيهةي ، كتاب الصلاة في الكعبة ، وانظر ٢٩٢٢ من نصب الراية ، كتاب الصلاة في الكعبة .

ر رواه ابن عباس رضى الله عنهما ، وخرجه الشيخان وأهل السنن بلفظ "ولم رحل".

انظر: ١٧٦/١ من صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب قول الله تعالى : النظر: ١٧٦/١ من صحيح ملم ، كتاب الحج ، باب السحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ، ٣/٢٢ من سنن الترمذي ، كتاب الحج ، باب باب ماجاء في الصلاة في الكعبة ، ١/٢٦٤ من سنن أبي داود ، كتاب الحج ، باب الصلاة في الكعبة ، ٢/٨٢١ من سنن البيهقي ، كتاب الصلاة في الكعبة ، ٢/٨٢٨ من سنن البيهقي ، كتاب الصلاة في الكعبة ، وانظر ٢/٠٢٨ من نصب الراية ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة في الكعبة .

(٧) في الأصل: "واحد"، والصواب بزيادة الألف كما أثبته ، والكلام لازال متعلقاً
 بالضرب الأول من أضرب حمل المطلق على المقيد .

⁽٢) آية رقم ٩٢ من سورة النساء ، وهي قوله تعالى : {وماكان لمؤمن أن يَقتل مؤمناً لا خطأ وَمَنْ قَتل مؤمناً خطأ فتحريرُ رقبةٍمؤمنة ...} الآية .

على ذلك ثابتاً بالعام وحده دون الخاص (١)

مثاله ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "من أفطر في رمضان فعليه ماعلى المظاهر "(٢).

وقضى على الذي وقع على امرأته في نهار رمضان بعتق رقبة ، أو صيام شهرين (٣)، فثبت وجوب الكفارة فيما عدا ذلك الواطيء بالخبر العام (٤)

وكذلك إن كان دليل خطاب (٥)، فإنه يُقضى بدليل خطابه على العام

هذا الكلام بنصه في العدة ٦٢٩/٣. (1)

هذا الحديث بهذا اللفظ الذي أورده المصنف رحمه الله لم أقف عليه بهذه الصيغة فيما اطلعت عليه من المراجع الحديثية .

وقد سبقني إلى ذلك عدد من أهل الاختصاص كالزيلعي رحمه الله، فقد قال عنه "حديث غَريب بهذا اللفظ"، وقال: "والحديث لم أُجده" ٢/٥٥،٤٤٩ من نصب

الراية ، كتاب الصوم .

وإنما الذي ورد أنه صلى الله عليه وسلم أمر الذي أفطر يوماً من رمضان بكفارة الظهار ، خرجه الدارقطني في سننه صِ٠٩٠ ، كتاب الصوم ، وذكر أنه مرسَل ، وأنه من رواية الليث عن مجاهد عن أبي هريرة ثم قال : "وليث ليس بالقوي" -انظر: ١٩٠/-١٩١ من سنن الدارقطني ، كتاب الصوم ، ٤٥٠،٤٤٩/٢ من نصب الراية للزيلعي ، كتاب الصوم .

ورد ذلك في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم: "أمر رجلا أفطر في رمضان ـ يعني بالجماع ـ أن يعتق رقبة ، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكينا"، وورد ذكر الكفارة على من وقع على أهله في رمضان بألفاظ متعددة .

انظر : ٧٣/٣ من صحيح البخاري ، كتاب الصيام ، باب إذا جامع في رمضان ، ٧٨٢/٢ من صحيح مسلم ، كتاب الصيام ، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم .

وانظر ٢/٥٠/٢ من نصب الراية ، كتاب الصوم .

٣٦٠/٢ من العدة . (٤)

دليل الخطاب يكون فيما إذا علَّق الخطاب بصفة ، فيدل على أن الحكم فيما عدا الصفة بخلاف، وكذلك إذا على على خلاف بين الأصوليين ، انظر ١/١٥٤-١٥٥ من العدة ٤ ويعبّر عنه بأن المسكوت عنه يخالف حكم المنصوص عليه بظاهره ، ٤٤٩/٢ من العدة .

فيخرج منه ماتناوله دليله ، وذلك مثل قوله : "في أربعين شاة ، شاة "(١)، مع [17] و العلوفة من قوله : "في مع [17] مع [17] و العلوفة من قوله : "في سائمة الغنم زكاة "(٢)، فتخرج المعلوفة من قوله : "في أربعين شاة شاة " ، لأن دليل الخطاب بمزلة النطق في وجوب العمل به ، والنطق الخاص يقضى به على النطق العام [7].

سعق العامل يسلى به على الله ع

(۱) هذا جزء من حديث رواه علي بن أبي طالب وابن عمر رضى الله عنهم جميعا ، وقد خرجه البخاري وأحمد وأهل السنن والحاكم وغيرهم . انظر : ۲۳۸،۲۳۷/۳ من صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الغنم ، انظر : ۱۱/۱-۱۲ من مسند أحمد ، ۱۷/۳ من سنن الترمذي ، كتاب الزكاة ، باب ماجاء في زكاة الإبل والغنم ، ۲/۰۳۳-۳۹۳ من سنن أبي داود ، كتاب الزكاة ، باب في زكاة الإبل والغنم ، ۱/۳۳-۳۳۳ من سنن النائي ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الإبل والغنم ، ۱۲۲۲ من سنن الدارقطني ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الإبل والغنم ، ۱۸۲۸ من سنن البيهقي ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الإبل والغنم ، ۱۸۲۸ من سنن البيهقي ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الإبل والغنم ، ۱۸۲۸ من سنن البيهقي ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الإبل والغنم ، ۱۸۲۸ من سنن البيهقي ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الإبل مدقة الغنم ، ۱۸۲۸ من المستدرك ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الإبل

والغنم . (٢) هذا جزء من حديث رواه أنس بن مالك رضى الله عنه ، وهو حديث طويل ، فيه أحكام زكاة بهيمة الأنعام وغيرها ، وقد خرجه البخاري وأحمد وأهل السنن

وعيرهم . انظر : ٢٣٨/٣ من صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الغنم ، ١٢-١٢-١١ انظر : ٢٣٨/٣ من صند أنس رضى الله عنه ، ٢٥٨/١-٣٦٠ من سنن أبي داود ، من مسند أحمد ، مسند أنس رضى الله عنه ، ٢٣٦١-٣٦٠ من سنن النسائي ، كتاب كتاب الزكاة ، باب في زكاة السائة ، ٢١/١١-١١٦ من سنن الدارقطني ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الغنم ، ١١/١٠-١١٦ من سنن الدارقطني ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الإبل والغنم ، ١/٨١٠-١١٦ من سنن البيهقي ، كتاب الزكاة ، ٢٩٥٠-٣٩٥ من المستدرك ، كتاب الزكاة .

وانظر ٢/٥٣٥-٣٣٦ من نصب الراية ، كتاب الزكاة ، باب صدقة السزائم . (٣) فيكون الشارع في هذا المثال قد خصّ اللفظ الثاني بالأول بدليل الخطاب، فأخرج المعلوفة من العموم ، فيكون منطوق الحديث يدل على معنى، ومفهومه يدل على معنى آخر . انظر ٢/٠٦٢ من العدة .

(٤) خرجه أحمد وأهل السنن والحاكم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما . =

"الماء طهور لاينجسه [شيء] إلا ماغير طعمه ، أو ريحه "(١)، فإنه يحمل على القلتين ، فيقضى بدليل خطابه عليه ، فيخرج مادون القلتين منه (٢).

فإن ناقضونا بمواضع (٣)، فيجب أن مينظر إلى دلائل تلك ، فأن كانت تنبيهاً أو قياسا : فاعلم أننا نترك دليل الخطاب لِما هو أقوى منه ، ومعنى

انظر : ٢٣،١٢/٢ من مسند أحمد ، مسند عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، ١٥/١ من سنن أبي داود ، كتاب الطهارة ، باب ماينجس الماء ، ٩٧/١ من سنن الترمذي ، أبواب الطهارة ، باب آخر منه : أي من باب ماجاء أن الماء لاينجُّ شيء ، ٢/١ من سنن النمائي ، كتاب الطهارة ، باب التوقيت في الماء ، ١٧٢/١ من سنن ابن ماجه ، كتاب الطهارة ، باب مقدار الماء الـذي لاينجس ، ١٣/١-٢٥ من سنن الدارقطني ، كتاب الطهارة ، باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة ١٣٢/١ من المستدرك ، كتاب الطهارة ، باب إذا كان الماء قلتين لم ينجُّسه شيء .

وللعلماء في تصحيحه وتضعيف قولان ، انظر تحقيقهما ١٦٢١-٢٠ من التلخيص الحبير ، كتاب الطهارة ، ١٠٤/١-١٠٩ من نصب الراية ، كتاب الطهارات ، باب

الماء الذي مجوز به الطهارة . ورَّ وَ اللهُ الله بصاع النبي صلى الله عليه وسلم ، أي : ما يعادل قربتين ونصف ، أو مائتين

انظر ص١٩٦ من المصباح المنير ، مادة (قلل) ، ٢٢/١ من المغني لابن قدامة ، باب

رواه أبو أمامة الباهلي، وخرجه أحمد وأهل السنن . انظر : ٨٦،٣١/٣ من مسند أحمد ، ١٥٥١-١٦ من سنن أبي داود ، كتاب الطبارة ، ٩٨/١ من سنن الترمذي ، أبواب الطهارة ، ١٤١/١ من سنن النسائي ، كتاب الطهارة ، ١/١٣/١-١٧٤ من سنن ابن ماجه ، كتاب الطهارة ، ١/٢٨ من سنن الدارقطني ، كتاب الطهارة ، ٢٩٥/١ من سنن البيهقي ، كتاب الطهارة . والحديثُ : ضعيف سندا ، صحيح متنا ، انظر في تحقيق القول فيه ١٢/١ من

التلخيص الحبير ، كتاب الطهارة ، ١/٤٨ من نصب الراية ، كتاب الطهارات ، باب الماء الذي تجوز به الطهارة ، وقد ورد الحديث في الأصل بدون كلمة "شيء" فأثبتها كما في المراجع السابقة .

انظر ٢/٣٣٣ من العدة . (Y)

سيأتي التمثيل على هذه المواضع قريباً في أحاديث في البيوع ، وانظر ٢/٤٣٤-٣٣٦ من العدة .

الخطاب (١) أقوى من الخطاب ، وكذلك التنبيه (٢). مثاله قولهم : النبي صلى الله عليه وسلم: "نهى عن بيع مالم يُقبض "(٣)، ثم قال: "من ابتاع طعاماً فلا [يبعه] حتى يستوفيه "(٤)، ولم يقضوا بدليل خطابه ، ويخرجوا منه [ما] (٥)عدا الطعام ، فإن نهيه عن بيع الطعام حتى يَستوفى مع كون حاجة

ومعنى الخطاب : أي علته ومفهومه ، وهو أقوى من الخطاب : أي من دليله (1)ومنطوقه . انظر في المراد به ١٥٢/١ من العدة ، وانظر في التمثيل على ذلك وتوضيحه ٢/١٣٤ من العدة .

انظر ٢/٦٣٤-٥٣٥ من العدة . (Υ)

كما ورد ذلك من حديث حكم بن حزام أنه صلى الله عليه وسلم قال: "إذا اشتريت بيعاً فلاتبعه حتى تقبضه" خرجه الدارقطني والبيهقي وغيرهما '. انظر : ٨/٣ من سنن الدارقطني ، كتاب البيوع ، ٣١٣/٥ من سنن البيهقي ، باب

النهى عن بيع مالم يقبض ، وآن كان غير طعام . وانظَّر : ٣/٥٣ من التلخيص الحبير ، كتاب البيوع ، باب القبض وأحكامه ،

٣٢/٤ من نصب الراية ، كتاب البيوع .

وهـذا الحديث عـام في الطعام وغيره ، أما النهي عن بيع الطعـام قبل قبضه فقد ورد في أحاديث صحيحة ، يبينها تعليق رقم (٤) الآتي بعده .

خرجه الشيخان وأحمد وأهل السنن وغيرهم من حديث ابن عمر رضي الله

انظر : ١٤٢/٣ من صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب بيع الطعام قبل أن م يقبض ، ١١٥٩/٣ من صحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ، ٢/٦٣- ٢٤ من مسند أحمد ، ٥٨٦/٣ من سنن الترمذي ، كتاب البيوع ، باب ماجاء في كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه ، ٢٥١/٢ من سنن أبي داود ، كتاب البيوع ، باب في بيع الطعام قبل أن يُستوفى ، ٢٥١/٧ من سنن النسائي ، كتاب البيوع ، باب كتاب التجارات ، باب النهي عن بيع الطعام قبل أن ُ يقبض، ٥/٣١٢ من سنن البيهقي ، كتاب البيوع ، ٢/٨٦٢ من سنن الدارمي ، كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع الطعام قبل أن يستوفى ، ط/عبد الله هاشم اليماني سنة ٢٨٦١ه.

وانظر ٢٤/٣ من التلخيص الحبير ، كتاب البيوع ، باب القبض وأحكامه . وقد ورد الحديث في الأصل هكذا "فلايبيعه"، والذي في المراجع السابقة "فلايبعه' وهو الصواب إن شاء الله .

في الأصل "بما عدا"، والمتمشي مع صحة السياق حدف الباء، كما أثبته.

الناس داعية إليه تنبيه على غيره ، فقضينا بالتنبيه على دليل النطق ، لأنه أقوى منه ^(۱).

ومشل قوله صلى الله عليه وسلم : "إذا اختلف المتبايعان ، والسلعة قَائَمة ، فالقول قول البائع ، والمبتاع بالخيار "(٢)، ولم يَقض بدليل خطابه ، فيخص ذلك بقيام السلعة ، لأنه لما أمر بالتحالف (٣) والسلعة قائمة ، يكن الرجوع إلى قيمتها الشاهده باليمين لمثلها،التي يمكن الاستدلال بها على صدق أحدهما ، فأولى أن يُحكم بالتحالف حال الإشتباه وعدم الشاهد ، وهو حال تلفها (٤)، ولأن كل واحد[١٣٠/أ]منهما مُدّعي، ومدّعيّ عليه، وهذا المعني موجود حال تلف السلعة ، فكان المعنى أيضاً مقدّماً على دليل الخطاب (٥). الضرب الثاني (٦):

إذا كان الجنس (٧) مختلفًا ، مثل صيام واطعام ، صيام وصلاة ، فإنه لا يُبنى المطلق على المقيّد ، سواء كان السبب وأحد [أ] (٨) ، كالكفارة ، فيها

انظر ٢/٤٣٤-٩٣٥ من العدة . (1)

هذا الحديث من رواية عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، خرجه أحمد والترمذي (Y)والدارقطني والدارمي وابن ماجه والبيهقي .

انظر : ١/ ٤٦٦ من مسند أحمد ، مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، ٥٧٠/٣ من سنن الترمذي ، كتاب البيوع ، باب ماجاء إذا اختلف البيّعان ، ٢٠/٣ من سنن الدارقطني ، كتاب البيوع ، ١٦٦/٢ من سنن الدارمي ، كتاب البيوع ، باب إذا اختلف المتبايعان ، ٢٧٧/٢ من سنن ابن ماجه ، كتاب التجارات ، باب البيّعان يختلفان ، ٥/٣٣٣ من سنن البيهقي ، كتاب البيوع . وانظر ٣٠/٣ من التلخيص الحبير ، كتاب البيوع ، باب أختلاف المتبايعُين .

كما ورد "إذا اختلف المتبايعان تحالفا" انظر ٣١/٣ من التلخيص الحبير ، باب (τ) اختلاف المتبايعين .

انظر ٢/٥٣٦ من العدة . (٤)

انظر ٢/٥٣٥-٣٣٦ من العدة . (0)

ت أي:الضرب الثاني من أضرب حمل المطلق على المقيد. (r)

⁻المراد بالجنس هناً : الحكم ، والله أعلم . (Y)

في الأصل "واحد" وهو خطأ ، كما تقدم مرارا . (A)

صيام شهرين متتابعين وإطعام لم يقيّد بالتوالي والتتابع ، بل أطلِق .

أو كان مختلفاً ، مثلِ الصيام قَيُّدُ بالتتابع ، والزكاة ذكرها مطلقة : فإنه لايبني المطلق على المقيد (١).

قال أحمد : "إذا وطيء في ليالى الكفارة ، يَستقبل الصوم ، أو قال : الصيام ، وإذا وطيء في خلال الإطعام يبني "(٢).

والوجه في مَّذَا [أنه] (٣) إنَّا يحمَل اللَّطلق على المقيَّد ، إذا كان الحكم المختلف فيه مختلفًا (٤) في الموضعين ، إلا أنه مطلق في أحدهما، مقيد في الآخر، وهذا معدوم في الجنسين .

ولأن المقيَّد مع المطلق ، كالخاص مع العام ، والمفسّر مع المجمل ، لأن التقييد فيه نوع إخراج وتخصيص ، وهناك لايقضي أحدهما على الآخر ، إلا أن يكون أحدهما من جنس الآخر ، كذلك ههنا (٥).

الضرب الثالث:

أن يكون الحكم متفقاً والسبب مختلفا ، لكن في موضعين،[بـ](٦)قيدين ختلفين ، ويطلق في الثالث ، كالصيام قيد بالتتابع في الكفارة ، فقال : {شَهَّرَيْنِ مَتَتَابِعَيَّن} (٧)، وُقيَّد بالتفريق في التمتع (٨)، فقال : {فُصِيَامُ

انظر ٢٣٦/٢ من العدة ، فإن الكلام بين المؤلف وشيخه يكاد يكون متطابقاً تماماً . (1)

انظر ٢/٦٣٦ من العدة . (Y)

 $^{(\}tau)$

هذه إضافة ليستقيم السياق ، وهي هكذا في العدة ٢٣٦/٢ . هكذاً في الأصل "محتلفا" ، والـذي في العـدة "مذكورا"، وهـو عنـدي أقـرب إلى (٤) الصحة ، انظر ٢/٦٣٦ من العدة .

انظر ٢/٦٣٦ من العدة . (0)

في الأصل "مقيدين"، والصواب إن شاء الله ماأثبته، وهـو الموجود في العدة (7)

كما في كفارة القتل، آية ٩٢ من سورة النساء ، وكفارة الظهار، آية ٤ من سورة (\vee) المحادلة .

التمتع : أحد الأنساك الثلاثة في الحج ، وهي الإفراد، والتمتع، والقران ، والتمتع (Y)هو : أن يُحرم بالعمرة في أشهر الحج، ويفرغ منها، ويحرم بالحج من عامه . انظر ٣٧٦/٣ من المغني لابن قدامة ، كتاب الحج .

ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم (١)، وأطلق في كفارة اليمين ، بقوله : {فصيامُ ثلاثة أيام (٢)، وقال [١٣٠/ب] في قضاء رمضان اليمين ، بقوله : أفعدة من أيام أخر (٣)، ولهذا الصوم المطلق مثلان مقيدان مختلفان ، فعد أخر الطلق على إطلاقه ، ولانبني على واحد منها ، لأنه ليس حمله على أحدهما بأولى من حمله على الآخر.

فاغا أوجب أصحابنا النتابع في كفارة اليمين (٤)، لأجل قراءة (عبدالله) بن مسعود (٥).

الضرب الرابع:

السرب الرابع المرابع المرابع

بالتراب ، ففي هذا روايتان .

⁽١) آية رقم ١٩٦ من سورة البقرة .

⁽٢) آية رقم ٨٩ من سورة المائدة .

⁽٣) آية رقم ١٨٥،١٨٤ من سورة البقرة .

⁽٤) انظر ٢/٧٣٧ من العدة ، ٧٥٢/٨ من المغني لابن قدامة ، كتاب الكفارات .

⁽ه) هو:الصحابي الجليل، أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب البُذلي ، الملقب بابن أم عبد ، أحد السابقين إلى الاسلام ، كان رضي الله عنه في عداد المهاجرين إلى الحبشة والمدينة ، وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم المشاهد كلها ، وروى عنه كثيراً من الأحاديث ، ويُعد من علماء الصحابة، رضي الله عنه وأرضاه ، وله مناقب كثيرة ، ت سنة ٣٢ه .

انظر : ٣٦٨/٢ من الإصابة ، ٢١٦/٢ من الاستيعاب ، وقد كتب اسم "عبدالله" في الأصل في الهامش/ولعله استدراك من الناسخ .

ي ، عس ي الهس، وعلم المسارات الله أيام متتابعات ، وهـى قـراءة أبيّ بن كعب أيضا ، وهـي ثابتة بطريق الآحاد .

انظـر ١٠/٩٥٥ مـن تفسير الطبري ، ٩١/٢ مـن تفسير القـرآن العظيم لابن كثير ، ٢٨٣/٦ من تفسير القرطبي ، ١٥٤/٣-١٥٦ من الدرّ المنثور للسيوطي .

⁽٦) كما في آية الوضوء ، الواردة في سورة المائدة ، آية رقم ٦ .

 $[1]_{\text{and}}(1)$: يبنى المطلق على المقيد من طريق اللغة (1).

وبهذه الرواية قال أصحاب مالك (٣).

وبهده الروايد على المطلق من نصر هذا بقوله تعالى : {وَاَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَينَ مِنْ رَجَالِكُم } (٤)، وقوله : {وَأَشْهِدُوا ذَوَيَ عَدْلٍ مِنْكُم } (٥) فقضينا بالتقييد بالعدالة على المطلق من الشهادة (٦).

وفيه رواية أخرى : لايبني المطلق في هذا على المقيد ، ويحمل المطلق على المقيد ، ويحمل المطلق على إطلاقه (٧)، وهي اختيار أبي إسحاق بن شَاقلا (٨)، وهو قول أصحاب

(۲) انظر ۲/۸۳۲ من العدة ، ۱۸۰/۲ من التمهيد ، ص۲۹۱ من الروضة ، ص۱٤٥ من السودة ، ۳۸/۲ من شرح الكوكب المنير .

(٤) آية رقم ٢٨٢ من سورة البقرة، وهي آية الدين .

(٥) آية رقم ٢ من سورة الطلاق .

(٦) انظر ٢/٨٣٨ من العدة .

(٧) انظر ٢٨٨/٢ من العدة ، ١٨١/٢ من التمهيد ، ص ٢٦١ من الروضة ، ص ١٤٥ من اللودة ، ٣٠٨/٣ من شرح الكوكب المنير .

(٨) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا البزار ، كان رحمه الله شيخ الحنابلة في زمانه مكثراً للرواية ، مجيداً في الأصول والفروع ، ذا قدر جليل، وعلم غزير ، تتلمذ على أبي بكر عبد العزيز، وغيره ، جلس للتدريس في جامع بغداد ، وكان له فيه حلقتان ، مات رحمه الله عام ٣٦٩ه . انظر : ١٢٨/٢ من طبقات الحنابلة ، ٣٨٨٣ من شذرات الذهب ، ٢٥٧٧ من المنهج

وقد نسبه إليه في العدة ١٨٠/٢ ، ١٨٠/٢ من التمهيد ، ص٢٦١ من الروضة ، ص١٤٥ من المسودة .

⁽١) في الأصل: "أحدهما "، والصحيح ماأثبته تمشياً مع صحة السياق ، وهو الموجود في العدة ٦٣٨/٢ .

⁽٣) هذا العزو للمالكية فيه نظر ، لأن أكثرهم على أنه لأيبني المطلق على المقيد ، وقد صرّح بذلك القرافي في ص٢٢٦ من شرح تنقيح الفصول ، والشنقيطي المالكي في نشر البنود على مراقي السعود ٢٨٦/١ ، وهو عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، ت سنة ١٢٣٣ه ، ط/فضالة المغرب ، ففيهما أنه لايقول بحمل المطلق على المقيد هنا إلا القليل من المالكية .

أبي حنيفة (١).

ابى سيسه ... واختلف أصحاب الشافعي ، فمنهم من قال كقولنا ، وأنه يبنى المطلق على المقيد بالقياس عليه ، على المقيد من طريق اللغة ، ومنهم من حمل المطلق على المقيد بالقياس عليه ، لامن جهة اللغة ، وهم الأكثر (٢)، وهو اختيار أبي بكر الأشعري (٣).

وهكذا الاختلاف في الخاص والعام (٤) نحو قوله: "فيما سقت السماءُ العشر"(٥) عام في القليل والكثير، وقوله: "ليس فيما دون خمسة أُوسُق صدقة"(٦) خاص في المقدار، فهل يُحمل العام[١٣١/أ] على الخاص؟ على

⁽۱) انظر: ۲۱۷/۱ من أصول السرخسي ، ۲۸۷/۲ من كشف الأسرار ، ۱۳/۱ من التلويح على التوضيح ، ۱/۳۹۵ من فواتح الرحموت .

⁽٢) انظر في مذهب الشافعية : ص٢١٦،٢١٢ من التبصرة ، ٢١٨/٣/١ من المحصول للرازي ، ٣/٥ من الإحكام للآمدي ، ٣٠/٣؛ من البحر المحيط .

⁽٣) نسبه إليه الزركشي في البحر المحيط ٢٤١/٣ ، وأبو يعلى في العدة ٢٣٩/٢، والفتوحي في شرح الكوكب ٤٠٣/٣ .

⁽٤) يلاحظ أن المصنف رحمه الله أدرج هذه المائة مع مسألة حمل المطلق على المقيد مع مابينهما من الفوارق من حيث الحكم والتمثيل .

⁽ه) سبق تخريجه ص٢٩٢ من الرسالة .

⁽٦) خرجه الشيخان وأحمد وأهل السنن وغيرهم عن أبي سعيد الخدرى رضي الله

انظر: ٢٣٤/٢ من صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الورق ، ٢٧٤/٢ من صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، ٣٠،٣٠،٦/٣ عن مسند أحمد ، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، ٢٢/٣ من سنن الترمذي ، كتاب الزكاة ، باب ماجاء في صدقة الزرع والتمر والحبوب ، ٢٧٥/١ من سنن أبي داود ، كتاب الزكاة ، باب ماجب فيه الزكاة ، ٥/٢١ من سنن النسائي ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الورق ، ماجب فيه الزكاة ، ماب زكاة الورق ، ١٢٧٥ من سنن ابن ماجه ، كتاب الزكاة ، باب ماججب فيه الزكاة من الأموال ، ٢٢٣٨ من سنن الدارمي ، كتاب الزكاة ، باب مالا تجب فيه الصدقة من الحبوب والورق والذهب ، ٢٣/٢ من سنن الدارقطني ، كتاب الزكاة ، باب وجوب زكاة والورق والماشية ، ١٢٠/٤ من سنن البينةي ، كتاب الزكاة .

ماقد مناه مــن الاختلاف [في] (1) حمل المطلق على المقيد (7)، (وقد قال أحمد) (7): "نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بعد العصر وبعد الصبح ، نهي جملة (3)، [وقال] (6): "ومن نام عن صلاة أو نسيها" فكان هذا مخصوصاً به نهيه عن الصلاة بعد العصر والصبح (7).

والأوسَّق : جمع وَسق بفتح الواو وسكون السين ، والوَّسق: ستون صاعاً بصاع النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو ثلاثنائة وعشرون رطلاً عند أهل الحجاز ، وأربعمائة وثانون رطلاً عند أهل العراق ، والأصل في الوَّسق : الحمّل ، وكل شيء وسقته فقد حملته ، والوسق أيضاً: ضم الشيء إلى الشيء . مادة (وسق) .

(١) في الأصل: "وحمل المطلق على المقيد بالواو"، والصواب ماأثبته ، وهو الموجود في العدة ٢٠/٢ .

(٢) تكاد تكون الجمل هنا متطابقة قاماً بين الواضح والعدة ٢٠٠/٢.

(٣) هذه الجملة مكتوبة بهامش المخطوط ، ولعلها استدراك من الناسخ .

(٤) انظر هذه الرواية عن أحمد رحمه الله في ٢/٠١٢ من العدة ، وقد رواها عنه حنبل وصالح رحمهما الله .

(٥) هذه إضافة ليستقيم السياق ، وهي موجودة في العدة ٢/٠١٢ .

(٤) انظر ٢٤٠/٢ من العدة ، وقد سبق ذكر ذلك في المالة قبل هذه ، فيما إذا ورد نصان ، في كل منهما عموم وخصوص من وجه ، و قبين أن الحكم فيها إجراء العام على عموم ، والخاص على خصوصه ، كما تقدم أيضاً تخريج الحديثين ، انظر ص١٠٠-٣٠٠ من هذه الرسالة .

[أدلة القائلين بحمل المطلق على المقيد إذا اتحد الحكم، واختلف السبب] ((فصل))

في أدلتنا :

أن العرب إذا أطلقت الحكم في موضع ، وقيدته في موضع جعلت ذلك المطلق مقيّدا .

يدل عليه قوله تعالى إ أوالحافظين فروجهم والحافظات والذَّا كِرِينَ اللَّهُ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ } (١) وتقديره : والحافظات فروجهن ،

والدا درات الله حيراً إلى والمرابع من الْحُوف والْجُوع ونقص من الْحُوف والْجُوع ونقص من الْأَنفس، الْأَمُوالِ وَالْأَنْفُسِ وَالْمُرَاتِ } (٣)، وتقديره: ونقص من الأيفس، ونقص من الثمرات (٤)، وقوله : {عَنِ اليَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعَيل } (٥) ، وتقديره عن اليمين قعيد (٦) ، فَإِن دأبَ العرَب ذلك (٧) ، قال شاعرهم (۸):

> آية رقم ٣٥ من سورة الأحزاب. (1)

انظر ٢/ ٦٤٠ من العدة ، ١٨٣/٢ من التمهيد . (Y)

آية رقم ١٥٥ من سورة البقرة . (τ)

انظر ص ٢١٣ من التبصرة ، ٢/٠٤٠ من العدة ، ١٨٣/٢ من التمهيد . (٤)

> آية رقم ١٧ من سورة ق ٠ (۵)

انظر ٢/٠٤٠ من العدة . (7)

في الأصل هكذا "فإن ذا دأب العرب ذلك" ولايستقيم السياق إلا بحذف "ذا" لتكون الجملة فإن ذا دأب العرب ، لتكون الجملة فإن ذا دأب العرب ، (γ)

اختُلفَ في اسمه ، فمنهم : من قال : إنه قيس بن الحطيم ، كما ذكره سيبويه في (λ) الكتاب ٧/٦١ ، ط/١ ، سنة ١٣١٧م بولاَق . ومنهم : من قال : إنه عمرو بن امريء القيس ، كما ذكره البغدادي صاحب خزانة الأدب ، وأورده المبرّد في "المقتضب" دون ذكر قائله ١١٢/٣ ، ٧٣/٤ ، ٢٨٣/٤ ، ط/دار الكتاب العربي ، تحقيق عبد السلام هارون .

نحن بماعندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف وتقديره : نحن بما عندنا راضون (۱). وقال الآخر (۲):

فما أدري إذا يُمتُ أرضاً أريد الخير أيّهما يليني يريد : أريد الخير ، وأتوقّ الشر (٣).

غرب فيل : إنما حمل المطلق على المقيد هنها ، لأنه لا يستقل أحد الكلامين بنفسه ، لأن قول القائل : والذاكرات لا يفهم (٤) ، وكذلك قوله "عن اليمين" ، وقوله "والأنفس والثمرات" .

وقد علّق محقق "المقتضب" د. محمد عبد الخالق عضيمه على هذا البيت،وذكر الخلاف في اسم قائله . الخلاف في اسم قائله . انظر : ١١٢/٣-١١٣ من المقتضب، تعليق رقم ؛ ، ٤/٣٧ من المقتضب، تعليق رقم ، ط/القاهرة سنة ١٣٨٦ه ، وزارة الأوقاف المصرية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي .

ر) انظر: ١/٢٢ من العدة ، ١٨٤/٢ من التمهيد ، وانظر المقتضب للمبرّد ١١٣/٣ ، (١) انظر : ٧٣/٢ من العدة ، ٧٣/٤

أفاطم قبل بينكِ متعيني ومنعك ماسألتكِ أن تبيني

إلى قوله : وماأدري إذا يمّت أرضاً أريد الخير أيهما يليني

الله الذي أنا أبتغيه أم الشر الذي هو يبتغيني؟ الله الذي أنا أبتغيه أم الشر الذي هو يبتغيني؟

وقد ورد الشاهد بعدة روايات أشهرها : إذا يُمّتُ أرضًا ، وورد : إذا يمّتُ "أمرا" ، وورد : إذا يمّت "أمرا" ، وورد : "وجها" .

انظر ديوان الشاعر المثقب العبدي ص٢١٢ ، شرح وتحقيق حسن الصيرفي ، ط/معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ١٣٩٠ه .

وانظــر ٤٩/٤ مَـن خزانة الأدب ، ط/بولاق ، والشعــر والشعــراء لابن قتيبــة ، ط/دار المعارف ، مصر ٣٩٦/١ .

(٣) انظر ٢/٢٦ من العدة ، ١٨٣/٢ من التمهيد .

(٤) أي: لايفهم القيد الذي تيد به ، أو لايفهم المراد منه .

فأما في مسألتنا : فان قوله في الظهار : "فتحرير رقبة"[١٣١/ب]كلام مستقل . مستقل بنفسه ، وقوله في القتل : "فتحرير رقبة مؤمنة" كلام مستقل .

قيل : الذاكرات عموم ، والحافظات عموم لايفتقر الى بيان محفوظ

ألا ترى أنه يحسن أن يقول : والذاكرات رسل الله ، وملائكة الله ، والحافظات ألسنتهن ، وأيديهن ، يعنى عن اللغط $\binom{1}{0}$ والحافظات ألسنتهن ، وأيديهن ، يعنى عن اللغط $\binom{1}{0}$ والحد حكم يقيده ، فلما لم يقيد حمل $\binom{1}{0}$ تقييد المقيد .

وعن اليمين قائمًا وقاعدا ، ومضجطعا ، لايختص بحال ، فهو عموم لكن خص [بذكر] (٣)حال (٣)صاحب الشمال ، وكونه "قعيد" (٤).

فان قيل : فحملنا للمطلق على المقيد هناك ، لأجل العطف ، فانه يجعل المعطوف عليه كالجملة الواحدة ، فأما في مسألتنا فهما جملتان ، لكل واحدة منهما حكم $[-]^{7}$ نفسها .

قيل : لا يجوز أن يكون حمله عليه لأجل العطف ، بل لأن أحدهما مطلق ، والآخر مقيد .

يوضح هذا : أنه لو كان العطف هو المؤثر لكان اذا قيد : كل واحد منهما بمعنى : أغنى المعطوف والمعطوف عليه ، أن يحمل أحدهما على الآخر في تقييده ، وهو اذا قال : والحافظين فروجهم والحافظات ألسنتهن ، وأيديهن من اللغط ، فانه لايحمل أحد المقيدين على الآخر مع وجود العطف

⁽۱) اللغط: بفتحتين: الكلام الذي فيه جلبة واختلاط ولايتبين. ص٢١٢ من المصباح المنير، مادة (لغط).

قلت : وهو ضرب من اللغو .

⁽٢) هذه اضافة ضرورية ليستقيم السياق ، والمراد : حمل المطلق على المقيد .

⁽٣) هذه اللفظة مكتوبة بهامش المخطوط ولعلها استدراك من الناسخ .

⁽٤) في الأصل "بحال" والسياق لايستقيم الا بحدف الباء ، كما أثبته .

⁽ه) هكذا في الأصل ، وهو على حكاية الآية ، والا وجب نصبه خبرا لكان . وانظر في الاعتراض والجواب عنه ٦٤٢/٢ من العدة .

⁽٦) في الأصل "حكم نفسها" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

لكن لما عدم الإطلاق : لم يحمل أحدهما على الآخر ، فبطل أن يكون العطف هو الموجب لحمل أحدهما على الآخر (1).

على أن العطف لا يُوجب موافقة ، بدليل أنه قد يُعطف الشيء على ما يخالفه ، قيال الله تعالى : {هُوَ اللّهِ يُصَلَّى عَلَيكُم وَمَلا يُكتُه } (٢) [١٣٢/أ]وإن كانت صلاته الرحمة ، وصلاة ملائكته الشفاعة والدعاء (٣).

ومنها:

أنه قد أمكن الجمع بين الدليلين ، فإسقاط أحدهما لاوجه له (3). ألا ترى أننا لانحكم (6)إلا بعد امتناع الجمع بين الدليلين (7).

⁽١) انظر في الاعتراض، والجواب عليه وتوضيحه ٢/٢٤٢-٣٤٣ من العدة .

⁽٢) آية رقم ٤٣ من سورة الأحزاب .

⁽٣) انظر ٣/٤٩٥-٤٩٦ من تفسير أبن كثير ، وفيه أن الصلاة من الله ثناؤه على العبد عند الملائكة، وذكر الله له في الملأ الأعلى، كما قال تعالى : {فاذكروني أذكر ُكُم} وقد ذكر رحمه الله ماأورده المصنف هنا .

⁽٤) انظر ٢/٤٤٢ من العدة .

⁽٥) أي: لانحكم بعدم حمل المطلق على المقيد .

⁽٦) انظر في أدلة القائلين بحمل المطلق على المقيد هنا كلاً من :

ص ٢٦٧ من شرح تنقيح الفصول ، ٢٥٦/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ص٢١٣ من التبصرة ، ٢١٨/٣/١ من المحصول للرازي ، ٣/٥ من الإحكام للآمدي ، من التبصرة ، ١٨٣/٢ من العدة ، ١٨٣/٢ من التمهيد ، ص ٢٦١ من الروضة ، ص ١٦٥ من إرشاد الفحول .

[شبه القائلين بعدم حمل المطلق على المقيد عند اتحاد الحكم واختلاف السبب، والإجابة عنها] ((فصل))

في شبه المخالف:

فمنها لمن قال : لا يُحمل عليه :

أن المطلق معلوم المراد بظاهره ، فوجب أن يُحمل عليه (١)فلا يُعدُل عنه إِلا بدليل ، والخاص ليس بدليل ، لأن التخصيص إنما يقع بما يخالف الظاهر ويعارضه ، فأما بما يوافقه فلاوالمقيّد يوافق المطلق ، فوجب ألايخُص به .

فيقال:

إِن التقييد يخالف الإطلاق ويعارضه في لفظه ومعناه (٢).

وينكشف ذلك بالمثال : يقول : أعتق عبداً من عبيدي ، فيكون الأمر شائعاً في سائر عبيده ، فإذا قال : أعتق عبداً مؤمنا ، فيخرج من عبيده الكفار ، ويصير الأمر واقعاً على بعض عبيده ، فما خصصناه إلا بما عارضه ، دون ماواطأه ووافقه.

ولافرق بينه وبين الخاص مع العام ، وذلك أن كل واحد منهما [يخرج] (٣) من الجملة بعضها ، فالخصوص يخرِج من العموم مالولاه لدخل فيه ، والتقييد يخرج من المطلق مالولاه لدخل فيه ، وأما كون العام معلوماً ، لكنه من حيث الظاهر ، والخاص معلوم من حيث القطع ، فلما ُقضي بالخاص

أى: على إطلاقه ، انظر ١٨٢/٢ من التمهيد . (1)

انظر ٢/٥٤٦ من العدة . (Υ)

في الأصل "يخرجان"، والصحيح ماأثبته . (τ)

على العام ، كذلك يجب أن يقضى بالمقيد على المطلق (١). والذي يوضح ذلك قوله تعالى : {واسْتَشْهِلُوا شَهِيدَيْن مِنْ

رِجَالِكُم} [١٣٢/ب] ثم قال: {وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلَ مِنْكُم} أَ، فكل عَادف باللغة يعلم أنه أراد بالرجلين : العدلين ، حيث قيد في النطق الآخر بالعدالة.

ومنها قولهم:

إِن الله سبحانه أطلق الرقبة في الظهار ، فاعتبار إلا يمان فيها زيادة في حكم النص ، وذلك نسخ ، فلا يجوز بالقياس ولابخبر الواحد .

والدلالة على كونه نسخاً لها أن الآية كانت تقتضى بإطلاقها جواز عتى الرقبة الكافرة ، فإذا اعتبر إيمان الرقبة ، خرجت الكافرة أن تكون مجزئة ، فيرتفع ذلك الحكم الذي كأن أوّلا (٢).

[فيقال] (٣):

هذا ليس بزيادة ، وإنما هو تخصيص ، لأنه كان يجزيء بإطلاق الرقبة المؤمنة والكافرة ، والسليمة والمعيبة .

وقولنا : لاتجزيء إلا مؤمنة نقصان ظاهر ، كما إذا قال:أعط درهماً من شئت من هؤلاء العشرة ، كان الأمر شائعاً في العشرة كلهم ، فإذا قال : إذا كان قارئاً ، أو فقيها ، كان ذلك نقصاناً لازيادة ، وتخصيصاً لارفعاً ونسخا (٤)

العبارة في العدة أوضح منها هنا ، قال أبو يعلى : "وجواب آخر : وهـو أن (1)المطلق وإن كان معلوما ، فإنه معلوم من حيث الظاهر ، والخاص معلوم من حيث القطع ، فَيجِب أَن يُحمل عليه ، كالخاص والعام إذا تعارضًا في حكم واحد ، فإنه يقضى بالخاص عليه ، لأنه مقطوع عليه " ٢٥٥/٢ .

انظر ٦٤٥/٢ من العدة . (Υ)

في الأصل هكذا: "فتعلّل " والصواب ماأثبته، وهو ماسار عليه المصنف رحمه الله في (r)الجواب على الاعتراضات .

انظر ٢/٦٤٥-٢٤٦ من العدة . (ξ)

ثم لو كان زيادة : فالزيادة ليست نسخا(1)، وهذا يأتي مستوفى إن شاء الله تعالى في باب النسخ(7).

ومنها :

أن الخصوص: إنما يردُ على الأعيان المنطوق بها ، دون المعاني التي لأينطق بها ، والمنطوق هو ذكر الرقبة فقط ، فأما صفاتها : من كفرها وإيمانها فلاذكر له (٣).

فيقال :

هذا تعدّ من قائله ، لأن الأعيان تخص وتُعم بأوصافها ، لابذواتها ، وإنما الإشارات تتناولها بغير صفات ، مثل [١٣٣/أ]هذه ، وتلك ، وهذا ، وذاك ، في الأعيان الحاضرة ، وإلا فالغائبة لأتخص إلا بذكر الأسماء والصفات ، حتى إن الصفات تقضي [على] (٤) الأعيان الحاضرة ، فلو قال : أعط من شئت من هؤلاء العبيد إلا الأسود منهم ، أو الفاسق ، قضى هذا الوصف على إلاشارة، فأخرج الوصف ماتخرج الإشارة (٥).

⁽۱) مسألة الزيادة على النص مما اختلف فيه الأصوليون هل تكون نسخا أو لا؟ على قولين :

الأول : أنها ليست نسخا، وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة .

الثاني : أنها نسخ، وهو مذهب الحنفية .

ولكل ِ أدلة وعليه مناقشات .

و من أنظر في ذلك كله : ٢/٢٨ من أصول السرخسي ، ١٩١/٣ من كشف الأسرار ، انظر في ذلك كله : ٢٠١/٢ من أصول السرخسي ، ١٩١/٣ من المنصول ، ٢٠١/٢ من ألعضد على ابن الحاجب ، ١٣٠٩/٢ من البرهان ، ١٣٠٣/١ من المحصول ، ١٢٠/٣ من الإحكام للآمدي ، ص ٢٠٩ من الروضة ، ص ٢٠٧ من المسودة ، ٣/١٨٥ من شرح الكوكب ، ص ١٩٥ من إرشاد الفحول .

⁽٢) ورقة ٣٢٣ ومابعدها من المخطوط ، وص ٧٤٣ ومابعدها من الرسالة .

⁽٣) انظر ٦٤٦/٢ من العدة .

⁽٤) في الأصل "تقضى إلى" والصواب ماأثبته ، لأن المراد : أن الصفات تقضي على الأعيان الحاضرة بتخصيصها ، وهو المتمشي مع السياق، ويدل عليه اللحاق أيضا .

⁽٥) انظر ٢/٦٤٦ من العدة .

ومنها أن قالوا:

ان الرقبة في الظهار منصوص عليها ، والرقبة في القتل منصوص عليها فاذا قاس قائس احداهما على الأخرى لم يجز لوجهين :

أحدهما:

أنه لاالتفات الى القياس مع وجود النص .

الثاني :

أنه يفضى الى اسقاط المقيس على المقيس عليه ، فيصير الحكم لأحدهما ويسقط أحد النصين ، ولهذ $[1]^{(1)}$ المعنى : منعنا قياس التيمم على الوضوء فى دخول الرأس والرجلين ، ولاقياس (Υ) القطع فى السرقة على قطع المحاربة فى ادخال الرجل مع اليد ، ولاقياس كفارة الظهار على كفارة التمتع فى اعتبار التفريق ، ولاكفارة التمتع على كفارة الظهار فى اشتراط التتابع .

فيقال:

بل هو قياس المسكوت عنه على المنطوق به ، لأن الايمان لم ينطق به في كفارة الظهار ، وانحا سكت عنه ونطق بالرقبة فقط ، وفي كفارة القتل نطق بالرقبة والايمان فيها ، فقسنا ماسكت على الايمان فيه على مانطق بالايمان فيه .

وفارق التيمم مع الوضوء ، لأن الطهارتين ما اجتمعتا في الجنس [١٣٣/ب]ولاالصفة ولاالتأثير ، فيقاس .

فالتراب جنس غير جنس الماء ، والمسح الكلى ، غير المسح والغسل ، ورفع الحدث حكم ، ونفى رفعه حكم آخر ، فقياس أحدهما على الآخر روم $\binom{\pi}{1}$ التقريب الذى قصد الشرع خلافه بالتبعيد $\binom{3}{2}$.

⁽١) في الأصل "ولهذ" بدون ألف ، والصواب ماأثبته .

⁽٢) أى : ولا يصح قياس القطع فى السرقة على قطع المحاربة فى ادخال الرجل مع اليد لأن الكلام فى سياق عدد من الأقيسة التى لا تصح لوجود النص . وانظر ٢/٢٦٢ من العدة .

⁽٣) يقال رام يروم روما : بمعنى طلب وقصد ، انظر ص ٩٤ من المصباح المنير ، مادة $(column{0}{c})$.

⁽٤) هذه أضافة تقتضيها صحة السياق ، فهي خبر قوله قبل ذلك "فقياس ..." .

وليس كذلك الظهار، فانه يساوى القتل في اعتبار الرقبة الصحيحة السليمة، واعتبار البدل: صوم شهرين، وصفة البدل وهو التتابع، ولم يخل الا بذكر الايمان، فكان الظاهر اعتبار الايمان فيما ثبت له هذه الأحكام كلها المساوية لكفارة القتل فيما استو[ى](١)الحكم المذكور في الموضعين هناك واستوى هاهنا.

وكذلك صوم التمتع شرط فيه التفريق منصوصا ، والتتابع في الظهار منصوصا ، فلا يمكن سلوك القياس المسقط لأحد الحكمين المنصوص عليهما ، ولسنا حرصا على تلفيق مافرق ، ولا تفريق مالفق ، بل لو أطلق صوم التمتع وقيد صوم الكفارة : لجاز أن نأخذ لأحدهما صفة من الآخر من حيث نطق بها في احداهما ، وسكت عنها في الأخرى (٢).

ومنها أن قالوا:

المطلق نطق الشارع ، والمقيد نطقه ، فليس حمل أحد النطقين على الآخر بأولى من حمل الآخر عليه .

فيقال :

ان كون النطقين من جهة واحدة لايوجب نفى افتراقهما لمعنى يعود الى النطق ، فالناطق واحد ، والنطقان مختلفان ، فأحدهما يتناول الحكم باطلاقه وعمومه ، وهو الظاهر ، والآخر[١٣٤/أ]يتناوله بخصوصه وتقييده ، وهو [ال_](٣)صريح ، وماهما الا بمثابة العام مع الخاص ، والاستثناء مع الجملة المستثنى منها .

ولأن حمل الخاص على العام: يفضى الى اسقاط الخاص كله بالعام، وفى البناء للعام على الخاص، والمطلق على المقيد، عمل بالدليلين والنطقين جميعا، فيعمل بالعام فيما يتناوله الخاص، وبالخاص فيما ورد فيه. فقد بان

⁽١) في الأصل "استوتا" والمتمشى مع صحة السياق ما أثبته .

 ⁽۲) انظر ۲/۲۶۲–۱۹۷۳ من العدة .

⁽r) في الأصل "صريح" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

الأولى (١)، وسقط ماذكرت من دعوي عدمه (٢).

ومنها أن قالوا:

حمل العام على الخاص إهمال للعام ، لأنه يقتضي الاستغراق ، فإستغراق ، فإسقاط استغراقه إهمال له ، وذلك لا يجوز .

فيقال:

إن التخصيص استعمال ولغة ، فلا يجوز تلقيبه بالإهمال ، ولا يسقط استعمال أهل الرأي والقياس لأجل تلقيبك له بالإهمال .

على أنا نقول له : إعما [k] (7), لأنه جمع بين اللفظين ، وفي ترك البناء إسقاط لعمل الخصوص والتقييد ، وذلك غير جائز (3).

كما لم يَجُز إسقاط التخصيص لبعض الأعداد المنصوص عليها بحكم يشملها ، كالإشارة والاستثناء ، والتقييد بالصفة .

مثل قوله بعد الإطلاق للتخيير بين العبيد: القاريء ، أو الفقيه ، أو مثل قوله بعد الإطلاق للتخيير على التخيير الذي سبق فيما بيناه من قبل في قوله: أعط أيهم شئت (٥).

⁽١) بَانَ هنا : أي: اتضح وانكشف وظهر ، انظر ص٢٧ من المصباح المنير ، مادة (بين)

رُع) انظر في هذه الشبهة والجواب عليها ٢/٧٤٢ من العدة . (٢)

 ⁽٦) أصل "إعمال"، والصواب ماأثبته .

⁽٤) انظر في هذه الشبهة وجوابها ٢٨/٢ من العدة .

ه) انظر في أدلة القائلين بعدم حمل المطلق على المقيد هنا مع ماأثير حولها كلاً من : ١/٧٢١ من أصول السرخسي ، ٢/٧٨١ من كشف الأسرار ، ١/٦٣ من التلويح على التوضيح ، ١/٣٦٥ من فواتح الرحموت ، ص٢٦٧ من شرح تنقيح الفصول ، ص٢١٦،٢١٢ من التبصرة ، ١/٣/٠٢ من المحصول ، ٣/٣ من الإحكام ، ٢/٤٤٢ من العدة ، ٢/٢٠/١ من التمهيد ، ص٢٦١-٢٦٢ من الروضة ، ص٥١١ من إرشاد الفحول .

ص ١١٠ من إرساق المعلق المواد المواد الما في غريج الفروع على الأصول، أما في غرة الخلاف فينظر : ص ١٦٦ من التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ، ص ١٨٣ وما بعدها للاسنوي ، ص ١٣٤ وما بعدها من القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام .

[حكم حمل العام على الخاص إذا كان العام متفقاً عليه والخاص مختلفاً فيه] ((فصل))

العام المتفق على استعماله يجب حمله على الخاص المختلف فيه $\binom{1}{2}$ وبه قال أصحاب الشافعي $\binom{7}{2}$ خلافاً لأصحاب أبي حنيفة في قولهم : بل $\binom{1}{2}$ العام المتفق على استعماله على الخاص $\binom{1}{2}$ المختلف في استعماله $\binom{2}{3}$.

ربي مرابط على العدة، وأبو وممن لم يخصِص هذه المالة بفصل أو مسألة القاضي أبو يعلى في العدة، وأبو الخطاب في التمهيد، وغيرهم .

وممن أفردها بفصل مستقل الشيرازي في التبصرة ص١٥٧.

(٢) انظر ص١٥٧ من التبصرة .

(٣) في الأصل: "يتقدم" والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

(٤) انظر ٢٩٢/١ من كشف الأسرار.

⁽۱) هذه المسألة أدرجها كثير من الأصوليين ضمن مسائل تعارض الخاص والعام، وبعضهم لم يتطرق لها بناءً على أن العام والخاص إذا وردا عن الشارع قدم الخاص مطلقا، وهو قول الجمهور،خلافاً للحنفية، وقد سبق بيان ذلك، والعزو الى مراجعه ص٣٠٤،٢٨٩ من هذه الرسالة.

[أدلة القائلين بحمل العام المتفق على استعماله على الخاص المختلف فيه] (فصل))

في أدلتنا :

فمنها:

أنهما دليلان ، عام وخاص ، فيبنى العام على الخاص ، كما لو اتفق على استعمالهما (١).

يوضح هذا : أنـ[ـه](٢) بتقديم الخاص على العام ، والقضاء به عليه ، مع تساويهما في الاتفاق عليهما ، أو الاختلاف فيهما بانت مزيّة الخاص على العام .

ومنها:

أن فيما ذكرناه جمعاً بين الدليلين ، فكان أولى من إسقاط أحدهما ، كالأصل الأول (٣).

ومنها:

أن الخصوص يتناول الحكم بصريحه ، والعام يتناوله بظاهره ، لأنه يحتمل أن يراد به : غير ماتناوله الخاص ، فيقضى بالذى لااحتمال فيه على مافيه احتمال (٤).

⁽١) هذا الدليل في التبصرة للشيرازي ص١٥٧ مع اختلاف يسير .

⁽٢) في الأصل: "أن"، والمتمشى مع صَحة السياق ماأثبته .

⁽٣) انظر ص١٥٧ من التبصرة .

⁽٤) انظر هذه الأدلة ص١٥٧ من التبصرة ، ومراجع الأدلة على أصل المسألة وهي بناء العام على الخاص مطلقاً قد مرت ص٢٩٦ من الرسالة .

[شبهة القائلين بعدم حمل العام المتفق عليه على الخاص المختلف فيه ، والإجابة عنها] (فصل))

في شبهة المخالف.

[أن](١)العـام أقوى بالاتفاق عليه ، وضعف الخاص بالاختلاف فيه ، فوجب أن يقضل بالأقوى على الأضعف (٢).

يوضح هذا : أن اتفاق العلماء معصوم ، مقطوع به .

فيقال:

لانسلِّم أنه متفق على استعماله فيما لايتناوله الخاص بخصوصه ، وهذا

لايمنع من جواز تخصيصه .

ألا ترى أن استصحاب الحال (٣) في براءة الـذمم بدليل العقـل متفق عليه في الجملة ، فيما لم يتناوله دليل شرعي ، ثم إذا ورد دليـل شرعي نقل عنه ، وإن كان الدليل مختلفاً فيه .

على أنهم قد ناقضوا في هذا ، فإنهم قضوا بالنهي عن أكل السمك

⁽١) في الأصل: "بأن"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٢) انظر ص١٥٧ من التبصرة .

⁽٣) مسألة الاستصحاب وتعريفه وأنواعه وحجيته وأدلته ينظر فيها :

ماله الاستصحاب وتعريفه والواقع و قابية وتعديد و قابية و

الطافي وإن كان مختلفاً فيه (١)، على قوله [صلى الله عليه وسلم]: "أُحِلَّت [لنا](٢)ميتتان، ودَمَان "(٣)، وإن كان مجمعاً عليه (٤).

(١) المراد بهم الحنفية ، وانظر قولهم في هذه المسألة الفقهية ١٥/١ من فتح القدير للعاجز الفقير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، المعروف بابن الهُمام على الهداية لأبي الحسن المرغيناني ، ط/التجارية .

(٢) في الأصل: "له"، والصواب ماأثبته ، كما سيأتي في الحاشية بعده .

(٣) هذا الحديث خرجه الإمام أحمد في المسند وأبن ماجه والدارقطني في سننه عن ابن عمر رضى الله عنهما .

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أُحِلَّت لنا ميتتان ودمان ، فأما الميتتان : فالسمك والجراد ، وأما الدَّمَان : فالكبد والطحال" .

انظر: ٩٧/٢ من مسند أحمد ، مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، انظر: ٩٧/٢ من سنن ابن ماجه ، كتاب الأطعمة ، باب الكبد والطحال، ولفظه "أُجلّت لكم" ، ٢٧٠/٤ من سنن الدارقطني ، باب الصيد والذبائح والأطعمة .

كما أخرجه البيهقي وعبد بن حميد والحاكم وغيرهم .

كما ذكره ابن حجر والزيلعي والسيوطي وصححه .

انظر في تحقيق ذلك : ٢٥/١ من التلخيص الحبير ، ٢٠٢،٢٠١/٤ من نصب الراية للزيلعي ، كتاب الذبائح ، فصل فيما يحل أكله ومالايحل ، ٢٠٠/١ من فيض القدد .

(٤) أورد هذه الشبهة والجواب عنها إلامام الشيرازى في التبصرة ص١٥٨،١٥٧ ، وفي شرح اللمع ٢٦٦/٦ ، وأشــاًر إليها القـاضي في العــدة ٢٢٦/٦ ، وانظـر ٢٩٢/١ ومابعدها من كشف الأسرار .

[الحكم إذا تعارض خبران، وأمكن استعمالهما ببناء أحدهما على الآخر] (فصل))

إذا تعارض خبران وأمكن استعمالهما [ببناء](١)أحدهما على الآخر وجب أن نبني أحدهما على [١٥٥/أ]الآخر (٢). وقال أهل الظاهر (٣): يَسقطان، ويَبقىٰ على حكم الأصل .

(١) في الأصل "بني"، والصواب المتمشى مع السياق ماأثبته.

(٢) وهو : قول جمهور الأصوليين ، كما سبق العزو إلى المراجع في ذلك عند الحديث عن مالة تعارض العام والخاص والمطلق والمقيد ص ٣٠٤ وما بعدها من هذه الرسالة .

وهذه المسألة والتي قبلها تفريع عليها ولهذا لم يخصص لها القاضي أبو يعلى فصلاً أو مسألة ، بل اكتفى بإدراجها تحت عموم الأولى ، لأن الحكم فيهما واحد . ولكن الإمام ابن عقيل جرى في ذلك على منهج الشيرازي، حيث خصص لكل جزئية فصلاً, وهو مسلك توضيحي أفضل ، وكأنه والله أعلم قد خصص هذا الفصل للرد على الظاهرية ، والذي قبله للرد على الحنفية، فيما ذهب إليه كل منهم عند تعارض العمومين ، والله أعلم .

(٣) انظر ١٥١/١ من الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ، ط/العاصمة ، مصر ، وانظر ص١٥٩ من التبصرة .

والحق: أن العزو هنا للظاهرية غير محرّر ، فليس كلهم يرى التساقط ، بل الذي يرى ذلك هو داود الظاهري وابنه محمد ، أما : أبو محمد على بن أحمد بن حزم صاحب الأحكام فإنه يرى رأى الجمهور ، ويخالف الظاهرية فيما ذهبوا إليه في هذه المسألة ، بل لقد ردّ عليهم ، انظر ١٥١/١-١٦٩ من الإحكام له .

[أدلة القائلين بأنه إذا تعارض خبران وأمكن استعمالهما ببناء أحدهما على الآخر وجب ذلك] (فصل))

في أدلتنا :

أنهما لفظان عام وخاص ، يمكن استعمالهما، فلا يسقطان .

أو نقول: فوجب استعمالهما وبناء أحدهما على الآخر (١)كالآيتين .
وذلك مشل قول : {فَيَوْمَئِذُ لِاَيُسْتَكُلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسُ وَلَا مَا وَذَلِكُ مَثَلُ قَوْلَ اللَّهُمُ أَجْمَعِينَ ، عَمّا كَانُوا وَلاجَانَ } (٢)، وقوله: {فَوَرَبِّكَ لَنَسْئَلْنَهُمْ أَجْمَعِينَ ، عَمّا كَانُوا يَعْمَلُون } (٣)، قال ابن عبّاس (٤): "يُسئلون في موضع ، ولايُسئلون في موضع "(٥).

يعنى بذلك اختلاف المقامات ، فإن [القيامة ذات](7)مقامات مختلفة (7).

⁽١) هذا الدليل موجود في ص١٥٩ من التبصرة .

⁽٢) آية رقم ٣٩ من سورة الرحمن .

⁽٣) آية رقم ٩٣،٩٢ من سورة الحِجْر .

⁽٤) سبقت ترجمته ص۲۲۷ من ِ الرسالة .

⁽ه) هكذا أورده المصنف متابعاً فيه الشيرازي في التبصرة ص ١٥٩ ، وفي شرح اللمع (ه) هكذا أورده المصنف متابعاً فيه الشيرازي في التبصرة ص ١٥٩ ، وفي شرح اللموريتين وجدت هذا القول ضمن عدة أقوال في توجيه دلالة الآيتين ، لكن دون نسبته إلى ابن عباس رضى الله عنهما ، بل بعضهم نسبه إلى عكرمة .

وإنما الذي وجدته عن أبن عباس فيما اطلعت عليه هو قوله رضي الله عنه: "لأيسألهم هل عملتم كذا وكذا؟ لأنه أعلم بذلك منهم ، ولكن يقول : لم عملتم كذا وكذا؟ ".

انظر ٢/٥٥٢ ، ٢٧٥/٤ من تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، ٦١/١٠ من الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، ٩٩/٥ ، ٧٠٣/٧ من الدرّ المنشور للسيوطبي ، ١٣/٣ من فتح القدير للشوكاني ، ط/دار الفكر .

⁽٦) في الأصل "فإن القيمة دلت" وهو تصحيف ، والصواب المتمشى مع صحة السياق ما أثنته مع صحة السياق مع صحة السياق مع صحة السياق مع صحة السياق ما أثنته مع صحة السياق مع صحة ال

⁽٧) جاء في الأصل بعد كلمة "مختلفة" كلمة لم أتبينها لوجود طمس فيها ، والعبارة صحيحة مكتملة بدونها .

ومنها :

أنهما دليلان يكن بناء أحدهما على الآخر فوجب استعمالهما .

أو نقول : فلا يجوز إسقاطهما .

دليله : عموم خبر الواحد إذا ورد مخالفاً لدليل العقل (١).

فإن قيل :

أُدلة العقل لاتحتمل التأويل ، ولاتدخلها الاستعارة ، بل كلها حقائق مبنية على التحقيق ، والظاهر يحتمل التأويل فرتب (٢).

وفي مسألتنا : تأويل كل واحد من اللفظين كتأويل الآخر ، فلم يكن أحدهما أولى من الآخر (٣).

قيل :

هـــذا يبطـــل بالآيتين ، فــانهما تستعملان ، وإن كــان تأويل إحد $[1]^{(2)}$ هما كتأويل الأخر $[0]^{(3)}$.

فإن قيل :

الآيتان كأدلة العقل في القطع ، فلذلك لم يكن إسقاطها (٦).

قيل:

فأخبار الآحاد ، وإن لم توجب القطع ، فقد وجب العمل بها ، وإزالة استصحاب حال العقل في براءة الذمم بالشغل والإلزام ، وإتعاب الأبدان ، ومنع الله ذات ، فهلا وجب الجمع والبناء مع الإمكان ، كما وجب

⁽١) هذا الدليل موجود بنصه ص١٥٩ من التبصرة ، وكذلك في ٣٧٦/١ من شرح اللمع،مع اختلاف طفيف .

⁽٢) أي: فرتب أحدهما على الآخر ، انظر ٢٧٦/١ من شرح اللمع .

⁽٣) هذا الاعتراض والجواب عليه موجود في ٣٧٦/١ من شرح اللمع ، ص١٦٠،١٥٩ من شرح اللمع ، ص١٦٠،١٥٩ من شرح اللمع ، ص

ر؛)،(ه) يلاحظ أن في الأصل خطأ يسيراً في قوله:"أحدهما"، وقوله:"الآخر"، والصواب ماأثبته؛ لأن كلاً منهما مؤنث، وهو الموجود في المرجعين السابقين.

⁽٦) هكذا في الأصل: "إسقاطها"، وهـ و سليم لو عاد لأدلة العقل، أما إذا عـاد للآيتين، فأثبات الميم أولى تمشياً مع صحة السياق، هكذا "إسقاطهما"، والله أعلم.

الاستعمال لها وان لم توجب القطع[١٣٥/ب].

ويدل عليه (1): أن مازاد على الخصوص من العموم لايعارضه مثله ولاماهو أقوى منه ، فيوجب ألايتوقف فيه ، كما لو رؤى فى أحد الخبرين مافى الآخر وزيادة حكم (7).

⁽١) العبارة في الأصل هكذا: "ويدل عليه هو ...الخ" والمتمشى مع صحةالسياق حذف "هو" كما أثبته لعدم الحاجة اليها ، كما هو موجود في التبصرة ص١٦٠٠.

⁽٢) انظر ص١٦٠ من التبصرة .

⁾ المصر على ١٠ من المجمور على المراجع المراجع الواردة في أصل المسألة ص٣٠٠ من الرسالة .

أما في هذا الفصل بالذات فيراجع ص١٥٩-١٦٠ من التبصرة ، ٣٧٥-٣٧٦ من شرح اللمع .

[شبه القائلين بأنه عند تعارض الخبرين وإمكان استعمالهما: فلايحمل أحدهما على الآخر، والإجابة عنها] والإجابة عنها]

شبههم :

فمنها: تعلقهم بقوله تعالى : {ولَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لُوجَدُوا تعلقهم بقوله تعالى : {ولَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لُوجَدُوا فِيهِ اخْتِلافا كَثِيراً }(١)، وهذا التعارض اختلاف ، فدل على أنه ليس من عند الله .

فيقال:

لااختلاف بينهما ، بل هما متفقان عند البناء والترتيب .

على أنه لـو كان هذا اختلافاً يمنع البناء في الأخبـار لمنع ذلك في الآي إذا تعارضت ، ولمّا أجمعنا على أن ذلك لايعدّ اختلافاً نفاه الله عن شرعه عمد كذلك ههنا .

ومامنع من ذلك في الآي ، إلا إمكان البناء ، كذلك في الأخبار ، قد أمكن البناء ، فلا اختلاف (٢).

ومنها:

أنه إذا تعارض لفظان وأمكن فيه $\binom{7}{0}$ وجهان من الاستعمال ، كنهيه عن الصلوات في أوقات النهي ، وأمره بالقضاء $(4i)^{3}$ نام عن صلاة أو نسيها $\binom{6}{0}$ ، فلم يكن أحد الوجهين بأولى من الآخر : وجب إسقاط الجميع ، والبقاء على براءة الذمة بدليل العقل القاطع .

[ف](٦)يقال:

⁽۱) آیة رقم $\Lambda \Upsilon$ من سورة النساء .

 ⁽۲) انظر في الشبهة وجوابها ص١٦٠ من التبصرة ، ٢٧٧،٣٧٦/١ من شرح اللمع .

⁽٣) أي: في التعارض .

⁽٤) هذه مكتوبة بالهامش، وهي استدراك من الناسخ .

⁽٥) سبق تخريج الحديثين ص٢٠١ من الرسالة .

⁽٦) في الأصل: "يقال" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

 \dot{z} ن انما استعملنا (۱) \dot{z} ا أمكن [وجه واحد] (۳) من الاستعمال فأما اذا أمكن [وجهان] (٤)، لم يقدم أحد الوجهين على الآخر الا بضرب من الترجيح (٥).

والترجيح : ايجاب القضاء في عموم الأؤقات ، حتى أوقات النهى ، ولا تعطل أوقات النهى عن النهى في صلاة [١٣٦/أ] النوافل غير المقضية المفروضة .

ودليل العقل القاطع أوجب الاحتياط . والآخر (7): أن من ترك فع[K](Y) يوجب العقاب في الأجل (A).

ومنها أن قالوا:

ان الجمع والبناء الها يكون بنفس اللفظ ، واللفظ لايدل عليه ، أو بدليل آخر ، وليس معكم في الجمع دليل ، فوجب التوقف فيه .

فيقال :

هذا يبطل بناء احد $[0]^{(4)}$ الآيتين على الأخرى ، فانه يجوز $(10)^{(4)}$ وان لم يدل عليه اللفظ ، ولادليل آخر يقتضى الجمع بينهما .

على أن الدليل الذى اقتضى الجمع بينهما هو : أن الدليل قد دل على وجوب العمل بكل واحد من الدليلين ، وكلام صاحب الشرع لايتناقض ،

⁽١) في التبصرة هكذا "الحالين أو اللفظين . المعملة المعالين أو اللفظين .

⁽٢) في التبصرة ص١٦٠ اذا أمكن .

⁽r) في الأصل "وجها واحدا" والصواب ماأثبته .

⁽٤) في الأصل "وجهين" والصواب ماأثبته ، وانظر التبصرة ص١٦٠ .

⁽٥) انظر في الشبهة وجوابها ص١٦٠ من التبصرة ، ٣٧٧/١ من شرح اللمع .

⁽٦) قـوله : "والآخر" معناه : والدليـل الآخر ، أو الوجه الآخر غير القـاطع ، وهـو المحتمل أوجب أن من ترك فعلا ...الخ .

⁽v) في الأصل "فعل" بالرفع والصواب ماأثبته .

⁽ Λ) انظر في جواب آخر عن الشبهة التي أوردوها $\Upsilon V V V V$ من شرح اللمع .

⁽٩) في الأصل "أحد" والصواب ماأثبته.

⁽۱۰) أى البناء .

فلم يبق إلا الجمع والترتيب (١).

ومنها أن قالوا:

أيحتمل أن يكون أحدهما منسوخاً بالآخر ، ويُحتمل أن يكون مبنياً عليه ومرتبا ، فلا يجوز تقديم أحدهما على الآخر ، كما لو احتمل وجهين من الترتيب ، لامزية لأحدهما على الآخر .

فيقال:

هذا يبطل بالآيتين ، فإنه يحتمل أن تكون إحداهما منسوخة بالأخرى ، ويحتمل أن تكون مرتبة عليها ، ثم قدمنا الاستعمال والبناء على النسخ ، ولم نجعل ذلك بمثابة آيتين تعارض فيهما ترتيبان مختلفان .

ولأنه وإن احتمل النسخ ، إلا أن الترتيب والبناء أظهر ، لأن فيه [7] استعمال دليل ، والنسخ: إسقاط دليل ، والاستعمال كان [7] أولى ، لأن الخبر إنما ورد للاستعمال ، والظاهر بقاء حكمه [7].

ومنها أن قالوا:

إِن أدلة الشرع فروع لأدلة العقل ، ثم التعارض في أدلة العقل لايقتضى الترتيب ، كذلك التعارض في أدلة الشرع .

فيقال :

الترتيب في أدلة العقل لا يمكن ، لأنها لا تحتمل التأويل، فهي بمنزلة النصين إذا تعارضا ، لا يكون ذلك فيهما إلا أن يكون أحدهما : ناسخا ، والآخر: منسوخا ، إذ لا مجال للتأويل في النص لعدم الاحتمال .

فأما في مسألتنا: فإن الاحتمال حاصل ، فيمكن أن يكون المراد بالعموم بعض ماتناوله ، [ف](٤)جاز فيه البناء والترتيب ، ولذلك جوّزنا

⁽١) انظر في الشبهة وجوابها ص١٦١،١٦٠ من التبصرة ، ٣٨٨،٣٧٧/١ من شرح اللمع .

⁽٢) لاأرى فائدة تذكر لذكر "كان" هنا ، فالعبارة صحيحة بدونها ،كما هو في التبصرة صحيحة .

⁽٣) انظر في الشبهة والجواب عنها ص١٦١ من التبصرة ، ٣٧٨/١ من شرح اللمع .

⁽٤) في الأصل هكذا: "مجاز" بالميم، والصواب ماأثبته، وهو الموجود في ص١٦١ من التبصرة، ٣٧٨/١ من شرح اللمع.

البناء والترتيب في الآيتين ، وإن لم يُجُز ذلك في أدلة العقول (١).

ومنها قولهم:

إن الشهادتين إذا تعارضتا سقطتا ، وكذلك الخبران ، لأن كل واحد منهما قول يثبت به الحق ، وتشتغل به الذمة بعد فراغها بحكم الأصل .

إذا أمكن العمل بالشهادتين عملنا بهما، وهذ $[1]^{(7)}$ إذا شهد شاهدان عائة ، وشهد آخران بقضاء خمسين من المائة ، جمعنا بينهما كالجمع بين الخاص والعام ، وإن لم يكن الجمع سقطا ، كالخبرين إذا لم يكن الجمع بينهما (7).

⁽١) انظر في الشبهة وجوابها ص١٦١ من التبصرة ، ١٨٨٧ من شرح اللمع .

⁽٢) في الأصل مكذا: "وهذ"، بدون ألف ، وهو سهو من الناسخ، فلذلك أثبته .

⁽٣) أنظر في الشبهة وجوابها ص١٦١ من التبصرة ، ٣١٨/١-٣٧٩ من شرح اللمع . ولمزيد من معرفة شبه الظاهرية في هذه المسألة والرد عليها ينظر ١٥١/١-١٦٩ من الإحكام لابن حزم .

وللحقيقة أقول: ان ابن عقيل رحمه الله في هذا الفصل والذي قبله عالة على الشيرازي في التبصرة، وشرح اللمع، فلا يكاد يخالف ماذكر، لفظاً ومعنى، ولاعجب فهو شيخه، ولعله استظهر كتبه، فرحمة الله على الجميع.

((فصول الاستثناء)) ((فصل))

في حقيقة الاستثناء، وأحكامه، وأقسامه.

[۱۳۷] وهو : كلام ذو صيغ مخصوصة محصورة ، دال على أن المذكور فيه لم يُرد بالقول (۲).

فكل استثناء فهذه حاله ، وكل ماهذه حاله فهو استثناء ، وكذا يدور الخد على المحدود .

ولايلزم على هذا الحدّ التخصيص ؛ لأنه لايقف على الصيغ ؛ لأنه يكون تارة بالفعل ، وتارة بالقول ، فلايختص بكونه صيغة ، ولايلزم

(١) الاستثناء في اللغة : استفعال ، مأخوذ من الثني ، وهو العطف ، تقول : ثنيت الحبل أثنيه: إذا عطفت بعضه على بعض ، وقيل : من ثنيته عن الشيء إذا صرفته عنه .

انظر ٢٩١/١ ٣٩٢ من معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، مادة (ثني) ، ص٣٣ من الطباح المنير ، مادة (ثني) ،

رم كذا تابع المصنف شيخه أبا يعلى في تعريف الاستثناء ٢/١٥٩ من العدة ، وقد تعقب هذا التعريف بأنه تعريف للاستثناء في اصطلاح النحاة ، أما في اصطلاح الفقهاء فهذا منه ، ولهذا لو قال : له هذه الدار ولي منها هذا البيت كان هذا استثناء عندهم ، فالاستثناء قد يكون بمفرد وهو الاستثناء الخاص ، وقد يكون بما هو أعم من ذلك كالجملة وهو العام ، انظر ص١٥٤ من المسودة .

هذا وللأصوليين في تعريف الاستثناء عبارات متعددة ، انظر في ذلك : ١٢١/١ من كشف الأسرار ، ٢٨٤/٢ من التلويح على التوضيح ، ٢٥٦،٢٣٧/٢ من شرح تنقيح الفصول ، ١٣٢/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ٢٦٣/٢ من المستصفى ، تنقيح الفصول للرازي ٢٨٧/٢ من الإحكام للآمدي ، ٢/٩ من جمع الجوامع ، ٣/٥٧ من البحر المحيط ، ص٢٥٢ من الروضة ، ٢/٢٨ من أصول ابن مفلح ، ص١١٧ من مختصر البعلي ، ٣/٢٨ من شرح الكوكب المنير ، ١٨٣٨ من الاستغناء في الفرق والاستثناء لمحمد بن أبي سليمان البكري ، تحقيق دسعود الثبيتي ، ط١/١ ، ١٤٠٨ جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة.

التخصيص المتصل (١)، مثل قوله : رأيت الناس ولم أر عمرا ، لقولنا : كلام ذو صيغ مخصوصة .

دو صبح محصوصه . وحروف الاستثناء محصورة (٢)، وليس الواو منها (٣). وقد استوفيتُ الحدود كلها في ابتداء كتابي هذا (٤)[ب]ما (٥)يغني عن الإطالة .

محتصر أبن اللحام ، ٣/٣/٣ من شرح الكوكب . وانظر ص٣٤٩،٣٤١ من قطر الندى وبل الصدى لابن هشام .

⁽١) أي : ولايلزم عليه القول بالتخصيص المتصل بلفظ العموم ، انظر ٢/٦٠٠ من العدة .

⁽۲) ومنها: إلا ، وهي أشهرها ، وغير ، وليس ، ولايكون ، وحاشا ، وخلا ، وعدا ، وسوى ، وسواء ، وماعدا ، وماخلا ، ولاسيما على خلاف فيها . انظر : ۲۸۳/۱ من تيسير التحرير ، ص۲۳۸ من شرح تنقيح الفصول ، ۲۲۲۲ من العضد على ابن الحاجب ، ۲۳۲/۲ من المستصفى ، ۲۸۸/۲ من الإحكام للآمدى ، ۲/۸۸ من المحلّى على جمع الجوامع ، ص۲۵۲ من الروضة ، ص۱۱۷ من

⁽٣) ٢/٠٢ من العدة .

⁽٤) انظر ١٢١/١ ومابعدها من كتاب الواضح في القسم الذي حقق، د. موسى القرني .

⁽ه) في الأصل: "مايغني"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

[حكم الاستثناء المنفصل] (فصل))

 V_{1} لا يصح الاستثناء المنفصل (١)، بل من شروطه الاتصال (٣)، فإذا انقطع لم يعمل (٣).

[و]به (3)قال الفقهاء والمتكلمون وأهل اللغة (6): وقد حكى شيخنا عن أحمد اختلاف الرواية (7).

وليس يظهر من ذلك مايوجب اختلافا ، لأنه سهّل ذلك في اليمين إذا سكت قليلا، ثم قال : إن شاء الله ، وهذا يجب أن يكون محمولاً على يسير

ربدى . (٢) أي: الاتصال المعتاد ، فلا يضر الفصل اليسير لسُعًال ، أو عُطَاس ، أو انقطاع النَّفُس ، أو طول الكلام المستثنى ، أو نحو ذلك .

انظر : ٣/٤/٣ من البحر المحيط ، ٥٨٩/٢ من شرح مختصر الروضة للطوفي ، ٣/٧/٣ من شرح الكوكب المنير .

(٣) أي: لم يعمل الاستثناء عمله في إخراج مالولاه لدخل في اللفظ ، وهو الموجود في العدة ٢٠/٢.

(٤) هذه إضافة يقتضيها السياق منعا للالتباس ، وهي موجودة في العدة ٢٦١/٢.

(ه) انظر : ١/٢٩٧ من تيسير التحرير ، ٣٢١/١ من فواتح الرحموت ، ص٢٤٢ من شرح تنقيح الفصول ، ١٦٥/٢ من المستصفى ، ٣٩/٣/١ من المحصول ، ٢٨٩/٢ من الإحكام للآمدي ، ٢٦٠/٢ من العدة ، ٢٣/٢ من التمهيد ، ص٢٥٣ من شرح الروضة ، ص٢٥٢ من المسودة ، ٢٧٤/٢ من سواد الناظر ، ٣٩٧/٣ من شرح الكوكب ، ص١٤٧ من إرشاد الفحول .

وانظر ص ٣٤١ من قطر الندي .

(٦). انظر ٣/٠٦٠-٢٦١ من العدة .

⁽۱) من هذا يتبين أن الاستثناء قسمان : متصل ومنفصل ، وبعضهم يسمّه : منقطعاً ، فالمتصل : هو الذي يتصل فيه المستثنى بالمستثنى منه ، دون انفصال بينهما بزمان . أما المنفصل : فهو الذي يفصل فيه بين المستثنى والمستثنى منه بزمان . انظر : ٢٠/٢ من العدة ، ٣٤٨٣-٢٨٥ من شرح الكوكب ، ص٣٤٣ من قطر الندى .

لايعدُّ في الكلام فصلاٌّ ولاقطعا(١).

و كلامه الظاهر وقول الجرقي (٢) يدل على أنه لا يصح إلا متصلا (٣)، وهو الصحيح عند مشايخنا (٤).

وحكى عن ابن عبّاس: أنه يصح الاستثناء وإن كان منقطعا (٥). وعنه: أنه قدّره بِسَنة (٦).

(۱) انظر : ۲۱۱/۲ من العدة ، ۷٤/۲ من التمهيد ، ص۲۵۳ من الروضة ، ص ۱۵۳ من المودة .

وانظر ١١٥/٨ من المغني لابن قدامة ، كتاب الأيكان .

(٢) هو: أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرق البغدادي ، أحد كبار أصحاب الإمام أحمد ، ومن أجل فقهاء الحنابلة وأمتهم ، كان عالماً بارعاً في المذهب ، وكان ذا فضل وصلاح وعبادة وورع ، أخذ العلم عن كوكبة من كبار علماء المذهب ، منهم : أبوه الحسين بن عبد الله ، وصالح وعبد الله ابنا الإمام أحمد ، وأبو بكر المروزي ، وحرب الكرماني ، وغيرهم ، وتتلمذ عليه عدد من الحنابلة، منهم :أبو الحسن التميمي ، وأبو عبد الله بن بطة ، له مؤلفات كثيرة لم يشتهر منها إلا مختصره في الفقه الذي يُعدّ عمدة في متون المذهب ، وقد تولاء العلماء شرحاً وتوضيحاً ، منهم: ابن قدامة في كتابه الكبير "المغني" ، ت الخرق سنة العلماء شرحاً وتوضيحاً ، منهم: ابن قدامة في كتابه الكبير "المغني" ، ت الخرق سنة هم بدمشق رحمه الله .

انظر ترجمته: ٧٥/٢ من طبقات الحنابلة، ٣٣٦/٢ من شذرات الذهب، ٦١/٢ من المنهج الأحمد، ص٢١٦ من المدخل لمذهب الإمام أحمد، تحقيق د. عبد الله التركى، مؤسية الرسالة.

(٣) انظر كلام الخرَق في مختصره ، كتاب الأيان ص١٢٨-١٢٩ ، ط/٣ ، مــؤســة الخافقين سنة ١٤٠٢ه .

وانظر شرحه في ٧١٥/٨ ومابعدها من المغني لابن قدامة ، كتاب الأيمان .

(٤) ٢/١٢٦ من العدة .

(ه) ۲٦١/٢ من العدة ، ٧٣/٢ من التمهيد ، ص١٥٢ من المسودة ، ٢٧٤/٢ من سواد الناظر .

(٦) انظر: ٢٩٧/١ من تيسير التحرير ، ٣٢١/١ من فواتح الرحموت ، ص٣٤٣ من شرح تنقيح الفصول ، ٣٨٥/١ من البرهان ، ص١٦٢ من التبصرة ، ١١/٢ من جمع الجوامع ، ٣٨٤/٣ من البحر المحيط ، ٣٨٧/٢ من التمهيد ، ص١٥٢ من المسودة ، ٢٧٤/٢ من سواد الناظر ، ٣٩٧/٣ من شرح الكوكب ، ص١١٨ من ختصر ابن اللحّام ، ص١٤٨ من إرشاد الفحول .

وحكى عن الحسن (!)أنه يصع مادام في المجلس (٢).

وقد اختلف العلماء في تحديد مذهب ابن عباس في جواز الفصل، على ثلاثة أقوال: فمنهم : من قال : يجوز أبدا ، ومنهم : من حدده بسّنة ، ومنهم من حدده بشهر. ومن العلماء من نفى صحته عن ابن عباس ، وإن صح فهو مؤول ومحمول على الاستثناء بقول : إن شاء الله في الأيمان ، وقيل إنه أراد استثناءات القرآن ، وليس الاستثناء الذي معنا، والله أعلم .

والمراجع السابقة في أول هذه الحاشية تكشف ذلك وتجلّيه بحمد الله ، وخاصة

شرح تنقيح الفصول ، وشرح الكوكب المنير .

(١) هو : أبو سعيد الحسن بن يَسَار البصري ، عالم أهل البصرة ، ولد رحمه الله بالمدينة في أواخر خلافة عمر رضي الله عنه ، يعد من كبار التابعين وفضلائهم ، وأشهرهم علماً وزهداً وورعا وعبادة ، صنف كتباً عديدة ، أشهرها "كتاب في التفسير" مات سنة ١١٠ه بالبصرة، ودفن فيها رحمه الله .

له ترجمة في : ١٩/٢ من وفيات الأعيان ، ١٣٦/١ من شذرات الذهب .

(٢) انظر: ٢/٨/١ من تيسير التحرير ، ٣٢١/١ من فواتح الرحموت ، ص١٦٣ من التبصرة ، ٢٩٨/١ من جمع الجوامع ، ٧٤/٢ من التمهيد ، ص٢٥٣ من الروضة ، ص١٥٣،١٥٢ من المسودة ص١١٨ من المختصر للبعلي ، ٣٠٠/٣ من شرح الكوكب ص١٤٨ من إرشاد الفحول .

وفي المسألة _ أي: في تحديد المدة التي يجوز فيها الفصل _ أقوال أخرى موجودة فيما سبق من المراجع .

[أدلة القائلين بعدم جواز الاستثناء المنفصل] (فصل))

يجمع دلائلنا .

فمنها:

قول النبي صلى الله عليه وسلم: "مَنْ حلف على يمين فرأى غيرها [مَنْ حلف على يمين فرأى غيرها [٧٦٠/ب] خيرًا منها فليأت الذي هو خير ، وليكفّر عن يمينه "(١). ورُوي : "فليكفّر عن يمينه وليأت الذي هو خير "(١).

ولو كان الاستثناء طريقاً للتخلّص بعد حصول الندم ، وتأمّل الخير في البُرْء منها لأرشد إليه ، ولم يخصّ ذلك بالكفارة ، ولم يوجب الجنّث مع إمكان البُرْء ، فلما نصّ على التكفير دل على أنه لاطريق إلى ذلك بالاستثناء ، إذ لو كان كذلك لكان يرشد إلى الأسهل (٢).

ومنها:

أن أهل اللغة لايعدون ماانفصل استثناءً ، فلو قال القائل : رأيت بني تيم كلهم ، وقال بعد شهر : إلا زيداً ، لم يُعد في قوله : إلا زيداً متكلما (٣)

⁽١) هذا الحديث خرجه الشيخان وأحمد وأهل السنن عن عبد الرحمن بن سمرة رضى الله عنه بألفاظ متعددة .

انظر : ٢٦٣،٢٢٩/٨ من صحيح البخاري ، كتاب الأيمان والندور ، باب قول الله تعالى : {لايؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم } ، وكتاب كفارات الأيمان ، باب الكفارة قبل الجين وبعده ، ١٢٧٣/٨ من صحيح مسلم ، كتاب الأيمان ، باب ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها ، ٢٦١/٣ ، ١٠/١٠ من مسند أحمد ، مسند عبد الرحمن بن سمرة رضى الله عنه ، ٢٠٥/٢ من سنن أبي داود ، كتاب الأيمان والنذور ، باب الرجل يكفر قبل أن يحنث ، ٢٠/٧ من سنن النائي ، كتاب الأيمان والنذور ، باب الكفارة قبل الجنث ، ١٠/٧ من سنن ابن ماجه ، كتاب الأيمان والنذور ، باب من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها .

⁽٢) انظر : ٢/٢٦-٢٦٣ من العدة .

⁽٣) في الأصل: "مكلّما" بدون تاء ، والصواب ماأثبته .

بلغة العرب ، ولا يلفق هذا إلى الكلام الأول ، كما لا يلفّق الحال بأن يقول: رأيت زيدا ، ثم يقول بعد شهر : قائمًا .

وكذلك قوله : دخل زيد الدار ، ثم يقول بعد سنة : راكبا ، فهذا

ليس بكلام في عرفهم وعادتهم .

حتى إنه لو كان ساكتاً منذ قال القول الأول ، وقال بعد ذلك لفظ [اً](١)للاستثناء : لم يكن مستثنيا ، فكيف إذا مضى بين الكلامين من أنواع الكلام ، وجرى من الأحاديث الفاصلة بين الكلامين ما يخرج عن إلصاق بعضه ببعض ، وتلفيق بعضه إلى بعض ؟(٢)

ومنها :

أن الاستثناء مع المستثنى منه جملة واحدة ، كالشرط مع الجزاء ، والخبر مع الابتداء .

و معلوم أنه لو قال : زيد ، ثم قال بعد شهر أو يوم : قام ، لم يعد متكلماً بالمبتدأ والخبر ، بل [١٣٨/أ]ينقطع الخبر عن الابتداء ، فلا يفيد الأول ولاالثاني .

وكذلك إذا قال: اضرب، وقال بعد شهر: زيدا، أو قال: أكرم خالدا، ثم قال بعد شهر: إنْ تفقه في دين الله، أو حفظ كتاب الله، فإنه لأيلحق الشرط بالمشروط، ولا الخبر بالشرط، ولا الفعل بالمفعول به، كذلك الاستثناء مع المستثنى منه؛ لأجل أن الكل جملة واحدة، فلا يُفصل بعضها عن بعض (٣).

ومنها:

⁽١) في الأصل: "لفظ" بالرفع ، وهو لحن ظاهر، والصواب ماأثبته .

⁽٢) انظر هذا الدليل في : ص١٦٣ من التبصرة ، ١٩٩١ من شرح اللمع ، ١٤٧٧ من التمهيد، مع اختلاف يسير .

⁽٣) انظر هذا الدليل في : ١٠٠/١ من شرح اللمع ، ١٦٢/٢ من العدة ، ١٩٧٧-٥٧ من التمهيد .

أن الكلام إنما وضع لفوائده المخصوصة، [ولو] (١) لحق الاستثناء بالمستثنى منه مع وجود الفصل: لفاتت فائدة الكلام، فإن الأيان وضعت للثقة بها، وتأكد الخبر لأجلها.

وكذلك الوعد والوعيد .

وإنما تحصل الثقة إذا وقعت جازمة ، ولهذا متى وقعت الأيان معلّقة بشرط لم تحصل الثقة بها .

فَإِذَا قَالَ : وَاللَّهُ لَاغْدُرْتُ بِكُ ، وَلَانَكُثُتُ عَقْدُكُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ : لَم يَعْدُ

فإذا كان له أن يقول: بعد سنة إن شاء الله ، أو يقول: والله لاقضيتك دينك كله غدا ، ثم كان له أن يقول: إلا كذا كذا منه ، ولاأعطيتك من دينك مائة في غد ، ويقول بعد ساعة: إلا أربعين ، فأي ثقة تحصل مع إمكان إلحاق الاستثناء بالمستثنى منه ، وإخراج الكلام الأول بالاستثناء الواقع بعد زمان إلى ماتقدم من الكلام ؟(٢)

ومنها:

أن تقدير ذلك بالسنة لاينفصل عن الأقل منها والأكثر ، فلاوجه لهذا التقدير (٣).

ومنها:

أن الله سبحانه [لو] (٤) قال لمكلّف : اعتق رقبة ، أو صم شهرين ، ثم قال بعد سَنة : مؤمنة ، ومتتابعين، لما عرف[١٣٨/ب]المكلّف أن ذلك يرجع إلى الأول .

⁽۱) هذه إضافة تقتضيها صحة السياق .

⁽٢) هذا الدليل ذكر مختصرا مع اختلاف في الأسلوب في ص١٦٣ من التبصرة ، ٧٥/٢ من التمهيد .

⁽٣) وهو تحديد يحتاج إلى دليل ، ولادليل ، فبطل التحديد كله . انظر : ٢/١٠٠ من شرح اللمع ، ص١٦٣ من التبصرة ، ٧٥/٢ من التمهيد .

⁽٤) هذه إضافة تقتضيها صحة السياق .

وإذا كان الاتصال من أحد شروط البيان لمعاني الكلام ، ومن آكد شروطه : نظمه وتحقيقه على عادة العرب ، فلو فرق بين الحروف لم يُعَد كلاما ، لأن النظم شرطه ، فكذلك الكلمة إلى الكلمة التي بالتفريق فيما بينهما تعدم الفائدة التي وضع الكلام لأجلها .

ومنها :

أن الاستثناء والمستثنى منه جملة واحدة في الكلام ، فلا يُفصل بينهما فصلاً يقطع الكلام بعضه عن بعض ، كالمبتدأ والخبر .

فإنه لو قال : قام ، وقال بعد مدة : زيد : لم يكن متكلماً بلغة العرب ع كذلك مُهنا(١).

انظر في أدلة القائلين بعدم جواز الاستثناء المنفصل كلاً من : $1/\sqrt{1}$ من تيسير التحرير ، $1/\sqrt{1}$ من فواتح الرحموت ، $1/\sqrt{1}$ من العضد على ابن الحاجب ، ص $1/\sqrt{1}$ من التبصرة ، $1/\sqrt{1}$ من شرح اللمع ، $1/\sqrt{1}$ من المحصول ، $1/\sqrt{1}$ من العدة ، $1/\sqrt{1}$ من التمهيد ، ص $1/\sqrt{1}$ من الروضة ، $1/\sqrt{1}$ من شرح الكوكب المنير .

[شبه القائلين بجواز الاستثناء المنفصل ، والإجابة عنها] (فصل))

في شبههم :

فمنها :

ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "والله لأغزون قريشاً، ثم سكت ، وقال : إن شاء الله "(١)، ولولا صحة الاستثناء بعد السكوت لما استثنى ، لاسيما وقوله متبع مقتدى به .

ورُوي أنه لما سألته اليهود عن عدة أهل الكهف ، وعن مدة لبثهم فيه فقال : غداً أجيبكم ، ولم يقل إن شاء الله ، فتأخر عنه الوحي مدة بضعة عشر يوما ، ثم نزل عليه : {مَا يَعُلَمُهُمْ إِلاَ قَلِيلٌ ، فَلاَتُمَارِ فَيهم إِلاَ قَلِيلٌ ، فَلاَتُمَارِ فَيهم إِلَى قوله : {وَلاَتَقُولَنَ لِشَيءٍ إِنِي فَاعِلُ ذَلِكُ عَداً إِلاَ أَنْ يَشَاء الله "(٣). الله ، وَاذْكُر رَبّكُ إِذَا نَسِيتً ﴿(٢)، فقال : إِن شاء الله "(٣).

والجواب

أن هذا لايدل على الإلحاق به لغة ، وإِغا يدل على أنه استدرك ذلك تعليقاً بمشيئة الله ، لأجل قول الله له : {وَلَاتَقُولَنَ لِشَيْءٍ إِنِي فَاعِلْ لَا عَداً إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللّه } ، وتأخر الوحي عنه أياما ، حيث وعد ذلك عَداً إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللّه } ، وتأخر الوحي عنه أياما ، حيث وعد

⁽۱) هذا الحديث خرجه أبو داود في سننه ۲۰۷/۲ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، كتاب الأيمان والنذور ، باب الاستثناء في اليمين بعد السكوت وعزاه ابن حجر والزيلعي لابن حبان والبيهقي وأبي يعلى الموصلي وابن عدي وذكرا الخلاف في إسناده وإرساله .

انظر : ١٦٦/٤ من التلخيص الحبير ، كتاب الأيمان ، ٣٠٣،٣٠٢ من نصب الراية ،

⁽٢) الآيتان رقم ٢٣،٢٢ من سورة الكهف .

⁽٣) انظر ذلك في سبب نزول هذه الآيات من سورة الكهف : ٧١/٣-٧٦ من تفسير ابن كثير ، ٥/٣٦-٣٧٣ من الدرّ المنثور للسيوطي ، ص١٤٣ من لباب النقول في أسباب النزول للسيوطي .

بحواب المسألة التي سُئل عنها [عن] (١) عدّة أهل الكهف ، فلما [١٣٨/أ]نول جواب ماسئل عنه نول في ضمنه [-ه] (٢) قوله : {وَاذْكُر رَبّكُ إِذَا نَسِيتَ } فجعل قوله : إِن شاء الله ، بعد زمان ، لأجل النسيان مزيلا كراهية ترك الاستثناء ، وما يتعلّق عليها من المعتبة .

ولهذا أكرابر (٣) الله سبحانه ترك الاستثناء في قصة أهل الجنة،التي قال إني الله الجنة،التي قال إنه أقسمُوا ليصرمنها مُصبحين (٥) فقال سبحانه: {وَلاَ يَسْتَثْنُونَ، فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفُ مِنْ رَبِكَ وَهُمْ نَائِمُونَ (٦).

وهذا كقضاء الصلاة فيمن نام عنها أو نسِيَها ، فذلك وقت الاستدراك ، وهذا كقضاء الأنه الوقت الموضوع .

كذلك همهنا سقطت المعتبة به عند إلاتيان بعد النسيان، ولايدل على أنه الوضع الذي يقضى به في سنة الكلام اللغوي ، والأحكام المبنية عليه ، بدليل ماذكرنا (٧).

ومنها :

أنه مذهب ابن عبّاس ، وهو من اللغة بمكان .

فيقال:

إِن ذلك إِن صح عنه ، فلعله أراد به إِخباراً عن شيء كان قد أضمره في نفسه ، أو نطق به ، فأخبر بإضماره بعد سَنَة ، أو إسراره، فظن ظان أنه

(١) في الأصل "من"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

وانظر في ذكر القصة وشرحها ٤٠٦/٤ من تفسير ابن كثير .

⁽٢) في الأصل : "في ضمن"، والصواب إضافة الهاء كما أثبته، وهـ و المتمشي مع صحة السياق .

⁽٣) في الأصل : "أكثر" بالثاء ، والصواب ماأثبته بالباء ، وهو المتمشي مع صحة السياق .

⁽٤) هذه إضافة تقتضيها صحة السياق .

⁽٥) آية رقم ١٧ من سورة القلم .

⁽٦) الآيتان ١٨–١٩ من سورة القلم .

 ⁽٧) انظر في مذه الشبهة ، والجواب عنها بشكل مختصر :
 ٢/٣٣٦-٦٣٣ من العدة ، ٢/٥٧ من التمهيد .

ابتدأ الاستثناء في ذلك الوقت ، والاضمار يستعمله الناس في الأيمان إذا كانت لدفع الظلم ، وقد يعتد به قوم في تقييد الإطلاق .

فأما على الوجه المذكور عنه : فلاوجه له لغة ولاشرعا ، ولو كان على غير ماتأولنا لحجـ[جـ]ناه(١)بالأدلة التي ذكرنا(٢).

ومنها:

أنه تخصيص عموم ، فجاز أن يتأخر ، كالتخصيص للعموم بغير لفظ الاستثناء .

فيقال :

إنا لانسلم ، على قـول أبي الحسـن التميمـي $(^{7})$ [١٣٩/ب]وأبي بكـر عبدالعزيز $(^{2})$ ،

(١) في الأصل هكذا: "لحجناه، والصواب ماأثبته.

(٢) سبق الحديث عن مذهب ابن عباس وتوجيهه ، وقول العلماء فيه عند ذكر مذهبه في صدر المسألة ص ٣٤٥ من الرسالة .

(٣) هـو: أبو الحسن عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث التميمي الحنبلي ، من كبارٍ علماء الحنابلة في الأصول والفروع ، ولد سنة ٣١٧ه ، وكان فقيها مجيداً ، ومصنفا بارعا ، صحب عدداً من أئمة المذهب الحنبلي ، منهم: أبو القاسم عمر بن الحسين الحرقي ، وأبو بكر عبد العزيز ، له مصنفات كثيرة في فنون مختلفة ، كالأصول والفقه والفرائض وغيرها ، وقد اتهم بوضع الحديث ، حيث ذكر عنه : أنه وضع حديثاً أو أكثر في مسند إلامام أحمد رحمه الله، وشهد على ذلك جماعة من المحدثين ، كالدارقطني رحمه الله ، ت أبو الحسن التميمي سنة ٣٧١ه ، عفا الله عنه عنه عنه عنه عنه الله ،

انظر ترجمته في : ١٣٩/٢ من طبقات الحنابلة ، ٤٦٢/١٠ من تاريخ بغداد ، ٢٢٤/٢ من ميزإن الاعتدال للذهبي ، ٢٩/٢ من المنهج الأحمد .

(٤) هـو: أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد بن معروف الحنبلي ، المشهور بغلام الحلال ، برع في الأصول والفقه والتفسير ، ويعد من كبار علماء المذهب الحنبلي ، أصولا وفروعا ، عُرف بالديانة ، والورع ، والعلم ، والفهم، وسعة الرواية ، وكثرة العبادة ، له مصنفات كثيرة، أهمها "تفسير القرآن" ، و"الشافي" ، و"الشافي" ، و"المقنع في الفقه " وغيرها ، ته في سنة ٣٦٣ه .

انظر ترجمته في : ١١٩/٢ من طبقات الحنابلة ، ٤٥٩/١٠ من تاريخ بغداد ، ٤٥٩/٠ من شذرات الذهب ، ١٢٦/٢ من المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد للإمام برهان الدين ابراهيم بن مفلح، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط/١ ، سنة ١٤١٠ه .

لأنهما لم يجيزا تأخير البيان عن وقت النطق (١).

و إن سلمنا ، قلنا : فذاك تستوي فيه السنة ، وماقل وكثر ، وزاد ونقص ، فيغلب .

فنقول : فلا يتخصص بالسنة كالأصل .

ولأن التخصيص يجوز بغير النطق من دلائل العقول ، والسنة وهي : لفظ الرسول أيخص (7) بها كتاب الله ، والقياس المستنبط ، وليس لنا استثناء إلا [e](7) هو : لفظ من جهة مَنْ نطق بالجملة المستثنى منها ، فهذا كله يبعد التخصيص عن الاستثناء ، ويبيّن أن التخصيص : جملة أخرى ، غير الجملة الأولى (3).

ومنها:

أن الرافع لليمين: التكفير والاستثناء.

فنقول :

[إنه] (٥) معنى يرفع اليمين فجاز أن يقع منفصلاً ومتصلا ، كالكفارة . فقال :

إِن الكفارة لاتمنع الحِنْث ، [ولا] (٦) ترفع أصل اليمين ، بل تكفّر الحنث ، والحِنْث يعرض له بتراخ (٧) الحنث ، والحِنْث يعرض له بتراخ (٧) الندم على ماحلف على تركه فيفعله ، أو على فعله فيتركه .

والاستثناء من جملة الكلام ، فهو بالشرط وجوابه ، والمبتدأ وخبره

⁽١) سيأتي ذكر مذهبهما، ووجه، مع الإحالة للمراجع في مسألة تأخير البيان عن وقت الحاجة، ووقت الخطاب ورقة ١٧٨ من المخطوط، ص٥٠٠ من هذه الرسالة.

⁽٢) في الأصل هكذا: "بحصر"، والصحيح ماأثبته، تمشياً مع سلامة السياق.

⁽٣) هذه إضافة تقتضيها صحة السياق .

⁽٤) انظر في هذه الشبهة والجواب عنها مختصراً: ٢٠٠١-٤٠١ من شرح اللمع ، ص١٦٤ من التبصرة ، ٧٦/٢ من التمهيد .

⁽٥) هذه إضافة ليستقيم السياق انظر ٢/١٤٢ من العدة ، ٢٦٢٧ من التمهيد .

⁽٦) هذه إضافة تقتضيها صحة السياق منعاً للالتباس.

⁽٧) في الأُصل: "بتراخي"، والصواب ماأثبته.

أشبه منه بالكفارة(١).

ومنها :

أن النسخ يجوز تأخيره عن المنسوخ ، فكذلك الاستثناء ، والجامع بينهما: المعنى ، وأن كل واحد موضوع للإخراج والرفع والإزالة .

فيقال :

إن النسخ إنما يقع في غالب الحال لأجل اختلاف الأزمان في المصالح والمفاسد ، وأن بعض التعبدات تكون مصلحة في وقت ، ومفسدة في غيره ، فصار الناسخ [١٤٠/أ] جملة ، والمنسوخ جملة أخرى ، فلا يجب الاتصال ، بل لو كان الناسخ متصلاً لكان بيان غاية ، ولم يكن نسخا .

ولهذا لم يجعل العلماء قوله: {ثُمَّ أُتِمُوا الصِّيامَ إِلَى اللّيْلِ }(٢) منسوخاً وناسخا ، بل سمّوا ذلك : غاية ، وفي الغالب أنه يكون بينهما (٣) زمان يختلف الأصلح فيه بين إلاثبات والرفع ، وعقبه يكون إما : بيان غاية أو عـ[يـ](٤)ن البداء .

انظر في الشبهة وجوابها : ٢/٢٦ من العدة ، ٢٦٢٧ من التمهيد .

⁽۱) حاصل الرد على شبهتهم : التفريق بين الاستثناء والكفارة ، فيجوز أن تتأخر الكفارة ، ولا يجوز أن يتأخر الاستثناء .

⁽⁷⁾ آية رقم ۱۸۷ من سورة البقرة .

⁽٣) أي : الناسخ والمنسوخ .

⁽٤) في الأصل: عن أ، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

والمراد: أن النسخ إذا جاء عقب الزمان يكون: إما بيان غاية للأمر الأول، أو عين البداء، وكونه بيان غاية: صحيح، أما البداء: فلا يصح على الله، تعالى الله عن ذلك.

وسيأتي لذلك مزيد بيان عند حديث المؤلف رحمه الله عن النسخ ، انظر ص٧٥٠

من هذه الرسان . وانظر في شبه من أجاز الاستثناء المنفصل مع الإجابة عنها كلاً من : ٢-٤٠٠/١ من من شرح اللمع ، ص ١٦٤ من التبصرة ، ٢/٣/٢ – ٦٦٤ من العدة ، ٢/٧٥-٧٦ من التمهيد .

[الرد على من أجاز الاستثناء المنفصل إذا كان متعلّقا بالمجلس] (فصل))

والدلالة على فساد قول من علقه على المجلس ، أنهما جملة واحدة ، أعني المستثنى منه مع المستثنى ، فلايقف على المجلس، كالشرط [والجزاء](١) ، والخبر والمبتدأ (٢).

⁽١) في الأصل: "والحبر"، ولعله تصحيف ، والصواب ماأثبته ، انظر ٢٤٢/٢ من العدة ، ٢٤/٢ من التمهيد .

⁽٢) انظر المراجع السابقة في حاشية رقم (٤) من الصفحة قبلها .

[شبهة من أجاز الاستثناء المنفصل إذا كان متعلقاً بالمجلس ، وإلاجابة عنها] شبهة الحَسَن (١)

أن المجلس في الأصول ُجعل كحال الكلام ، ولهذا علق عليه قبض رأس مال السُلَم ، وثمن الصرف .

فيقال:

(٢)

ذاك تعبد لا يُعقل معناه ، فأين هو من صلة الكلام بعضه ببعض من طريق اللغة والوضع؟

بل تشبـ[یـ]هه (7) بما ذکـرنا مـن الشـرط والجزاء،أو الحبر والمبتـدأ أولى (7).

ولعل في العزو للمراجع أثناء المسألة مايغني عن الإعادة هنا . في الأصل : "لشبهه "، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽۱) هو : الحسن البصري رحمه الله ، الذي يري جواز الاستثناء المنفصل إذا كان في المجلس ، ووافقه على ذلك عطاء بن أبي رباح . انظر : ص١٦٣ من التبصرة ، ٧٤/٢ من التمهيد ، ٣٠٠/٣ من شرح الكوكب المنه .

وانظر في هذه الشبهة والجواب عنها : ٢٦٤/٢ من العدة ، ٢٦٢/ من التمهيد . وللنظر في ثمرة الخلاف في المسألة يراجع ص٣٨٣ من التمهيد للأسنوي .

⁽٣) حاصل الرد على شبهتهم: التفريق بين المجلس في الأحكام ، وصلة الكلام بعضه ببعض ، فلايستوي المجلس والكلام، للفرق بين الأحكام والكلام .

[حكم تقديم المستثنى على المستثنى منه] (فصل))

يجوز تقديم الاستثناء (1)على المستثنى منه إذا كان متصلاً (7)به ، مثل قول القائل : ماجاءني إلا أخاك أحد ، ومامررت إلا أباك (7)بأحد ، وقد تكلمت العرب بذلك نظماً ونثرا، فقال حسّان (3)بن ثابت رحمة الله عليه (6): الناس ألب علينا فيك ليس لنا

إلا السيوف وأطراف القنا وزرُ (٦)

(١) المراد بالاستثناء هنا : المستثنى ،كما يدل عليه السياق .

(٢) قال الفتوحى : يجوز تقديمه عند الكل ٣٠٥/٣ من شرح الكوكب ، والحق أن فيه خلافاً بين العلماء ، لكن الأكثر على جوازه .

انظر: ص ٣٩ من اللمع ، ٢٠١/١ من شرح اللمع ، ٢٨/٢ من الإحكام للآمدي ، ٢٨/٢ من العدة ، ص ١٥٤ من المسودة ، ص ٢٥٣ من القواعد والفوائد لابن اللحام ، ص ١١٩ من المختصر للبعلي ، ٣٠٥/٣ من شرح الكوكب المنير .

(٣) هكذا في الأصل، بالموحدة التحتية ، وفي العدة "إلا إِيَّاك" ٢/٦٦٤ بالمثناة ، والمراد

واحد .

(٤) هـو: الصحابي الجليل أبن الوليد حسّان بن ثابت بن المنذر الأنصاري ، من بني النجّار ، شاعر الإسلام المشهور ، الذي سخّر شعره للدفاع عن الإسلام وأهله ، وهجاء الكفر وأهله ، كان الرسول صلى الله عليه وسلم يشجّعه ويستحثّ على هجاء الكافرين فيقول : "اهجهم وروح القدس معك" ، توفي حسّان سنة ٤٥ هرضى الله عنه وأرضاه .

انظر : ٣٢٦/١ من إلاصابة ، ٣٣٥/١ من الاستيعاب ، ٤/٢ من أسد الغابة .

(٥) هكذا في الأصل ، ولو ترضّى عنه لكان أولى ، رضى الله عنه وأرضاه .

(٦) وقد وهم المصنف رحمه الله في نسبة البيت لحسّان، متابعاً فيه شيخه في العدة ، ٢/ ٦٥ ، وإنما هو لكعب بن مالك رضي الله عنه قاله في مدح النبي صلى الله عليه وسلم ، والدفاع عنه ، كما بين ذلك أهل اللغة والأدب . انظر : ٢٧١/١ من الكتاب لسيبويه ، ط/بولاق ، ٢٩٧/٤ من المقتضَب للمبرّد ،

تحقيق د. كمد عبد الخالق عضيمه.

وقوله : أُلْبُ : أي مجتمعون متألبون ، والوزر : الملجأ والحصن ، والقنا : الرماح ، والأصل : ليس لنا وزر إلا السيوف وأطراف القنا ، انظر : ٣٩٧/٤ من المقتضب للمبرّد مع تعليق رقم (١) .

وقال الكميت (١):

فمالي إلا آل أحمد شيعة ومالي إلا مشعب الحق مشعب (٢)

فكان الاستثناء في الموضعين : مقدِّما على المستثنى منه .

فنصباجميعا بالاستثناء $[a_{-}]_{-}$ هو في موضع النصب والخفض ، لأنه مما تكلمت $[150/\gamma]_{+}$ العرب على هذا الوجه .

وقد قال أهل اللغة (٤): إن الاستثناء إذا تقدم نصب أبداً المستثنى منه ، تقول : ماجاءني إلا أباك أحد ، ومامررت إلا أباك بأحد ، واستشهدوا بهذين

(١) هو : أبو المستهل الكُميت بن زيد بن خُنيس الأسدى ، المولود سنة ٢٠ بالكوفة ، عاش في العصر الأموى ، وعرف بشاعر الهاشميين ، وله بهم أشعار تسمى "الهاشميات" ، عمل في تدريس صبيان أهل الكوفة ، وكان على علم ودراية بالأدب ، واللغة ، والأخبار ، والأنساب ، إلا أنه كان متلطّخاً بالرفض والتعصّب ، تسنة ١٢٦ه .

انظر: ١٨١/٢ من الشعر والشعراء لابن قتيبة ، ط/دار المعارف ، مصر ، ١٢٦٥/١٨ من الأعلام ١٢٦٥/١٨ من الأعلام للزركلي ، ط/دار العلم للملايين ، بيروت .

(٢) أروي هذا البيت كما أورد المصنف ، وروي : ومالي إلا مذهب الحق مذهب . ومشعب الحق : طريقه ،والأصل :

فمالي شيعة إلا آل أحمد والبيت من قصيدة للكُميت يمدح بها آل البيت ، ومطلعها :

والبيث من قصيده للكميث يدح بها من البيض أطرب ولالعبا مني ، وذو الشيب يلعب الطربت وماشوقاً إلى البيض أطرب المبرد بتحقيق د. محمد عضيمه ، ٧٩/٢ من شرح انظر : ١٩٨٤ من المقتضب للمبرد بتحقيق د. محمد عضيمه ، ٧٩/٢ من شرح

المُفصَّل لابن يعيش النحوي ، ط/المنيرية .

كما استشهد به ابن منظور في لسان العرب ، مادة "شعب" في آخر الجزء الأول ، ط/بولاق ، وابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك ٢٠١/٦ ط/السعادة بمصر ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، وابن هشام في قطر الندى ص٣٤١ .

(٣) في الأصل: "بما" ، والصواب المتمشى مع صحة السياق ماأثبته ، وهو الموجود في الدرة ١٩٠٢.

(٤) انظر : ٢٧٠/١ ومابعدها من الكتاب لسيبويه ، ٣٩٧/١ ومابعدها من المقتضب للمبرّد ، ص ٣٤١ من شرح قطر الندى لابن هشام .

البيتين ، فيجب ترتيب الأمر في تقديمه على ماذكرنا (١).

(١) انظر: ٢/٦٦٥-٢٦٦ من العدة.

وانظر في مراجع هذه المسألة من كتب الأصول:

ص ٣٩ من اللمع ، ٢٠١/١ من شرح اللمع ، ٢٨/٢ من الإحكام للآمدي ، ٢٦٤/٢ من العدة ، ص ١٥٤ من المسودة ، ص ١١٩ من مختصر ابن اللحام ، ٣٠٥/٣ من شرح الكوكب المنير ، ص ٢٥٢ من القواعد والفوائد الأصولية .

ومن كتب اللغة :

[حكم الاستثناء] (فصل))

ويجوز الاستثناء من الاستثناء (١) لقوله تعالى : [إلا آل لُوط إِنَّا لَمُنجُوهُمْ أَجْمَعِيْنَ ، إِلا الْمُرأَتُهُ (٢) ، فاستثنى آل لوط من أهل المدينة ، واستثنى امرأة لوط من آل لوط ، فالأهل استثناهم من المهلكين ، والمرأة استثناها من المنجين من الهلاك (٣).

⁽۱) أي : من المستثنى ،كما يدل عليه السياق .

⁽٢) آية رقم ٥٩-٢٠ من سورة الحُجْر .

⁽٣) انظر في هذا الفصل "حكم الاستثناء من الاستثناء" كلاً من : ٣/٤/٣ من البحر المحيط ، ٢٦٦/٢ من العدة ، ص١٥٤ من المسودة ، ص٢٥٣ من القواعد والفوائد الأصولية .

[حكم استثناء الأكثر] ((فصل))

لايصح استثناء الأكثر(١).

ذكره الخِرقي من أصحابنا في كتاب الإقرار (٢). وهو قول ابن دُرُستُويْه النحوي (٣)، وأبي بكر الباقِلاني (٤)، خلافاً

وهـ و قـ ول جمهـ ور الحنابلة ، وإليه ذهـب أبو يوسف وابن المارجشون ، ونسب (1)الفتـوحي لأكثر النحاة ، وأورد كلام ابن هبيرة أنه:قـول أهـل اللغة ، ونقله أبو حامد الأسفراييني ، وأبو حيّان عن نحاة البصرة.

انظر : ٣٠٠/١ من تيسير التحرير ، ١٣٨/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ص١٦٨ من التبصرة ، ١٧١/٢ من المستصفى ، ٢٨٨/٣ من البحرالمحيط ، ٢٦٦٦٢ من العدة ، ٧٧/٢ من التمهيد ، ص ٢٥٥ من الروضة ، ١/٩٥/١ من أصول ابن مفلح ، ص١٥٤ من المسودة ، ص١١٩ من مختصر البعلي ، ٣٠٨/٣ من شرح الكوب المنير ، ص ٢٤٧ من القواعد والفوائد لابن اللحام ، ص ١٤٩ من إرشاد الفحول .

من مختصره ص٦١ حيث قال : "ومن أقرّ بشيء واستثنى منه الكثير ـ وهو أكثر (Y)من النصف أُ أخذ بالكل ، وكان استثناؤه باطلا".

هـ و: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُستويه _ بضم الدال والراء ، على الأشهر _ ابن المرزَبان الفارسي النحوي ، ولد سنة ٢٥٨ه، نحوي مشهور ، وُلغوى بارع ، ومصنّف مُجيد ، صحب المبرّد ، وأخذ عن الدارقطني ، ولقى ابن قتيبة ، وسمع منه، وقد وثقه بعضهم ، وضَّعْفه آخرون ، صنف عددًا من الكتب ، أهمها: "إلارشاد في النحو"، و"المقصور والممدود"، و"أخبار النحاة"، و"شرح الفصيح"، و "غريب الحديث" وغيرها . توفي سنة ٣٤٧هـ .

انظر ترجمته في : ٤٢٨/٩ من تاريخ بغداد ، ٣٧٥/٢ من شذرات الذهب ، ١١٣/٢ من إنباء الرواة ، ط/دار الكتب ، القاهرة ، ٣٦/٢ من بغية الوعاة ، ط/عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .

انظر : ١٣٨/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ص٤٠ من اللمع ، ١٠٤/١ من شرح (٤) اللمع ، ٢/٦٦٦ من العدة ، ٣٠٨/٣ من شرح الكوكب ، ص١٤٩ من إرشاد الفحول.

لأكثر الفقهاء والمتكلمين في قولهم: يجوز ذلك (١).

(١) كما نسبه إليهم الآمدي وأبو يعلى وغيرهما ، وهو قول أكثر نحاة الكوفة، واختيار أبي بكر الخلال من الحنابلة .

انظر: ٢٩٧/٢ من الإحكام للآمدي ، ٢٩٧/٢ من العدة ، ص١٥٥ من المودة ، انظر: ٢٩٧/٢ من الإحكام للآمدي ، ٣٠٨/٣ من أرشاد ١٨١/٢ من سواد الناظر ، ٣٠٨/٣ من شرح الكوكب ، ص١٤٩ من أرشاد الفحول .

هذا وفي المسألة أقوال أخرى ، أما استثناء الكل، وهو: مايسمى بالاستثناء المستغرق، كقوله : "ل، علي عشرة إلا عشرة" فهذا لايصح باتفاق الأصوليين والنحويين ، ولاعبرة بمن شذ منهم .

انظر الأقوال في المسألة :

١٢٢/٣ من كشف الأسرار ، ٢٠٠/١ من تيسير التحرير ، ٢٢٣/١ من فواتح الرحموت ، ص ٢٤٤ من شرح تنقيح الفصول ، ٢٨/٢ من العضد على ابن الحاجب، ٢٧١/٢ من بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب للأصفهاني ، تحقيق د. عمد مظهر بقا ، ص ٤٠ من اللمع ، ٢٠٤٠ من شرح اللمع ، ص ١٦٨ من التبصرة ١٣٩٦/١ من البرهان ، ٢١٠/١ من المستصفى ، ٢١/٣/١ من المحصول ، ٢٩٧/٢ من الإحكام للآمدي ، ٢١٤/١ من المحلّي على جمع الجوامع ، ٣٨٨/٢ من البحر المحلّط ، ٢/٢٦٢ من العدة ، ٢٧٧٧ من التمبيد ، ص ٢٥٥ من الروضة ، ص ١٥٤ من المحرّد ، ٢٨٨/٤ من سواد الناظر ، ص ١١٢ من مختصر الطوفي ، ص ١١٩ من عتصر البعلي ، ص ٢٤٧ من القواعد والفوائد لابن اللحّام ، ٣٠٨/٣ من شرح الكوكب ، ص ١٤٩ من إرشاد الفحول .

[أدلة القائلين بعدم جواز استثناء الأكثر] ((فصل))

يجمع أدلتنا :

فمنها:

أن الاستثناء من لغة العرب ، وقد استهجنوا واستقبحوا ماطال من الكلام لغير حاجة، [واستحسنوا](١)الاختصار ، وهو تقليل الكلام الجامع لكثير المعاني ، وهو من أحد طرق إعجاز القرآن ، فهذا في الجملة .

[و](٢)إذا جاء الِتِفِصيل كان أشدَّ تقبيحاً واستهجانا ـ

وقوله.وهـو يريد الإقـرار لـرجل بدرهـم : لـه عليّ ألـف درهـم إلا تسعمائة [و](٦)تسعة وتسعين درهما .

ومادخل في حيز الاستقباح منهم : لم يكن مستعملا ، لأن القوم عقلاء حكماء ، امتازوا من الخلق باللسان ، وحُسن البيان ، فلا يُخصُو [ن] (٧) استعمالهم إلا بالأحسن ، فإذا رأيناهم [11/أ] استقبحوا كلاماً واستهجنوه علمنا أنه ليس من وضعهم .

(والدلالة على دعـوانا) (٨) استقباحهم ذلك: ماذكره

⁽١) في الأصل هكذا: "والاستحسنوا"، والصواب المتمشي مع صحة السياق ماأوردته.

⁽٢) هَذه إضافة ليرتبط الكلام بعضه ببعض .

⁽٣) أضفت الكاف هنا ليستقيم السياق .

⁽٤) جاء في الأصل بعد هذه العبارة : "أن يقول"، وهو تكرار لاداعي له، فحذفته ، والسياق تام بدونها .

⁽٥) هذه إضافة لابد منها ليستقيم السياق.

⁽٦) كالتعلّيق السابق .

⁽v) في الأصل: "فلا يخصوا"، والصواب ماأثبته .

⁽ Λ) هَذه موجودة في هامش المخطوط وهي استدراك من الناسخ .

أبو اسحاق الزجاج (1)فى كتاب المعانى (7)لما تكلم على قوله تعالى : {فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما $\{(7)$: "ولم يأت فى كلام العرب الا القليل من الكثير "(2).

وقال أبو الفتح بن جنى $\binom{0}{1}$: "لو قال قائل هذه مائة الا تسعين ماكان متكلما بالعربية ، وكان كلامه عيا ولكنة $\binom{7}{1}$.

(۱) هو: أبو اسحاق ابراهيم بن السرى بن سهل الزجاج ، النحوى المعروف ، واللغوى المشهور ، لقب بالزجاج : لأنه كان في شبابه يخرط الزجاج ، ثم التحق بركب العلم ، فمال الى النحو ، وأخذه عن علمائه ، ولزم المبرد ، حتى برع في النحو ، وعقد مناظرات لغوية مع عدد من أهل اللغة كثعلب وغيره ، عرف بالدين والفضل وحسن الاعتقاد والابداع في اللغة والنحو والأدب ، صنف عددا من الكتب من أهمها "معاني القرآن" و "خلق الانسان" و "شرح أبيات سيبويه" و "الاشتقاق" وغيرها . ت سنة ٣١١ه ببغداد رحمه الله .

انظر : ٢٥٩/٢ من شذرات الذهب ، ١٥٩/١ من انباء الرواه ، ٤١١/١ من بغية الوعاة .

(٢) هذا الكتاب لأبى اسحاق الزجاج يعرف بكتاب "المعانى" أو "معانى القرآن" وهو كتاب نفيس في بيان معانى كلام الله عز وجل وهو أشبه بكتاب تفسير الا أنه يعنى بالمعانى اللغوية ، وقد طبع حديثا في خمسة أجزاء بتحقيق د. عبدالجليل عبده شلمي ونشرته دار عالم الكتب ، بيروت بعنوان "معانى القرآن واعرابه".

(٣) آية رقم ١٤ من سورة العنكبوت .

(٤) ١٦٤/٤ من معانى القرآن له ، وقد أشرت الى معلومات الطبع فى حاشية قبله . وينظر فيه أيضا : ٦٦٧/٢ من العدة ، ٨١/٢ من التمهيد ، ص ٢٥٥ من الروضة ، كما ينظر ٣/٨٨٣ من البحر المحيط .

(ه) هو: أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى اللغوى النحوى ، من كبار أمّة الأدب واللغة والنحو ، ومن أحذق الناس بالاعراب ، وأعلمهم بالتصريف ، وأطولهم باعا في معرفة فنون اللغة وأجودهم تصنيفا فيها ، من مصنفاته : "اللمع" و"الخصائص" في النحو ، و"شرح تصريف المازني" ، و"شرح ديوان المتني" ، و"سر الصناعة" وغيرها ، توفي سنة ٣٩٢ه ببغداد .

انظر : ١٤٠/٣ من شذرات النهب ، ٢٣٥/٢ من انباء الرواة ، ١٣٢/٢ من بغية الوعاة .

وقال القتيبي (١) في جوابات المسائل (٢)، وفي كتاب الجامع في النحو (٣): "يجوز أن يقول : صمت الشهر كله إلا يوما ، ولا يجوز أن يقول : صمت الشهر كله إلا تسعة وعشرين يوما ، ويقول : لقيت القوم كلهم إلا واحدا ، ولا يجوز أن يقول رأيت القوم كلهم إلا أكثرهم "(٤).

مِرِ مُ عِجاف كلها إلا قليلا (٥) وأنشدوا في ذلك : عداني أن أزورك أن َبْهمي

(۱) هو : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، ويعرف بابن قتيبة ، وبالقتيى ، من جهابذة اللغة والنحو، وأكمة الأدب والكتابة ، ولد في بغداد ، وعاش فيها وحدّث بها ، ثم سكن الكوفة ، وتولى القضاء في الدينور زمنا فنسب إليها ، عرف بالديانة والثقة والفضل ، وقد تكلم فيه بعضهم ، لكن فند ذلك المحققون ، كالإمام الذهبي وغيره ، صنف ابن قتيبة مصنفات كثيرة حسنة مفيدة ، أهمها : "معاني القرآن" و"إعراب القرآن" و"مشكل القرآن" و"غريب الحديث" و"مختلف الحديث" و"جوابات المسائل" و"الأشربة" و"طبقات الشعراء" وغيرها ، توفي سنة ٢٧٦ه .

انظر ترجمته في : ٥٠٣/٢ من ميزان الاعتدال ، ١٦٩/٢ من شذرات الذهب ، ٢ ١٦٩/٢ من إنباء الرواة ، ٦٣/٢ من بغية الوعاة .

(٢) هذا الكتاب لابن قتيبة رحمه الله من كتبه المختصرة ، وقد ضمنه عدداً من الإجابات على مسائل وردت إليه في الحديث واللغة ، وقد طبع الكتاب قديماً سنة ١٣٤٩ مبطبعة السعادة بمصر، بعنوان "المسائل والأجوبة في الحديث واللغة".

(٣) وهذا الكتاب أيضاً ينسب لابن قتيبة ، نسبه إليه عدد من أهل التراجم، كما أثبتً ذلك عند ترجمته آنفا ، كما نسبه إليه ابن النديم ص١١٦ من كتابه "الفهرست ط/التجارية .

وانظر ٢٦٨/٢ من العدة ، ولم أره مطبوعاً من خلال مابحثت، والله أعلم .

(٤) انظر ٦٦٨/٢ من العدة ، ص٥٥٥ من الروضة .

(ُه) هذا البيت لم أقف له على قائل ، وقد أوردته كتب اللغة من غير نسبته لأحد ، وقد ذكره ابن منظور في اللسان ، وابن فارس في معجم مقاييس اللغة دون ذكر قائله ، مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه ، فقد أوردا البيت هكذا : عداني أن أزورك أن بهمي

والعَجايا : هي صغار الحَيوان ، توت أمها فيرضعها صاحبها بلبن غيرها ، ويقوم عليها ، فالشاعر هنا : يعتذر عن الزيارة لانشغاله بإرضاع بَهْمِه . =

ومنها :

أنه لوجاز استثناء الأكثر : لجاز استثناء الكلُّ .

ألا ترى أنه لمّا جاز التخصيص في الأكثر ، جاز رفع ذلك بالنسخ فُقدِّم

رأسا.

والأصول أكثرها على إقامة الأكثر مقام الكلّ (١).

ومنها:

أن عادة العرب إذا ضموا مجهولا إلى معلوم أن يبنوا الأمر فيه على التقريب ، فإذا كان المجهول قريبا من العقد (٢)ذكروا العقد ، واستثنوا (٣) المجهول ، وإذا كان بعيداً من العقد ضموه إلى ماقبله من العدد ، ولم يستثنوه .

يقولون فيما قرب من العقد كرين (٤):

انظر في البيت وشرحه : ٢٥٥/١٩ من لسان العرب لابن منظور ، مادة (عجا) ، ٤٣/٤ من معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، مادة (عجا) ، ط/٢ ، الحلبي سنة ١٣٨٩ه .
وقد أورد المصنف رحمه الله البيت بقوله "عزاني" ، والموجود في المراجع ماأثبته ، بالدال ، وانظر ٢٨٨٢ من العدة.

(١) حاصل هذا الدليل: قياس الاستثناء على التخصيص والنسخ. انظر هذا الدليل وتوضيحه في ٢٦٨/٢ من العدة.

وانظر ۲/۷۷،۸۷ من التمهيد .

(٢) العقد: واحد عقود والمراد: ألفاظ العقود المعروفة وهي عشرة ، عشرون ، ثلاثون ، أربعون ...الخ .

(٣) في الأصل هكذا: "واستثنو"، بدون ألف، والصواب ماأثبته.

(٤) الكُرِّ : بضم الكاف ، وقيل بفتحها والتشديد : مكيال لأهل العراق معروف ، جمعه أكرار ، وهو ستون قفيزا ، والقفيز ثمانية مكاكيك . والمكوك : صاع ونصف ، وعلى هذا يكون الكُرِّ : اثني عشر وسقا ، وكل وسق ستون صاعا . والعبارة في المخطوط هكذا : "كُرِّين ويحتمل كونها كُرِّبر" لكن الأقرب إلى مافي الأصل ماأثبته .

إلا شيئ [1] (١) ، وفيما بعد : كر حنطة [١٤١/ب] وشيء . و ت ولهذا حَمل الشافعي رحمه الله خبر ابن جُريج (٢) في تقدير القلة بقربتين وشيء ، حَمَل الشيء على مادون النصف ، ثم بلغ به النصف ، احتياطا للماء .

وهذا يدل على أنه لايستثني [إلا] (٣) الأقل (٤).

(١) في الأصل: "إلا شيء"، والصواب ماأثبته.

انظر ترجمته في : ص٧١ من طبقات الفقهاء للشيرازي ، ٢٠٠/١ مـن تاريخ بغداد ، ٢٢٧/١ من شذرات الذهب .

(٣) هـذه إضافة لابد منها ليستقيم السياق ، وهـو الموجود في ص١٧٠ مـن التبصـرة ، ٤٠٦/١ من شرح اللمع .

(٤) انظر في أدلة القائلين بعدم جواز استثناء الأكثر:

الرحموت ، ص١٩٢٤ من شرح تنقيح الفصول ، ١٣٨/١ من العضد على ابن الرحموت ، ص١٤٥،٢٤٤ من شرح تنقيح الفصول ، ١٣٨/١ من العضد على ابن الحاجب ، ص١٦٩ من التبصرة ، ص٤٠ من اللمع ، ١٥٥١ من شرح اللمع ، ٢٩٧/٢ من الإحكام للآمدي ، ١٥١٤/١ من جمع الجوامع بشرح المحلّي ، ٣٨٨/٢ من البحر المحيط ، ٢٧٧٢ من العدة ، ٢٧٧٧ من التمهيد ، ص٢٥٥ من الروضة ، ص٢٥٤ من القواعد والفوائد الأصولية ، ص١٥٥ من المحودة ، ص١٥٥ من المختصر للبعلي ، ص١٤٩ من إرشاد الفحول .

⁼ انظر : ٢٩٣٩ من تهذيب اللغة للأزهري ، مادة (كرّ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، الدار المصرية ، وانظر ص٢٠٢ من المصباح المنير ، مادة (كرر) .

⁽٢) هو: أبو الوليد، وقيل: أبو خالد، عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، مولاهم القرشي، الأموي، المكتي، أحد العلماء المشهورين، ومن تابعي التابعين، وأحد قرّاء مكة وفقهائها، وصف بأنه إمام الحجاز علماً وإقراء "، وُذكر أنه أول من صنّف الكتب فيها، مع أنه لم يطلب العلم إلا كهلا، عني رحمه الله بالجمع والحفظ، والمذاكرة والتصنيف، حتى توفي سنة ١٥٠ه، وعمره يزيد على السبعين قالا

[الاعتراضات الواردة على أدلة القائلين بعدم جواز استثناء الأكثر] ((فصل))

في الأسئلة لهم على أدلتنا:

فمنها قولهم:

أما استقباح ذلك: فلاوجه له ، بل الأحسن عندهم غيره .

وليس إذا كان الأحسن غيره : لم يكن مستعملاً ولاسائغا .

ألا ترى أن الأحسـن في حق مـن أراد أن ُيقرّ بتسعـة أو ُيخبر بهـا ألاّ يقول : عشرة إلا واحدا ، بل يقول : تسعة ، ومن أراد (١)أن رُيثبت ستة إِقراراً بها ، الأحسن أن يقول : ستة ، ولايقول : عشرة إلا أربعة ، ثم لايقال: إن الاستثناء كذا: ليس بلغة ولامستعمل (٢).

أن دعواكم أنه لم يوجد في لغة العرب ، فكيف يصح ذلك منكم؟ والشاعر يقول: ثم ابعثوا حكماً بالحق قوّالا (٣) أُدُوا التي نقصت تسعين من مائة

لاتحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

هذه في الأصل مكررة مرتين ، وهو سهو لاداعي له . (1)

انظر ص ١٧١،١٧٠ من التبصرة ، ٤٠٧،٤٠٦/١ من شرح اللمع . (Υ)

اختلف في قائل هذا البيت ، فذكر ابن فضالة النحوى : أَن البيت مصنوع ، لم يثبت عن العرب ، نقله أبو الخطاب ٨٠/٢ من التمهيد ، وابن قدامة ص٢٥٦ من

وقال آخرون : إِن قائله : أبو مِكعَث ، مُنقذ بن خُنيس ، أخو بني سعد بن مالك ولفظه هكذا: أو ابعثـوا حكّمـا بالحق علاّمــا

أدوا التي نقصت سبعين من مائة

وقبله قوله:

إنّ الذين قتلتم أمس سيدهم

فهذا في معنى الاستثناء ، لأن تقديره : مائة إلا تسعين (١).

ولأنّا لم نسمع منهم الاستثناء في كل جنس ، وكل عدد . ثم إننا حكمنا بالاستثناء فيما لم نسمع استثناءهم فيه على ماسمعنا (٢).

أن دعواكم أن كلامهم على الاختصار [ليست على إطلاقها] (٣). فإنه ينقسم ، تارة: إطالة ، وتارة: تقصيرا ، وتارة: اختصارا ، وتارة: تكريرا ، وهذا يوجد في تكرار القصص في كتاب الله تعالى ، والتأكيدات في لغتهم ، ونفس الاستثناء تطويل وتكثير، يمكن تركه إلى ذكر [١٤٢/أ] العدد الأدنى دون ذكر الأعلى والأكثر ، ثم الاستثناء منه (٤).

ومنها: أن [ضم](٥)المجهول إلى المعلوم هو الحجة ، فإنهم لو فسر[و]ه(٦) بالأكثر المقارِب للعقد في النفي والإثبات صح بأن يقول: أردتُ بالشيء(٧):

انظر: ٣٣٢/١ من الأمالي لابن الشَجري ، نسخة مصورة في بيروت عن الطبعة الهندية، سنة ١٣٤٩ه ، ص٥٨٥ من مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق د. مازن المبارك ، محمد على حميد الله ، دار الفكر ، دمشق ، ط/٢ ، وللجمع بين القولين يمكن أن يقال : إن البيت باللفظ الأول مصنوع ، وبالثاني منقول ، والله أعلم .

⁽۱) انظـر : ص ۱٦٩ من التبصرة ، ٢٠٥/١ من شرح اللمع ، ٢٧١/٢ مـن العدة ، ٨١،٨٠/٢ من التمهيد .

⁽۲) انظر : ص ۱٦٩ من التبصرة ، 1/8.0 من شرح اللمع .

⁽٣) هذه إضافة ضرورية لاستقامة السياق .

⁽٤) انظر : ص ١٦٩ من التبصرة ، ٤٠٦،٤٠٥/١ من شرح اللمع .

⁽ه) في الأصل هكذا: "صح"، وهو خطأ ، والصواب ماأثبته، وهو المتمشي مع صحة السياق .

وانظر ص١٧٠ من التبصرة ، ٤٠٦/١ من شرح اللمع .

⁽٦) هذه إضافة ليصح بها السياق؛ فإن قبلها قوله : "فإنهم"

⁽٧) أي: في قوله مثلاً: "له على كُر وشيء"، كما تقدم في ذكر الأدلة.

(٣٧١)

خمسين نقدا(١).

* الواضع في أصول الفق الأبي الوفاء بن عقيل *

⁽۱) انظر هذه الاعتراضات وغيرها: ص١٧٠،١٦٩ من التبصرة ، ١٥٠١-٢٠٠ من شرح اللمع ، ١٩٩٢-٢٧٢ من العدة ، ١/٧٧-٨٣ من التمهيد .

[الاجابة على الاعتراضات الواردة على القول بعدم جواز استثناء الأكثر] (فصل))

أما الاستهجان والاستقباح ، فلاشبهة فيه ، لما نقلنا عن العلماء بهذا الشأن ، وقولهم : ليس بمتكلم بلغة العرب من نطق بذلك (١).

و $[1]^{(\Upsilon)}$ ما قول من قال : أعطيته ما $[1]^{(\Upsilon)}$ ألف الا تسعة و تسعين ألفا و تسعمائة $[0]^{(3)}$ تسعة و تسعين بدلا من قوله : أعطيته درهما ، $[1]^{(3)}$ هو في الفعل الا بمثابة من أراد المضى الى دار في جواره طريقها خطوات ، فمضى خارجا عنها ، دائرا في عطفات و زنقات $[1]^{(\Upsilon)}$ المسافة فرسخا $[1]^{(\Upsilon)}$ المسافة فرسخا $[1]^{(\Upsilon)}$

واستهجان ذلك القول ، كاستهجان هذا الفعل ، لأنه تطويل لا يحتاج اليه ، وهو العبث في الفعل ، واللغو من القول .

حتى ان بعض العلماء يقول: انه لا يحسن الاستثناء الا بالكسر (٩)،

⁽۱) ومنهم : أبو اسحاق الزجاج ، وأبو الفتح بن جنى ، وابن قتيبة ، وقد ورد النقل عنهم في ص٣٦٣،٣٦١ من هذه الرسالة مع العزو الى المراجع .

⁽٢) هذه اضافة ليستقيم السياق .

⁽٣) في الأصل هكذا "ماألف" والصواب المتمشى مع صحة السياق ماأثبته.

⁽٤) هذه اضافة لابد منها ليستقيم السياق .

⁽ه) في الأصل "وما" والمتمشى مع صحة السياق وسلامته من الركاكة ماأثبته .

⁽٦) هكذا في الأصل ، والمراد بها الطرق الضيقة . انظر القاموس المحيط ، مادة زنق ٢٤٢/٣ .

⁽٧) في الأصل : "قد" ولأنها لاتفيد سلامة السياق اضطررت الى تعديلها كما أثبته .

⁽ Λ) الفرسخ : ثلاثة أميال ، انظر ص ١٧٨ من المصباح المنير .

⁽٩) المراد بالكسر هنا: الأعداد التي بين العقود ، فاذا كان العقد عشرة وعشرين وثلاثين ، ونحوها فالكسر: مابينها ، كالثلاثة ، والأربعة ، والخمسة ، ونحوها . قال في المصباح المنير: "والكسر من الحساب جزء غير تام ، من أجزاء الواحد ، كالنصف والعشر والخمس والتسع" ص٢٠٣ مادة (كسر) .

فأما بالعقد فلا ، وهذا يرجع إلى معنى ، و[هو](١)أن الاستثناء نوع استدراك ، يقول الرجل : ثنيتُ عِنان فرسي، وثنيت فلاناً عن رأيه ، وذلك لايقع أبدا ، إلا فيما يستدرك مثله ، لقلّة الاهتمام به ، والمذكور هو المهتم به ، في ذكر المائة والعشرة لأنها المال الأكثر ، والعقد الأكبر ، ثم ينثني إلى إخراج ماقل واستدراكه ، فيكون ذكره للأكثر [187/ب]هو المهم المذكور .

فأما أن يريد إثبات درهم فيذكر مائة ألف ، ويبقى منها مايبقى منه درهم ، فماهذا موضوع العرف والعادة.

وأما تعويلهم على الشِعر وقولهم : نقصت تسعين من مائة، فإنه ليس باستثناء ، وإنما حكى وأخبر بالحال .

وعادة من أراد حكاية النقصان [أنه] (٢) يذكر مانقص ، لأنه تقدير (٣) وعادة من أراد حكاية النقصان [أنه] (١) يذكر أصله ، ثم ذكر خرّجه (٤). لما فوق، وتكثير له ، أو شرح حساب ، ذكر أصله ، ثم ذكر خرّجه (٤). على أننا لاننكر أن يُستعمل مثل ذلك [في] (٥) القليل النادر ، وإنما المعوّل على الاستعمال الشائع ، ولاسبيل إلى الظفر بذلك .

والذي يوضّح أن التنقيص غير الاستثناء: أنه يحسن أن يقول القائل: طلق الرجل من زوجاته ثلاثا، وطلّق امرأته من الثلاث طلقتين.

ولا يحسن أن يقول : طلّق زوجاته كلّهن إلا ثلاثا ، وطلق زوجته ثلاثاً إلا طلقتين . ولو سُئل فقيل له : كم طلقت من زوجاتك الأربع؟ فقال : كلّهن إلا ثلاثا ، لاستُهجن ذلك ، ولو قال : طلقت منهم ثلاثاً حسن ذلك ،

⁽١) هذه إضافة ليستقيم السياق

⁽٢) في الأصل: "بأنه" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

^{ُ (}٣) مَكذا في الأصل ، ويحتمل كونها "تقرير" بالراء اوما أثبته أقرب للمراد إن شاء الله .

⁽٤) أي: ذكر أصل العدد ، ثم ذكر ماخرج منه ، والمراد بالأصل هنا : العقد ، والحراد بالأصل هنا : العقد ، والخرّج : الكسر، كما سبق بيانه .

⁽٥) هذه إضافة ليستقيم السياق .

فيخبر عن الإيقاع بالأكثر ، ولايستثني الأكثر (١).

فأما الإكثار والإطالة فهي من جملة اللغة ، لكن [ل] لإفادة (٢)، والتثني (٣) في القصص لبيان الفصاحة ، وتعجيز العرب بأن القصة الواحدة ، كقصة نوح وموسى ، مذكورة بهذه الألفاظ الكثيرة المتكررة ، وقد تُحدوا بواحدة من القصص فما قدروا على مثلها (٤)، مع كون الله سبحانه قد أتى [٣١/١] بأمثالها ، وهذا أكبر قصد في التعجيز .

ونفس الاستثناء مستعمل ، غير مستهجن .

فأما استثناء الأكثر: فإنه غير مستعمل على مابينًا ، ومادخل في كلام المحدّثين من غير استعمال كثر من العرب ، واستمر : فلاعبرة به (٥).

(١) هنا تابع المؤلف شيخه أبا يعلىٰ في التمثيل بمالة الطلاق ، انظر ٢/٨٦٨-٦٦٩ من العدة .

(٢) في الأصل هكذا: "لكن الافادة"، والصواب المتمشي مع السياق ماأثبته .

(٣) المراد بالتثنيّ هنا : إيراد القصة مرتين اثنتين وأكثر ، كما قال تعالى : {اللّه نزّل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني} آية ٢٣ من سورة الزمر ، وانظر ٤٠٠٥ من تفسير القرآن العظيم لابن كثير .

(٤) كما في قوله سبحانه : {وإن كنتم في رَيب مما نزّلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله} آية ٢٣ من سورة البقرة . وقوله سبحانه : {أم يقولون افتراه،قل فأتوا بسورة مثله } آية ٣٨ من سورة

يونس . وإذا عجزوا عن سورة واحدة، فكيف بعشر سُور؟ كما في قوله تعالى : {أم يقولون

وإذا عجزوا عن سوره واحده، فديف بعشر شور. علما في قوف عادى ١٠ م يـوـوو افتراه، قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات } آية رقم ١٣ من سورة هود . بل فكيف بالقرآن كله؟ قال تعالى : {قل لئن اجتمعت الإنسُ والجِنَّ على أن يأتوا

بن عيد بعر القرآن لايأتون بمثلِ ولو كان بعضُهم لبعضٍ ظهيرا | آية رقم ٨٨ من سورة الإسراء .

(ه) انظر طرَّفاً من هذه إلاجابات في ص١٦٩-١٧١ من التبصرة ، ٤٠٧،٤٠٥/١ من شرح اللمع ، مع ملاحظة أن الشيرازي رحمه الله أتى بها بصيغة اعتراضات وحجج للخصم؛ لأنه يرى جواز استثناء الأكثر ، وانظر ١٦٩/٢ من العدة ، ١٨٠٨-٨٣ من التمهيد .

وإن كان الإمام ابن عقيل رحمه الله له القرد للعلى - فيما رأيت وعايشت - في البراعة في الإجابات على الاعتراضات، لما قيز به واشتهر عنه رحمه الله من قوة عارضة، وطول باع في هذا المجال.

[شبه القائلين بجواز استثناء الأكثر] (فصل))

في جمع شبههم :

فمنها :

أن القرآن ورد بذلك ، وهو الأصل المعمول به ، و[المعوّل](١) عليه في اللغة والشرع ، فقال سبحانه : {إنَّ عِبَادِي لِيسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانَ اللهُ مَن الْعَاوِينَ }(٢)، وقال : {لاَّ عَوْيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ، إِلاَّ عَبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِيْنَ }(٣).

فقد استثنىٰ الغاوين من جملة العباد ، والمخلصين من جملتهم ، وأيهما كان أكثر فقد استثناه (٤).

على أن النصوص تعطى أن الغاوين أكثر ، بدليل قوله تعالى : {وَلاَتَجِدُ أَكْثَرُهُمْ شَاكِرِيْنَ} (٥) صدّقه الله على ذلك بقوله : {وَقَلِيلُ مُ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكِسُورِ (٦) ، {وَمَاأَكُثُرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكِسُورِ (٦) ، {وَمَاأَكُثُرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بَمُؤْمِنِينَ (٧) ، {[و](٨)أَكْثُرُهُم لاَيَعْقِلُونَ (٩) ،

(١) هذه إضافة ليستقيم السياق .

(٢) آية رقم ٤٢ من سُورة الحِجْر .

(٢) آية رقم ٨٢،٨٢ من سورة ص ، وصدر الآية : {قال فبعزَّتك} .

(٤) انظر : ٤٠٥،٤٠٤/١ من شرح اللمع ، ص١٦٩ من التبصرة ، ٢٦٩/٢ من العدة ، ٤/٧/٢ من التمهيد .

(ه) آية رقم ١٧ من سورة الأعراف ، وذلك في قصة إبليس لما أبلس من رحمة الله ، قال : {ثمّ لآتينهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم ولاتجد أكثرهم شاكرين} .

(٦) آية رقم ١٣ من سورة سبأ .

(٧) آية رقم ١٠٣ من سورة يوسف .

 (\wedge) في الأصل "ولكن" والصواب ماأثبته .

(٩) آية رقم ١٠٣ من سورة المائدة ، وقال تعالى : {بل أكثرهم لايعقلون} آية رقم ٦٣ من سورة العنكبوت .

وباستعراض آيات القرآن لم أر آية بصيغة "ولكن أكثرهم لايعقلون" كما أورده المصنف، فتكون سهواً ، والصواب ماأثبته .

[لايؤمنون](١).

ومنها : ومنها : [يَاأَيُّهَا الْمُزَمِّلْ ، قُم اللَّيْلُ [إِلَّا] قَلِيْلاً [نصْفَهُ] أَو انْقُصْ مِنْهُ قَلِيْلاً ، أَوْ زِدْ عَلَيْهِ (٢).

فقد استثنى النصف ، وليس بأقل".

ومنها :

أنه معنى ُ يخرَج به من العموم ، مالولاه لدخل فيه ، أو لفظ يُخرِج من الجملة مالولاه لدخل فيها ، فجاز أن يُخرِج الأكثر ، كالتخصيص .

ومنها:

أنه استثناء بعض ماتناوله العموم ، فصح كما لو استثنى الأقل (٣).

⁽١) كما في قوله تعالى : {ولكن أكثر النّاس لايؤمنون} آية رقم ١٧ من سورة هود ، وآية رقم ١ من سورة الرعد ، وآية رقم ٥٩ من سورة غافر ، وقوله تعالى : {بل أكثرهم لايؤمنون} آية رقم ١٠٠ من سورة البقرة .

⁽٢) الآيات ١-٤ من سورة المزمّل ، وفي الأصل أستِطَتْ كلمتان من الآية هما: "إلا" ، "نصفه" فأثبتّهما كما في المصحف .

 ⁽٣) انظر في هذه الشبه : ١٠٤/١-٥٠٩ من شرح اللمع ، ص١٦٨-١٦٩ من التبصرة ،
 ٢/٩٢٣-٢٧٢ من العدة ، ٢/٧٧-٨٥ من التمبيد .

وللزيادة في معرفة أدلة القائلين بجواز استثناء الأكثر ينظر :

١٢٢/٣ من كشف الأسرار ، ٢٠٠/١ ومابعدها من تيسير التحرير ، ٢٢٤/١ من فواتح الرحموت ، ص ٢٤٥ من شرح تنقيح الفصول ، ١٣٨/١ من العضد على ابن الحاجب ، ١٢٢/٣/١ من المحصول ، ٢٩٧/٢ من إلاحكام ، ١٤/٢ من المحلّى على جمع الجوامع ، ص ٢٥٥ من الروضة ، ص ١٥٥ من المسوّدة ، ص ٢٤٨ من القواعد والفوائد لابن اللحّام ، ص ١٤٩ من إرشاد الفحول .

[الاجابة عن شبه القائلين بجواز استثناء الأكثر] (فصل))

في الأجوبة عن شبههم :

أما استثناؤه سبحانه الغاوين من العباد: فهو استثناء بعض الجملة التي لم ينص فيها على عدد ، لافي المستثنى [١٤٣/ب]منه ، ولاالاستثناء (١).

وانما تعلم الكثرة بالاستدلال ، وذلك لاخلاف فيه .

انما الخلاف فی استثناء الأکثر من جملة ذات $[acc{3}](7)$ محصور ، منطوق به ، ویستثنی منها $[acc{3}](7)$ منصوص علیه ، ویکون المستثنی اکثر من المستثنی منه .

ألا ترى أنه يحسن أن يقول : خذ مافى هذا الكيس من الدراهم كلها الا البيض ، أو الا الزيوف $\binom{2}{3}$ ، وتكون البيض أكثر .

ولا في التي في الكيس الا ولا في أن يقول : خذ كل هذه الألف درهم التي في الكيس الا تسعمائة $[e]^{(0)}$ تسعة و تسعين فلا تأخذها ، فلما صرح بالعددين لم يحسن (7).

و لما ذكر الاستثناء بالصفة من غير ذكر عدد حسن ، على أنه يجوز أن تكون "الا" ههنا بمعنى لكن ، وهو الاستثناء المنقطع .

⁽١) المراد بالاستثناء هنا : المستثنى كما هو واضح من السياق .

⁽٢) في الأصل: "ذات العدد محصور" والصواب ماأثبته.

⁽٣) في الأصل "ويستثني منها بعدد" والمتمشى مع سلامة السياق حذف الباء كما أثبته.

⁽٤) الزيوف : الرديئة ، يقال : زافت الدراهم تزيف زيفا ، أى : ردأت ، والجمع : زيوف ، كفلس وفلوس .

وقيل : الزيوف : المطلية بالزئبق ، المعقود بمزاوجة الكبريت .

انظر ص ٩٩ من المصباح المنير ، مادة (زيف) .

⁽٥) هذه اضافة لابد منها ليستقيم السياق .

⁽٦) أي لم يحسن الاستثناء ، والعددان : الألف ، والتسعمائة وتسعة وتسعون .

ويحتمل أن يكون أنزلهم منزلة القليل لقلة منزلتهم ، وإن كانوا أكثر عددا ، كما قال النبيّ صلى الله عليه وسلم : "الأقلّون هم الأكثرون"(١) يريد المنزلة ، وهذا مستحسن في لغة القوم ، أن يقول القائل : جاءني بنو تيم ، إلا أَوْبَاشَهم (٢)وسَفْسَافهم ، وإن كانوا هم الأكثر[ين] (٣)عددا ، لكن لمّا كانوا الأقلين منزلة استثناهم ، وهذا وقع في الخاطر .

وأمّا قوله سبحانه : {قُمْ اللَّيْلَ إِلاّ قَلِيْلاً نِصْفَهُ } فعلى قول الخِرقي : يصح استثناء النصف (٤): فنحن قائلون بالآية ، وعلى قول غيره من أصحابنا: لا يصح (٥).

فعلى هذا : يجوز أن يكون أراد به الابتداء ، فيكون ظُرُفا ، معناه : قم نصف الليل ، أو قم بعد نصف قليلا ، فيكون ماصر به من القليل : هو [المعوّل] (٦)عليه ، والنصف الابتداء القيام القليل [١٤٤/أ] .

يوضِّح هذا : أن النصف بالإضافة إلى النصف مثله [لاقليل] (٢) منه ، وضِّح هذا : أن النصف بالإضافة إلى النصف مثله الاقليل] (٨) أنه ليس بالاستثناء ، لكن أراد [با] (٩) لقيام ، قم نصفه .

⁽۱) الحديث خرجه الشيخان وأحمد وغيرهم بلفظ : "إنّ الأكثرين هم الأقلون يوم القيامة "،وفي لفظ : "إن المكثرين" ، وفي لفظ : "المكثرون هم يوم القيامة الأقلون" انظر : ٣/٤٣ من صحيح البخاري ، كتاب الاستقراض ، باب أداء الدّيون ، ١٥٨/٢ من صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب الترغيب في الصدقة ، ٢٥٨/٢، من صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب الترغيب في الصدقة ، ٢٥٨/٢،

⁽٢) الأَوْباَش من الناس: الأُخْلَاط، مثل الأوشاب، انظر ١٠٢٤/٣ من الصحاح للجوهري، مادة (وَبَشَ).

والمراد منا : من لاقيمة له منهم ، ويوضحها : مابعدها ، وهـ و قوله : سفسافهم .

⁽٣) في الأصل: "الأكثرون"، والصواب ما أثبته.

⁽٤) انظر ص٦١-٦٢ من مختصر الخرقي .

⁽ه) ومنهم: أبو بكر عبد العزيز . انظر ۲۷۰/۲ من العدة .

⁽٦) في الأصل: "المعمول"، والصواب المتمشى مع صحة السياق ماأثبته.

⁽٧) في الأصلِّ: "لاقليلا"، والصواب ماأثبته .

⁽٨) هذه إضافة ليتم ترابط الكلام وتناسقه.

⁽٩) في الأُصل هكذًا:"لكن أراد به القيام"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

ولهذا لمَّا أراد الله سِبحانه المغايرة قال : {ثُلَّةً مِنَ الْأُوّلِيْنَ ، وقلِيْلُ مِنَ الْآخِرِيْنَ} (١)فقيل في التفسير: [الثُلَّة] (٢): الأَكِثرِ (٣)، وإنا ذَكِرَ النُّلَةَ فِي الأولينُ والقليلِ فِي الآخرين ، ثم عاد فقال : {[ثُلُّهُ] (٤) مُنَ الْأَوْلِيثُنَ [وُثُلَّةً] مِنَ الْآخِرِيْنَ } (٥) قالوا : إِمَا أَراد فِي الأول بالنُلَّة : الْأَوْلِيثُنَ [وُثُلَّةً] الأخيار والأشرار ، وقليل من الآخرين المراد بهم : الأخيار .

وقوله في الآية الأخرى : {ثُلَّهُ مِنَ الْأُوّلِيْنَ} يعنى : خيار الأولين كُلُهِم ثُلَّة ، وثلَّة من الآخِرين : خيار الآخِرين خاصة ، فيكون خيار أمة محمد [صلى الله عليه وسلم] ثلة وكثرة ، مثل كثرة خيار سائر الأمم ، وخيار أمة محمد [صلى الله عليه وسلم] بالإضافة إلى خيار سائر الأمم وشرارهم لاثلة (٦).

فلمًّا صرح في هذه الآية بقوله : {قُهُم اللَّيْ لُ إِلَّا قُلْيلاً} كان [المعوّل] (٧) على استثناء الأقل ، فلما قال : إِلاّ قَلِيلاً " والقليل على مابيّنا : صريح في الأقل من النصف ، إذا كيان النصف مثلاً للنصف لم يبق [الا] (٨) أن يكون قوله : "نَصْفَه" ذكراً لابتداء قيامه .

أُو يكون قوله : "نِصْفُه" : كلاماً مبتدئاً ، لااستثناءً (٩)، كأنه قال : بل نصفه ، إذ ليس الليل جملة ، ونصفه أقلها ، [و] (١٠) لاقليلاً (١١)منها ،

الآيتان رقم ١٣-١٤ من سورة الواقعة . (1)

في الأصل مكذا :"الثلثة"، والصواب ماأثبته . (Υ)

 $^{(\}tau)$

⁻انظر ٢٨٤/٤ من تفسير القرآن العظيم لابن كثير . أيضاً في الأصل جاءت ثلة هكذا: "ثلثة "،وهو تصحيف،والصواب ماأثبته . (ξ)

الآيتان رقم ٢٩-٤٠ من سورة الواقعة ، وقد كُتِبَتُ "ثلة" في الأصل في الموضعين (0) هكذا "ثلثه لم وهو خطأ، والصواب ماأثبته .

أي:ليسوا ثلَّة ولاقليلا ، وانظر في تفسير الآيات ٢٨٤/٤-٢٨٥ من تفسير ابن كثير . (7)

في الأصل: "المعمول"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته. (\lor)

مده إضافة لابد منها ليستقيم السياق . (Y)

انظر : ۲۷۰/۲ من العدة ، ۲/۱۲ من التمهيد . (9)

في الأصل: "فلا"، والمتمشى مع السياق الواو بدل الفاء، كما أثبته . أي : ليس الليل جملة ، وليس نصفه أقلها، ولاقليلاً منها . (1.)

⁽¹¹⁾

فلايتحقّـــق القليـــل على النصــف إلا على أحد الـــوجهين [اللذّين](١)ذكرناهـ[ما](٢).

وأما قياسهم على التخصيص : فلا وجه له ، مع قولهم : إن اللغة لا تثبت بالقياس .

على أن التخصيص غير الاستثناء ، لأنه (7) يجوز بدليل منفصل ، والاستثناء $[131/\gamma]$ لايكون إلا متصلا ، وماجاز بذلك منفص [13] جاز أن يرفع الجملة كالنسخ ، لما رفع مارفعه بدليل منفصل : رفع الجملة ، والتخصيص يجوز بأدلة ليست ألفاظا ، كدلائل العقول ، ولايقف على ألفاظ خصوصة تصلح للإخراج (0) ، لكن يستدل بها على إلاخراج لبعض مادخل عموم (7) .

⁽١) في الأصل: "التي"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

 ⁽٢) في الأصل: "ذكرناها"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .
 والوجهان هما : أن يكون المراد بالنصف ابتداء قيامه ، أو يكون قوله : "نصفه"
 كلاماً مستأنفا ، وليس استثناء .

انظر : ٩٧٠/٢ من العدة ، ٨٤/٢ من التمهيد .

⁽٣) أي: التخصيص ، انظر ٢٧١/٢ من العدة .

⁽٤) في الأصل هكذا: "منفصل "، والصواب ماأثبته .

⁽٥) والمؤلف هنا لازال بصدد الرد على شبهة القائلين بجواز استثناء الأكثر ، حيث قاسوا الاستثناء على التخصيص ، فجعل المؤلف يفند شبههم تلك، مبيناً الفوارق بين الاستثناء والتخصيص، والتي منها : أن التخصيص يجوز بدليل منفصل ، بخلاف الاستثناء فلا يجوز إلا بدليل متصل .

ومنها : أن التخصيص يجوز بأدلة عقلية ، أما الاستثناء فلا .

⁽٦) انظر في هذه الإجابات على شبه المخالفين : ٦٩/٢-٦٧٩ من العدة ، ٢٧٧-٨٥-من التمهيد .

وانظر في ثمرة الخلاف في المسألة : ص٣٩١ من التمهيد للأسنوي ، ص٣٥١،٣٥٠ من القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام .

وأما مراجع المسألة فقد تبيّنت عند ذكر الأقوال والأدلة والمناقشات والإجابات بما يغنى عن الإعادة هنا .

(1) حكم الاستثناء من غير الجنس (1) (فصل))

 V_{1} V_{2} V_{3} V_{4} V_{5} V_{5} V_{6} V_{7} $V_{$

(١) وصورته : أن يكون المستثنى من جنس، والمستثنى منه من جنس آخر ، نحو جاء القوم إلا حمارا ، وبعضهم يسميه :استثناء منقطعا ، ويتضح ذلك في ثنايا عرض المسألة إن شاء الله .

(٢) وهو قول الأكثرين ، كما نسبه إليهم الآمدي في الإحكام ٢٩١/٢ .
وقال الفتوحي : "وهذا هو الصحيح من الروايتين عند إلامام أحمد رضي الله عنه ، واختيار الأكثر من أصحابنا وغيرهم" ٢٨٦/٣ من شرح الكوكب المنير .
وانظر في مذهب الحنابلة : ٢/٦٧٣ من العدة ، ٢/٥٨ من التمهيد ، ص٢٥٣ من الروضة ، ٢/٢٧٤ من سواد الناظر ، ص١٥٦ من المسودة ، ص٢٥٦ من القواعد والفوائد ، ص١١٧ من المختصر للبعلي .

(٣) نسبة القول بجواز الاستثناء من غير الجنس مطلقاً للحنفية غير محرد ، نعم جمهورهم على القول بالجواز ، ولهم في المسألة تفصيلات مبسوطة في مظانها . انظر في مذهبهم : ١٣٦/٣ من كشف الأسرار ، ١٨٣/١ من تيسير التحرير ، ٢٨٤/١ من التلويح على التوضيح ، ٢١٦/١ من فواتح الرحموت .

(٤) انظر في مذهب المالكية : ص١٢٢-١٢٣ من منتبى الوصول والأمل لابن الحاجب ، ٢٣/٢ من العضد على ابن الحاجب . وأما القرافي في شرح تنقيح الفصول فلم يورد مذهب مالك في المسألة ، انظر

ص ۲۶۱ منه .

(ه) انظر في نسبة القول للباقلاني وجماعة من المتكلمين : ص١٦٥ من التبصرة ، ٢٠٢/١ من شرح اللمع ، ٢٩١/٢ من الإحكام للآمدي ، ٣٨١/٣ من البحر المحيط ، ٢٧٣/٢ من العدة ، ٢٥٨ من التمهيد ، ص١٤٦ من إرشاد الفحول .

(٣٨٢)

واختلف أصحاب الشافعي على وجهين : أحدهما الجواز ، والثاني المنع (١).

⁽١) انظر في مذهب الشافعية بوجهيه كلاً من : ص ١٦٥ من التبصرة ، ٢٠٢/١ من شرح اللمع ، ٢٩٧،٣٨٤/١ من البرهان ، ٢/٧/١ من المستصفى ، ٣/٣/١ من المحصول ، ٢٩١/٢ من الإحكام للآمدي ، ١٢/٢ من جمع الجوامع بشرح المحلّي ، ٣٧٧/٣ من البحر المحيط .

[أدلة القائلين بعدم جوازالاستثناء من غير الجنس] ((فصل في أدلتنا))

فمنها:

أن الاستثناء مأخوذ وموضوع .

فأخذه من : ثنيتُ عِنان فرسي ، وثنيتُ فلاناً عن رأيه .

وموضوعه: أنه لإخراج مالولاه لكان داخلاً في الجملة المستثنى منها ، ولا يتحقق الأمران جميعا في استثناء غير جنس المستثنى منه ، فإن قال قائل : رأيت الناس كلهم ، صار في الإخبار عن رؤية الناس ، فإذا قال : إلا حماراً لم يثن كلامه عن سَننه ، لأنه لو أُطلق لم يدخل الحمار ، ولما أتى بحرف الاستثناء لم تتغير الجملة الأولى ، إذ لم يدخل الحمار فيها ، فيخرج بحرف [الاستثناء](۱) ، ولاإخراج ، فلا يتحقق الاستثناء (۲).

وقد قيل

إنه مأخوذ من تثنّي الخبر بعد الخبر (7), فإذا قال : رأيت الناس، فهذا خبر ، فإذا قال : إلا أباك، [6] هذا (3) خبر ، فإذا قال : إلا أباك، [6] هذا (3) خبر ، فإذا قال : يعطي إخراج ماكان داخلاً بظاهر الخبر الأول (6).

وقوله : إِلا حمارا : جملة لاتنعطف على الخبر الأول[١٤٥/أ]لحسن الابتداء بها ، فلاتكون استثناءً حقيقة ، ولكن تجوز تجوّزاً ، وتوسّعاً ، كأنه

⁽١) في الأصل هكذا: "بحرف الأنثى"، وهو تحريف، والصواب ماأثبته.

⁽٢) انظر : ص١٦٥ من التبصرة ، ٤٠٢/١ من شرح اللمع ، ٢٧٣/٢ من العدة ، ٢/٨٥-٨٥ من التمهيد وإن ماأورده المصنف هنا موجود فيها باختصار .

⁽٣) أي:ذكره بعده .

⁽٤) أضفت الفاء هنا لترابط أجزاء الكلام .

⁽ه) انظر : ص١٦٥ من التبصرة ، ٤٠٢/١ من شرح اللمع ، ٢/٣/٢ من العدة ، ٢/٨٨ من التمهيد .

يقول : رأيت الناس كلّهم ، ومارأيت حمارا ، ويتضّح في أبعاض الحيوان ، [ف] إذا (١) قال : رأيت زيداً إلا يديه : حسن ذلك ، لأن زيداً اسم عُلَم على جملة تشتمل على يديه وبقية أعضائه ، فلو أطلق لعمّت الرؤية جميع أعضائه ، فهذا استثناء صحيح حقيقة .

فإذا قال : رأيت زيداً إلا خاتمه: لم يكن ذلك حقيقة استثناء ، لأن إطلاق رؤيته لايقتضي رؤية خاتمه ، إذ ليس الخاتم داخلاً في جملة ماوقع عليه اسم زيد .

ومنها:

أن ألفاظ الاستثناء إلاّ، وغير ، وسوى ، وأخوات ذلك : لا يصح الابتداء بها ، ولا يُفهَم من الابتداء بها معنى ، فلابد أن تقع (٢) منعطفة على جملة تتقدمها ، مثل قول القائل : دخل الناس دار الأمير إلا التجار ، فخرج بهذا الحرف مَن لولاه لدخل في [جملة] (٣) المخبر عنهم بالدخول .

فإذا قال : دخل الناس كلّهم دار الأمير إلا الكلاب ، أو إلا الحمير : لم يكن لهذا تعلّق بالجملة الأولى ، وإذا لم يتعلّق بالجملة الأولى (٤) صار كالمبتديء بقوله : إلا الحمير ، ولو ابتدأ بذلك مبتديّء لما كان متكلماً بمفيد، فلا يكون استثناءً لانتفاء الحقيقة عنه (٥).

ومنها:

أن الاستثناء أُخذُ ما يُخُص به اللفظ العام ، فلا يصح فيما لم يدخل في العموم ، كالتخصيص بغير حروف الاستثناء .

⁽١) أضفت الفاء لتترابط أجزاء الكلام، ويتم سبك السياق .

⁽٢) أي: أدوات الاستثناء وحروفه .

⁽٣) في الأصل: "الجملة"، والمتمشى مع صحة السياق حذف أل، كما أثبته .

⁽٤) مَّذه الجملة جاءت في الأصلُّ مكرَّرة .

⁽ه) انظر هذا الدليل مختصراً في : ص ١٦٦ من التبصرة ٢/٢/١ من شرح اللمع، ٢/٤٧٢ من العدة ، ٨٦/٢ من التمهيد .

فإنه لو قال : اقتلوا المشركين ، ثم جاء النهي عن قتل الضفادع، وقطع السدّد : لم يعدّ ذلك تخصيصا .

كـذلك إذا قـال : قتلـت المشـركين ، أو : دخل المشـركون إلا الضفادع (١).

ومنها:

[150/ب]أن وضع العرب للكلام وضع إحكام وإتقان عن سائر الأمم ، كما تميزت كل أمة من الأمم بصناعة ، فالروم بالنساجة ، والفرس بالأبنية وعمارة الأرض ، والهند بالتطبيب ، والترك بالهراش (٢)، والزنوج (٣) بالكد وأعمال الأبدان ، وحمل الأثقال ، فلاينبغي أن ندخل على وضعهم ، ولانسب إليهم فيما خُصوا به [من] (٤) الكلام مايستهجن ويستقبح ، ولاأهجن وأقبح من قول القائل : دخل الناس إلا الحمير ، وخرج الناس إلا الكلاب ، فلاوجه لإضافته إلى لغة القوم ، لاسيما وضعاً وحقيقة ، لاتوسعاً ولاتجوزا (٥).

⁽١) حاصل هذا الدليل:قياس الاستثناء على التخصيص، في أن كلاً منهما يُخرِج بعض ما يجب دخوله في اللفظ، فوجب ألا يصح من غيره .

انظر : ٢/١١ من شرح اللمع ، ٢/٤/٢-٥٧٥ من العدة ، ٢/٢٨ من التمهيد .

⁽٢) المراد بالهراش هنا ـ والله أعلم ـ : القتال ، وهو دليل على تميزهم بالقوة الجدية. وأصل الهراش : من هرش يهرش مهارشة وهو التحريض ، ومنه المهارشة بالكلاب، وهو تحريض بعضها على بعض ، والتهريش : التحريش .

انظر : ٢٥٦/٨ من لسان العرب ، ٤٦/٦ من معجم مقاييس اللغة ، مادة (هرش).

⁽٣) قال في الصحاح: "الزّنج: جيل من السودان، وهم الزّنوج" ٣٢٠/١ مادة (زُنج) وفي المصباح المنير: "الزّنج: طائفة من السودان، تسكن تحت خط الاستواء وجنوبيّه ... وتمتد بلادهم من المغرب إلى قرب الحبشة". ص٩٧-٩٨، مادة (زُنج) .

⁽٤) هذه إِضافة ليستقيم السياق .

^{(ُ}ه) فيدلُّ مختصر هذا الدليل: أنه يقبُح في الكلام أن يقال: خرج الناس إلا الحمير، ورأيت الناس إلا الكلاب، فيدل على عدم جوازالاستثناء، وقوله: لاتوسّعا ولاتجوّزا : أي: فيجوز ذلك على وجه التوسّع والتجوّز، والله أعلم . انظر: ص١٦٦ من التبصرة، ٢٠٢/١ من شرح اللمع، ٢٧٤/٢ من العدة، ٢٨٢٨

من التمهيد .

يوضّح هذا : أن ماأفاده السكوت لاينبغي أن يصرّح به . فإنه لو قال : جاءني الناس ، وجاءني بنو تميم : لعُلِم بذلك توحّدهم عن بني تميم من العرب ، فضلاً عن الحمير ، فإذا قال : إلا الحمير، ماتلفظ [بلفظِ يعمل به](١) إلا ماكان محلّه السكوت (٢).

⁽١) جاءت العبارة في الأصل ركيكة،غير مؤدية للمعنى المراد،هكذا: "ماتلفظ لايعمل إلا ماكان محله السكوت". وتفادياً لذلك صححتها كما أثبته،بإضافة ماتتطلبه صحة السياق.

⁽٢) ولمزيد من النظر في أدلة القائلين بعدم جواز الاستثناء من غير الجنس يراجع: ٢٠/٢ من المستصفى ، ٢٩٢/٢ من المحصول ، ٢٩٢/٢ سن الإحكام للآمدي ، ص١٥٠ من المروضة ، ٣/٧٨٧ من شرح الكوكب ، ص١٤٦ من إرشاد الفحول .

[شبه القائلين بجواز الاستثناء من غير الجنس] (فصل))

في شبههم :

فمنها:

أن قالوا : إن الاستثناء من غير جنس المستثنى منه لغة العرب .

ولإبليس [٦٤٦/أ]ذريّة ، كما أخبر سبحانه ، ولاذريّة للملائكة، ولاتتوالد ، فقد استثنى الشيطان من الملائكة .

⁽١) آية رقم ١١ من سورة الأعراف .

⁽٢) آية رقم ٥٠ من سورة الكهف .

⁽٣) آية رقم ١٢ من سورة الأعراف ، وآية رقم ٧٦ من سورة ص ٠

⁽٤) في الأصل: "بلي"، والصواب ماأثبته .

⁽ه) المراد بالأصوليين هنا: أصوليو الاعتقاد ومايتعلق بأصول الدين ، لأن المسألة تتعلق بالإيمان بالملائكة ، وقد ثبت في الحديث "وخلقت الملائكة من نور" ، خرجه مسلم في كتاب الزهد والرقائق ٢٢٩٤/٤ ، باب في أحاديث متفرقة .

انظر في المسألة :

ص $\sqrt{9}$ $\sqrt{9}$ من شرح العقيدة الطحاوية ، $\sqrt{8}$ $\sqrt{9}$ ومابعدها من تفسير ابن كثير ، ص $\sqrt{9}$ $\sqrt{9}$ من التبصرة ، $\sqrt{9}$ من شرح اللمع ، $\sqrt{9}$ $\sqrt{9}$ من العدة ، $\sqrt{9}$ من العدة ، $\sqrt{9}$ من التمهيد .

وقال تعالى : {أَفَرَأَيْتُم مَّاكُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ، أَنْتُم وَآبَاؤُكُمُ الْأُقْدُمُونَ ، فَإِنَّهُم عَدُو لِي إِلاَّ رَبَّ الْعَالَمِيْنَ} (١) فاستثنى الباري من جملة [آلهتهم] (٢) ، والباري منزه عن الدخول في الأجناس ، وقوله تعالى : {مَالَهُم بِهِ مِنْ عِلْم إِلاَّ اتّباعَ الظنّ (٣) ، فاستثنى الظنّ من العلم ، وليس

من جنسه .
وقال : {لايسه عُونَ فِيهَا لَغُوا وَلَا تَأْثِيمًا إِلا قِيْلاً سلاماً
سلاماً إِنَّ السلام من اللّغو، وليس من جنسه .
وقال سبحانه : {لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالكُمْ بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلّا أَنْ تَكُونَ
وقال سبحانه : {لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالكُمْ بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلّا أَنْ تَكُونَ
وقال سبحانه : والتجارة ليست من جنس الباطل ، وقد تَجَارة عَنْ تَراضٍ مِنْكُم } (٥) ، والتجارة ليست من جنس الباطل ، وقد

استثناها من جملة الباطل [المنهي] (٦) عنه . وقال المنهي الله المنهي الله المنهي الله المنهي ولاهم ينقذون إلا رحمة وقال تعالى : {فلاصريخ لهم ولاهم ينقذون إلا رحمة منا إ (٧) ، [وقال] (٨) : {لاَعَاصِمُ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ اللهِ عاصم ، وإنا هو معصوم ، وليس بعصوم من العاصم .

وقال الشاعر (١٠):

 ⁽۱) الآيات ۲۵-۷۷ من سورة الشعراء .

⁽٢) هذه إضافة لابد منها ليستقيم السياق ، وقد وجدتها في ٢/٣٠١ من شرح اللمع ، للشيرازي .

⁽٣) آية رقم ١٥٧ من سورة النساء . وقد جاء في الأصل "وصالهم" بالواو، والصواب ماأثبته .

⁽٤) الآيتان ٢٥-٢٦ من سورة الواقعة.

⁽٥) آية ٢٩ من سورة النساء .

⁽٦) في الأصل هكذًا: "للنهي عنه"، والصواب ماأثبته .

⁽٧) آية رقم ٤٤،٤٣ من سورة يس .

⁽٨) في الأصل أدخل المؤلف الآيتين في بعض، فاضطررت للتمييز بينهما بهذه الإضافة .

⁽٩) آية رقم ٤٣ من سورة هود في قصة نوح وابنه .

⁽١٠) هو:عامر بن الحارث بن كِلَّده المعروف "بجران العود" وهـذا البيت موجود في ديوانه ص٥٣ ، ط/دار الكتب المصـرية عام ١٣٥٠ه ، كما نسبه له سيبويه في الكتاب ١٣٣/١ ، والمبرَّد في المقتضب ٣٤٧،٣١٩/٢ .

وبلدة ليس بها أنيسُ إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيسُ (١) فاستثنى اليعافيرَ والعيسسُ ، وليست (٢)من جملة الأنيس، الذين تأنس بهم البلاد .

وقال الآخر (٣):

ولاعيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلُولُ من قراع الكتائب (٤) ولاعيب فيهم الفُلول بقراع الكتائب عيبا ، بل فخراً لأرباب السيوف ، وقد

استثناه من العيوب.

وانعرب تقول: ومازاد إلا مانقص، ومابالدار [١٤٦/ب]أحد إلا الحمار، وماجاءني زيد إلا عُمْرًا (٥).

(۱) اليعافير : جمع يعفور ، وهو الظبي ، انظر ٢٦٢/٦ من لمان العرب ، مادة (عَفُر). والعيس : الإبل البيض ، واحدها:أعيس، وعيماء . انظر : ٣٠/٨ من لمان العرب ، مادة (عَيَس) ، ص ١٦٧ من المصباح المنير ، مادة (عَيَس) .

(٢) في الأصل: "وليس" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

(٣) وَهُو زِيادُ بِن مَعَاوِيةً ، المَعْرُوفُ بِالنَّابِغَةِ الذَّبِيانِي . والبيت مُوجُود في ديوانه ص٦ ، ط/الوهبيّة سنة ١٢٩٣هـ . وانظر : ٩/٢ من خزانة الأدب للبغدادي ، ط/بولاق سنة ١٢٩٩هـ .

(٤) الفُلول: جمع فل ، وهو الكسر في حدّ السيف . انظر مادة "فَلَل" من الصحاح ١٧٩٢/٥ ، ص١٨٣ من المصباح المنير ، مادة (فلل). القراع هنا:المقارعة،وهي : المقاتلة والمغالبة.

انظُر مادة "قرع" من الصحاح ١٢٦١/٣ ، ص١٩٠ من الحصباح ، مادة (قرع) . والكتائب : حمع كتبة ، وهي الطائفة المجتمعة من الجيش .

والكتائب : جمع كتيبة ، وهي الطائفة المجتمعة من الجيش . انظر مادة "كُتُب" من الصحاح ٢٠٨/١ ، ص٢٠٠ من المصباح ، مادة (كتُب) .

(٥) انظر هذه الشبه في :

ص ١٦٧،١٦٦ من التبصرة ، ص ٤٠٢ ومابعدها من شرح اللمع ، ٢/١٧٢ ومابعدها من العدة ، ٢/٨٧-٩٠ من التمهيد .

ولمزيد من النظر في أدلة القائلين بجواز الاستثناء من غير الجنس يراجع: ٣٢٢/٢ من كشف الأسرار ، ٣١٦/١ ومابعدها من فواتح الرحموت ، ١٣٢/٢ من ومابعدها من البرهان ، ١٦٧/٢ من المحصول ، ٣٩٨/١ من الإحكام للآمدي ، ص٢٥٣ من الروضة ، ٢٨٨/٢ من شرح الكوكب المنير ، ص١٤٦ من إرشاد الفحول .

[الإجابة عن شبه القائلين بجواز الاستثناء من غير الجنس] (فصل))

في الأجوبة عن هذه الجملة (١):

أما استثناء إبليس من الملائكة: فإنه من الملائكة جنساً لا يمتاز عنهم . رُوي ذلك عن ابن عبّاس، وأنه كان من الملائكة من خزّان الجنّة ، وكان رئيسهم (٢)، وإنما سمّي بذلك لأنه مضاف إلى الجنة ،كما يقال : رجل مكّي ، مضاف إلى مكة ، وجنّي مضاف إلى الجنّة (٣).

قال أبو إسلَٰق (٤): "سمعت الشيخ أبا بكر (٥) وقد سُئل عن إبليس : أمن الملائكة؟ قال : من الملائكة (٦).

(١) المراد : هذه الجملة من الشب التي قال بها المجوّرون للاستثناء من غير الجنس .

(٣) انظر في ذلك ونسبة القول إلى ابن عبّاس: ٨٨/٣ من تفسير ابن كثير، وانظر ص١٦٧ من التبصرة، ٨٧/٢ من التمهيد.

وقـد أورد ابن كثير في تفسيره عدداً من الآثار التي تفيد أن إبليس من الملائكة . وأجيب عن قوله تعالى {كان من الجِنّ} بجوابين :

أحدهما : تفسير ابن عباس لقوله "من الجِنّ أي: من خُزّان الجِنان ، كما يقال للرجل مكي ، ومدني ، وبصري .

الثاني : أنه كان من الملائكة حي يقال لهم الجن ، غير الجن المعروفين . قال ابن عباس : إن من الملائكة قبيلة من الجن وكان إبليس منها ، والله أعلم . انظر ٨٩/٣ من تفسير ابن كثير .

(٤) هو: أبو إسحاق بن شاقلا من الحنابلة .

(ه) . هو: أبو بكر عبد العزيز بن جعفر، المشهور بغلام الخلال .

(٦) انظر : ٦/٦٧٢ من العدة ، ٨٧/٢ من التمهيد .

⁽٢) أي: رئيس ملائكة خزنة الجنة ، انظر ص١٦٧ من التبصرة ، ٨٧/٢ من التمهيد لأبي الخطاب ، وانظر ٨٨/٣-٨٩ من تفسير ابن كثير .

والذي يُوضِح هذا ، وأنه من الملائكة قوله [تعالى] : {مَامَنَعُكُ [أَلا] تَسْجُكُ إِذْ أُمَرْتُكُ} (١) ، وإنما أمر الملائكة ، فلو لم يكن منهم لما دخل تحت الأمر ، ولالحقه اللوم والعقوبة بامتناعه ، كما لو نادى السلطان بإحضار الفقهاء ، فلم يحضر شاعر و لانحوى ، فإنه لا يلحقه [لوم] (٢) على عدم حضوره لأنه من جهة السلطان (٣).

وأما قولهم:

إنه كان نخالفَ الملائكة في كونه من نار ، وكونه مولود[اً](٤)له، بقوله: {أَفَتَتَخِذُونَهُ وُذَرِّيتَهُ}(٥).

فيجوز أن يكون لما أبلسه (٦) الله غير خلقه كما غير خلق آدم ، بأن يُجعل بحيث يبول ويتغوّط، بعد أن لم يكن (٧)، وأولد في الأرض ، ولم يولد في الجنّة .

(١) آيةرقم ١٢ من سورة الأعراف . وقد وقع في الآية خطأ،حيث كتب في الأصل "مامنعك أن تسجد" بأن،بدلاً من إلا ٢ والصواب ماأثبته .

(٢) هذه إضافة ليتضح المراد، ويستقيم السياق .

(٣) أي: من حيث إن السلطان لم يطلبهم ، بل طلب الفقهاء ، وهم ليسوا منهم . وانظر في الجواب على قصة إبليس :

١٩٣/١ من شرح اللمع ، ص١٦٧ من التبصرة ، ١٩٥/٢-٢٧٦ من العدة ، ٨٧/٢ من التمهيد .

(٤) في الأصل: "مولود" بدون ألف ، والصواب ماأثبته .

(ه) آیة رقم ۵۰ من سورة الکهف .

(٦) أى : أيئه من رحمته، وطرده من جنّته، وأبعده من مغفرته ، انظر مادة "بُلُس" من الصحاح ٩٠٩/٣ ، ص ٢٤ من المصباح المنير .

(٧) أي:بعد أن لم يكن كذلك .

والنار والنور متقاربان(١).

على أن قوله: "كَانَ مِن الجِنّ" يجوز أن يكون أراد به: فِعلُه فعل الجِنّ، كقولنا: فلان من الملائكة (٢) إذا كان فعله الخير والعفّة. والعبّن أينه أكبرنه والعبّن أيديه في نسوة [١٤٧/أ] المرأة العزيز: {فَلَمّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطّعُنَ أَيْدِيهُنَ] وَقُلْنَ حَاشَ لِلّهِ مَاهَذَا بَشُرا إِنْ هَذَا إِلاّ مَلَكُ كُريم } (٣).

وإنما أردن بذلك أنه لما اعتصم مع هذه الشبيبة والحسن عن زليخاء ، مع الحسن والحلوة والمراودة : كان ذلك من فعل الملائكة وأخلاقها ، دون أخلاق البشر وطباعهم (٤).

كذلك لما ظهر من إبليس وعصيانه ماظهر [من] (٥) الجنّ.

وقد تتغير أحوال الملائكة بتغير الأفعال ، كما غير الله تعالى خلق

⁽١) هذا من المؤلف رحمه الله شيء من المبالغة في الجواب على شبه المخالفين، وإلا فللمخالف أن يثبت أوجه التباعد بين النار والنور بما هو معروف لدى العامة.

⁽٢) أنا أرى أن هذا تسامح في التعبير ، فنحن البشر عرضة للخطأ والنقص والتقصير ، أما الملائكة: فعباد مكرمون، مجبولون على الذكر والطاعة والتسبيح، فلاتشابه المكن هذا على سبيل التجوّز ، والله أعلم . وانظر في المسألة ص٣٠١ ومابعدها من العقيدة الطحاوية ، ١/١٥ من البداية

وانظر في المسألة ص٣٠١ ومابعدها من العقيدة الطحاوية ، ١/٥٤ من البدايه والنهاية لابن كثير .

⁽٣) آية رقم ٣١ من سورة يوسف ، وقد وردت الآية في الأصل ناقصة ، بحذف "وقطّعن أيديَهنّ ولعله سهو من الناسخ، فلذلك أثبته .

⁽٤) انظر في تفسير هذه القصة ٢٠٦٧٦-٤٧٧ من تفسير ابن كثير . هذا وقد يثير المعترض على الاستدلال بهذه القصة على ماذهب إليه المؤلف أمرين : أحدهما : أن هذه قصة نبي معصوم، فلاتحمل على العموم .

وقد ذكر جمهور أهل العلم أن الأنبياء أفضل من الملائكة ، انظر ٣٥٠/٤-٣٩٣ من مجموع الفتاويٰ .

الثاني : أن هؤلاء النسوة ظنن يوسف عليه السلام ملكا لما دهشن من رؤيته ، فهو تعبير ناتج عن غلبة الدهشة والانبهار برؤيته ليس إلا .

فهو تعبير دعت إليه حالة خاصة لايسوغ القياس عليها ، والله أعلم . (ه) في الأصل هكذا : ماظهر إلى الجنّ ، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

هاروت وماروت إلى ماورد به النقل ، وعلموا الناس السحر (١).

و يجوز أن يكون استثناه من جملة المأمورين ، وقد يَجمع الأمر كما يُجمع المرتبي على الجنس ، فلمّا اجتمع هو والملائكة في الأمر بالسجود ، وإن كان من

غير الجنس حُسن استثناؤه من المشاركين له .
وأما قوله [تعالى] : {فَإِنَّهُم عَلَوٌ لِي} لمّا قال : {ماكنتم تعبدون أنتُم وَآبَاؤُكُم الْأَقْدَمُونَ } (٢)وممن عبدو[ا] (٣) اللّه سبحانه ، لأنهم كانوا مشركين بالله ، لاجاحدين (٤) ، في استثنى الباري من جملة معبود[ات] (٥) هم ، فلا ينظر إلى أن الباري ليس من جندها القوم ، كما قال : {إِنَّكُم ذكر المعبودين استثناه من جملة جمعتها عبادة القوم ، كما قال : {إِنَّكُم وَمَاتَعْبُدُونَ مِنْ دُوْنِ اللّهِ حَصَبُ جَهَنّم } (٧) ، دخل في العموم ومَاتَعْبُدُونَ مِنْ دُوْنِ اللّهِ حَصَبُ جَهَنّم } (٧) ، دخل في العموم اللائكة ، وعيسى وعُزير ، فأخرجهم التخصيص بقوله : {إنَّ الّذِينَ اللّهِ مَنْ الحَسْنَى أُولئك عَنْهَا مُبْعَدُونَ } (٨).

(٢) آية رقم ٧٦،٧٥ من سورة الشعراء ، وهذا القول حكاية عن إبراهيم عليه السلام في محاورته قومه .

(٣) في الأصل: "عبدو" بدون ألف ، والصواب إثباتها .

(٤) يَعني: أنهم ليسوا منكرين للربوبية ، وإنما مشركون في الألوهية ، لأنهم عبدوا الله وعبدوا غيره معه .

(ه) في الأصل: "معبودهم"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

(٦) في الأصل "جنس"، والمتمشي مّع صحة السياق ماأثبته .

(٧) آية رقم ٩٨ من سورة الأنبياء .

(٨) آية رقم ١٠١ من سورة الأنبياء ، وقد تقدم الكلام عن هذه الآية في أول الرسالة ص١٤ ومابعدها .

(٩) هذه اللفظة مكتوبة بالهامش ، ولعلها استذراك من الناسخ .

⁽١) كما في قوله تعالى : {واتبعوا ماتتلوا الشياطين على ملك سليمان، وماكفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحو وماأنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت ... الآية } آية رقم ١٠٢ من سورة البقرة . وانظر في تفسيرها ١٣٤/١ ومابعدها من تفسير ابن كثير ، وانظر في أخبار هاروت وماروت ١٨٤١ من البداية والنهاية لابن كثير .

وقد أجاب قوم : بأن [١٤٧/ب] إِلا ههنا ليس بحقيقة استثناء ، لكنه بعني: لكن (١).

تقول العرب : مالي نخل إلاشجر ، ولاإبل إلا بقر ، ولابنت إلا ذكر ، يريدون : لكنْ كذا (٢).

على أن الظنّ: إدراك المظنون ، على طريق تغليب أحد رمحُورَيه (١) ، ويقع عليه اسم العلم في غالب الاستعمال (٧) ، قال الله تعالى : (فَإِنْ عَلَمْتُمُوهُنّ مُؤْمِناتٍ } (٨) ولاطريق لنا إلى علم ذلك ، وإنما المراد به : فإن

⁽١) وممن أجاب بهذا الجواب ، أي أنّ إلا بمعنى: لكن الشيرازي في التبصرة ، والقاضي أبو يعلىٰ ، وأبو الخطاب في التمهيد .

انظر: ص ١٦٧ من التبصرة ، ٢٧٦،٦٧٠/٢ من العدة ، ٨٧/٢ من التمهيد . وأما الجواب الذي صححه المؤلف فقد ذكر نحوه الشيرازي في شرح اللمع ٤٠٣/١

⁽٢) إنظر ٢/٦٧٧ من العدة .

⁽٣) كُـرَرَتْ هـذه الآية في الأصل أيضاً بزيادة الواو ، والصحيح: حذفها، كما أثبته . وهي آية ١٥٧ من سورة النساء .

⁽٤) آية رقم ٩٢ من سورة النساء .

⁽a) انظر : 7/7,770/7 من العدة ، 7/4/-4 من التمهيد .

⁽٦) انظر في تعريف الظنّ : ٦٢/١ من العضد على ابن الحاجب ، ١٥٠/١ من شرح اللمع ، ١٢/١٢ من الإحكام للآمدي ، ٨٣/١ من العدة ، ٥٧/١ من التمهيد ، ٢٦/١ من شرح الكوكب ، ص ١٤٩ من التعريفات للجرجاني .

⁽٧) انظر ١/١٦ من شرح الكوكب المنير .

⁽ Λ) آية رقم ١٠ من سورة المتحنة .

ظننتمو هنّ مؤمنات (١). وسمّى العلم [طناً] (٢)فقال : {الَّذِينَ يظنُّونَ أَنْهُم مُلاقُّوا

ربهم (٣) والمراد به : يعلمون (٤).

فلما كِثر استعمال أحدهما في الآخر ، حَسُن الاستثناء (٥)، وذلك كثير [لايتحدد](٢).

سَلَامًا سَلَامًا } وقوله : {إِلَّا أَنَّ تَكُونَ تِجَارَةً }، كل ذلك : استثناء منقطع ، ، بمعنى : لكن يسمعون التسليم،لكن كلوها بتجارة،لكن رحمة منا^(٧)، لكن من [رحم]^(٨)

جاء في تفسير ابن كثير بعد إيراد هذه الآية : "فيه دليل على أن الإيمان يمكن الاطّلاع عليه يقينا" ٢٥٠/١ .

وفي تفسير القرطبي : "فإن علمتموهن مؤمنات" ، أي: بما يظهر من الإيمان ، وقيل : إن علمتموهن مؤمنات قبل الامتحان " ٦٣/١٨ .

فَتبيّن أن ماذهب إليه المؤلف: أحد القولين في تفسير الآية، حيث إن بعض العلماء يرى: العلم اليقيني ، وبعضهم: يفسره بالظن ، والله أعلم .

في الأصلٰ: "ظنيا"، والمتمشى مع صحة السياق حذف الياء ، كما أثبته . (Υ)

> آية رقم ٤٦ من سورة البقرة . (r)

انظر : ٨٨/١ من تفسير ابن كثير ، ٦٤/١ من شرح الكوكب المنير . (\mathfrak{t})

(ه)

والحاصل: أن العلم يُطلَق بمعنى يعمّ الظن واليقين . في الأصل: "لا يتعدد " والصواب ماأثبته ، أي: لا يُكدّ بمثال أو مشالين ، بل أكثر من (r)ذلك

وهـذا في قوله تعالى : {وإن نشأ نغرقهم فلاصريخ لهم ولاهـم ينقُـذون ْإلا رحمة ۗ (\lor) منا} . الآيتان ٤٣-٤٤ من سورة يس .

في الأصل: "من عصم"، والصحيح ماأثبته . (Y)كما في آية رقم ٤٣ من سورة هود ، وقد أوردها سابقا ، وأخذ الآن يقدُّر المراد بها ، وسيأتي توضيح ذلك بعده عند النقل عن ابن قتيبة المعنى المراد بالآية .

هذا قول سيبويه (١).

وقال ابن قُتيبة في كتاب "الجامع في النحو" (٢): "ومما تكون فيه إلا بعني الكن قوله: {لاَعَاصِمَ الْيَومَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ} يعني الكن من رحم (٣)، وكذلك قوله: {فَلَوْلاً كَانَتُ قَرْيَةٌ آمَنَتُ فَنَفَعَها لَكنْ من رحم (٣)، وكذلك قوله: {فَلَوْلاً كَانَتُ قَرْيَةٌ آمَنَتُ فَنَفَعَها إِلَيْ قَوْمَ يُونُسُ } (٤) لكنْ قوم يونس (٥)، وهذا قول سيبويه (٦).

وأما قول الشاعر: [١٤٨/أ]فإنه استثنى اليعافرة والعيس من جملة الأنيس، لاالإنس، وقد يحصل الأنس بالوحوش، بل بالآثار والأبنية، فضلاً عن الحيوان، فهي وإن فارقت في نوع الحيوانية (٢)، فقد اجتمعت مع الإنسان في جنس الحيوانية، ولهذا يحصل أنس الإنسان بالأشجار؛ لأجل المناسبة في النماء، فهو استثناء من الجنس، وهو الأنس (٨).

 ⁽۱) انظر ۳۳٦/۱ ومابعدها من الكتاب له ، ط/بولاق .

را) الطر ١٠١١ وهابعدها من العاب ك ، عربور بن عثمان بن قُنْبُر الحارثي بالولاء ، المعروف بسيبويه ع علامة النحو الشهير ، وإمام البصريين ، وأحد البارعين في الأدب واللغة ، ولد سنة ١٤٨ في إحدى قرى شيراز ، رحل في طلب العلم ، فقدم البصرة ، وجالس الخليل بن أحمد ، وأخذ عنه ، ورحل إلى بغداد ، والتقلي بالكسائي ، ودارت بينهما عدد من المناظرات ، كانت الغلبة فيها لسيبويه ، كما أخذ عن الأخفش ، وآخد بن .

صنّف عدداً من المصنفات، أهمها وأشهرها "الكتاب" في النحو ، وهو من أحسن ماأُلف في هذا الفنّ ، ت سنة ١٨٠ه .

انظر ترجمت في : ١٩٥/١٢ من تاريخ بغداد ، ٢٥٢/١ من شذرات الذهب ، ٢٤٦/٢ من إنباء الرواة ، ٢٢٩/٢ ومابعدها من بغية الوعاة .

⁽٢) سبق التعريفُ بابن قتيبة وبكتابه "الجامع في النحو" ص٣٦٦ من الرسالة .

⁽٣) انظر ۲/۲۷۲ من العدة ، ۸۸/۲ من التمهيد .

⁽٤) آية رقم ٩٨ من سورة يونس .

⁽۵) انظر : 7/77-7۷۷ من العدة ، 1/۸۸ من التمهيد .

⁽٦) سبق العزو إليه قريبا ، وانظر المرجعين السابقين .

⁽٧) لعل المراد بالنوع هنا: الإنسانية ، فهي نوع المفارقة بين الإنسان وغيره .

⁽۸) انظر : 1.18/1 من شرح اللمع ، ص 17 من التبصرة ، 17/7 من العدة ، 17/7 من التمهيد .

وأما الفلول: فهي عيب في السيوف، وإن كانت فضلاً ومدحة لأرباب السيوف من حيث سبب الفلول(١).

ومنها أن قالوا^(٢):

فيقال :

لا يجوز أن يُعتبر غير الجنس بالجنس ، لأن الجنس يَدخل في الجملة ، فل ذلك حُسن إخراجه بحرف الاستثناء منها ، وجاز $[L]_{\text{lull}}$ أنه غير مراد بها ، ولهذا جاز $[L]_{\text{samp}}$ وأما استثناء العين من الورق والورق من العين: ففيه وجهان عن وأما استثناء العين من الورق والورق من العين: ففيه وجهان عن

⁽١) انظر: ١/٤٠١ من شرح اللمع ، ص١٦٧ من التبصرة ، ٢٧٧/٢ من العدة .

⁽٢) أي: المجيزون لاستثناء غير الجنس ، ومما يلاحظ أن المصنف رحمه الله عقد هذا الفصل للإجابة على الشبه فقط ، لكنه هنا يستدرك شبهة لهم لم يذكرها من قبل في فصل الشبه، فيذكرها هنا مع الإجابة عليها .

⁽٣) هذه إضافة ليستقيم السياق ، وهُـي موجودة في ٢/٧٧٢ من العدة ، ٨٩/٢ من التميد .

⁽٤) هذه الشبهة موجودة في المرجعين السابقين .

⁽ه) العَيْن هنا : الدينارات من الذهب ، والوَرق : الدراهم من الفضة . انظر مادة "عَيَن" من الصحاح ٢١٧٠/٦ ، ومادة "وَرَق" من الصحاح ١٥٦٤٠ .

⁽٦) في الأصل: "بيان"، ولاتستقيم العبارة إلا بزيادة اللام، كما أثبته .

⁽v) في الأصل : "جاز تخصيص "، والمتمشي مع صحة السياق التعريف ، كما أثبته .

⁽٨) في الأصل: "عن"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته . وانظر العبارة صحيحة في ٢٧٧/٢ من العدة ، ٩٠/٢ من التمهيد .

أصحابنا (١) أبو بكر (٢) يمنعه ، والخِرقي: يجيزه (٣).

فإن منعناه: فلاكلام ، وإن سلمناه: فكأنّ المعنى فيه : أنهما أجريا مجرى الجنس ، ولذلك صُمّ أحدهما إلى الآخر في الزكوات ، واعتبر بيع أحدهما بالآخر أن يقع التقابض في المجلس ، وهما قيم الأشياء وأثمان البياعات (٤). والصحيح : المنع (٥)، لأن شاهد تغايرهما : جواز التفاضل بينهما في البيع [١٤٨/ب]مع كونهما موزونين، واختلاف ألوانهما وطبعهما ، لأن المعوّل في المسألة على أنه لاتد [١](٦)خل، ومع كونهما كالجنس لم يدخل أحدهما في عموم الآخر (٧)، فالتسليم ينقض جميع ماذكرناه (٨).

⁽۱) انظر: ۲۷۷/۲ من العدة ، ۹۰/۲ من التمبيد ، ۲۸٦/۳ من شرح الكوكب ، ٥/١٥ ومابعدها من المغني لابن قدامة ، كتاب الإقرار بالحقوق ، ط/مكتبة الرياض الحديثة، سنة ١٤٠١ه .

⁽٢) هو: أبو بكر عبد العزيز/المعروف بغلام الحلاّل ، وانظر مذهبه في : ٢/٧٧٢ من العدة ، ٩٠/٢ من التمهيد ، ١٥٦/٥ من المغني لابن قدامة .

⁽٣) انظر مذهبه في : ص٦٦ من مختصر الجُرُقي ، ١٥٦/٥ من المغني ، كتاب الإقرار بالحقوق .

وانظر : ٢/٧٧٢ من العدة ، ٢٠/٢ من التمهيد .

⁽٤) انظر : ٢/٧٧٢-٨٧٨ من العدة ، ٢/٠٩ من التمهيد ، ٥/٥٦ ومابعدها من المغني.

⁽٥) وإليه ذهب ابن قدامة في المغني ٥/١٥٦-١٥٧ .

⁽٦) في الأصل: "يدخل"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبت ، والمعنى : أي لاتداخل بين الجنسين .

⁽٧) انظر بحث المسألة من الناحية الفقهية : ١٥٦/٥ ومابعدها من المغني ، كتاب الإقرار بالحقوق .

ومن الناحية الأصولية : ٢/٧٧٢-٨٧٨ من العدة ، ٩٠/٢ من التمهيد .

 ⁽A) أي: يترجّح الجواب بالمنع .
 وللنظر في الإجابة عن شبه القائلين بجواز الاستثناء من غير الجنس يراجع :
 ص١٦٧ من التبصرة ، ٢٠٣/١-٤٠٤ من شرح اللمع ، ٢٥٧/٢-٢٧٨ من العدة ،
 ٩٠-٨٧/٢ من التمهيد .

[حكم الاستثناء إذا تعقب جُملا]

في الاستثناء إذا تعقّب جُملًا (١) وصلح أن يعود إلى كل واحد منها لو انفردت: فإنه يعود إلى جميعها (٢) وذلك مثل قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يُرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء فَاجْلِدُوهم ثَمَانِينَ جَلْدَةً، وَلَا تَقْبِلُوا لَهُم شَهَادَةً أَبِدًا، وَأُولئكُ هُمُ الْفَاسِقُونَ، إلاَّ الّذِينَ تَابُوا } (٣)، فإنه يعود إلى جميعها، فكأنه يقول

(۱) يفهم من قوله: "جملا" إخراج ماليس مجمل ، وهي المفردات ، فإن الاستثناء إذا تعقب مفردات ، عُطف بعضها على بعض : رجع الاستثناء إلى جميعها باتفاق الأصوليين ، ومثلوا له بقولك : أكرم زيداً وعمراً وبكراً إلا من فسق منهم . انظر ٣١٨/٣ من البحر المحيط للزركشي .

(٢) وهو مذهب الجمهور ، انظر : ١٣٩/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ص١٧٢ من التبصرة ، ١٧٠/١ من شرح اللمع ، ٢٠٠/٣ من الإحكام للآمدي ، ٣٠٧/٣ من البحر المحيط ، ٢٠٨/٢ من العدة ، ٢١/١ من التمهيد ، ص٢٥٧ من الروضة ، ص١٥٦ من المسودة ، ١٠١/١ من أصول ابن مفلح ، ٣١٣/٣ من شرح الكوكب ، ص١٥٠ من إرشاد الفحول .

ولتحرير محلّ النزاع في المسألة أقول:

لانزاع بين الأصوليين في أن الاستثناء يرجع إلى الجملة الأخيرة ، كما أنه لانزاع بين الأصوليين في أن الاستثناء فيها راجع إلى أحدها ، فإذا يينهم في غير الجمل ، التي دل دليل على أن الاستثناء فيها راجع إلى أحدها ، فإذا قام الدليل على رجوع الاستثناء إلى الجملة الأولى أو الأخيرة أو كلها : عُمِل بما قام الدليل عليه ، وإنما محل الخلاف بين الأصوليين : في الجمل التي يمكن عودة الاستثناء إلى جميعها، ولم يقم دليل على عودته إلى أحدها .

انظر: ٣٣٢/١ من فواتح الرحموت ، ٢٠٧/١ من شرح اللمع ، ١٧٤/٢ من الظر: ١٧٤/١ من المستصفى ، ١٧٤/٢ من الإحكام للآمدي ، ٣١٢/٣ من البحر المحيط .

 (τ) آية رقم 3-8 من سورة النور .

بقتضى الظاهر: فلاتجلدوهم، واقبلوا شهادتهم، ولاتفسقوهم (١)، إلا أن الحد استُوفي بدليل (٢) انفرد به . وقوله : {والذينَ لاَيدْعُونَ مَعَ اللّهِ إِلها آخَرَ وَلاَيقتلُونَ النَّفْسُ الّتِي حَرَّمُ اللّهُ إِلاَّ بالحَقِّ ، وَلاَيزُنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ النَّفْسُ الّتِي حَرَّمُ اللّهُ إِلاَّ بالحَقِّ ، وَلاَيزُنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يَضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمُ القِيَامَةِ وَيَحْلُدُ [فيه مُهَاناً] يلقَ أَثَاماً يَضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمُ القِيَامَةِ وَيَحْلُدُ [فيه مُهَاناً] إلاَّ مَنْ تَابَ} (٣) يرجع (٤) إلى سائر الجمل ، ترفع حكمها التوبة . قال أحمد في قول الني صلى الله عليه [وسلم] : "لايؤمُّ الرَّجُل في قال أحمد في قول الني صلى الله عليه [وسلم] : "لايؤمُّ الرَّجُل في أهله ، ولا يكون الاستثناء على كلّه" ،

(٢) وهو الإجماع على وجوب استيفاء الحدّ منَ القاذف . انظر : ١٧٩/١٢ من تفسير القرطبي "الجامع لأحكام القرآن" ، وانظر : ٣١٨/٣-٣١٩ من شرح الكوكب المنير .

(٣) الآيات ٦٨-٧٠ من سورة الفرقان . وقد جاء في الأصل حذف لقوله: "فيه مهانا"، فأثبتها تمشياً مع سلامة الآية ، وإيرادها كما جاءت في المصحف الشريف .

(٤) أي: الاستثناء في قوله تعالى: [إلا الذين تابوا].

الحديث خرجه الإمام مسلم والإمام أحمد وأهمل السنن وغيرهم بلفظ "لايؤم الرجل الرجل الرجل في أهله ولا يجلس على تكرمته إلا باذنه". وورد بألفاظ أخرى . والمصنف رحمه الله أورده هكذا "ولا يجلس على مكرمته " بالمي ولعله تصحيف . انظر : ١/٤٢١ من صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب مَن أحق بالإمامة ، ١٢١٨-١٢١ من مسند أحمد ، مسند أبي مسعود الأنصاري رضى الله عنه ، ١٢٥٩١ من سنن الترمذي ، كتاب الصلاة ، باب ماجاء مَن أحق بالإمامة ، ١٢٧١ من سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب مَن أحق بالإمامة ، ١٨٧١٠ كتاب الإمامة ، ١٨٩٥ من سنن النائي كتاب الصلاة ، باب مَن أحق بالإمامة ، ٢١٣١ من سنن ابن ماجه ، كتاب الصلاة ، باب مَن أحق بالإمامة ، ٢١٣١ من سنن ابن ماجه ، كتاب الصلاة ، باب مَنْ أحق بالإمامة ، ٢٧٩١ من سنن ابن ماجه ، كتاب الصلاة ، باب مَنْ أحق بالإمامة ، ٢٧٩١ من سنن الدارقطني ، كتاب الصلاة ، =

⁽۱) انظر: ١/٧٠١ من شرح اللمع ، ١٧٨/٢ من العدة ، ١/٩ من التمهيد .
وللزيادة في معرفة الخلاف بين الأصوليين في توجيه الاستثناء في الآية يراجع:
١/٥٧٦ من أصول السرخسي ، ١٢٣/٣ من كشف الأسرار ، ٢٠٧/١ من تيسير
التحرير ، ٢٧٧/١ من فواتح الرحموت ، ١٤٠/٢ من العضد على ابن الحاجب ،
١/٣٨٩ من البرهان ، ١٧٨/٢ من المستصفى ، ٢/٤٠٣ من الإحكام للآمدي ،
٣١٨/٣ من شرح الكوكب ، ص١٥١ من إرشاد الفحول .

يعني إلا أن يأذن في الإمامة والجلوس (١)، وبهذا قال أصحاب الشافعي (٢). وقال أصحاب أبي حنيفة (٣)، وجماعة من المعتزلة (٤): يعود إلى أقرب |+مُلَ المذكورة .

وقال أصحاب الأشعري : هو على الوقف على مايدل عليه الدليل (٥).

= باب من أحق بالإمامة ، ٢٧٢/٥ من بلوغ المرام ، باب صلاة الجماعة والإمامة، دار الكتاب العربي ، مضر ، بيروت ، ٢٥/٢ من نصب الراية ، كتاب الصلاة ، باب الإمامة .

وقوله في الحديث "على تكرمته" بفتح التاء وكسر الراء: تُفْعِلُهِ ، من الكرامة ، وهي : الموضع الخاص لجلوس الرجل من فراش أو سرير مما يُعُدّ لإكرامه ، انظر ١٦٨/٤ من النهاية في غريب الحديث ، مادة (كُرَم) .

(١) وهو من رواية ابن منصور عنه رحمه الله .

انظر: ٢/٨٧٢- ١٧٩ من العدة ، ٩١/٢ من التمهيد ، ص١٥٦ من المسودة .

(٢) انظر في مذهب الشافعية : ص١٧٢ من التبصرة ، ص٤٠ من اللمع ، ١٧٠٠ من شرح اللمع ، ١٣/٣/١ من البرهان ، ١٧٤/٢ من المحصول ، ١٧/٣/١ من جمع الجوامع ، ٢٠٠/٣ من الإحكام للآمدي ، ٣١٢/٣ من البحر المحيط .

هذا : ولبعض الشافعية كإمام الحرمين والآمدي بعض الشروط لصحة الاستثناء في هذه المسألة ورجوعه إلى الجمل كلها ، منها : أن يكون العطف بالواو . ويرى الغزالي : التوقف في المسألة ، وإنما أوردت هذا الإيضاح حتى لايظن القاريء أن الشافعية يقولون بهذا القول مطلقا .

ولقد ذكر لهم الزركشي شروطاً في المسألة يحسن الرجوع إليها ٣١٢/٣ من البحر المحيط، وهذا القول مذهب المالكية أيضا، انظر ص ٢٤٩ من شرح تنقيح الفصول، ١٣٩/٢ من العضد على ابن الحاجب.

(٣) انظر في مذهب الحنفية: ٢٧٥/١ من أصول السرخسي ، ١٢٣/٣ من كشف الأسرار ، ٢٠٢/١ من تيسير التحرير ، ٣٠٣/٢ من التلويح على التوضيح ، ٣٣٢/١ من فواتح الرحموت .

(٤) انظر : ٢٤٥/١ من المعتمد لأبي الحسن البصري ، وانظر ٣٣٣/١ من فواتح الرحموت ، ٣٩٣/١ من البرهان ، ٢٧٩/٢ من العدة ، ص١٥١ من إرشاد الفحول.

(ه) وهـو اختيار الغزالي والرازي في المحصول، ونسبه كثير من الأصوليين للأشعرية . انظر في نسبة القول للأشعري وأصحابه : ص١٧٣ من التبصرة ، ص٤٠ من اللمع ١٧٤/١ من شرح اللمع ، ١٧٤/١ من المستصفى ، ١٣/١/١ من المحصول ، ٣٠١/٢ من الإحكام ، ص١٥٠ من إرشاد الفحول .

وإنما يقف الأشعري في أكثر المسائل لأنه لا يجد ترجيحاً ولاظاهرا(١) [١/١٤]. وأقدم غيره لما قام عنده من أمارة الترجيح (٢).

(۱) الظاهر: هو مااحتمل معنيين، أحدهما أظهر من الآخر. انظر: ١/٨٠ من العدة ، ١٢٢/١ من الواضح لابن عقيل ، ١/٨ من التمهيد. والمراد هنا: أن التوقف إنما هو لعدم ورود الدليل ، سواء أكان الدليل نصا أم ظاهرا.

ولعل مراد المصنف رحمه الله بقوله: ترجيحاً أي: بنص لقوله بعده: "ولاظاهرا" ، والله أعلم .

(٢) وفي المسألة أقوال أخرى؛ منها:

القول بالاشتراك ، وهو منسوب للمرتضىٰ من الشيعة ، ومنها: الجواز ، بتفصيلات متعددة ، وشروط معينة ، وهذه الأقوال، وأدلتها، ومناقشتها مبسوطة في مظانها ، انظر على سبيل المثال :

١٤٠٦-١٣٩/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ٣٩٣/١ من البرهان ، ٦٤/٣/١ من المحصول ، ١٤٠٣-٣٠١ من البحر المحيط ، المحصول ، ٣٠١-٣٠١ من البحر المحيط ، ٣١٤/٣ من شرح الكوكب المنير ، ص١٥١ من إرشاد الفحول .

[أدلة القائلين بأن الاستثناء إذا تعقب جُملاً ع يعود إلى جميعها] (فصل))

في جمع أدلتنا :

فمنها :

أن الإستثناء معنى يقتضي التخصيص ، لايستقل بنفسه ، فإذا تعقب جملاً رجع إلى جميعها ،كالشرط .

وقد أجمعنا على أنه لو قال: امرأتي طالق، وعبدي حرّ، ومالي صدقة إن شاء الله، أو إن دخلت الدار: فإن كل واحد من ذلك يكون موقوفاً على المشيئة، ودخول الدار.

يوضّح صحة إلحاق الاستثناء بالشرط: (أن الاستثناء) (١) [يعوّل] (٢) عليه [فيُتوقف في تجزّؤ] (٣) الجمل ووقوعها، فإنه إذا تاب خرج عن حكم (رد) (٤) الشهادة والفسق، وإذا دخل الدار خرج عن الرقّ إلى العتق،

والنكاح إلى الطلاق. وتقدير قوله: "إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا": إلَّا أن يتوبوا، فهما سواء الأن هذا [لوقوع](٥)المشروط، وهذا [لإخراج](٦)المستثنى، وجميعه [ما](٧) يقتضيان

⁽١) قوله: "أن الاستثناء" مكتوب بهامش المخطوط، ولعله استدراك من الناسخ.

⁽٢) في الأصل: "يعمل عليه"، والصواب المتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٢) كُلمة: "رد"، موجودة بهامش المخطوط ، ولعلها استدراك من الناسخ .

⁽٤) في الأصل هكذا: "فيوقف بتجزؤ"، والصواب المتمشي مع صحة السياق ماأثبته . والمراد : يتوقف على الاستثناء في تجزؤ الجمل ووقوعها .

⁽ه) في الأصل: "لأن هذا الوقوع"، والصحيح المتمشي مع صحة السياق حذف الألف ككما أثبته .

⁽٦) في الأصل: "وهذا الإخراج"، والصحيح المتمشي مع صحة السياق حذف الألف، كما أثبته .

⁽٧) في الأصل: "وجميعها"، والصحيح المتمشي مع صحة السياق إثبات الميم، لأنهما مثنى كما أثبته ، وهما: الشرط، والاستثناء .

التخصيص (١).

أو نقول: ماعاد إلى جملة من الجمل لو انفردت عاد إلى جميعها إذا تقدّمت ،كالشرط (٢)، فإنه لو قال: زوجتي طالق إن شاء الله ، أو عبدي حرّ إن شاء الله ، عاد الاستثناء إلى كل جملة منفردة ، وعاد إلى جميعها إذا تقدّمت ، كذلك الاستثناء لما عاد اليها إذا انفردت يجب أن يعود إلى جميعها إذا اجتمعت وتقدّمت (٣).

قالو ا(٤):

إن أهـل الوقف لايردون المشيئـة إلى الجميع بمقتضـي اللّغة ، بل مقتضاها رجوع المشيئة إلى الجملة التي تلي المشيئة ، وإنما حكمنا برجوعها إلى الجميع بمقتضى الشرع والحكم ، لابمقتضى [129/ب]اللّغة .

قالو ا (ه):

ولأن الشرط يؤثّر في جميع الجملة ، ورفع جميعها ، فجاز أن يرفع جميع الجمل التي تقدّمته ، والاستثناء يؤثّر في بعضها، فليس أحدهما كالآخر (٦).

فيقال:

⁽١) هنا : يسوّي المصنف بين الشرط والاستثناء من حيث اقتضاؤهما التخصيص ، فالشرط : لوقوع المشروط ، والاستثناء لإخراج المستثنى ، واسما الاشارة في الأصل : أولهما للشرط، والثاني للاستثناء .

⁽٢) حاصل الدليل: قياس الاستثناء على الشرط في أن كلاً منهما يَرجع إلى جميع الجمل.

[.] انظر : 97/7 من التبصرة ، 78.7 من العدة ، 97/7 من التمهيد .

⁽٤) هذا اعتراض من القائلين بأن الاستثناء إذا تعقب جملاً فإنه لايعود إلى جميعها على الدليل الذي أورده القائلون بالجواز.

⁽ه) وهذا اعتراض آخر منهم ، حاصله : التفريق بين الاستثناء والشرط ، من حيث إن الشرط يؤثر في جميع الجملة ، بينما الاستثناء يؤثر في بعضها ، فافترقا . وقد أعقب المصنف رحمه الله هذين الاعتراضين بالجواب عنهما .

⁽٦) انظر في هذا الاعتراض ١٨٠/٢ من العدة .

الشرع إنما حكم في الألفاظ بمقتضى اللغة ، وماجاء الشرع بما يخالف اللغة ، فلو لم يجب عود الاستثناء إلى الجمل كلها لغة ، لما أعاد المشيئة إلى الكلّ .

وكما لا يجوز أن تحمل الألفاظ إلا على مقتضل لغة العرب، وكما لا يجوز أن تحمل الألفاظ إلا على مقتضل لغة اللفظ في اللغة .

وكون الشرط يرجع إلى جميع الجملة ، والاستثناء إلى بعضها : لا يمنع التسوية بينهما في رجوعه إلى جميع الجمل ، كما لم يوجب الفرق بينهما في عود والى الجملة الواحدة إذا انفردت ، وكونه مما ترتفع جميعها بعدمه لأن وجودها لا يصح إلا بوجوده ، فالشرط (٢) لإ يجادها، ولكل جزء منها .

والاستثناء للإخراج، لالإلزالة .

فافتراقهما في رفع الكلّ بعدم الشرط ، ووجودها بوجوده لا يمنع تساويهما في انعطاف كل واحد منهما على ماتقدّمه ، وإذا كان الاستثناء للإخراج : فالجميع لا يخرج عن نفسه (٣).

ومنها (٤):

أن الجمل المعطوف بعضها على بعض : بمثابة الجملة الواحدة .

 $[e]^{(0)}$ الدلیل علی ذلك : أنه إذا قال : رأیت رجلاً ورجلاً ، بشابة قوله : رأیت رجلین ، لاسیما علی مذهب من یقول : إن قوله لغیر المدخول بها : أنت طالق، وطالق، وطالق، وطالق، یقع بها الثلاث ، کما لو قال : أنت طالق ثلاثاً [۱۵۰/أ]وهو مذهبنا (7)، وهذا یدفع سؤال $[aui]^{(V)}$ یفرق بین قیاسنا

⁽١) في الأصل هكذا: "بيننا"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٢) هَـذه الكلِمة كُرّرت مرتين في الأصل من غير حاجة ، ولعله سهـو من الناسخ .

⁽٣) انظر قريباً من هذا الجواب في ٦٨٠/٢ من العدة .

⁽٤) أي: ومن الأدلة على أن الاستثناء إذا تعقب جملاً فإنه يعود إلى جميعها .

⁽٥) هذه إضافة ليستقيم السياق .

⁽٦) انظر : ٦٨٠/٢ من العدة ، ٩٥-٩٤/٢ من التمهيد . وانظر ١٩٥/١٠ من كتاب الطلاق . المغني ، تحقيق د. عبد الله التركي ، د. عبد الفتاح الحلو ، كتاب الطلاق .

 ⁽٧) هذه واضافة ضرورية ليستقيم السياق .

للجمل على الجملة الواحدة .

فنقول: إن الجملة الواحدة ليس هناك ماهو أولى منها ، ولامابينه وبين الاستثناء حائل ، والجمل تصيّر الأخيرة التي تلي الاستثناء حائلاً يمنع رجوع الاستثناء إليها ، لِما بيّناً أن الجُمل المعطوفة بمثابة الجملة الواحدة .

ويدفع أيضًا عنّا قولهم : إن الجملة الواحدة تخالف الجُمَل ، فإنه لو قال : أنت طالق ، قال : أنت طالق ، وطالق ، وطالق إلا واحدة : وقع الثلاث ، ولم يُخرِج الاستثناء شيئا .

وكان الفرق بينهما : أن الاستثناء يعود إلى الطلقة الأخيرة ، فيصير رافعاً للطلقة من طلقة ، والاستثناء متى كان رافعاً للكل بطل، ولم يُخرج شيئا. ونحن نقول :

يرجع إلى الجميع وهي الثلاث ، لأن الواو العاطفة تجري مجرى قوله أنت طالق ثلاثا(١).

ومنها:

أن الاستثناء يصلح أن يعود إلى كل واحد[ة](٢)منهما ، وليس إحد[ا]هما (٣) [بأولى](٤)من الأخرى ، فوجب أن يعود إلى الجميع ، كالعموم شمل آحاد الجملة ، إذ لم يتخصّص أحدهما بمعنى يوجب وقوفه

⁽۱) انظر في هذا الدليل : ص١٧٤ من التبصرة ، ١٨٠/٢-١٨٦ من العدة ، ١/٩٥-٩٥ من التمهيد .

⁽٢) في الأصل: "واحد"، والصواب ماأثبته إن شاء الله ، لأن الحديث عن الجمل اثنتين فأكثر.

وانظر في هذا التصحيح : ص١٧٤ من التبصرة، ٩٥/٢ من التمهيد .

⁽٣) في الأصل: "أحدهما"، والصواب ماأثبته ، انظر ٩٥/٢ من التمهيد .

^{(ُ}عُ) فَي الأصل : "بالأولى"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته . انظر : ص١٧٤ من التبصرة ، ١٨١/٢ من العدة ، ١٩٥٢ من التمهيد .

عليه ، وتناوله له خاصة فيعم آحاد الجنس كلها ، كذلك ههنا (١).

فإن قيل :

فرق بين الذِكر لجملة واحدة تشتمل على آحاد ، وبين أفراد آحاد الجملة في باب الاستثناء ، بدليل أنه لو قال : أنت طالق ، وطالق ، وطالق إلا طلقة فإنه لايرفع الاستثناء شيئاً لكونه يعود إلى الجملة الأخيرة ، فيصير استثناء للطلقة نفسها .

ولو قال : أنت طالق ثلاثاً إلا طلقة صح الاستثناء[١٥٠/ب]وارتفعت به طلقة .

قيل :

لانسلم ، بل الجميع سواء ، كما تقول أنت في عود الشرط إلى الجميع ، المفرد وغيره ، ففيما ذكرنا دلالة على أهل الوقف ، لأننا لما دللنا على عود الاستثناء إلى الجميع امتنع صحة القول بالوقف ، لأن الوقف إنما يوجبه عدم الترجيح ، فإذا ترجيح أحد المترددين بطل الوقف (٢).

⁽۱) انظر في هذا الدليل: ص١٧٤ من التبصرة ، ١٨١/٢ من العدة ، ٩٥/٢ من التمهيد .

انظر في أدلة القائلين بأن الاستثناء إذا تعقب جملاً عاد إلى جميعها كلاً من الطرق أدلة القائلين بأن الاستثناء إذا تعقب جملاً عاد إلى جميعها كلاً من شرح النصول ، ١٠٠٧ من العضد على ابن الحاجب ، ص١٧٣-١٧٤ من التبصرة المرب الفصول ، ١٠٧٠ من الإحكام للآمدي ، ١٠٧٠ من شرح اللمع ، ١٣٨/٨ من المحصول ، ٢٠٢/٣ من الإحكام للآمدي ، ٣٠٧٠ وما بعدها من البحر المحيط للزركشي ، ١٨٠٨-١٨٦ من العدة ، ١٨٠٥ من المرب ١٥٠ من المرب من المرب من الروضة ، ص١٥٧ من المسودة ، ١٨٠٥ من أصول ابن مفلح ، ص١١٦ من مختصر الطوفي ، ٣٠٢٠٣-٣٢٣ من شرح الكوكب المنير ، ص١٥١ من إرشاد الفحول ، ١٨٦/٢ من شرح ابن بدران على الروضة .

[شبه المخالفين في جواز كون الاستثناء إذا تعقّب جملاً عاد إلى جميعها ، والإجابة عنها] (فصل))

في شبههم : أما شبهة أهل الوقف (١)[ف]قالو ا(٢):

إنا لانعرف بالنقل الذي يُشبت العلم ، ويقطع العذر عن أهل اللغة أن الاستثناء يعود إلى جميع الجمل المتقدمة ، ولاأنه يعود إلى الجملة التي الاستثناء [يليها] (٣).

وغاية ماجاء عنهم إعادته إلى الجملة التي [يليها] (3) تارة ، وإعادته إلى الجمل جميعها أخرى ، وذلك بحسب ماتدل عليه دلالة من جهتهم ، أو قرينة ، فإذا كان استعمالهم لذلك منقسماً (0) ، ولانقل يدل على رجوع الاستثناء إلى الجميع ، ولا [إلى] (7) الجملة الأخيرة ، وجب الوقف إلى أن ترد دلالة توجب ترجيح أحد الأمرين على الآخر (7).

⁽١) وهم: الأشعري، وأصحابه ، كالغزالي والرازي وغيرهما ، كما تقدم العزو إليهم في صدر المسألة ، وهم القائلون بالتوقف في حكم الاستثناء إذا تعقب جملاً فهل يعود إلى جميعها أو إلى أقربها؟ فهم متوقفون إلى أن يرد دليل يدل على عوده الى أحدهما .

⁽٢) أضفت الفاء هنا لترابط الكلام، وهو المتمشي مع قواعد العربية .

⁽٣) في الأصل سقط هكذا: "ولاأنه يعود إلى الجملة التي الاستثناء"، فاضطررت إلى إضافة هذه الكلمة المثبتة ليستقيم السياق .

⁽٤) في الأصل: "تليه"، والصواب ماأثبته ، لأن الجملة لاتلي الاستثناء ، بمعنى: تأتي بعده ، ولكنه هو الذي يليها .

⁽ه) أي: منقسماً القسمين اللذّين استعملها العرب للاستثناء ، فقسم من استعمالهم : يعود الاستثناء فيه إلى جميع الجمل/وقسم يعود فيه إلى الجملة الأخيرة .

⁽٦) هذه إضافة ليستقيم السياق .

⁽٧) انظر في هذه الشبهة، والجواب عنها كلاً من : ص١٧٦ مـن التبصرة ، ١١/١ مـن شرح اللمع ، ١٨٣/٢ مـن العدة ، ١٩٩٢-١٠٠ من التمهيد .

فيقال:

إِنَا يَجِبِ الوقف إِذَا تَسَاوَىٰ الأَمْرَانُ ، وَمَاتَسَاوِيَا عَنْدُنَا لِمَا بَيْنَا مِنْ أَدَلَةُ التَّرْجِيْحِ ، وَأَنْ الظَّاهِرِ فِي لَغْتَهُمْ عَنُوده إِلَى الجَمِيْعِ ، ولا يعود إلى الجملة الأُخيرة إلا بدلالة .

ولأن هذه المسألة اختلف فيها السلف على مذهبين، ليس فيهماوقف ، فالقول بالوقف إحداث مذهب ثالث بعد انعقاد الإجماع (١). ومنها (٢):

أن الاستثناء من الجملة إذا تعقب استثناءً : كان الاستثناء الثاني عائداً إلى الاستثناء الذي يليه، دون الجملة .

مثاله قول القائل: له علي عشرة دراهم إلا أربعة إلا[درهمين] (٣)، فإن [/٥١/أ]الاستثناء الثاني يعود إلى الأربعة ، فيكون إلاقرار بثمانية ، وماذاك إلا لأن الاستثناء الثاني: جملة تلي الاستثناء ، وهذا موجود في الجملة القريبة للهنا .

فيقال:

⁽۱) ولمزيد من النظر في قول المتوقفين وحجتهم، ومايرد به عليهم ينظر:

۳۰۲/۱ من تيسير التحرير ، ۳۳۳/۱ من فواتح الرحموت ، ۱۳۹/۲ من العضد
على ابن الحاجب ، ص۱۷٦ من التبصرة ، ۱۱/۱ من شرح اللمع ، ۱۶/۳/۱ من
المحصول ، ۲۰۱/۲ من الإحكام للآمدي ، ۳۰۹۳–۳۱۰ من البحر المحيط ،
المحمول ، ۱۸۳/۲ من العدة ، ۱۹۰۲–۱۰۰ من التمهيد ، ص۱۵۰ من المسودة ، ص۱۲۰ من المختصر للبعلى ، ص۱۵۰ من إرشاد الفحول .

⁽٢) من الملاحظ منا : أن المصنف رحمه الله جمع في هذا الفصل بين شبه القائلين بالوقف، وشبه القائلين بأن الاستثناء إذا تعقب جملاً فإنه يعود إلى الأخيرة منها ، وبعد أن أورد المصنف رحمه الله شبهة أهل الوقف، والرد عليها آنفاً شرع الآن في ذكر شبه القائلين بعودة الاستثناء إلى الجملة الأخيرة ، والردّ عليها .

⁽٣) في الأصل: "درهمان" بالرفع ، وهو خَطأ واضح ، والصحيح النصب ، كما أثبته ، وسيذكر المؤلف الجملة صحيحة عند جوابه عن شبهتهم قريبا . وانظر : ٦٨٢/٢ من العدة ، ٩٨/٢ من التمهيد .

إنما رجع الاستثناء [إلى الجملة الأخيرة](١)دون الجملة الأولى؛ لأنه لا يصح رجوعه اليهما ، لأنّ إحداهما: نفى ، والأخرى: إثبات .

وعند القوم (٢)أن الاستثناء من الإثبات نفي ، ومن [النفي إثبات] (٣) فلما كان قوله : على عشرة إثباتاً كان قوله : إلا أربعة نفيا ، فبقي ستة ، فلما قال : إلا درهمين : عاد إلى الأربعة المنفية ، فاقتضى إثبات درهمين مع الستة ، فصارت ثمانية .

فأما في مسألتنا فكلها إثبات ، أو كلها نفي ، فصارت جملة واحدة ، كما قلنا في تقدّمها للشرط ، فإنه يعود الشرط إلى جميعها عوداً واحدا (٤). ومنها أن قالوا :

إن الجملة الأولى بينها وبين الجملة الأخيرة التي تلي الاستثناء مايقطع الاستثناء عنها من الجمل ، فصارت الجملة المتخللة بمثابة السكت بين الاستثناء والمستثنى منه ، فإنه يقطع كذلك الجملة المتخللة بين الاستثناء وبين الجملة الأولى .

فيقال:

الفصل بين الجملة والاستثناء لايسلم ، لأن الجمل كالجملة الواحدة على مابينا ، والشيء الواحد لايحول بينه وبين نفسه ، فكذلك ماأُجري مجراه . ألا ترى أن الجمل في باب الشرط ، وهو إذا قال : امرأتي طالق ، وعبدي حرّ ، ومالي صدقة إن شاء الله ، أو قال في الخبر : أعْط بني تم ،

⁽١) هذه إضافة لابد منها ليستقيم السياق .

⁽٢) المراد بالقوم هنا : أهل اللغة ، انظر ٩٨/٢ من التمهيد .

⁽٣) جاءت هـذه الجملة في الأصل مكرّرة مع ماقبلها هكذا: أن الاستثناء من إلاثبات نفي، ومن إلاثبات نفي "، فصححتها كما أثبته ، وانظر ٩٨/٢ من التمهيد .

⁽٤) انظر في هذَّه الشبهة والجواب عنها: ١٨٢/٢ من العدة ، ٩٨-٩٧/٢ من التمهيد .

وبني طيّ ${}^{(1)}$ كـل واحد دينار [n] [n] الا الكفار ، لم يمنع ذلك من رجوع الاستثناء [n] الإستثناء [n] الجميع ، ولم [n] ولم [n] ذلك بمنزلة مالو فصل بينهما بالسكوت [n].

ومنها

أنه استثناء تعقّب جملتين ، فلم يَرجع بظاهره إليهما ، كما لو قال : أنت طالق ثلاثاً إلا أربعا .

فيقال:

إنما لم يرجع في هذا إلى الجميع ، لأن ذلك يفضي إلى رفع الاستثناء للمستثنى منه ، وذلك يخرجه عن حقيقة الاستثناء ، وفي ردّنا للاستثناء إلى جميع الجمل لانرفع المستثنى منه ، لأن التائبين بعض المجرمين ، والتوبة حال عير حال الإصرار .

والذي يوضّح هذا : أن الذي ذكروه لو انفرد (٥)كل واحد [ة] (7)من هذه الجمل و تعقّبها الاستثناء : لم يرجع إليها .

(٢) في الأصل: "دينار"، والصواب إثبات الألف، كما أوردته.

(٣) في الأصل: "يحصل"، والصواب ماأثبته ، وانظر ص ١٧٥ من التبصرة .

(٤) أنظر في هذه الشبهة والجواب عنها: ص١٧٥ من التبصرة ، ١/٩٠١ من شرح اللمع ٢/٩٩ من التمهيد .

(ه) في الأصل: "انفرد"، وله وجه صحيح بلأنه عائد إلى ماذكروه ، وفي التبصرة ص١٧٥ "انفردت" لأن السياق في الجمل، وهو الذي ذكره المصنف بعده، وكلاهما صحيح إن شاء الله .

(٦) في الأصل: "واحد"، والصواب ماأثبته ، وانظر ص١٧٥ من التبصرة .

⁽١) طَيّ، : بفتح الطاء وتشديد الياء وهمزة في الآخر قبيلة من قبائل العرب المشهورة ، من كهلان ، نزلوا اليمن ، ثم خرجوا منه لما خرج الأزد،ونزلوا سميراء في شمال نجد ، وقيل: نزلوا في جوار بني أسد ، ثم غلبوهم على جبلي أجا وسلمى ، فاستمروا فيهما وتوسعوا في الانتشار شمالا ، فوصلوا بلاد الشام والعراق ، وهم بطون كثيرة ، ومن صفاتهم : الجود ، والكرم ، والنسبة إليهم : طائي ، ومن أشهر رجالاتهم: حاتم الطائي ، وابنه عدي ، الصحابي الجليل رضى الله عنه . انظر في التعريف بهم : ص ١٢٥ من سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب لأبي الفوز محمد أمين البغدادي، الشهير بالسويدي .

وفي مسألتنا: لـو انفـردت كـل [واحدة مـن هـذه] (١) الجمـل ، و تعقبها الاستثناء رجع إليها ، فدل على الفرق بينهما .

وإنما اختص الطلاق بذلك لأنه لايملك منه إلا ثلاثاً فقط ، فلو عاد إلى الثلاث [ل]رفعها (٢)كلها ، فإنه لو كان بدلاً من الطلاق أنه قال : له علي ثلاثة دراهم ، وثلاثة دراهم ، وثلاثة إلا أربعة : صح الاستثناء،وصار كأنه قال : له علي تسعة دراهم إلا أربعة (٣).

ومنها قولهم:

لو قال : امرأتي طالق ، وأعط زيداً درهماً إن دخل الدار ، لم يرجع الشرط إلى الطلاق ، بل يقع الطلاق ، ويقف دفع الدرهم على دخول الدار ، فكذلك همهنا ، وهذا مثل مسألتنا ، وهو في باب الشرط الذي عوّلتم عليه .

إِن الجملتين [مختلفتان] (٤)، إحداهما: إيقاع طلاق ، والثانية : أمر . فلما عدل عن إيقاع الطلاق إلى الأمر علمنا أنه لم يصل الثاني بالأول ، وإنما بدأ بأمر علقه على شرط[١٥٢/أ]فعاد الشرط إليه .

وليس كذلك في مسألتنا ، لأنه لم يقطع ماتقدّم بغيره .

قُوزَان ماذكرتم من مسألتنا أن يقول: امرأتي طالق، ومالي صدقة على فلانُ المسكين إن دخل الدار، فيرجع الشرط إلى الجميع (٥).

⁽١) هذه إضافة ليستقيم السياق ، وانظر ص١٧٥ من التبصرة .

⁽٢) في الأُصل: "فرفعها" ، والصواب المتمشّي مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٣) انظر في هذه الشبهة، والجواب عنها: ص ١٧٥ من التبصرة، ٤٠٩/١ من شرح اللمع. وهذه الشبهة وجوابها تكاد تكون موجودة بنصها في التبصرة ص ١٧٥ إلا أن المصنف هنا أضاف ما يتعلق بمسألة الطلاق، وهو الجزء الأخير من الجواب على الشرية

⁽٤) في الأصل: "مختلفتين" بالنصب ، وهو خطأ ظاهر، والصواب ماأثبته .

⁽ه) أنظر في هذه الشبهة، والجواب عنها: ص١٧٦ من التبصرة ، ١٠/١ من شرح اللمع.

ومنها قولهم:

إن العموم قد ثبت في كل واحد[ة](١)من هذه [الجمل](٢)، وتخصيص بعضها بالاستثناء مشكوك فيه ، فلا يجوز تخصيص العموم بالشك .

لانسلِّم ثبوت العموم مع اتصال الاستثناء بالكلام .

ثم هذا يبطل بالجملة الواحدة،إذا تناولت أشياء ، ثم تعقبها استثناء ، فإن العموم قد ثبت لكل واحد $(\pi)^{(\pi)}$ من الجمل على زعمهم .

ثم الاستثناء يعود إلى الجميع .

ولأنا نعارضهم بمثله في العموم ، فنقول : إنه كما يخص بالقطع ، وهو خبر التواتر ، ودليل العقل، يُخَص بالقياس وخبر الواحد ، وليس بقطع ، بل هو ظن .

وفي مسألتنا ماخصصناه إلا بظن ، فأما بشك فلا ، لأن الترجيح لايبقى معه شك (٤)

ومنها :

أن الاستثناء إنا رد إلى ماتقدم ، لأنه لايستقل بنفسه ، فإذا [أعدناه] (٥) إلى مايليه (٦) استقل ، واكتفى باستقلاله به ، فلاوجه لطلب

> في الأصل: "واحد"، والصواب ماأثبته ، وانظر ص١٧٥ من التبصرة . (1)

-في الأصل: "الجملة"، والصواب ماأثبته . (Υ) - وانظر في ذلك : ص١٧٥ من التبصرة ، ٢٠٩/١ من شرح اللمع ، ١٨١/٢ من العدة ، ٩٦/٢ من التمهيد .

في الأصل: "واحد"، والصواب ماأثبته ، انظر ص ١٧٥ من التبصرة . (τ)

انظر هذه الشبهة والجواب عنها في : ص١٧٥ من التبصرة ، ١/٤٠٩-٤١٠ من شرح (٤) اللمع ، ١٨١/٢ من العدة ، ١/٢٩-٩٧ من التمهيد .

في الأصل هكذا: "فإذا عدنا "، والصواب ماأثبته . (0) وفي التبصرة "فإذا رّد" ص١٧٦ ، وفي شرح اللمع "فإذا رددنا" ١٠/١ ، وقريب

منهما مافي العدة ١/٨٦١ ، التمهيد ١/٩٧ والمعني واحد .

المراد هنا : ماهو أقرب الجمل إليه ، أي : الجملة التي دونه وقبله ، وليست التي (7)بعده ، كما قد يفهم من قول المصنف: "يليه" .

الزيادة إلا أن تقوم عليها دلالة .

فيقال:

هذا باطل بالشرط ، لايستقل بنفسه ، وإذا رُدَّ إلى مايليه خاصة ، دون جميع ماتقدمه استقل ، ومااكتُفي به حتى يُردَّ إلى الجميع (١).

(۱) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في : ص١٧٦ من التبصرة ، ١٠/١ من شرح اللمع ١ ٢/٨١- ١٨٨٣ من العدة ، ٩٧/٢ من التمهيد . ولمزيد من النظر في شبه القائلين بأن الاستثناء إذا تعقب جملاً عاد إلى آخرها ينظر كل من :

١٧٥/١ من أصول السرخسي ، ١٢٣/٣ من كثف الأسرار ، ٢٠٢/١ من تيسير التحرير ، ٢٣٢/١ من فواتح الرحموت ، ص ٢٤٩ من شرح تنقيح الفصول ، ١٨/٢ من البرهان ، ١٧٤/٢ من المحصول ، ١٨/٢ من المحصول ، ١٨/٢ من المحصول ، ١٨/٢ من جمع الجوامع ، ٢٠٠/٣ من الإحكام للآمدي ، ٣٠٨/٣ من البحر المحيط ، ص ٢٥٢ من الروضة ، ص ١٥٦ من المسودة ، ١/٥٠٥ من أصول ابن مفلح ، ص ١١٢ من مختصر الطوفي ، ص ١٢٠ من المختصر للبعلي ، ٣١٧/٣ وما بعدها من شرح الكوكب المنير ، ص ١٥١ من إرشاد الفحول .

وللنظر في ثمرة الحلاف في المسألة يراجع كل من :

ص١٢١ من التمهيد للأسنوي ، ط/مكة المكرمة ، ص٢٠٤ من تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ، ص٢٥٧ من القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام . وبهذه المسألة يختم المصنف رحمه الله ماأراد الحديث فيه من مسائل العموم والحصوص ، وقد تبين منهجه في ذلك استقصاء وشمولا ، ولايفوت التنبيه هنا : على أن هذا الموضوع قد حظي باهتمام الباحثين نظرياً وتطبيقيا، فألفت فيه كتب خاصة _ قديمة ومعاصرة _ ورسائل علمية مستقلة ، ومن أفضلها فيما اطلعت عليه رسالة الدكتوراه التي تقدم بها الشيخ د. علي بن عباس الحكمي إلى كلية الشريعة بجامعة أم القرى بعنوان : تخصيص العام وأثره في الأحكام الفقهية " إشراف د. محمود عبد الدائم، سنة ١٣٩٨ه ، ورسالة الماجستير التي تقدّم بها الشيخ عياضة

بن نامي السُّلَمي إلى جامعة إلامام بعنوان: دلالة العام وأثر الخلاف فيها بإشراف فضيلة الشيخ عبد الله الغديان، سنة ١٤٠٠ه، وغيرها .

$((\dot{b})(1))$ ((فصول المجمل والمفسر $((\dot{b}))$) (فصول المجمل والمفسر $((\dot{b}))$

في المحكم والمتشابه:

(۱) المجمل لغة : مأخوذ من أجملت الشيء اجمالا : اذا جمعته ، من غير تفصيل ، فهو يطلق على المجموع والمخلوط والمبهم والمحصل ، من أجمل الشيء : اذا حصله .

انظر في ذلك : ١٨١/١ من معجم مقاييس اللغة ، مادة (جمل) ، ط/دار الفكر ، بيروت ١٣٩٩هـ ، ١٣٢٣ من المصباح ، مادة (جمل) ، ط/بولاق ١٣٢٣هـ .

والمفسر لغة : ضد المجمل ، وهو واضح المعنى والمراد ، ويسميه بعضهم : المبين ، فهو في مقابل المجمل .

والمجمل عند الأصوليين : ماتردد بين محتلمين فأكثر على السواء ، وقال ابن الحاجب : "المجمل مالم تتضح دلالته" .

انظر تعريفات الأصوليين للمجمل في : ١٦٨/١ من أصول السرخسى ، ١٩٤١ من انظر تعريفات الأصولين للمجمل في : ١٦٨/١ من العضد على ابن كشف الأسرار ، ص ٣٧ من شرح تنقيح الفصول ، ١٨/٣ من الاحكام للآمدى ، ١٤٢/١ من الحاجب ، ١٨٠/٣/١ من المحصول ، ٣/٨ من الاحكام للآمدى ، ١٦٧ من العدة ، ص ١٨٠ من الروضة ، ٣/١٤ من شرح الكوكب ، ص ١٦٧ من ارشاد الفحول .

والمفسر ضده ، ويسميه بعضهم : المبين ، وللنظر في معنى المبين عند الأصوليين يراجع:

۲٦/٢ من أصول السرخسى ، ١٠٤/٣ من كشف الأسرار ، ص ٢٧٤ من شرح تنقيح الفصول ، ٢٢٦/٣/١ من المحصول ، ٢٢٦/٣/١ من المحصول ، ٢٥/٣ من الاحكام للآمدى ، ١٠٢/١ من العدة ، ص ١٨٤ من الروضة ، ص ٥٧٢ من المسودة ، ٣٧/٣ من شرح الكوكب ، ص ١٦٧ من ارشاد الفحول .

(٢) المحكم في اللغة : على وزن مفعل من : أحكمت الشيء أحكمه احكاما : فهو محكم ، اذا أتقنته ، فكان في غاية الاحكام ، ومنه الحكيم : وهو العالم ، وصاحب الحكمة والمتقن للأمور ، ومنه قولهم : حكمت السفيه ، وأحكمته : اذا أخذت على يده ، والحكم القضاء ، وأصله المنع والفصل ، ويتفرع عن ذلك معان أخرى .

انظر في تعریف المحکم في اللغة کلا من : ١٩٠١/٥ من الصحاح للجوهری ، مادة (حکم) ، 4×10^{1} من المصاح المنير ، مادة (حکم) ، 1×10^{1} من المصباح المنير ، مادة (حکم) المکتبة العلمية ، بيروت .

فالمحكُم على ظاهر كلام صاحبنا: مااستقل (١٥٢/ب) بنفسه، وكان أصلاً [لا](١) يحتاج إلى بيان بغيره (٢)، [ولذا] (٣) اتفقت الأمة على معناه وحكمه لاتفاقهم في علمه لما كان ظهور حكمه من لفظه.

والمتشابه: مالم يستقل بنفسه، واحتاج إلى البيان بغيره، ووقع الخلاف فيه لاشتباه المعنى فيه، وغموض المقصود به (٤)، وذلك في

والمتشابه في اللغة : مأخوذ من الشبه والشبه والشبه والشبهة : الالتباس ، والمشتبهات من الأمور : المشكلات ، يقال : اشتبه عليه الشيء : إذا . أشكل ولم يتضح المراد به ، والاشتباه :الالتباس ، يقال : اشتبهت الأمور وتشابهت : إلتبست اللم تتميز ولم تظهر ، ومنه:اشتباه القبلة ونحوها . انظر في معاني المتشابه في اللغة كلاً من : ٢/٣٦٦٦ من الصحاح ، مادة (شبه) ، ١٨٦/٤ من القاموس المحيط ، مادة (شبه) ، ٢٨٦/٤ من المصباح المنير ، مادة .

(شَبَه). (شَبَه) . (عَدْه إضافة ضرورية لصحة التعريف ، والتمشي مع سلامة المعنى ، وفي العدة "ولم

(١) هذه إضافة ضرورية لصحة التعريف ، والتمشي مع سلامة المعنى ، وفي العدة : ولم يحتج إلى بيان " ٢٨٤/٢ .

(٢) تعريف الإمام أحمد رحمه الله للمحكم والمتشابه ، ورد في رسالته "الردّ على الجهمية والزنادقة فيما شكّوا به من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله، ص٧ ط/السلفية ، القاهرة ١٣٩٣ه .

وانظر : ١٨٤/٢ من العدة ، ٢٧٦/٢ من التمهيد ، ص٦٦ من الروضة ، ١٦٨/١ من سواد الناظر ، ص١٦١ من المسودة .

(٣) في الأصل: "وإذا"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

(٤) سَبق للمُؤلفُ رحمه الله أن عرّف المحكم والمتشابه في أول الكتاب فقال : "اعلم أن المحكم يرجع إلى أحد معنيين :

أحدهما : أنه مفرِّر لمعناه ، وكاشف له كشفاً يزيل الإشكال ، ويرفع وجوه الاحتمال...

والوجه الآخر : أن يكون معنى وصف الخطاب بأنه محكم ، بمعنى : أنه محكم النظر والترتيب على وجه يفيد ، من غير تناقض واختلاف يدخل عليه ...

فأما المتشابه : فمعنى وصف الخطاب أنه متشابه، فهوأنه محتمل لمعاني مختلفة يقع على جميعها ، ويتناولها على وجه الحقيقة ، أو يتناول بعضها حقيقة، وبعضها مجازا ، ولاينبى ء ظاهره عما قصد به " ٢٠٠١-٢٢١ وهو القسم الذي حققه د. موسى القرني . =

الأصول (١) والفروع .

الم صوب ، والسروع . ففي الأصول : المحكم قوله تعالى : {لَيْسَ كُمِثْلِمِ شَيْءٍ} (٢) يعطي بنصه وصريحه نفى التشبيه عنه سبحانه ،

إقُلْ هُو الله أَحَد إ(٣) يعطي نفي التثنية والشركة، بنصّه وصريحه . والمتشابه [من] (٤) هذا القبيل قول ، {وَنَفَخْتُ رَفِيهِ مِنْ رُوحِنَ } (٥) ، {[ف]نَفَخْتَ فِيهَا مِنْ رُوحِنَ } (٢) ، {لِمَا خُلَقِّتُ رُبِيدَيّ } (٧) ، {ولتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي } (٨) ، {والسَّمَواتُ مَطُويّاتُ رُبِيمِينَه } (٩) ، {ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ العَرْشِ } (١٠) ، {ذَلَاكَ عِيسَىٰ العَرْشِ } (١٠) ، {ذَلَاكَ عِيسَىٰ

وللأصوليين في تعريف المحكم والمتشابه حدود أخرى، انظر في ذلك :

١٦٥/١ من أصول السرخسي ، ١٩/٢ من فواتح الرحموت ، ٢١/٢ من العضد
على ابن الحاجب ، ٢٢٢/١ من البرهان ، ١٠٦/١ من المستصفى للغزالي ، ١٦٥/١
من إلاحكام للآمدي ، ٢٨٤/٢ من العدة ، ٢٧٦/٢ من التمهيد ، ص٣٥ من الروضة ١٨٥/١ من سواد الناظر ، ص١٦١ من المسودة ، ص٨٤ من مختصر الطوفي ٢ الدوضة ١٨٥/١ من شرح الكوكب ، ص٣٠ من إرشاد الفحول .

(١) المراد بالأصول هنا: أصول الدين ،"العقائد"، ولاسيما: صفات الله جل وعلا ، والفروع: الأحكام الفقهية .

(۲) آیة رقم ۱۱ من سورة الشوری .

(٣) آية رقم ١ من سورة الإخلاص .

(٤) في الأصل: "في"، والمتمشَّى مع صحة السياق ماأثبته .

(٥) آية رقم ٢٩ من سورة آلحجر ، ورقم ٧٢ من سورة ص .

(٦) آية رقم ٩١ من سورة الأنبياء ، وقد أوردها المصنف بالواو، والصحيح ماأثبته بالفاء .

. آیة رقم ۷۵ من سورة ص (\vee)

 (Λ) آیة رقم ۳۹ من سورة طه .

(٩) آية رقم ٦٧ من سورة الزمر .

(١٠) آية رقام ٥٤ من سورة الأعراف ، ورقم ٣ من سورة يونس ، ورقام ٢ من سورة الرعد ، ورقم ٥٩ من سورة الفرقان ، ورقم ٤ من سورة السجدة ، ورقم ٤ من سورة الحديد ، فكلها مواضع وردت فيها هذه الآية .

بنَ مُريم قُولَ الْحَقِّ}(١)، روح الله، وكلمته (٢): فهذا يوهم الأعضاء والتشبيه بظاهره (٣).

(1) آیة رقم ۳۲ من سورة مریم .

(٢) كما في قوله تعالى : {إِنَّا الْمَسِيحِ عَيْسَى بنُ مَرِيم رَسُولُ اللَّهُ، وكلمتُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مريم وروحُ منه} آية رقم ١٧١ من سورة النساء .

والمصنف رحمه الله خلط فيهاء ولعل مراده ماورد من الآيات الدالة على أن

عيسى عليه السلام روح من الله، وكلمته ، والله أعلم .

(٣) هذا الكلام كل نظر ، وذلك أن هذه الآيات التي فكرها المصنف رحمه الله تشتمل على عدد من صفات الله عز وجل ، كاليد، والعين، والاستواء، ونحوها ، وصفات الله عز وجل لايطلق عليها القول بأنها من المتشابه ، وإنما الصحيح الذي سار عليه السلف رحمهم الله في هذه المسألة أن آيات الصفات كمة من حيث العلم بها ومعرفة معانيها وعقل المراد بها ، لكنها متشابهة من حيث كيفيتها ، وهو مذهب أهل السنة والجماعة ، والقول الوسط بين النفاة المعطلة والمشبهة المجسمة . انظر مذهب السلف في ذلك في رسالة إلامام أحمد رحمه الله المسماة "الرد على الجهمية والرسالة التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ورسالة الإكليل في المتشابه والتأويل ، والرسالة التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ورسالة الإكليل في المتشابه والتأويل ، و٣/٥٠ ، ٢٧/١٣ من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، ص١٦٠ من المسودة ، ١٩-٨٤ من مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ، اختصار الشيخ ممد الموصلي ، دار الندوة الجديدة ، بيروت، لبنان، ١٤٠٥ه ، ص ٦٥ من مذكرة الشنقيطي على الروضة .

وقول المصنف هنا "فهذا يوهم الأعضاء والتشبيه بظاهره" غير مسلم ، لأن السلف رحمهم الله يثبتون لله الأسماء الحسني والصفات العلى كما أثبتها لنفسه ، وكما أثبتها له رسوله صلى الله عليه وسلم ، من غير تحريف ، ولاتعطيل ، ولاتكييف ولاتمثيل ، ولايشبهون الله بخلقه ، تعالى الله القائل {ليس كمثله شيء} ، فاليد والوجه: نثبتها له كما وردت ، ولانخوض في كيفيتها ، ولانشبهها بأعضاء المخلوقين ، كما لانؤولها ونصرفها عن معناها الظاهر إلى تأويلات ليس لها دليل من الكتاب والسنة ، وسيتبين لك ذلك جلياً عند الاطلاع على مذهب السلف في هذا الباب

فيما أثبته من المراجع السابقة .

و اختَلف فيه الناس الخلاف المعلوم (1)، [فقوم](7)سكتوا عن تفسيره . وقوم: أقدموا على تأويله .

وقوم قالوا: بحمله على ظاهره ، ولا ظاهر منه إلا ماوُضع له في اللغة ، وماُوضع له في اللغة ، وماُوضع له في اللغة معلوم . وماُوضع له في اللغة معلوم . وقوم: صرّحوا بالتشبيه (٣).

(١) انظر الخلاف في مسألة آيات الصفات في كل من :

(۱) انظر الحلاف في مساله آيات الصفات في كل من :

(۱) (۱۹۵ من كشف الأسرار ، ۲۱/۲ من مختصر ابن الحاجب مع العضد ، ۱۹۸۱ من سواد المستصفی ، ۱۹۸۱ من الإحكام للآمدي ، ص ۶۷ من الروضة ، ۱۹۸۱ من سواد الناظر ، ص ۱۹۳ من المسودة ، ص ۶۸ من مختصر الطوفي ، ۱۶۱۲ من شرح الكوكب المنير ، ص ۱۹۸ من المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل .

وانظر ۱۹۳۵ من مجموع الفتاوی لشیخ الإسلام أبن تیمیة .

ومن كتب التفسير وعلوم القرآن ينظر : ١٥٥/١ من تفسير الطبري "جامع البيان" ومن كتب التفسير وعلوم القرآن لنظر : ١٥٥/١ من تفسير الطبري "جامع البيان" ١/٩٥ من الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، ١٥٠/١ من زاد المسير لابن الجوزي ، ١٣٩٨ من تفسير القاسمي "محاسن التأويل" ، ط/١ ، سنة ١٣٧٦ه ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٨/٧ من البرهان في علوم القرآن للزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٦٨/ من الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ، ط/المكتبة الثقافية ، بيروت ، ١٦٨/ من مناهل العرفان للزرقاني ، ط/٣ ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .

(٢) في الأصل: "فقد للوهو تصحيف ظاهر ، والصحيح المتمشى مع السياق ماأثبته .

(٣) هذه أقسام الناس في موقفهم من آيات الصفات، وقد ذكر المُصنَّف هنا أنهم أربعة أقسام .

فالقسم الأول: الساكتون عن تفسيرها ، المفوّضون علمها إلى الله ، وهم المفوّضة ، أو أهل التفويض ، الواقفون في تحديد المراد بها .

والقسم الثاني : أهل التأويل ، والقسم الثالث : القائلون بإجرائها على ظاهرها ، والقسم الرابع: أهل التشبيه .

وقد ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية أن الناس في ذلك ثلاثة أقسام إجمالا ، وستة تفصيلاً ، فقسمان يقولان : هي على خلاف ظاهرها ، وقسمان يقولان : هي على خلاف ظاهرها ، وقسمان يسكتون ، وذكر أن كل قسم من هؤلاء جميعاً على قسمين أيضا ، انظر ١١٣٥-١١٧ من مجموع الفتاوى .

وقيل:

ان أحق ماوقع عليه اسم المتشابه الحروف المقطعة في أوائل السور ، وقد اختلف الناس فيها(١):

فقال قوم:

آن کیل حرف $(7)^{(7)}$ م أخوذ من اسم ، کهاء من هادی ، و کاف من کاف ، و صاد من صادق ، و الی أمثال ذلك(7).

والقسم المصيب من هؤلاء: من هو على منهج السلف ، القائلين باثبات الصفة ، واجرائها على ظاهرها ، وعدم تفويض علمها ، لأنه معلوم لدينا ، لكنا نفوض الكيفية الى الله سبحانه ، ولانؤول : بأن نصرف الصفات عن معانيها الظاهرة ، ولانشبه الله بخلقه ، هذا هو المسلك الصحيح ان شاء الله ، وبه تبين خطأ المصنف رحمه الله في ذلك عفا الله عنا وعنه حيث جعل آيات الصفات من المتشابه مطلقا ، والصحيح التفصيل : فهي محكمة من حيث العلم بها ، متشابهة من حيث كيفيتها كما بينت ذلك قريبا مع الاحالة الى المراجع في ذلك ، كما لايفوتني التنبيه بأن الأخ د. موسى القرني قد نبه على ذلك في تحقيقه الجزء الأول عند تعريف المصنف للمحكم والمتشابه . انظر ٢٢٣١-٢٢٧ من الواضح في أصول الفقه .

(۱) انظر خلاف العلماء فى الحروف المقطعة فى أوائل السور: ۸/۱ من كشف الأسرار ، ۱/۸٦ من المستصفى ، ۱۸٦/۲ من العدة ، ۲۷۷/۲ من التمهيد ، ص ٦٦ من الروضة ، ۱٤٢/۲ من شرح الكوكب المنير ، ص ٨٩ من المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل ، ص ٢٤ من ارشاد الفحول ، ص ٦٤ من مذكرة الشنقيطى على الروضة .

ومن كتب التفسير وعلوم القرآن يراجع:

۸٦/١ من جامع البيان للطبرى ، ٣٥/١ من تفسير ابن كثير ، ١٥٤/١ من الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، ٢٠/١ من زاد المسير ، ٣٢/٢ من تفسير القاسمي ، ٢/٢ من الاتقان للسيوطي ، ١٦٨/٢ من مناهل العرفان للزرقاني .

(٢) في الأصل "ان كانكل حرف هو مأخوذ ...الخ" والمتمشى مع سلامة السياق ماأثبته

(٣) وهـو قول مروى عن ابن عباس وابن مسعـود رضى الله عنهـم ومحمـد بن كعب القرظى وغيرهم .

انظر : ١٧٣/١ من البرهان للزركشي ، ٢٥/٢ من الاتقان للسيوطي ، ٢٣٢/١ من مناهل العرفان للزرقاني .

وقوم: وقفوا عن تفسير وتأويل (١).

فأما المحكم من هذا القبيل: [ف]قوله (٢) [تعبالي] : {لَيْسَ كَمِثْلُهُ شَيءٍ } وَ لَكُمَّا إِفَلَ قَالَ قَالَ لِا أَحِبُ الْأَفْلِينِ } (٣)، [انَّ لِمَثَلَ عِيسَ عِنْكُ اللَّهُ كَمَثُلُ آَدُمَ خَلَقَلُهُ مِنْ تُرَّابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُ

[١٥٣/ أَ] فقوله: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٍ } أَزِال الاشتباه من قوله "عيني"

و"يديّ"، وأنهما ليست جوارح، ولاأبعاض [ع](٥). وقوله: {لا أحِبُ الْآفليسَ } أزال الاشتباه من قوله: {وجاءَ رَيْكُ {(٦) ،

وفوضوا علمها إلى الله تعالى، وهو مروى عن الخلفاء الأربعة وابن مسعود، رضى الله عنهم، وعن الشعبي والثوري وجماعة من السلف. انظر : ١٧٣/١ من ألبرهان ، ٢٤/٢ من الإتقان ، وانظر : ١٥٤/١ من تفسير القرطبي ، ۲۰/۱ من زاد المسير . وهناك أقوال أخرى منها: أنها أسماء لله سبحانه ، أو أسماء للقرآن ، أو أسماء

للسور الى غير ذلك من الأقوال، وهي موجودة فيما أسلفته قريباً من مراجع عند ذكر خلاف العلماء في الحروف المقطّعة في أوائل السور .

هذه إضافة ليستقيم السياق ، وهو المتمشي مع قواعد العربية في جواب أما . (Y)

آية رقم ٧٦ من سورة الأنعام . (τ)

آية رقم ٥٩ من سورة آل عمران . (٤)

في الأصل: "أبعان"، والصواب ماأثبته . وَهذا الكلام محلِّ نظر ، فقوله تعالى في الآية الكريمة (ليس كمثله شيء) مع تضمّن تنزيه الله تعالى عن مشابهة الخِنْـق ليس معناه: نفى الصفات الثابتة لله سبحانه، أو تأويلها، أو حتى الخوض في كُنها ، فإن العين واليَّدين صفات ثابتة لله جل وعلا حقيقة على مآيليق بجلالً وعظمت، ولانؤولها ونخوض في كيفيتها ، ولا يحملنا تنزيه الله وحمل كلامه على ظاهره أن ننفى صفة ثابتَّة له قطعا ، ولانخوض فيها وندّعى أنها ليّست أبعاضاً ولاجوارح ، بل ّنقـول: الله أعلم بكيفيتها ٢ مع علَّمناً نحن بمعناها الظاهر منها ، والله أعلم .

انظر مذهب السلف في ذلك : ٢٠/٣٠٠ - ٤٩٧ من مجموع الفتاوي ، ١١/١-٥٣ ، ٥/٣٠٧- ١٩٩ من مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ، وانظر ص ٦٠ من العقيدة الواسطية، شرح الشيخ محمد خليل هرّاس رحمه الله ، ط/٣ ، المكتبة السلفية

بالمدينة المنورة ١٣٨٦ه. (٢) آية رقم ٢٢ من سورة الفجر .

إَيُوْمَ يَأْتِي} (١)، ﴿ أَنْ يَأْتِيهُمُ اللَّهُ } (٢)، {أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ } (٣)، وأنه ليس

ريوم يرسي ١٠٠١ وان يرسهم المدار ١٠٠٠ وانه ليس بالانتقال المشاكل الأفول النجوم (٤). والله "روح الله "(٥)، {ونفخت فيه مِنْ والله على أزال إشكيال قوله : "روح الله "(٥)، {ونفخت فيه مِنْ رُوحِي} {قَوْلُ الْحَقِّ} ، إلْمَا خَلَقْتُ بِيلَدِيٍّ} قوله : {إِنَّ مُثَلَلَ عيسَى عِنْدُ اللَّهِ كَمَثُلُ آدَمُ } (٦). وأماً المحكم من الآي في الفروع (٧): فما علم حكمه من نطقه، ولم

آية رقم ١٥٨ من سورة الأنعام ، وتتمتب إيوم يأتي بعضُ آيات ربك ...الخ (1)وهـذه الآية في إيرادها هنا نظر ، لأن المراد بها أشراط الساعة ، انظر ١٩٣/٢ من تفسير ابن كثير .

آية رقم ٢١٠ من سورة البقرة . (Υ)

آية رقم ١٥٨ من سورة الأنعام . (r)

وهذا الكلام أيضًا محل نظر ، فإن صفة المجيء صفة ثابتة لله عزوجل على الحقيقة ، (٤) وعلى مايليق بجلاله وعظمته ، ولايجوز أن نؤولها بمجىء رحمته أو مغفرته أو نحوهما ، فإن ذلك صرف لها عن ظاهرها ، ومع وجوب حملها على ظاهرها فلا يجوز تكييف المجيء، أو الخوض فيه من حيث مشاكلته لِأَفول النجوم، أو عدمه ، بل تُنبت لله الصفة ، ونفوض كيفيتها لله عز وجل، ومثل ذلك صفة النزول والاستواء ونحوهما .

انظر مذهب السلف في ذلك : ٢٠/٣٠٠ من مجموع الفتاوى ، ٣٠٧/٢ من مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم .

ليس في القرآن شيء مما أورده المؤلف هنا بنصه ، وإنما فيه قوله سبحانه {إنما (0) المسيح عيسى بنُ مريم رسولُ الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروحٌ منه } ، آية رقم ١٧١ من سورة النساء .

القول في هذه الآيات : كالقول في التي قبلها، فلإ إشكال فيها محمد الله ، كما ذكر (7)المصنف رحمه الله ، فنجريها على ظواهرها ولأنؤولها ، ولانفوضها مطلقا ، بل نفوَّض الكيفية فقط ، مع إيماننا بالصفة الواردة ومعرفتنا لمدلولها لأنه ظاهر لنا ، وهذا هو المنهج الوسط الذي سلكه السلف رحمهم الله تعالى .

هنا يورد المصنف رحمه الله تعريف المحكم والمتشابه والتمثيل لهما فيما يتعلق بالفروع والأحكام الفقهية بعدما أورد مايتعلق بالعقائد ولاسيما: آيات الصفات ك وخلاصة ماأورده في محكم ومتشابه الفروع أن المحكم هو : المبيِّن ، والمتشابه هو : المجمل وسيمثل لهما من القرآن .

يرفع بنسخه مثل قوله : {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِد مِنْهُمَا مِائَةُ جَلْدة}(١).

و المتشابه : مااحتاج إلى البيان من غيره ، مثل قوله : {و آتُوا حَقّهُ يُومَ حَصَادِه } (٣). فلا يُعلِم الحقّ الواجب إيتاؤه إلا من غيره (٣).

[فالم]حُكُم (٤)في الأوّل (٥) يجب اعتقاده ، وهو: نفي التثنية والتشبيه .

والمحكم في الثاني ، وهو: الفروع ، يجب اعتقاده والعمل به ، لمكان وضوحه ، والاتفاق على حكمه ، فلاوجه لتأخير اعتقاده والعمل به ، إذ لاعائق ولامانع .

وحكم المتشابه في الأول : وهو : المتردّد أن يُردَّ إلى المحكم المَتّفَق عليه ، فَتُحمَلُ اليد ، والروح ، والاستواء ، والوجه ، والسمع ، والبصر على ما يتحقق به المحكم المتفَق عليه (٦)، ولا يتحقّق قوله: {لَيْسَ كَمثُلُهُ مَلُهُ عَلَى مَا يَتَحَقّق مَا اللّعضاء والجوارح ، والمَّمَاء ما تحتها من الأعضاء والجوارح ،

⁽١) آية رقم ٢ من سورة النور .

⁽٢) آية رقم ١٤١ من سورة الأنعام .

⁽٣) انظر : ٢/٥٨٦ من العدّة ، ١٤١/٢ من شرح الكوكب المنير .

⁽٤) في الأصل :"الحكم" والصحيح المتمشي مع السياق والمؤيّد باللحاق "المحكم"، كما أثبته .

⁽a) المراد بالأول: ما يتعلق بأصول الدين ،"العقائد".

⁽٦) هنا. يبيّن المصنف رحمه الله طريقة العمل عند ورود المحكم والمتشابه، وأنه يجمع بينهما ولاسيما عند توهيم التعارض .

والحق : أنه لا يوجد تعارض هنا بحمد الله ، لأن آيات الصفات كلها من المحكم من جهة العلم بمعناها ، أما من جهة الكيفية : فهي من المتشابه ، وهذا القدر الأخير متفق عليه ، أما الأول فهو: الصحيح إن شاء الله ، لدلالة النصوص عليه وسير السلف على ضوئه ، وإذا لم يُوجد تعارض : فكل آية تحمل على ظاهرها ، من غير تأويل ولا تمثيل ، ومن غير خوض في الكيفية ، ومن غير تفويض لما ندركه ونعلمه ، وبهذا يتبين المسلك الصحيح في مثل هذه القضية المهمة ، والله أعلم .

ومايشكل في النفس عند إطلاق اللفظ من صفات الآدميين (١)، فإذا لم يتخلّص من اطراح المحكم إلا بهذا النفي ، بقي الإثبات ، فانقسم الناس [٦٥٠/ب]فيه :

فمن قا[ئل](٢) أُثبِتُ تحت هذه الأسماء شيئا ، لكن الأُعينه ، وأقول : فمن قا[ئل](٢) أُثبِتُ تحت هذه الأسماء شيئا ، لكن الأُعينه ، وأقول الله أعلم به (٣).

م.
وهـو مذهب أكثر السلف من الصحابة والتـابعين (٤) رحمة اللـه
عليهم (٥)، ولا يصح هذا القول إلا ممن يقول : ليس للفظ ظاهر ، لأن
[المتشابه](٦)والظاهر : اسمان ضدّان ، لأن الظاهر ماترجّح أحد محتمليه (٧).

(١) هذا الكلام محل نظر ، وقد نبهت على مثله مراراً ، وأوضحت منهج السلف في ذلك مع المراجع فيه قريبا بما يغني عن التكرار .

(٢) في الأصل: "فمن قال"، والصحيح المتمشى مع السياق ماأثبته؛ لأن الحديث بصدد تقسيم الناس في مسلك إثبات الصفات .

(٣) وهو ظاهر القول بالتفويض المطلق .

(٤) والحق: أن مذهبهم ليس مطلق التفويض ، وإنما تفويض علم الكيفية فقط ، وأما حقيقة الاسم والصفة فهى ظاهرة لنا، ونعلم مدلولها، فنثبتها كما وردت . وقد نسب كثير من العلماء إلى السلف القول بالتفويض مطلقا كابن قدامة في الروضة ص ٦٧ ، وهو محل نظر ، بل مذهبهم: التفصيل بين مدلول الصفة والعلم برادها ، وبين كيفية الاتصاف بها ، فالأول يُثبَت : والثاني يفوض ، والله أعلم .

وقد مرّ ذكر منهجهم والمراجع في ذلك قريبا .

(٥) الأُولى أن يترضّىٰ عن الصحابة ويترحّم على التابعين ، والأمر فيه سعة بحمد الله.

(٦) في الأصل: "المشتبه"، والصحيح ماأثبته، ويدل عليه السياق واللحاق.

(٧) انظر في تعريفات الظاهر عند الأصوليين :

١٦٣/١ من أصول السرخسي ، ١٣٦/١ من تيسير التحرير ، ١٩/٢ من فواتح الرحموت ، ص٣٧ من شرح تنقيح الفصول ، ١٨/٢ من شرح العضد على ابن الحاجب ، ١٦٦/١ من البرهان ، ١٨٤١ من المستصفى ، ٣/٢٠ من الإحكام للآمدي ، ١٤٠/١ من العدة ، ١٨/١ من التمهيد ، ص١٤٠٨ من روضة الناظر ، ص١٤٠٥ من المسودة ، ٣/١٥ من شرح الكوكب المنير ، ص١٧٥ من إرشاد الفحول .

ومايقدر أحد يقول عن السلف الصالح أنه فسر ذلك بما يظهر في اللغة من معاني هذه الأسماء (١).

والمتشابه: مااشتبه أمره (٢)، ولهذا قال سبحانه في المتشابه: وَمَايَعْلَمُ تَأُويلُهُ إِلاَّ اللَّهُ} (٣)، فمن قال: له ظاهر عندنا فقد كذّب نصّ القرآن، ونقض أصله بأصله (٤)،

(۱) هذا الكلام محل نظر ، ولعل ماحمل المصنف رحمه الله علي، هو المبالغة في القول بالتفويض ، والهروب من التشبيه ، وإلا فالسلف رحمهم الله إنما يفترون الألفاظ من طريق اللغة بما لايخالف الشرع ، لأنها جاءت بلسان العرب ولغتهم لكن كيفية الاتصاف بها غير معلومة لديهم ، أما مجرد العلم بها فإنهم يدركونه ، فإذا جاءت صفة السمع مثلاً تبين لهم العلم بها وأنها غير البصر لأن كلاً منهما له مدلول في اللغة معلوم ، لكن كيفية الاتصاف بها هو الذي يفوض ، وهذا لايقتضي التشبيه ، وهو المملك الوسط الذي سار عليه السلف رحمهم الله ، ويدل عليه قول الإمام مالك وغيره "الاستواء معلوم، والكيف مجهول" ، والله أعلم .

انظر: ٣/٤٥ ومابعدها ، ٢٧٠/١٣ ومابعدها ، ٢٦٣٢٠ ومابعدها من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، ١١/١ ومابعدها ، ٣٠٧/٢ ومابعدها من مختصر الصواعق لابن القيم .

(٢) هذا أحد الحدود للمتشابه ، وللعلماء في تعريفه حدود كثيرة ، سبق في صدر هذا الفصل إيراد أهمها ، مع المراجع في ذلك .

(٣) الآية رقم ٧ من سورة آل عمران ، والآية كاملة : {هو الذي أنزل عليك الكتاب/منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيع في فيتبعون ماتشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، ومايعلم تأويله إلا الله ، والراسخون في العلم يقولون آمنا به، كل من عند ربنا، ومايذكر إلا أولوا الألياب إ.

(٤) المراد: نقض أصله L وهو أن الوقف على قوله: "إلا الله" بأصله الذي يقول: إن هذه الآيات محمولة على ظاهرها .

والحق أن في هذا تفصيلاً يسلم صاحبه عند الأخذ به من التناقض والتكذيب الذي زعمه المصنف، وذلك بالنظر إلى معنى التأويل في الآية، فإن أريد به التفسير وظاهر المعنى افذلك مدرك للراسخين ، وإن أريد به حقائق الأمور وكنهها وماتؤول إليه ، فذلك لا يعلمه إلا الله سبحانه .

انظر : ٢/٥ من الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ، ١٥٣/٢ من شرح الكوكب المنير . فإنَّ أصل مذه الطائفة أن [الوقف](١) في هذه الآية على قوله : {وهايعلمُ تأويله لله الله)، وأن العلماء لايعلمون ، لكن يقولون (٢). فإذا عاد بعد هذا الأصل المحفوظ عنه (٣)، وعليه نقول أحمد (٤)،

هذه كلمة ضرورية لصحة السياق ، وقد أضفتها حرصاً على سلامـة المعني ، وأيضاً فالمراجع مثبتة لها .

انظر : ٢/٧١ من تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، ٣/٢ مـن الإتقان للسيوطي ، ٢/٨٨٨-١٩١ من العدة ، ٢/١٥٠ من شرح الكوكب ، ٣/٥٥ من مجموع

الفتاوي .

وهمو قول جمهور العلماء ، وإليه ذهب من الصحابة ابن مسعود، وأبي بن كعب، وابن عباس في أصح الروايتين عنه، وعائشة رضي الله عنهم ، وبه قال الحَـنَ م وأكثر التابعين ، واختاره الكسائي والفرّاء والأخفش ، والواو في الآية للاستئناف. انظر : ٣/٢ من الإتقان للسيوطي ، ١/٢٥٤ من زاد المسير لابن الجوزي .

وانظر : ١٨/٢ من فواتح الرحموت ، ١٨٩٨٢-٩٩٠ من العدة ، ١٥١/٦-١٥٢ من

شرح الكوكب .

وذهب آخرون، منهم : ابن عباس في رواية ، ومجاهد والضحَّاك ، واختارها النووي والآمدي وابن الحاجب ، وكثير من المعتزلة والأشاعرة أن الوقف على قوله: {والراسخون في العلم } وأن الراسخين يعلمون تأويله ، والواو للعطف ، والراجح الأول ، وذلك بالنظر إلى معنى التأويل، والله أعلم .

انظر : ٣/٢ من إلاتقان ، ٢١/٢ من مختصر ابن الحاجب ، ١٦٧/١ من الاحكام للآمدي ، ١٨٩/٢ من العدة ، ١/١٥٢-١٥٣ من شرح الكوكب ، وانظر ٥٥/٣

من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

أي: فاذا عاد القائل بعد تقرير هذا الأصل، وهو أن الوقف على قوله: إلا الله"، وادعى غير ذلك من القول بالظاهر ، وهذا مع التسليم بما يراه المؤلف، وإلا فلا تعارض بين الأصلين ، ونحن إن أثبتنا الظاهر فهو العلم فقط لاالكيفية ، والله

كما في مواضع عدة من رسالته القيمة "الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا به من متشابه القرآن، وتأولوه على غير تأويله".

وانظر : ٢/١٨٤- ٦٨٩ من العدة ، ٢٧٦/٢ من التمهيد ، ص ٦٦ من الروضة ، ص١٦١ من المسودة ، ١٤٨/٢ ومابعدها من شرح الكوكب المنير . $[e^{\pm i}](1)$: هذه الآيات والأسماء والإضافات على ظاهرها(7).

قلنا له :

وأي ظهور؟ وماذا ظهر لك ، مع تسمية الله: متشابهات؟ ومع إفراد نفسه بعلمها؟ وماأفرد نفسه بعلمه ، كيف تقول : له ظاهر عندي، أحمله عليه (٣).

وهذا أصل يجب أن يعتمد على اعتقاده ، فليس غيره ما يعتمد عليه ، ولا يلتفت إليه ، سيما في هذا المذهب المزّه عن الابتداع (٤). فيإذا ثبت بطلان (٥) قيول مين يدّعيى في المتشابه

(۱) هذه كلمة لابد منها ليستقيم السياق ، فأوله : "فإذا عاد بعد هذا الأصل ... [وقال]"، فإضافتها ضروري لسلامة المعنى . ويحتمل السياق وجها آخر ليكون صحيحا هكذا : "فإذا عاد بعد الأصل المحفوظ عنه [وعلله] بقول أحمد : "هذه الآيات ...الخ ، وكلا الوجهين محتمل ، والأقوى عندى ما أثبته ، واللحاق يؤيده ، والله أعلم .

(٢) مع ملاحظة عدم التشبيه والتفويض المطلق ، بل نثبت دلالتها الظاهرة ومعناها المتبادر، ولانشبه الله بخلقه ، ونفوض علم الكيفية إلى الله ، ويلاحظ أن المؤلف رحمه الله يرى القول بالتفويض المطلق، وهو محل نظر، كما سلف مرارا ، والمراد بالإضافات هنا: ما أضافه الله تعالى إلى نفه من الصفات ونحوها .

(٣) النَّاس في نظرتهم إلى المتشابه أقسام: قسم: شبّهوا وجسّموا ، وقسم: حرّفوا وعطّلوا ، وقسم: فوضوا وأطلقوا ، والمسلك الصحيح: التفصيل، بالإقرار بظاهر مادلت عليه من المعاني مع حذر التشبيه ، وتفويض علم الكيفية لله عز وجل، فلانخوض في كيفيتها ، وقد مرّ ذكر المراجع التي تثبت مذهب السلف في ذلك .

(٤) انظر التعليق السابق ، والمصنف رحمه الله هنا: يثبت القدول بالتفويض المطلق ، وينتصر له، ويصفه بالقول المترّه، ونحو ذلك، ويرد بحدة على من يخالفه . والمسلك العلمي السلم أن يذكر أقوال العلماء بأدلتها، ويناقش، ويرجّح، ويردّ على بالإقناع العلمي، والدليل النقلي، ولا يعنّف المخالف، ويسفّه رأيه ، وعذرنا ملتمس له رحمه الله .

(ه) الحق: أنه لم يَشِت ، على معنى: أن القول بالظاهر لاينافي القول بانفراد الله بعلمه > فإنّ الأول: في معناه الظاهر دون تشبيب ، والشاني: فيما لايعلم من الكيفية، دون تفويض مطلق ، اللهم إلا أن يكون قصد المؤلف رحمه الله المشبّهين، وهو المتبادر فنعم، لقد ثبت بطلان قولهم ، والله أعلم .

ظاهر $[1]^{(1)}$ بنفس قوله : أنه لا يعلم تأويل $[-a]^{(7)}$ أحد من العلماء لم يبق الا أن يكون أحد رجلين : اما أن يقول : لا أدرى ولا أعلم ، والله هو المستأثر بعلم هذه الأسماء المضافة اليه ، فهذا رجل [101/1] أخبر بالتقصير عن علم مااستأثر الله عنده (7) بعلمه ، أو يقدم على التأويل بحسب ما تقتضيه اللغة مما ينحرس به محكم الكتاب ، وهي آيات نفي التشبيه واجماع الأمة عليه وشهادة دلائل العقول التي أثبت بها الصانع اثباتا دل على أنه متى أشبه خلقه دخل عليه ما يدخل عليهم ، فأحو جنا ذلك الى صانع يصنعه .

كما أحوجنا ذلك فى مخلوقاته اليه ، لأن المثل ماسد مسد مثله ، وجاز عليه مايجوز عليه ، ولاقسم ثالث $\binom{1}{2}$ سوى التصريح بالتشبيه ، ومن $\binom{1}{2}$ به زعقت به أدلة الشرع والعقل ، فأخرسته عن مقالته $\binom{7}{2}$.

⁽١) في الأصل "ظاهر" والصحيح اثبات الألف كما أوردته.

 ⁽۲) في الأصل "تأويل" ولصحة السياق أثبت الهاء .

⁽٣) وهذا الرجل هو المفوض ، فان أطلق القول بالتفويض علما وكيفية فليس بصحيح وان فصل فأثبت ماتدل عليه النصوص من المعانى وفوض علم الكيفية فقط فهو المصيب ان شاء الله .

⁽٤) قسم المصنف رحمه الله الناس في المتشابه ثلاثة أقسام : قسم مفوض وهو الذي أيده المؤلف ، وقسم مؤول ، وقسم مشبه .

وماذهب اليه المؤلف هو الصواب على حسب التفصيل الذي أوردته بين تفويض العلم والمعنى وتفويض الكيفية ، والله أعلم .

⁽٥) في الأصل "صريح" والصواب المتمشى مع صحة السياق ماأثبته.

⁽٦) هذا تعبير أدبى بليغ ، والمعنى أن من صار الى التشبيه زعقت به أدلة الشرع والعقل أى رفعت الصوت وصاحت بالانكار عليه والمراد بالطبع على لسان أصحابها وأسكنته عن مقالته التي يريد بها تشبيه الله بخلقه ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

انظر في معنى الزعق لغة : الصحاح للجوهري ، مادة (زعق) ١٤٩٠/٤ .

فافهم ذلك، فهو أهم ماصرفت العناية إليه ، فإنه الأصل الذي ينبني عليه مانحن فيه من أصول الفقه (١).

وقال قوم (٢):

المحكم : غير المنسوخ ، وهو ماثبت حكمه ، ولم يغير بنسخ بعده ، والمتشابه : المنسوخ ، لأنه استفيد حكمه من الناسخ له (π) .

وقال الجمهور من الفقهاء^(٤):

هو المعلوم حكمه من صيغته ولفظه . والمتشابه : هو المجمّل ، الذي يفتقر إلى تفسير ، وتأويل (٥). وذكر أبو الحسين البصرى (٦)

في هذا تأكيد من المؤلف رحمه الله أن أصول الفقه مبنية على أصول الدين ١ (1)وهي العقائد، وهذا أمر مهم كما نبّ عليه رحمه الله، فما أحوج علم الأصول اليوم أن يبني على قواعد سليمة من عقيدة السلف، بعيداً عن مزالق أهل الاعتزال وغيرهم .

منهم: ابن مسعود او ابن عباس ، وقتادة ، والسدّي ، والضحّاك . (Y)انظر : ١/٥٧٦-١٧٦ من جامع البيان في تأويل آي القرآن للطبري ، ١/٣٥٠ من

زاد المسير لابن الجوزي ، ٢/٢-٣ من الإتقان للسيوطي .

انظر : ١٨٦/٢ من العدة ، ٢٧٦/٢ من التمهيد ، ص١٦٦ من المسودة ، ص٢٣ من (r)ارشاد الفحول.

انظر : ١٨٥/٢ من العدة ، ص١٦١ من المسودة . (٤)

ومُثْلُوا له بِالْقُرِء فِي قوله تعالى : {والمطلّقات يتربّصُنَ بِأَنفسِهِن ثلاثة قُروء} آية رقم ٢٢٨ من سورة البَّقرة ، وبالحقّ في قوله تعالىٰ : {و آتُوا حَقُّه يومَ حَصَادِه} آية رقم ١٤١ من سورة الأنعام .

انظر : ١٨٥/٢ من العدة ، ص١٦١ من المسودة .

هو : أبو الحسين محمد بن على بن الطيب البصري المعتزلي ، من أمَّة المعتزلة ، ولد ونشأ في البصرة ، ثم رحل إلى بغداد ، وعاش فيها ، وتتلمذ على القاضى عبد الجبار ، كان مبرّزاً في علمِي الكلام والأصول ، حاذقاً في فنّ الجدل والمناظرة ، مشهوراً بقوة الحجة ، بارعاً في المجادلة، والدفاع عن آراء أهل الاعتزال ، ويُعَـدُ إِمام المعتزلة في زمانه ، صنف عدداً من الكتب ، أهمها: "المعتمد في أصول الفقه"، وهـ و مطبوع متداول ، و "شرح الأصـول الخمـة" ، و "تصفّح الأدلـة" ، و "غرر الأدلة" وغيرها ، ت سنة ٢٣٦ه في بغداد .

عن أصحابه (١):

أن المحكم مشترك يحتمل:

إحكام صيغته ، وإتقان لفظه ، وذلك بالفصاحة .

والثاني (٢): أنه ما لا يحتمل تأويلين ، مختلفين ، مشتبهين ، احتمالاً شديدا (٣)، وكأنه يرجع إلى مابيناً أوّلاً (٤). وأشار إليه صاحبنا رضي الله عنه (٥).

= انظر في ترجمته : ص١٢٥ من فرق وطبقات المعتزلة للقاضي عبـد الجبار المعتزلي ، دار المطبـوعات الجامعية بمصـر، سنة ١٣٩٢ه ، ٢٠١/٣ من وفيـات الأعيان ، ط/١ ، القاهرة ١٣٦٧ه ، ٢٥٩/٣ من شذرات الذهب .

(١) هكذا نسبه إليه القاضي أبو يعلى في العدة ٦٨٧/٢ ، وانظر : ص١٦٢ من المسودة ٤ ولم أقف عليه في كتابه المعتمد .

وم الله عند أبي الحسم عند أبي الحسن المحكم عند أبي الحسن وجبَيْ تعريف المحكم عند أبي الحسين وأصحابه .

(٣) يلاحظ أن المصنف رحمه الله قصر النقل عن أبي الحسين البصري على تعريف المحكم فقط دون المتشابه ، والذي أورده القاضي أبو يعلى عنه هكذا : "أن المحكم يستعمل على وجهين :

أحدهما : أنها محكمة الصيغة والفصاحة ، والآخر : أنه لايحتمل تأويلين مشتبهين. وأما المتشابه : فيُستعمل أيضاً على وجهين :

واما المتسابه ، فيستعمل المساو في الحكمة ، والآخر : يحتمل تأويلين مختلفين ، مشتبهين احتمالاً شديداً . ا.ه

وإنما أوردته تتمّة للفائدة، ويخشى أن يكون الناسخ سها عن نقله كاملاً، والله أعلم .

انظر : ٢/٧٨٢ من العدة ، وانظر ص١٦٢ من المسودة .

(٤) أي: بينه المصنف في أول الفصل من أن المحكم: مااستقل بنفسه، وكان أصلاً لا يحتاج إلى بيان بغيره، والمتشابه : مالم يستقل بنفسه، واحتاج إلى البيان بغيره .

(٥) كما أسند إليه المصنف في أول الفصل ص٢١٦ من الرسالة ، وانظر ٢٨٤/٢ من العدة ، ٢٧٦/٢ من التمهيد ، ص١٦١ من المسودة ، وانظر رسالة الإمام أحمد في الردّ على الجهمية والزنادقة ص٧ ومابعدها ، ط/السلفية بالقاهرة ١٣٩٣ه .

[الدلالة على أن التعريف للمحكم هو:مااستقل بنفسه على أن التعريف للمحكم هو:مااستقل بنفسه وكان أصلاً لايحتاج إلى بيان بغيره ، والمتشابه:عكسه] (فصل))

في الدلالة على ماذكرناه (١): أن الله سبحانه قال: {هُو الّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكُ الْكِتَابَ، مِنْهُ آياتُ مُحْكَماتُ هُنَ أُمَّ الْكِتَابِ}(٢)، وأُمَّ الشيء: أصله .

وإنما سُمّي المحكم [30/ب]أصلاً الأنه على ماقدّمتُ يُرد إليه المتشابه ، كما يُردُ الفرع إلى أصله (ع) إن شئت فرع العلة (ع) ، وإن شئت كل شيء تفرّع عن شيء ، كالولد إلى أبيه ، والثمر إلى الشجرة، وكل شيء صدر عن أصل ، حتى المخلوق إلى خالقه .

فكذلك الآيات المحكمة : أصول متفق على حكمها، يرد المتردد المختلف فيه لأجل تردده إليها .

⁽١) بعدما ذكر المصنف رحمه الله التعريفات للمحكم والمتشابه عقد هذا الفصل للاستدلال على التعريف الراجح لهما، وأن الوقف في الآية على قوله: "إلا الله" عوالواو: استئنافية .

وينظر في هذا الفصل ٦٨٧/٢ من العدة ، فقد نقل المؤلف من شيخه وزاد عليه ، وينظر أيضاً ٢/٧٧٢ من التمهيد .

 ⁽۲) آیة رقم ۷ من سورة آل عمران .

وللنظر في تفسير هذه الآية الكريمة يرجع إلى : ٢/٥٧٦ من جامع البيان للطبري ، ٢٤٤/١ من تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، ١٧٥/٦ من الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، ٢٥٠/١ من زاد المسير لابن الجوزي ، ٢٦٦/١ من أضواء البيان للشنقيطي ، ٣١٣/١ من فتح القدير للشوكاني ، ٤/٧ من محاسن التأويل للقاسمي .

⁽٣) انظر : ١٨٨/٢ من العدة ، ٢٧٧/٢ من التمهيد .

⁽١) لعل المراد بالعلّة هنا : الأصل ، لأن الفرع إِنمَا يأتي في مقابل الأصل ، ومتفرّع عنه ، والله أعلم .

وهذا صورة ماقد منا مثاله (۱). وهو فإذا قال [تعالى] (۲): وهو فإذا قال [تعالى] (۲): وهو فإذا قال [تعالى] (۲): وهو البصر، هل هو السميع البصير (۳) فاشتبه على السامع شأن السمع والبصر، هل هو بحارحة أو هو بمعنى: العلم بما يسمعه السامع منا ، والعلم بما يبصره الواحد منا ، والعلم بما يبصره الواحد منا ، أو هو إدراك بعين جارحة (٤) ليس بالعلم، لكنه زائد على العلم؟ أو هو كون الذات [سميعة] (٥) بنفسها ، لابمعني هو علم ولاسمع ولابصر؟ (٦) فإذا حصل الاشتباه في ذلك، ثم صدر عنه ماحصل من الاختلاف بين أهل العلم، وجب على العلم أن يرد هذا إلى أول الآية ، [وهو] (٢) نفي التشبيه بقوله سبحانه : وهو الإحكام ، فإذا نفي التشبيه قال : إنه المشتبهة مايخرج عن أول الآية ، وهو الإحكام ، فإذا نفي التشبيه قال : إنه سميع لابمثل مانسمع من جارحة وجهة من ذواتنا وحاسة ، إذ لو حمل على ذلك لانتفى قوله : اليس كمثله شيء وذلك نفي صريح لايتردد ، فكيف ذلك لانتفى قوله : اليس كمثله شيء وذلك نفي صريح لايتردد ، فكيف

رم بيرور و الله بكلام على الله عن خلط كلام الله بكلام غيره. (٢) هذه إضافة تناسب المقام إجلالاً لله، وتنزيباً وبعداً عن خلط كلام الله بكلام غيره.

(٣) آية رقم ١١ من سورة الشُورى ٠

(٤) هذا فيه تكرار مع ماسبق من قوله: "هل هو بجارحة؟" فلاداعي إليه .

(ه) في الأصل: "سمعيه"، بتقديم العين على الياء، والصواب: تقديم الياء على العين، كما أثبته .

(٦) انظر الأقوال في ذلك مع بيان القول الصحيح ومنهج السلف في : ٢٦/٢٠ من مختصر بمموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، ١١/١ ، ٢٠٧/٢ من مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم رحمه الله .

(v) في الأصل: "وهي "، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

رَ) أَي: العالِم الراسخ في العلم ، والمراد: أنه ينفي كل المعاني المشتبهة ، التي تخرج عن أول الآية ، فلا يبقى إلا المحكم .

⁽۱) يريد المصنف رحمه الله أن يبين للقاريء صورة على ماتقدم من تثيل للمحكم والمتشابه، من حيث ردّ المتشابه إلى المحكم؛ لأن المحكم: أصل له، يرد إليه، كالولد إلى أبيه، والثمرة إلى الشجرة، ونحو ذلك مما تقدم .

يتردد؟ $^{(1)}$ فحملنا المتشابه على المحكم فانتفى التشبيه .

وبقى الأمر مترددا بعد نفى التشبيه بين مذهبين لابأس بهما عند المحققين من العلماء (٢):

أحدهما:

القـول: بأنه سميـع بصير، والامسـاك عما به يسمـع، لاتشبيـه ولاتأويل (٣).

و الثاني :

التأويل على أنه يدرك المسموعات والمبصرات ، ولانزيد على ذلك (٤). وأما التأويل الذي لقب صاحبه[١٥٥/أ]بالزيغ : فانه الحمل له على مايوجب الاختلاف والتناقض ، أو تأويل مايعود على المحكم بالنفى من نوع تشبيه يعود بنقض أول الآية ، فهذا صاحبه زائغ .

وقوله [سبحانه]: {ومايعلم تأويله الا الله} يعنى والله أعلم: لايعلم كنه ماتحت هذه الاضافات (٥) الا من وصف نفسه بها تارة ، وأضافها اليه

⁽١) يعنى : لانفسره بالسمع والبصر بالجارحة وهو أحد المعانى التى يتردد بينها المتشابه لأن ذلك يقتضى تشبيه الله بخلقه وهو مانفاه في أول الآية .

⁽۲) انظر : ۱۵۰/۲ من شرح الكوكب المنير .

⁽٣) وهو ظاهر القول بالتفويض مطلقا .

⁽٤) وهذا هو القول بالتأويل .

وهذان المذهبان هما اللذان لابأس بهما _ فيما يراه المصنف رحمه الله _ وأما الثالث وهو التشبيه فهو الممنوع .

والصواب والله أعلم التفصيل ، فالتفويض المطلق لايسلم ، بل تفوض الكيفية فقط ، والتأويل فيه تفصيل أيضا : فان قصد بالتأويل التفسير فمقبول والتأويل الذي لا لا للعنى ولايصرفه عن ظاهره مقبول أيضا ، ولعل قول المؤلف ولانزيد على ذلك يوحى بهذا المعنى وعدم الخوض في الكيفية وان قصد به غير ذلك مما يوجب القول بالتشبيه فهذا هو الزيغ والعياذ بالله .

انظر فى تحرير القول بالتأويل : ٢/٥ من الاتقان ، ص١٦٤ من المسودة ، ١٥٣/٢ من شرح الكوكب المنير .

⁽ه) نسب الفتوحى في شرح الكو كب الى ابن عقيل رحمه الله أن قال في قوله تعالى {ومايعلم تأويله الا الله} أى كنه ذلك ١٥٠/٢.

أخرى (١)، كما قال سبحانه: {هل ينظرون إلا تأويله} (٢): ينتظرون معنى ماسمعوا من البعث والحساب، والمجازاة اليوم يأتي تأويله": ينكشف وعد الله ووعيده بالمعنى الذي أخبرت به الأنبياء صلوات الله [وسلامه] عليهم، "يقُولُ الذين نسوه"، يعنى: تركوه، "مِنْ قبلُ": "قد جاءت رسل ربنًا بالْحَقّ".

فالتأويل المضاف إلى الله سبحانه: المعاني التي تحت هذه الألفاظ (٣)، ولا يعلم ذلك إلا الله ، "والراسخون في العلم الثابتون على صحة المعتقد، يقولون: "آمنًا": صدّقنا به (٤) "كُلُّ مِنْ عِنْدِ رَبّناً" يعنون: المحكم الذي نفى التشبيه، وهذا المتشابه الذي يوهم التشبيه، هما جميعاً من عند الله، فنحن نؤمن بأنه ليس بحيث يتناقض كلامه، ولا يكون المتردّد قاضياً على النص غير المتردّد، بل هذا من عند ذاك، والله سبحانه لاتناقض في كلامه، ولا تفاوت في خلقه، فل يبق إلا أن لهذا المتشابه معنى ، هو العالم به، المستأثر بعلمه، فحدّنا (٥) إذا لم نصل إليه أن نستطرح (٦) التسليم والتصديق. وكذلك يجب في كل مشتبه من أفعاله يعطى مالايليق به: أن يُحمل على مايليق من إحكام فعله الذي لاتفاوت فيه (٧).

⁽١) ينظر تفسير الآية في المراجع المتقدمة عند ذكر الآية في أول الفصل، ص ٤٢٦ من الرسالة .

 ⁽۲) آیة رقم ۵۳ من سورة الأعراف .

⁽٣) وحقائقُ هذه الألفاظ ومعانيها وماجاءت به هذه النصوص من البعث والجزاء . ولتوضيح ذلك ينظر تفسير هذه الآية في ٢٢٠/٢ من تفسير ابن كثير .

⁽٤) انظر : ١٩١/٢ من العدة .

⁽ه) أي: يكفينا هذا القدر فلانتجاوزه ، والحدّ هو: الفصل والمنع ، كما في المصباح المنير مادة (حَدَد) ص ٤٨ .

⁽٦) الاستطراح هنا:ليس بمعنى الترك بل هو القول بالتمليم، واستحضار التصديق ، هكذا يدل السياق، والله أعلم .

⁽٧) المراد والله أعلم: أنه متى صدر عنه سبحانه فعل نجهل حكمته نقول: له حكمة لانعلمها ، فنثبت الفعل، ولانخوض في حكمته وكيفيته ، ولانؤول ونشبته ، بل نسلم ونصدق ، آمنا به كل من عند ربنا "!

وكذلك في الفروع (١) إذا جاءت ، أنه مجمع على حكمها ، وأنه مختلف فيها (٢): سُقنا المختلف فيه إلى المتفق عليه ، مشل قوله : {وَالْجُرُوحَ قَصَاصٍ } (٣) [٥٥١/ب] هذا يعطى المساواة ، فإذا قال : {وَإِنْ عَاقَبْتُم فَعَاقِبُوا بِمثل مَا عُوقِبْتُم بِهِ } (٤) ، ورأينا أنّ طلب المماثلة في الصورة يخرج عن المساواة ، بأن تقطع يده فلا يوت ، كما مات من قبله بقطع يده : احتجنا أن نعود فنضرب عنقه ، فيفضي بنا طلب المماثلة في صورة الفعل إلى الزيادة على المثل ، والخروج على المقاصة ، فحملناه على إزهاق النفس ، دون مماثلة الصورة لنحرس المعنى الذي هو الأصل ، وهو المساواة (٥).

وإذا ثبت ذلك كان هذا أشبه [من] (٦) حمل المحكم على الناسخ، والمنشابه على المنسوخ، وعلى الحروف المقطعة (٧)، [لأن] (٨) الناسخ من الكتاب، والمنسوخ والحروف: لايفضي الخلاف فيها والتأويل لها وإن

رم المعنى سيم المعلى سيم المعلى المعلى المعلى المعلى المعلى المعلى المعلى على المعلى المعلى

(٣) آية رقم ٤٥ من سورة المائدة .

(٤) آية رقم ١٢٦ من سورة النحل .

(ه) انظر توضيح ذلك في : ٢٠١٦-٢٠٦ من تفسير القرطبي عند تفسير قوله تعالى : {والجروح قصاص} ، وانظر ٢٠/١١ ومابعدها من كتاب المغني ، باب القود .

رم الأصل: "ممن"، والمتمشى مع صحة السياق ما أثبته الأن السيّاق في المعنى الأفي (٦) في الأصل: "مورده والقائل به .

(٧) هنا بدأ المصنفُ رحمه الله في الرد على من عرّف المحكم بالناسخ، والمتشابه بالمنسوخ، والحروف المقطعة .

(٨) في الأصل: "ولأن"، والذي يظهر أنه تعليل لعدم حمل المحكم على الناسخ، والمتشابه على المنسوخ، فلاحاجة للواو، كما أثبته .

⁽¹⁾ ماذكره المصنف سابقاً هو منهج العمل عند ورود المتشابه في الأصول "العقائد"، لاسيما الصفات ، ولما ذكر الأصول أثبعها بذكر طريقة العمل عند ورود المتشابه في الفروع ،أو التعارض في الأحكام الفرعية ،أو ما يوهم ذلك، وأنه يُرد المختلف فيه إلى المتفق عليه ، في عمل عليه درءاً للإيهام .

أخطأ المتأوّل إلى تسمية خط [ئر]ه (١) زيغاً في قلبه ، ولافساداً في عَقده (٢)، ومايدخل تحته [مما] (٣) يجوز على الله ، ومالا يجوز ، وما يجب له من الوصف : يدخله الزيغ والانحراف بالخطأ (٤)، ويحسن فيه التسليم والإيمان عند الاحجام عن التأويل [خوف مشاكلة] (٥) التعطيل أو التشبيه (٦)، وكذلك المجمّع على معناه مع المختلّف فيه، فإنه متى زال الاجتهاد عن موافقة |y| = 1 الإجماع كان زيغاً وضلالا

أن المتشابه لو كان المراد به المنسوخ لما وقع على القصص ، وقد سمَّى! الله تشي (٨) القصص : متشابها ققال : {اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً متشابِها مثانِی (۹).

(1)

في الأصل: "خطأه"، والمتمشى مع قواعد الإملاء ماأثبته . مكذا في الأصل، والمراد: "في معتقده" أو عقيدته ، والمعنى واحد . (Y)

في الأصل: "ما"، والصواب ماأثبته: "مما"، تمثياً مع صحة السياق. (r)

-المراد هنـا:التفـريق بين الأصـول والفـروع في الحكم على المخطـىء فيهـا بالـزيغ (\mathfrak{t}) والانحراف ، فإن ذلك يصح في مجال أصول الاعتقاد ولايصح في الفروع ، والله

في الأصل هكذا : حذف مساكنه "، والصواب المتمشى مع صحة السياق ماأثبته . (0)

المراد والله أعلم: أنه يجب التسليم والإيمان بكل ماورد عن الله ، لاسيما في باب الصفات ، ولا يجوز الوقوع في التأويل خشية مشابهة قول أهل التشبيه أو (7)

منا يريد المصنف أن يثبت أن ماأجمع عليه من أمور الدين أصولاً أو فروعاً (\vee) يكون له حكم قضايا الاعتقاد في الحكم على المخطيء فيها بالزيغ والضلال، فيصح إطلاق ذلك على من خالف في مسائل الإجماع ، أما مايسوغ فيه الخلاف مما لَيس مجمعاً عليه ويجوز فيه الاجتهاد فلايضلُّل صاحبه ، ولايُحكم عليه بالزيغ . والله أعلم .

جاء في المصباح المنير في مادة (ثني): "مِن ثنيتُ الشيء أثني ثنياً, من باب: رمى، (Y)إذا عطفته ورددته ... والثني بالكسر والقُصر:الأمر يعاد مرتين " . ا.ه، فالمراد بتثني القصص هنا: تكراره وإعادته . ص٣٤،٣٣ من المصباح المنير .

آية رقم ٢٣ من سورة الزمر . (9) ومعلوم أن القصص تشابهت وتماثلت [وتثنّت] (١)، فإن كان إيقاع الاسم عليها حقيقة ، علم أن المتشابه: موضوع لما ذكرناه من التردّد والتماثل الموجب للاشتباه ، وإن كان مستعاراً في القصص [٢٥٨/أ] المتثنية (٢)، فلا يستعار الشيء إلا من أصل يقاربه نوع مقاربة ، كما يستعار للرجل السخيّ والعالم: بحر ، وللبليد حمار ، فلامدخل للمنسوخ في هذا النوع ، ولاهو من بابه ، لأن المنسوخ : هو المرفوع [المزال] (٣)، من قولهم : نسخت الشمسُ الظلّ ، والرياحُ الآثارُ (٤).

فإن قيل :

بل في المنسوخ نوع اشتباه وقع لجماعة من العقلاء ، وهو البداء ، وي المنسوخ نوع اشتباه وقع لجماعة من العقلاء ، وهو البداء ، حتى إنهم نفوا عن الله سبحانه جواز النسخ (٥). وقال الباقون: بمصلحة بحسب الزمان (٦).

⁽١) في الأصل: "وثبتت"، ولكن السياق ليس في إثبات القصص، فهى ثابتة قطعا، وإنا السياق في تثنيها وتكرارها، فلعل مراد المصنف: "وتثنّت" كما أثبته، والرسم يدل عليه، والله أعلم.

⁽٢) أي:المكررة .

⁽٣) في الأصل: "المزائل"، والصواب ماأثبته.

⁽٤) انظر في تعريف النسخ عند أهل اللغة كلاً من : ٢٨/٤ من لسان العرب ، مادة (نسخ) ، باب الخاء فصل النون ، ٢٣٣/١ من الصحاح ، مادة (نسخ) ، ٢٧١/١ من القاموس ، مادة (نسخ) ، ٢٢٤/١ من معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، من القاموس ، مادة (نسخ) ، ٢٤٤٤ من معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، ص ٢٣٠ من المصباح المنير ، مادة (نسخ) . وانظر ص ٢٤٣ من الرسالة .

⁽ه) وهم طوائف من اليهود والرافضة القائلين بالبداء ، وهـ و ظهور الشيء بعد أن لم يكن ، وفرُقُ بين النسخ والبداء .

انظر: ١٣٠١/٢ من البرهان ، ١٠٩/٣ من الإحكام للآمدي ، ٢٠٠٤ من البحر النظر: ١٣٠١/٢ من البرهان ، ٣٦/٣ من البحر الكوكب المنير . وانظر من المحيط ، ٣٧٤/٣ من الرسالة .

⁽٦) وهو مذهب الأشعرية ، انظر ٢٠/٤ من البحر المحيط ، وجملة هؤلاء من القائلين بأن النسخ: بيان ، لارفع ، كما هو قول الرازي وغيره ، انظر ٢٨/٣/١ من المحصول.

وقال قوم (١):

بحكم من الله ، لابمصلحة ولابداء .

وكل خلاف واشتباه حصل فى الاضافات الموهمة للتشبيه فى ذكر يد ، وعين ، ومجىء ، واتيان حصل فى آيات النسخ مثله (٢).

قيل :

لااشتباه في نطق الناسخ ولاالمنسوخ لأنهما نصان ، وانما حصل الاشتباه في علة ذلك ، ومقابل[ة] الآراء فيه (7) دو $[i]^{(2)}$ النطق ، فانه لا يحصل الا

(١) وهـؤلاء هم القائلون بأن النسخ رفع على حسب المشيئة . وهـو مذهب كثير من الأصوليين .

انظر: ٢٠٤٧ من أصول السرخسى ، ٣٢/٢ من التلويح على التوضيح ، ص٣٠١ من شرح تنقيح الفصول ، ١٨٥/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ١٢٩٣/٢ من البرهان ، ٣٠١٠ من الاحكام للآمدى ، ١٤/٤ من البحر المحيط ، ٣٠٨/٣ من العدة ، ص١٩٥ من المسودة ، ٣٢٦/٣ من شرح الكوكب ، ص١٨٤ من ارشاد الفحول .

وخلاصة ماذكره المصنف عن مسالك الناس في حد النسخ أنها ثلاثة :

الأول: القائلون بالبداء ، وهو طوائف من اليهود والروافض .

الثانى : القائلون بأن النسخ بيان لحكم شرعى على حسب المصلحة والزمان وهم الأشاعرة .

الشالث: القائلون بأن النسخ رفع للحكم الشرعى بحكم آخر وان لم يترتب على ذلك مصلحة ظاهرة للمكلفين أو تعلق بزمن معين بل بحسب مشيئة الله وهم الباقون، والله أعلم. وسأتى ايراد المصنف لهذا في فصول النسخ ص٧٤٣ من الرسالة.

(٢) يريد المصنف هنا : بيان شبهة المعترضين المستدلين بقياس آيات النسخ على آيات الصفات ، وسيأتى بعده رده على ذلك الاعتراض ، لكن مما يلزم التنبيه عليه ماأورده المصنف هنا من جعله آيات الصفات من المتشابه كاليد والعين والمجىء والاتيان أو أنها موهمة للتشبيه وهذا غير صحيح كما مر التنبيه عليه مرارا .

(٣) أى في جواز النسخ وعدمه ، وفي الأصل "مقابل" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

(٤) في الأصل هكذا "دو النطق" ولعل النون سقطت سهوا من الناسخ فأثبتها ليصح السياق .

ر الجمع بينهما . [بنصين] (١) لا يكن الجمع بينهما .

ومنها:

أن النسخ لايقع إلا بنص لايمكن معه الجمع بينه وبين المنسوخ ، فلااشتباه فيه ، ومتى لم [يرتق] (٢) إلى رتبة النصّ الذي لااحتمال فيه ، فلانسخ ولااشتباه ، إنما يليق بما ذكرنا من المتردد المحتمل (٣).

⁽١) في الأصل: "بنص" والمتمشي مع السياق واللحاق ماأثبته بالتثنية ؛ لأنه قال بعد ذلك : [لايمكن الجمع بينهما] ، وقال قبله : "لأنهما نصان" .

⁽٢) في الأصل: "يرتقي"، بالياء، والصحيح: حذفها، كما أثبته.

⁽٣) أي: إنما يليق إطلاق المتشابه على المتردد المحتمل ، أما النسخ: فلا يصح كونه من المتشابه بلأنه لاأحتمال فيه و وهذا من الأدلة التي يرد بها المصنف على من جعل الناسخ والمنسوخ محكما ومتشابها ، بل هما: من المحكم الذي لااشتباه فيه .

(أُشَبه المخالف لنفي المتشابه الذي لايعلم تأويله] (١) (فصل))

في شبهة المخالف لنفي المتشابه الذي لايعلم تأويله، ولايعلم المراد به: قوله تعالى: {تُبِيَانًا لَكُلِّ شَيء} (٢)، وهذا يعطى أنه يبين سائر مايدخل تحت التكليف من الأفعال ، [والتروك] (٣)، والاعتقادات ، فلا يجوز أن يكون منه مالايعلم معناه وحكمه (٤)، لأنه يكون في نفسه غير مبين ، فكيف يكون مبين أنافي يكون مبين المنافي المنا

ومنها:

أنه لو كان في الكتاب مالايعلمه إلا الله لكان [١٥٦/ب] [كأنه $]^{(Y)}$ عند الله لم يُرد إلينا ، فإنَّ مالا يعلَم و[ما $]^{(\Lambda)}$ لم يُرَّلُ سواء .

(Y) آية رقم ۸۹ من سورة النحل .

(٣) في الأصل: "المتروك" بالميم، والمتمشّى مع صحة السياق ماأثبته .

(٥) في الأصل "مبيِّن"، والصحيح ماأثبته .

(٦) في الأصل: "غير مقيد" بالقاف، والصحيح ماأثبته بالفاء.

(٧) في الأصل: "كونه"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

(٨) هَذه إضافة تقتضيها صحة السياق.

⁽١) لمّا ذكر المصنف في الفصل السابق أدلة القائلين بأن المحكّم هـو:مااستقلَّ بنفسه وكان لاَيُحتاج إلى بيان بغيره ، وأن المتشابه هو:مالم يستقلَّ بنفسه واحتاج إلى بيان بغيره ، وأن النُّوقف في الآية على قوله : "إلا الله" ، وأن الواو استئنافية عقد بعيه هذا الفصل لبيان أدلة وشُبَه القول الآخر القائلين:بأن الواو عاطفة،وأن الراسخين يعلمون التأويل ، وإيراد شُبَه المخالفين لنفي المتشابه الذي لايعلم تأويله، ولايعكم المراد به .

⁽٤) قال في العدة بعد سياق المحتجاجهم بالآية : "وعلى قولكم : ليس فيه بيان المشكل" .

وكلام الباري يدل على إبطال هذا المذهب، وهو أنه قال: {وَمَاأَرُّسَلْنَا مِن رَسُولِ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمٌ }(١)، وقال تعالى: {وَلَوْ جَعْلْنَاهُ قُرْ آناً أَعْجَمِيّاً لَقَالُوا لَوْلاَ تُعَلِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌ وَعَرَبِيُ }(٢)، وهل الأعجمي الذي نفاه عن كتابه إلامالايعلم؟ .

ومنها:

أن ماذهبتم إليه يفضي إلى الإضرار والتضليل في [تنزيل] (٥) الآيات ، إذ لاحكم فيها يوجب عملاً ولاتركا ، وظاهرها يُوهم التشبيه ، والقرآن إنما نزل لبيان الأحكام ، وإيضاح مايهدي إلى الحق من معالم الإيمان ، وإذا لم يجز ذلك لما ذكرنا ، لم يبق إلا أن المحكم، عما المنت حكمه ،

⁽۱) آیة رقم 3 من سورة إبراهيم .

⁽٢) آية رقم ٤٤ من سورة فصلت .

⁽٣) في الأصل: "أن لا"، والمتمشى مع قواعد الإملاء ماأثبته .

⁽٤) كُما في قوله تعالى : {إِنَّ أَلدَين يكتمون ماأنزلنا من البينات والهدى من بعد مابيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا ...} الآيتان ١٥٩-١٦٠ من سورة البقرة ، وفي قوله : {وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولاتكتمونه} الآية ١٨٧ من سورة آل عمران ، وفي الأصهل "يكتمونه"، والصواب ماأثبته .

⁽٥) في الأصل: "تنزالً"، والصواب ماأثبته.

والمتشابه: مأنسخ حكمه (١).

(1) هذه شبهة من شبه القائلين بأن المحكم : هو الناسخ ، والمتشابه : هو المنسوخ ، وقد أخذوا على من خالفوهم بأن قولهم: يفضي إلى الضرر واللبس والتضليل في التنزيل ، حيث لاحكم فيه يفيد العمل أو الترك ، كما أنه يفضي إلى التشبيه ، وسيأتي ردّ المصنف عليهم في الأجوبة في الفصل بعده . وقد ذكر أبو يعلى أدلتهم، وأورد استدلالهم بحديث النعمان بن بشير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "الحلال بين، والحرام بين، وبينهما أمور مشتبهات الايعلمين كثير من الناس . لايعلمين كثير من الناس . النظر : ٢٩١٣ من العدة .

[الأجوبة عن شبه المخالفين لنفى المتشابه ، الذي لايعلم تأويله] ((فصل في الأجوبة))(١)

أما قولهم (٢): "تبياناً لكُلّ شيء": فهو عموم يخصّه مابيّنه (٣) بالتفسير ، وليس هذا أول عموم خصّ ، قال سبحانه : {تُدَمّرُ كُلّ شَيْءٍ} (٤) وأبان بأدلة التخصيص من الكتاب تارة ، ومن دليل العقل أخرى أنه أراد: بعض

وهو (٦) الآي المتضمن للأحكام فعلاً وتركا .

فأما مالايوجب عملاً ولاتركاً: فلا .

وأما قولكم : مع كونه[١٥٥/أ]داخلاً تحت التكليف ، فلعمري (٢)لكن تكليفنا في المتشابه لايحتاج إلى البيان ، لأنه لم يكلّفنا علمه ، ولاالعمل به ، لكن كلَّفنا الإيمان به ، والتسليم لِلما تحته من المعنى ، وردّ الأمـر إلى عالمه، كما كُلُّفُنَا الْإِيمَانُ بِالْبَعْثِ، ولم يُطْلَعْنَا عِلَى وقته ، والرُّوحِ خلقه[ها] (٨) وكتمنَّاها ٢ حتى قال: {قُلِ الرَّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي، وَمَا أُوتِيتُم مِنَ العِلْمِ إِلاَّ قَلِيلًا} (٩). وكتَمَنَاها قليلاً (٩).

عقد المصنف هذا الفصل في الردّ على شبه القائلين: بأن مناك متشابها لأيعلم تأويله، (1)ولاالمراد به ، والقائلين: بأن الواو في الآية عاطفة، وأن العلماء يعلمون تأويله ، والقائلين: بأن المحكم هو: الناسخ، والمتشابه هو: المنسوخ. . و لـو عَبَرٌ فقـال: أمـا احتجاجهـم بقـوله تعالى: {تبياناً لكـل شـيء} لكـان أولى .

 (Υ)

في الأصل: "يخصه على مابينه"، والمتمشى مع صحة السياق حِدْف على "كمِا أثبته . (τ) آية رقم ٢٥ من سورة الأحقاف ، ومثلها قوله تعالى : {وأُوْتِيتُ مِن كُلِّ شيء} (٤) آية رقم ٢٣ من سورة النمل.

لأنها لم تدمّر كلّ شيء، فلم تدمر السموات والأرض، ولم تدمر مساكنهم ، لقول في آخرها: {فأصبحوا لايري إلا مساكنهم} ، انظر ١٩٢/٢ من العدة . (0)

أي المراد بقوله تعالى إتبياناً لكلُّ شيء} . (7)

. من المرب بعود صور البيان على الله المخالفين في دلالة الآية: {تبياناً لكلّ شيء} على أنها منا يسلم المصنف رحمه الله للمخالفين في دلالة الآية: {تبياناً لكلّ شيء} على أنها تبين سائر مايدخل تحت التكليف، لكنه يستثني أن التكليف في المتشابه هو: من جهة (γ) الإيمان به، والتسلم، لامن حيث العلم والعمل به

في الأصل: خلقه ، والصواب المتمشى مع صحة السياق ماأثبته ، ويصح السياق إذا سكنا اللام هكذا: خلَّقُهُ ، والأول أقرب . (A)

آية رقم ٨٥ من سورة الإسراء . (٩) وكذلك الحروف التي في أوائل السور ، [لا يعلَم] (١) معناها، بل تسمَع سماعا ، ونؤمن بأنها مترّلة من الله سبحانه ، وذلك قدر تكليفنا فيها ، فنؤمن بالتلاوة ونكل المعنى إلى المتكلم بها (٢).

وأما قولكم:

أن مالا يُعلَم كما لم يُترل: [ف]ليس (٣) بصحيح ، لأن مالم يُترل إلينا لا لا تكليف فيه يحصل به الثواب ، وفي هذا تكليف: هو الإيمان به ، والتسليم لله في إنزاله ، ورد المتشابه المتردد إلى المحكم المنصوص الذي لااحتمال فيه ولا تردد ، وهذا نوع تكليف ، مخلاف مالم يُترل .

لكن وزانه مما لم ينزل ماأخبرنا بكونه عنده في كتاب مسطور بجميع ماقدره في خلقه ، وقضاه عليهم $\binom{2}{3}$ ، فإن لنا فيه نوع تكليف ، وهو التصديق بسبق المقادير وتسطير الآجال والأرزاق ، وذاك أمر لم يُنزل ، وقد كلّفنا الإيمان به ، حيث أعلمنا به .

و جميع ماأخبرنا به من البيان بلسان الرسل فإنما أراد به ماكلفناه من الأحكام ، وكما أنه بين الأحكام باللسان لتُتبع ويُعمل بها بين ما يجب الإيمان به جملة من غير تفسير ولاتفصيل ، لنؤمن بها ونسلمها .

(١) في الأصل: "ولايعلم" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته بحذف الواو.

(٣) في الأصل: "ليس"، والصواب إضافة الفاء هكذا: فليس بالأنها واقعة في جواب أما.

(٤) وَالنصوص في ذلك كثيرة، منها: قوله تعالى : {أَلَمْ تعلَم أَن اللّه يعلم ما في السماء والأرض إِن ذلك في كتاب} آية رقم ٧٠ من سورة الحج . وقوله تعالى : {ماأصاب من مصيبة في الأرض ولافي أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبر أها} آية رقم ٢٢ من سورة الحديد .

وقوله تعالى : {وكل صغير وكبير مستطر } ، آية رقم ٥٣ من سورة القمر . ونحوها من نصوص الكتاب والسنة مما يدل على قضاء الله وقدره في خلقه وكونه مما هو من أصول الإيمان .

وانظر عقيدة السلف في ذلك ص٢٧١،١٤٢ من شرح العقيدة الطحاوية .

⁽٢) هنا تنبيه إلى أن الذي نكلة إلى الله هو مالانعلمه ولانعلم كُنهه وكيفيته ، أما مانعلمه : فنؤمن به ، ونكل إلى نصوص الكتاب والسنة وعلوم اللغة معناه . فالحاصل: التفريق بين العلم بالشيء وبين كيفيته ، فالأول : ندركه ، والثاني : نكله إلى الله فيما لم نخبر به ، والله أعلم .

إن القائلين[١٥٧/ب]بمشاركة العلماء في العلم [به](١)وبتأويله أقرب ؛ لأن العلماء يبيِّنون لغير العلماء ، فلا يبقى في الكلام خفاء ولاجهل بمعنى ، فالمقالتان (٢)جميعاً مفيدتان ، لأن المتأوُّل يُثاب على استخراج التأويل على وجهٍ يوافق الحكم ، والمسلّم بإيمانه للمعنى لله سبحانه المستأثِر بعلمهِ مثاب على ردَّ المتشابه إلى مَنَ صدر عنه المحكَم ، ونفي التشبيه الذي (٣) أوجبه نصُّ الكتاب (٤) ودليل العقل (٥).

وأما أنه سبحانه لم يجعله أعجمياً: عاد إلى [أن](٦)مافيه أحكام يجب العمل بها(v).

والمتشابه وإن لم يُعلم معناه : مُقيد (٨)المجمَل ، الذي ماأخلاه من تفسير .والذي لم يفسيره ولاأقدرهم على تأويله : لم يكلّف فيه [إلا] (٩) الإيمان به جملة والتسليم لله سبحانه في انفراده بعلم التأويل (١٠).

تأوِّيلَهُ إلاَّ اللَّه} .

في الأصل هكذا: "انه"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته. (1)

⁽Y)

أي؛ مقالتنا ومقالتكم في التأويل والتسليم . الاسم الموصول هنا صفة يعود لقوله؛ "نفي" فالمعنى : نفي التشبيه أوجبه نص (٣)

كما في قوله تعالى : {لَيْسَ كُمِثْلِهِ شَيْءً } ، وقوله : {هُلُّ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا } ، وقوله : (ξ) إِفَلاَ تَضْرِبُوا لِلَّهُ الأَمُّثَال} وَنحوهَا مَن الَّآيات .

أي؛ الصَحيح الذي لايشبه المخلوق الضعيف بالخالق الغني الذي له الكمال المطلق (a) من جميع الوجوة سبحانه وتعالى .

هذه رأضافة تقتضيها صحة السياق . (r)

المرادُ:أنه بعد هذا الجواب عداد الكلام إلى أن معنى المحكم يرجع إلى : ما في (v)

القرآن من أحكام يجب العمل بها ، أي : أنها بيّنة لاتحتاج إلى بيان بغيرها . هكذا في الأصل : مقيّد " بالقاف والتشديد ، والمعنى على هِذا أن المتشابه هو: (λ) المجمل المقيَّد الذي لم يتبين المراد به ، بخلاف المجملُ المطلَق،فأنه يمكن معرفةً المراد به مِمَّن أجمله ، ويحتمل أن في اللفظة في الأصل تصحيفًا ، وتكون العبارة صحيحة هُكذًا: "مفيد" بالفاء، ومعناه ظّاهر ، واللَّه أعلم .

هذه إضافة ليستقيم السياق . أي:ويجب التسليم لله سبحانه في انفراده بعلم التأويل لقوله سبحانه : [ومايعلم ر (٩) (1.)

وأما قولهم:

إنه إذا لم يُتبيّن معناه أدى إلى إيهام التشبيه ، وتعريض المكلفين للتضليل : فليس بصحيح ، لأن تقديمه للمحكم كالبيان للمتشابه .

وماذكر في أدلة العقول أيضاً من نفي التشبيه بيان آخر، لاوجه لدخول التضليل إلا على من أهمل النظر ولم يحققه ، فالمنصوص قوله سبحانه : {لَيْسَ كَمْتُلُهُ شَيْءٍ} (١) فلا يبقى بعد هذه اللفظة (٢) مساع للتشبيم فيما جاءنا في متشابه الآيات من قوله : {لَمَا خَلَقْتُ بِيلَيِّ إِلَّ)، {وَلَتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي } (٤)، ولما ثبت في العقل من أن المثل يجوز عليه مايجوز على مثله (٥)، فلا يجوز أن يشبهه شيء من خلقه لاستحالة الحوادث عليه سبحانه (٦)، واستحالة ما يتطرق عليه عليه غوكل [نا] (٧) المشتبه من الآيات إلى الدلائل المنصوصة والمعقولة .

 ⁽١) آية رقم ١١ من سورة الشورى .

⁽٢) لو عبر بالآية بدل اللفظة لكان أولى .

⁽٣) آية رقم ٧٥ من سورة ص .

 ⁽٤) آية رقم ٣٩ من سورة طه .

⁽٥) سبق التنبيه على أن هذه الآيات وأمثالها مما يثبت الصفات لله أنها ليست من المتشابه بإطلاق ، وإنما هي متشابهة من حيث الكيفية ، وإلا فهي محكمة من حيث العلم بما تدل عليه ، وأنها تثبت اليدين لله، والعين لله، ونحو ذلك كما يليق بجلاله وعظمته .

⁽٦) مسألة حلول الحوادث واستحالتها: مسألة كلامية، يعول عليها أهل الكلام في نفي الصفات الاختيارية لله سبحانه وتعالى، مثل الكلام والاستواء والنزول ونحوها . والمؤلف هنا يورد هذه القضية استدلالاً بها على منع التشبيه .

والحق:أننا نمنع التشبيه بنصوص الشرع، لابهذا الدليل الذي يلزم منه تعطيل بعض الصفات أو تأويلها على غير معناها المراد .

وقد ردّ علماء السلف على أهل الكلام في هذه المسألة وبيّنوا مايترتب عليها ، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من الفتاوي، منها : ٢٠٩٠-١١٣ ، ٢٤٦-٢٣٧ ، وأنظر ص١٩٠ من شرح الطحاوية ، ص٤٤٦ من مختصر الصواعق لا. الق

⁽٧) هذه إضاَّفة ليستقيم السياق ، أي:رددنا .

وإذا ورد في إلق رآن: {وَجَاءَ رَبُّكُ وَالْمَلَكُ} (١)، {[يَوْمَ](٢)[٨٥١/أً] [يَأْتِ](٣) لَا تُكَلِّمُ نَفْسُ إِلا بِإِذْنِهِ }(٤)، فأوهم أنه يزول وينتقل (٥)، أزال هذا التوهم عن المجيء المضاف إليه، والاتيان يزول وينتقل (٥)، أزال هذا التوهم عن المجيء المضاف السموات السموات السموات الواقع عليه قوله سبحانه : {وَكَذَلِكُ نُرِي إِنْراهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمُواتِ الْأَفِلِيْنَ} (٧)، فأبان عن [الأُفول] (٨) وهو: الغروب بعد الطلوع (٩):

> آية رقم ٢٢ من سورة الفجر ، وتتمة الآية {والملُّك صفاً صفا} . (1)

في الأصل: "يومن" وهو خطأ ظاهر، والصحيح ماأثبته. (Υ)

في الأصل: "يأتى" بالياء ، والمتمشي مع قواعد الإملاء ماأثبته . (r)

آية رقم ١٠٥ من سورة هود . (\mathfrak{t})

وسياق هذه الآية وماقبلها ليس في إتيان الربّ جل وعلا ، وإنَّا في إتيان يوم القيامة ، قال تعالىٰ : {وكذلك أُخْذُ رَبُّك إِذَا أَخَذَ القرىٰ وهي ظالمة إِنَّ أُخْذَهُ أَلْيُمِ ٣ شديد ان في ذلك لآية لمن خاف عذاب الآخرة، ذلك يوم مجمّوع له الناس، وذلك يوم مشهود، ومانؤخره إلا لأجل معدود ، يوم يأت لاتكام نفس إلا بإذنه فمنهم

شقيُّ وسعيد} الآيات .

هذا ليس إيهاما ، بل هو حقيقة في الصفات الاختيارية، كالنزول والمجيء ونحوهما ، فالله عز وجل ينزل ويجيء كما أخبر عن نفسه، وكما أخبر عنه رسوله صلى الله عليه وسلم على مايليق بجلاله افتثبت هذه الصفة ولأنو ولها، ونقول: الله أعلم بكيفيتها ع وبذلك يسلم القائل من مذهب التعطيل والتأويل، ولانفوض العلم، بل الكيفية فقط ، وهذا هو منهج السلف رحمهم الله ، وأما لفظ الزوال والانتقال: فمن الألفاظ المجملة /التي لاينبغي إطلاقها حتى يعرف المراد منها، والتقيُّد باللفظ الشرعي أولى . انظـر شرح حديث النزول لشيخ الإسلام ابن تيمية ، وانظـر ٢١٧/٦ مـن مجموع

هذه الجملة لاداعي لها؛ لأن مابعدها متصل بما قبلها . (7)

آية رقم ٧٦ من سورة الأنعام . (\lor)

في الأصل: "الأفلول"، ولعله سهو من الناسخ . (A)

١٥١/٢ من تفسير القرآن العظيم .

وانظر في معني ٌ أفل" في اللغة : أ

١٦٢٣/٤ من الصحاح للجوهري ، مادة (أفل) ، المصباح المنير ، مادة (أفل)

أنه يخرج عن صفة القِدُم و[الإلهية](١)وقام دليل العقل أنـ[ـه](٢)يتحرّك وينتقل ، وخارج من حال إلى حال ُحدَث .

وأزال الإشكال في ذكر خلق آدم باليدين بقوله: {إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدُ اللّهِ كُمَثُلِ آدَمَ خُلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيكُونَ } (٣)) فِجمَع بين (آدم) (٤) وعيسى في كونهما بكُن ، فقد بان مراده بذكر اليدين (٥)، فلا يبقى للتضليل بهذا اللفظ وجه ، ولا يضل على (٦) الله مع دلائل كتابه، والعقول (٧) التي نتجها (٨) لخلقه إلا ضال ، عاند أدلة الله في

أمره ونهيه ، وتجاهل مع إمكان علمه . ولَيْنَ جاز أ[و](٩)وجب أن ينفى عن الله سبحانه ماهـذا سبيله من حيث أورث شبهة جاز أن ينفى عن الله ، بل يجب أن ينفى عنه من

في الأصل: "الإهيه"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته . (1)

إضافة الهاء لاستقامة السياق. (Y)

آية رقم ٥٩ من سورة آل عمران . (τ)

هذه الكلمة كُتبت في هامش المخطوط، ولعلها استدراك من الناسخ. (٤)

هذا الكلام كل نظر ، فهو ظاهر التأويل وصرف المعنى المراد إلى غيره / فاليدان (0) ثابتان لى حقيقة على مايليق بجلاك وعظمته ، ولانؤوّلها بالقدرّة ، فهذا خلاف

انظر : ص ٢١٩-٢٢٠ من شرح العقيدة الطحاوية .

مكذا في الأصل: "على "مكمثل قوله صلى الله عليه وسلم: "ولايهلك على الله إلا (r)هالك " خَرَج، مسلم في صحيحه في كتاب الإيان ، باب إذا هم العبد بحسنة كُتبت ، وإذا هم بسيئة لمُ تُكتب ١١٧/١-١١٨ .

ويصح أن يكون السياق "بعن" بدل "على" هكذا : "ولايضل عن الله مع دلائل كتابه ... إلا ضال ... " وهو أوضع للمراد .

أي:مع دلائل الكتاب ودلائل العقول التي وهبها الله لحلقه . (γ)

نتج وأنتج بمعنى واحد، يدلِ على إلا يجاد والهبَّة التي يهبها الله لعباده ، انظر في معنى نُتُج ٣٤٣/١ ، مادة (نتُّج) من الصحاح للجوهري .

في الأصل : "جاز أوجب" ولكي يصح السياق لابد من إضافة الواو ، كما أثبته . (9)

الأفعال إيلام الأطفال(١)، ومنع القطر مع قدرته عليه ، وحاجة الخلق إليه ٤ وإباحة ذبح الحيوان البهيم ، والاصطياد له من أُوْكَاره (٢)، ومشارع (٣) [مِياهه] (٤) [١٥٨/ب] و تفريق مابينه وبين الذواق (٥) من فراخه ، والمرضع من سِخاله (٦)، إلى أشباه ذلك وأمثاله ، من تسليط الآلام والأمراض والأسقام على سائر الحيوان ، فإن ذلك قد أدّى إلى التضليل طلباً لتنزيه الله عن الظلم ، فهذا يقول: بالتناسخ ، لتقع الآلام جزاءً لاابتداء ١.

وطائفة جعلت الآلام وجميع المضارّ والمُضَرّات من الحيوان ،كالسباع والحيّات مِن فاعلِ شرّير ، وهي: الظُّلْمة ، وقوم: جعلـ[و]ها (٧)من إبليس ، فنفوا التوحيد لأختلاف الأفعال وتضادُّها ، وقوم: أثبتوا تكليف البهيم ، وجعلوا لكلِ نوع رسولاً من نوعه ، وتفرّقت الأقاويل بأنواع الضلال والتضليل (٨)، ولكن حُسن ذلك ، ولم يكن تضليلاً : لمّا نصب الله سبحانه

(Y)مَشَارِع : جمع مَشْرَع ، مأخوذ من: شُرَع يشرع ، ومشرعة الماء : مورد لشاربه ، ومنه سميت الشريعة : شريعة ، لقيامها برى القلوب والأرواح ، كما تقوم

شريعة الماء برىّ الأجساد .

انظر في بيان ذلك ١٢٣٦/٣ من الصحاح للجوهري ، مادة (شرع) .

في الأصل هكذا: "مياهيه"، والصحيح المتمشى مع صحة السياق ماأثبته . (٤)

النَّذُواق : من الذوق ، تقول : ذقت الشِّيء أذوقه ذوقاً وذواقاً ومذاقاً ومذاقة " (0) وهو هنا: للتفريق بين الحيوانات والطيور الصّغار في طريقة أكل الطعام ، فالفراخ تذوق من فم أمّها ، وِالسِّخال ترضع من ثدي أمّها . انظر في معني دوق "٤٧٩/٤" من الصحاح ، مادة (ذُوَق) .

(7)سَخل وسِخًال ، انظر ٤/١٧٢٨ من الصحاح للجوهري ، مادة (سَخَل) .

في الأصل: "جعلها"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته. (\lor)

مذه جملة من أقوال الفلاسفة والمناطقة وأهل الكلام المذموم: في التوحيد، (A) والتكليف وتقدير المصائب والآلام،ونحوها .

انظر ٢٩٣/٢ من العدة ، فقد عقد القاضي أبو يعلى فصلاً خاصاً لجواز ورود الآيات المتشابهة في القرآن يدل ظاهرها على التشبيه ، والردُّ على من خالف في ذلك ، بينما أدرج المصنف هذه المسألة مع أصل المسألة في فصل واحد . رر الوكر : العُش للطائر ، انظر ١٤٩/٢ من الصحاح للجوهري ، مادة (وكر) .

من الدلائل على حكمته بما ظهر للعاميّ ، وبطن لخواص العلماء من حكمته باحكام صنعته ، واتقان خلقه ، كما قال سبحانه : {وَفِي الْأَرْضِ آيَاتُ لِلْمُوقِنِينَ وَفِي أَنْفُسِكُم أَفَلا تُبْصِرُونَ } (١) ، وقوله : {إنَّ في [خَلق السَّمُواتِ وَالْأَرْضِ وَالْخُتلافِ اللَّيْل والنَّهَارِ وَالْفُلْكُ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْر [بَمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَاء فَا وَعَيْ فَيها مِن كُلِّ دَابِّة وَتَصْرِيف فَا حَيْل اللّهُ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا يَعْد مَوْتِها وَبِثَ فِيها مِن كُلِّ دَابِّة وَتَصْرِيف الرِّيَاحِ وَ السَّحَابِ المُسَخِّرِ بِينَ السَمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقُوم يَعْقلُونَ } (٢) ، وعدد أمثال ذلك من آياته ثم قال : {إنَّ فِي ذَلِكَ يَعْقلُونَ } (٣) ، و"يعلمون "(٤) ، و{يتفكرون "(٥) فكان ماأحكم وأتقن من أفعاله مُوجِاً لردّ مااشتبه منها إلى ماثبت من حكمته سبحانه وأتقن من أفعاله مُوجِاً لردّ مااشتبه منها إلى ماثبت من حكمته سبحانه وأتقن من أفعاله مُوجِاً لردّ مااشتبه منها إلى ماثبت من حكمته سبحانه وأرام المناعة ، فإنه يبتلي ويتحن بمثل خُوار العِجْل (٦) ، وكلام وكلام

وانظر في مذاهبهم على اختلاف فئاتهم وشبههم مع الردّ عليها الكتاب القيم الذي ألفه شيخ الإسلام رحمه الله في الرد على المنطقيين، فقد أبدع فيه رحمه الله وفند شبههم بأسلوب علمي فريد، وحجج قاطعة، وبراهين ساطعة، عليه رحمة الله ، وانظر أيضاً ص٨٦ من شرح العقيدة الطحاوية ، ٢٠٠٧ ومابعدها من الملل والنحل للشهرستاني .

⁽١) الآيتان رقّم ٢٠-٢١ من سورة الذاريات.

⁽٢) آية رقم ١٦٤ من سورة البقرة .

وقد حصل في الأصل أخطاء ونقص وتقديم وتأخير في الآية، وصوابها ماأثبته .

⁽٣) كما في آية رقم ٤ من سورة الرعد ، ورقم ١٢ من سورة النحل ، ورقم ٢٤ من سورة الروم وغيرها .

⁽٤) كما في آية رقم ٥٢ من سورة النمل ، ورقم ٦ من سورة الروم .

⁽٥) كما فَى آية رقم ٣ من سورة الرعد ، ورقم ١١ من سورة النحل ، ورقم ٢١ من سورة الروم ، ورقم ٢١ من سورة الجاثية .

⁽٦) كما في قصة بني اسرائيل مع قوم موسى وهارون مع السامري الموضحة في سورتي الأعراف وطه ، قال تعالى : إفأخرج لهم عجلاً جسداً له خوار فقالوا هذا إلهكم وإله موسى فنسي أية رقم ٨٨ من سورة طه ، واقرأ أيضاً آية رقم ١٤٨ من سورة الأعراف .

وكلام الشيطان في بطن الصّنَم (١)، وإظهار الأمور الجارية على يدي الدّجال (٢)، وإلقاء السحر والكهانة بتمكين هؤلاء بما يلقيه إليهم الشيطان، ويكن السحرة من إلايهام بالسحر، الذي ألقاه إليهم هاروت وماروت (٣).

فهذا المشتبه من الأمور: أوجب تنكّبه وإسقاط حكّمه ماظهر من الإعجاز الذي كان حقيقة لاتخييلاً، فكان ماظهر من السحر والكهانة كالشبهات المخيّلة، وماظهر من المعجزات وججاً محققة .

قال سبحانه : {أَلَمْ يَرُوْا أَنَّهُ لَايِكَلِّمُهُم } (٤)، وقال في عيسى حيث قال سبحانه : {أَلَمْ يَرُوْا أَنَّهُ لَايِكَلِّمُهُم } (٩) إِلّا رَسُولُ قَدْ خَلَتْ ادْعُوهِ وَدَعُوه إِلْهَا {[مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَم] (٩) إِلّا رَسُولُ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرّسُلُ ، وَأُمَّهُ صِدّيقَة كَانَا يَأْكُلان الطّعَام } (٢)، وهذا مِنْ قَبْلِهِ الرّسُلُ ، وَأُمَّهُ صِدّيقَة كَانًا يَأْكُلان الطّعَام } (٢)، وهذا

(٢) كما يحصل على يديه من الأمور التي أخبر عنها الرسول صلى الله عليه وسلم من الخوارق، كما في صحيح البخاري أن معه ماء ونارا، فناره ماء بارد، وماؤه نار، وغو ذلك.

انظر ١٠٧/٩-١٠٩ من صحيح البخاري ، باب ذكر الدجال ، وانظر ص٤٩٩ من شرح الطحاوية .

شرح الطحاوية : (واتبعوا ماتتلوا الشياطين على ملك سليمان، وماكفر سليمان ولكن (٣) قال تعالى : (واتبعوا ماتتلوا الشياطين على الملكين ببابل هاروت وماروت الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وماأنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت ... } آية رقم ١٠٢ من سورة البقرة .

وهاروت وماروت اختلف فيهما فقيل: إنهما من الملائكة، وقيل: من أنبياء بني إسرائيل، والله أعلم .

أنظر ١٣٣١-١٤٣ من تفسير القرآن العظيم لابن كثير رحمه الله ، وانظر ١٨٥١ من البداية والنهاية لابنكثير .

(٤) آية رقم ١٤٨ من سورة الأعراف .

(٥) إضافة صدر الآية هنا: يقتضيه السياق، وهو أولى وأكمل.

⁽١) كما يحصل عند الأصنام ، حينما يطلب عبادها منها جلب نفع ، أو دفع ضر ، أو شفاء مريض ، أو قضاء حاجة ، فقد يبتلي الله هؤلاء بقضاء أمورهم ، ويتوهمون أن الأصنام هي التي فعلت ذلك ، وكما يحدث من مخاطبة الشيطان لهم ووعوده ، ويتوهمون أنه الصنم ، والله أعلم .

إشارة إلى حصول رقوام بغيره (١)، وحاجته في البقاء إلى قوام ، والإله: من قامت الأشياء بقدرته (٢).

وقال النبي صلى الله عليه [وسلم] في الأسود العنسي (٣) لما قيل له: إنه يتكلم بالأمر من قبُل كونه فقال : "إن له شيطاناً، وإنه إذا شُكِّك شُكَّ"، فمضل إليه فيرُوز الدِّيلمي (٤)فشكّكه فشكّ،

أي: لابذاته ، لأن المراد أن مريم وعيسى عليهما السلام لايقومان بذاتهما، بل (1)قيامهما يحصل بغيرهما، كالطعام والشراب، ونحو ذلك ، وهذا كله إلاثبات أن عيسى ليس إلها، ويوضحه مابعده .

وهذا أحد الأوجه في تفسير اسم الله: "القيوم" وهو: مَن قامت الأشياء بقدرته (Y)وأمره ، والصحيح: أنَّ القيوم يدل على أنه سبحانه قائم بنفسه ومقيم لغيره ، انظر ۳۰۸/۱ من تفسير ابن كثير .

وانظر : ص١٢٠ ومابعدها من شرح العقيدة الطحاوية ، ص ٦٧ مـن كتاب الأسماء والصفاتِ لِلبيهَقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٠٥ .

اسمه : عَبْهَلَة بن كعب بن عُوث ، من ملوك اليمن ، ادّعلى النبوة، واستطال شره ، وقاتل من آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وكذَّب بنبوته المزعومة ، فبعث الرسول صلى الله عليه وسلم كتاباً إلى أهل اليمن يأمرهم بقاتلته ، فقاتلوه فقتله فيروز الديلَمي في أواخر حياة النبيّ صلى الله عليه وسلم ، قيل : إن مدة ملكه منذ ظهر إلى أَن ُقتل ثلاثة أشهر ، وقيل : أربعة ، والله أعلم .

انظر : ٣/٧٢٣ من تاريخ الأمم والملوك للطبري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار سویدان ، بیروت .

وانظر ٢/٥٠٦-٣١٦ من البداية والنهاية لابن كثير · هـو : فيروز الدّيلَمي ، ويقال الدّيلمي ، يكنّى : أبا الضحاك ، ويقال : أبا عبد الرحمن ، يماني ، كناني ، من أبناء الأساورة من فارس ، ويقال له : الحميري ، لتروك بحمير ، و حالفته إياهم ، وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وروى عنه أحاديث، ثم رجع إلى اليمن ، وقتل الأسود العنْسي المتنيء الكذَّاب ، روى عنه أولاده الثلاثة ، الضحّاك ، وعبد الله ، وسعيّد وأبو الخير اليزني ، وغيرهم ، سكن بمصر ، ومات ببيت المقدس ، في خلافة عثمان رضي الله عنه ، وقيل : مات في اليمن ، في خلافة معاوية رضي الله عنه، سنة ٥٣ رضى الله عنه وأرضاه .

انظر ترجمته : ٢١٠/٣-٢١٩ من الإصابة ، ٢٠٤/٣ من الاستيعاب .

فقصف (۱) فقصف

فالتكليف في ذلك ردّ ماأشكـل إلى مالاًيشكل لا فما أخلا الله سبحانه شبهة من حل ، وقد أزاح العِلَل في حلها بما آتانا من القدرة على التأمل، والنظر في صدق الله سبحانه ، في بذل ماآتاه من [١٥٩/ب]النظر في دلائل العبر [ف] (٣) قمّع الشبه بالحجج ، وكشف عن عوار البدع بواضح السُن ، ورد المشتبه من الألفاظ إلى المحكم منها ، والمشتبه من الأفعال إلى المتقَن منها ، فصارت الأدلة التي توجب حمل المشتبه على المحكم ، كالتفسير [L] Lجمل (3).

> فإن قيل : فما الفائدة في ذلك؟(٥)

> > قيل:

الفائدة التي تحصّلت بالتكاليف كلها في الأبدان بما يشـق من الأعمال ،

معنىٰ "قَصَف": أي كسر ، والمراد: من شدة ضربه بالسيف ضرب عنقه حتى قطعه (1)

وكسره . الله و المعنى "قصف" ١٤١٦/٤ من الصحاح للجوهري ، مادة (قصف) . انظر في معنى "قصف" ١٤١٦/٤ من الصحاح للجوهري ، مادة (قصف) . وقد جاء حديث قتل فيروز الديلمي الأسود العنسي في صحيح البخاري ١/٤ (Y). قصة الأسود العنسى . وأورد ابن كثير في البداية والنهاية قصة شيطان الأسود العنسى ، انظر ٢٠٦/٦

هذه إضافة ليستقيم السياق . (r)

في الأصل مكذا "كالتفسير المجمل"، والصحيح ما أثبته "للمجمل" باللام قشيا مع (\mathfrak{t}) صحة السياق.

وقـد أورد القاضي أبو يعلى ماأورده المؤلف هنا لكن بإيجاز ، انظـر ٦٩٣/٢-٦٩٤

أي: في إنزال بعض القرآن متشابها ، والتكليف بالإيمان والتسليم لِلنزل، سبحانه ، (0) وأنه لَابِدَ من ردّ المتشابه إلى المحكّم ، انظر ٦٩٤/٢ من العدة .

وفي الأموال بما تبخل به النفوس وترضياً (١) به الطباع ، كما قال سبحانه {ولكنْ رليبلُو كم فيمًا آتاكم (٢)، وماتعقّب ذلك من الثواب ، وهذا أعظم التكليفين ، لأن أعمال القلوب أشد من أعمال الأبدان ، لأنها أشرف وعليها مدار الأعمال .

ومن فوائده (٣): ظهـور مقادير الـرجال في التأويل [لكلام] (٤)الله ، أو التسليم لأمرِ الله ليجازي كلاً بحسب عمله واجتهاده .

و [ما] (٥) قول القائل:

ماالفائدة في شُوْب (٦) كتابه بالمتشابه ، وقد كان يمكن أن يكون كله محكما ، مع تجويزه واعتقاده حُسْن التكليف؟ إلا بمثابة من قال : لماذا خلق القُلْفة (٧) وكلَّف الجِتان؟ وقد كان في الإمكان خُلْق الحشَفَة مكشوفة بلاجلدة ، أو خلق الجلدة مقلَّصة (٨) غير مسبَلة ، ولماذا خلق الخلق وكلَّفهم مايشق؟ وفي الإمكان أن يبدأهم بالتفضَّل بالجنّة ، كما [فعل] (٩)

انظر في معنى "ضنّ" في اللغة ٦/٢٥٦٦ من الصحاح للجوهري ، مادة (ضنن) .

(٢) آية رقم ٤٨ من سورة المائدة .

(٣) أي: من فوائد إنزال بعض القرآن متشابهاً والتكليف بالإيمان به .
 (٤) في الأصل هكذًا: "في التأويل لله"، والصحيح المتمشي مع صحة السياق ما أثبته .

(ه) في الأصل: وأما، والصواب المتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

(٦) الشوّب: الخلط ، ومعناه ظاهر ، انظر ١٥٨/١ من الصحاح للجوهري ، مادة (شُوَب) .

(٧) القلفة هي : الغرلة ، وهي : الجلدة التي في رأس الذكر قبل الحتان .
 انظر في معناها ١٤١٨/٤ من الصحاح للجوهرى ، مادة (قلف) .

(٨) مِن قَلْصِ الشيء يقلُص قُلُوصا: إذا ارتفع ، انظر ١٠٥٣/٣ من الصحاح للجوهري ، مادة (قَلْص) .

والمعنى هنا: أو خلق الجلدة مرتفعة غير نازلة ، والله أعلم .

(٩) هذه إضافة ضرورية ليستقيم السياق .

⁽١) في الأصل هكذا: "وتظن" بالظاء أخت الطاء، والصحيح المتمشى مع قواعد الإملاء وصحة السياق والمعنى المراد بالضاد أخت الصاد كما أثبته، والمعنى وتبخل به الطباع وتشع فيه .

بآدم ابتداءً؟ ولمّا خلق آدم لماذا كلّف ترك شجرة حتى أكلها فقطع نعيمه [١٦٠/أ]بالإهباط؟ (١)وهذا أمر يتسلّسل .

فكل عذر لهذا القائل بحسن التكليف ، وتأويل يقيمه لأمر الله ، أو تسليم لأمر الله إن عجز عن التأويل يجب أن يستعمله في إلْقاء باب المتشابه من الكلام خلال المحكم .

فالناس قائلان :

قائل : قال بالمصالح ، ولاشك أنه يجوز أن يكون في طيّ هذا مصلحة. وقائل : يقول بالمشيئة المطلّقة ، فيكون ذلكِ بمشيئته المطلقة .

فلاوجه إلانكاره على كلا (٢) المذهبين (٣)، لاسيما وهو الذي مكن الشيطان من الإلقاء في تلاوة الأنبياء [عليهم الصلاة والسلام] فجعل مايلقي الشيطانُ فتنة ضل بها الكفار ، وتأوّلها الأبرار (٤). وقال [سبحانه] : [وَمَاجَعُلْنَا السُّرُؤَيَا النِّبِي أَرْيْنَاكُ إِلاَّ فِتنَةً

وقال [سبحانه]: {وَمَاجِعلنا الرّؤيا الرّبِي اريناك إِلا قِتنة لِلنّاسِ } (٥)

⁽١) كما في قوله تعالى : {قلنا اهبطوا منها جميعا} آية رقم ٣٨ من سورة البقرة . وقوله : {قال اهبطوا بعضكم لبعض عدو} آية رقم ٢٤ من سورة الأعراف . وقوله : {قال اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو} آية رقم ١٢٣ من سورة طه .

⁽٢) في الأصل : كلى أو الصحيح المتمشي مع القواعد إلاملائية ماأثبته .

⁽٢) انظر ص٧٥٥،٤٣٨،٤٣٧ من هذه الرسالة .

⁽٤) كما في قوله تعالى : {وماأرسلنا من قبلك من رسول ولانبي إلا إذا تمنى ، ألقى الشيطانُ في أمنيته ، فينسخ الله مايلقي الشيطانُ ، ثم يُحكم الله آياته ، والله عليم حكيم ، ليجعل مايلقي الشيطانُ فتنة للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم ، وإن الظالمين لفي شقاق بعيد ، وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم ، وإن الله لهاد الذين آمنوا إلى صراط مستقيم ، ولايزال الذين كفروا في مرية منه حتى تأتيهم الساعة بغتة أو يأتيهم عذاب يوم عقيم كلا الآيات ٥٢-٥٥ من سورة الحج .

وانظر في تفسيرها ٢٢٩/٣ ومابعدها من تفسير القرآن العظيم لابن كثير .

⁽٥) آية رقم ٦٠ من سورة الإسراء.

وأراه (١) دخول مكة، والتسلّط على أهلها ، فصد عن البيت ، وصالح على ذلك (٢) الأمر الذي ظهرت فيه استطالة المشركين من محو اسمه من الرّسالة في المقاضاة ، ورد من جاءه مؤمناً ، ورد أبا جَنْدُل (٣) ورجع ذلك العام ، حتى قال من قال ، وشك من شك ، واحتج من احتج عليه : أليس قد قال "لَتَدْخُلُنّ حتى قال : أقلتُ العام ؟ واللّه لتدخُلنّ (٥).

(١) كما في قوله تعالى : {لقد صدق اللهُ رسولُه الرؤيا بالحق لتدخلنَّ المسجدَ الحرام إن شاء الله آمنين محلّقين رؤوسكم ومقصّرين لاتخافون ...} الآية رقم ٢٧ من سورة الفتح .

(٢) وهو الصلح المشهور بصلح الحديبية الذي وقع بين الرسول صلى الله عليه وسلم والمشركين في آخر السنة السادسة من الهجرة .

وأخبار هذا الصلح ووقائعه وشروطه ونتائجه مبثوثة في كتب التاريخ والسيرة . انظر على سبيل المثال ٢٠٢٣-٢٠٩ من السيرة النبوية لابن هشام ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، دار الجيل ، بيروت ١٩٧٥م .

وانظر ٤/٤٢-٣٨ من الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام لأبي القاسم عبد الرحمن السبيلي ، دار المعرفة ، بيروت ١٣٩٨ه .

(٣) هو: أبو جندل - قيل اسمه: عبد الله ، وقيل: العاص بن سهيل بن عمرو بن عبد شمس القرشي العامري ، من السابقين إلى الاسلام ، وممن عُذَب بسبب إسلامه ، جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية يرسف في قيوده ، فرده ، فقال : أرد إلى المشركين وقد جئت مسلما؟ ألا ترون إلى مالقيت ، وكان قد عذب عذاباً شديدا ، وكان مجيئه قبل فراغ الكتاب، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أجزه لي، فامتنع ، وقال : هذا ماأقاضيك عليه، فقال إنا لم نقض الكتاب بعد ، قال :فوالله لاأصالحك على شيء أبدا ، وذكر أهل المغازي أبا جندل فيمن شهد بدرا ، ثم لما كان فتح مكة كان هو الذي استأمن لأبيه جواراً من النبي صلى الله عليه وسلم ، استشهد رضي الله عنه باليمامة ، وهو ابن ثان وثلاثين سنة . انظر ترجمته في : ٢٣/٤ من الإصابة في تميز الصحابة لابن حجر العسقلاني ، ٢٣/٤ من الاستيعاب .

(ه) أورد هــذه القصة إلامام البخــاري في صحيحه بروايات متعــددة ، انظـرها في ٥/٨٥-٢٧١ من الصحيح ، باب غزوة الحديبية .

فهذه المقاضا $[5]^{(1)}$ من الامتحان والافتتان صد $[7]^{(7)}$ عن الله فعلا ، فكيف ينفى عن كتابه المتشابه الموهم للتشبيه وغيره؟ ولا يجوز عليه؟

وقد بينا جواز أمثاله ليظهر الله محل المتأولين ، كقول أبى بكر [رضى الله عنه] : "أقال لكم : العام (١٦٠/ب) لما شكوا في عمرة القضاء ($^{(7)}$) وعصوا عليه لما أمرهم بنحر هديهم $^{(2)}$ ، وتسليم من يسلم لأمره ان عجز عن التأويل لقوله وفعله .

فهذا أمر لاينكره من دخل معنا في حسن التكليف ، ووافقنا في صدر هذه الأمور المشتبهة عن الله سبحانه .

فانسبك (٥)من هذا الكلام : أنه اذا جاز أن تصدر عنه الأفعال المستبهة التي افتتن بها كثير من الناس ، اما : اعتمادا على ايجاب التسليم

⁽١) في الأصل "المقاضات" بالتاء المفتوحة ، والمتمشى مع قواعد الاملاء أن تكون بالمربوطة كما أثبته .

⁽٢) فى الأصل "صدت" والصحيح المتمشى مع صحة السياق ماأثبته بزيادة الراء "صدرت" ، ولوقال : "كانت بتقدير الله فعلا" لكان أولى ، والله أعلم .

⁽٣) عمرة القضاء وتسمى عمرة القضية وتسمى عمرة القصاص لأنها بدل العمرة التى صده المشركون عنها سنة سب ، وكانت عمرة القضاء في ذى القعدة سنة سبع من الهجرة .

انظر : ٣/٤ من السيرة النبوية لابن هشام ، ٧٦/٤ من الروض الأنف .

⁽٤) وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمرهم بالنحر في العمرة لما فرغ من قضية الكتاب ، فلم ينحر منهم أحد ، أمرهم ثلاث مرات ، فلما لم يقم منهم أحد دخل على أم سلمة رضى الله عنها فذكر لها مالقى من الناس ، فأشارت عليه أم سلمة رضى الله عنها أن ينحر بدنه ويدعو حالقه ليحلقه ، فلما رآه الصحابة فعل ذلك فعلوا مثل فعله .

خرجه البخارى في صحيحه في كتاب الشروط ، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط ، والرواية موجودة مع شرحها في ٣٣١-٣٢٩ من فتح البارى شرح صحيح البخارى ، كما رواها الامام أحمد في المسند ٣٣١/٤

ه) أى خلص ونتج ، والمراد : خلاصة الكلام ونتيجته .
 وانظر معنى "سبك" فى اللغة ٢٩٩٣ من معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، مادة (سبك) ، ١٥٨٩/٤ من الصحاح للجوهرى ، مادة (سبك) .

لأمره لأنه أهل أن يسلم له لما أوضح من حكمته ، أو اعتمادا على استخراج التأويل له بغاية الجهد ، ومبلغ الوسع ، فلايبقى $(1)^{(1)}$ ذلك ضلال من جهة التشابه في الأفعال والأقوال ، وانما بد $(1)^{(1)}$ المكلف من قبل الاغفال والاهمال ، لما يجب عليه من الاجتهاد الذي بيناه .

ولهذا حسن العتب ، ووقع التوبیخ موقعه ، اذ لو لم یکن فی القوی مایدفع الشبه لما قال سبحانه : $\{idot idot jank (1), jank (2), jank (3), jank (4), jank (4), jank (4), jank (5), jank (5), jank (6), j$

ولولا هذه الأمور الشاقة في استخراج التأويل ، وتكلي (7) التسليم ، لما حصل الثواب ، [وانحا كلفهم ذلك للسعى (7) للثواب واظهار جواهرهم في امعان النظر ، واستخراج الحق من الباطل .

ورد المتشابه الى المحكم من الأعمال الشاقة على القلوب ، كأعمال الأبدان الشاقة (Λ) على الأركان ، وماكان ذلك قبيحا ولامنكرا ، بل أجمعنا على تجويزه .

⁽۱) هذه اضافة ليستقيم السياق .

 ⁽٢) في الأصل هكذا "بدها" والمتمشى مع قواعد الاملاء ماأثبته .

⁽٣) توضيح الكلام في ذلك : أن من الناس من سلم لأمر الله في رد معنى المتشابه اليه ومنهم : من بذل وسعه في استخراج تأويل له برد المتشابه الى المحكم ، ولايبقى بعد هذين المسلكين ضلال من جهة التشابه في الأقوال والأفعال ، والحا يحصل الضلال من جهة الاغفال والاهمال في أداء الواجب من المكلف في الاجتهاد وتحرى الحق في ذلك ، والله أعلم .

⁽٤) آية رقم ١٤٨ من سورة الأعراف .

⁽٥) آية رقم ٩٥ من سورة الصافات .

⁽٦) في الأصل "وتكلف" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٧) كتب في هامش المخطوط عبارة غير واضحة ، ولسلامة السياق أضفت هذه العبارة عسى أن تكون قريبة من مراد المؤلف .

⁽ Λ) في الأصل كررت هذه العبارة وشطبت .

كذلك : كون الاشتباه الحاصل في الكتاب صادراً عمّن صدر عنه المحكم ، ولافرق (١).

(١) مراجع هذا الفصل: كتب الأصول، وكتب علوم القرآن، والتفسير، مما أثبت شيئًا منه في ثنايا الرسالة .

وهناك مصادر مهمة يحسن الرجوع إليها، منها: رسالة الإمام أحمد رحمه الله في البرد على الزنادقة والجهمية فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله ، وكتاب "تأويل مُشكل القرآن" لابن قتيبة ، باب المتشابه ص٨٦ ومابعدها عورسالة الإكليل في المتشابه والتأويل لابن تيمية رحمه الله ، ٢٧٠/١٣ من مجموع الفتاوي، وغيرها .

[هل في القرآن مجازات واستعارات؟] (فصل))

في القرآن[١٦١/أ]مجازات (١)واستعارات ، وبه قال أكثر الفقهاء (٢) والأصو[ليين] (٣)،

(۱) المجاز في اللغة : مأخوذ من: جاز يجوز جوزاً وجوازا ، يقال : جاز المكان ، إذا سار فيه ، وأجازه : قطعه ، وأجاز الشيء : أنفذه . انظر في معنى المجاز في اللغة ٣٠٠/٨ من الصحاح ، مادة "جوز" ، ١٧٠/٢ من القاموس ، مادة "جوز" ، ١٩٤/١ من معجم مقاييس اللغة ، مادة "جوز" . وأما المجاز في الاصطلاح : فقد سبق للمؤلف رحمه الله أن عرفه في أول الكتاب بأنه : "القول الذي يدل بتقدير الأصل ون تحقيقه" ، ١٦٤/١ من القسم الذي

بانه ؛ الفيول الذي يدل بمندير الأصل عرف مليد معاملات كا المناف المناف القرني .

قلت: وهو ضد الحقيقة ، وللعلماء فيه تعريفات كثيرة ، انظر طرفاً منها في ١١/١ من المعتمد ، ٢٠٣/١ من فواتح الرحموت ، ص ٢٠ من منتهى الوصول لابن الحاجب ، ص ٤٤ من شرح تنقيح الفصول ، ٢٠٥/١٠٥٣ من المستصفى ، ٢٨/١ من الإحكام للآمدي ، ٢٠٤/١ من حاشية البناني على جمع الجوامع ، ٢٧٢/١-١٧٤ من العدة ، ٢٧٧١ من التمهيد ، ص ٦٤ من الروضة ، ٢١٥٥/١ من شرح الكوكب المنير ، ص ٢١ من ارشاد الفحول . وانظر ص ٢١٤ من التعريفات للجرجاني .

(٢) القول بوجود المجاز في القرآن قول الجمهور .
انظر : ٢٤/١ من المعتمد ، ٢١١/١ من فواتح الرحموت ، ١٦٧/١ من العضد على
ابن الحاجب ، ٢٥٥/٢ من البرهان ، ٢٧/١ من الإحكام للآمدي ، ٢٠٨/١ من
حاشية البناني على جمع الجوامع ، ٢٠/١ من التمهيد لأبي الخطاب ، ص ٣٥ من
المسودة ، ١٩١/١ من شرح الكوكب ، ص ٢٢ من إرشاد الفحول .

وانظر ٧٤/١ من "بجاز القرآن" لغمر بن المثنى ، و "إلاشارة إلى الإيجاز" للعز بن عبد السلام ، فهذان مصدران خاصان بالموضوع ، إضافة إلى ماأوردته كتب علوم القرآن، وعلوم العربية، وغيرها .

معطوف على المضاف إليه قبله، وهو كلمة: "الفقهاء"، والمعطوف على المجرور مجرور مثله.

ولو سلّمنا بالرفع تمشياً مع مافي الأصل فَيرُدُ عليه أنه ليس كل الأصوليين يقولون بوجود المجاز في القرآن ، كما حكىٰ المؤلفُ نفسه الخلاف في ذلك ، فلم يبق إلا أن تكون صحة العبارة كما أثبته .

خلافاً لبعض أهل الظاهر (١)، وبعض الشّيعة (٢)، وبعض أصحابنا ($^{(7)}$)؛ ليس في القرآن إلا الحقيقة $^{(2)}$ ، والحاكي ذلك عن أصحابنا :

(۱) وفي مقدمتهم : إمامهم داود بن عليّ الظاهرى وابنه ، وقد ذكر ابن حزم رحمه الله هذا الرأي في الإحكام في أصول الأحكام ١٣/١ ، ط/العاصمة ، القاهرة . ونسبه إليهم كثير من الأصوليين . انظر : ص١٧٧ من التبصرة ، ١٩٩١ من البحر المحيط ، ١٩٩٧ من العدة ، ٢٦٦/٢ من التمهيد ١٩٩٧ من مجموع الفتاوى .

(٢) الشيعة : فرقة كبيرة من الفرق المشهورة ، ويراد بهم : من ينسب إلى مشايعة على بن أبى طالب رضى الله عنه ، ويرى أنه من شيعته وأنصاره ، وقد كان في الأصل لقباً للذين ألفوه وناصروه وشايعوه في حياته من الصحابة رضى الله عنهم ، ثم صار لقباً بعد ذلك على من يرى تفضيله على جميع الصحابة ، ثم سرى بهم الغلق فرأوا أموراً ، واعتقدوا اعتقادات في القرآن، وفي الصحابة ، وفي علي نفسه ، لايرضاها هو ولاأحد من ذريته المتبعين ولاغيرهم من أفاضل هذه الأمة ، وقد تفرقوا فرقاً كثيرة ، أوصلها بعضهم إلى اثنتين وسبعين فرقة ، ولهم اعتقادات خطيرة ، وآراء فاسدة ، كالتكذيب ببعض نصوص القرآن ، وسب أفاضل الصحابة ، والقول بالعصمة لأئمتهم ، والأخذ بالمتعة ، والعمل بالتقية ، وغير ذلك مما يخالف عقيدة أهل السنة والجماعة .

انظر في التعريف بهم: ١٤٦/١ ومابعدها من المِللُ والنِحَلُ للشهرستاني ، ص٢٢

ومابعدها من الفرق بين الفِرَق .

وانظر في نسبة القول إليهم : ٤٧/١ من الإحكام للآمدي ، ٢٨/٢ من شرح مختصر الروضة للطوفي ، تحقيق د. التركي .

(٣) وهي رواية عن الإمام أحمد ، واختيار أبي عبد الله بن حامد .

انظر : ٢/٧٩٢ من العدة ، ٢٦٦/٢ من التمهيد ، ص١٦٥ من المسودة ، ١٩٢/١ من

شرح الكوكب .

(3) وهو : قول ابن خويز منداد من المالكية ، وابن القاص من الشافعية ، وأبي الحسن الخرزي ، وأبي الفضل التميمي من الحنابلة ، ومنذر بن سعيد البلوطي ، واختيار المحققين من العلماء كشيخ الاسلام ابن تيمية، وتلميذه العلامة ابن القيم ، ومن المعاصرين الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله، وقد ألف رسالة خاصة في ذلك سماها : "منع جواز المجاز في المتزل للتعبد والإعجاز" .

أبو الحسن التميمي (١).

انظر : ٢٠٠،٢٠،٨٩/٧ ومابعدها من مجموع الفتاوى ، ص٥٥ من كتابالإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ط/٢ المكتب الإسلامي ، بيروت ، ٢٤٢/٢ من مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ، ٢٨/٢ من شرح مختصر الروضة للطوفي ، ١٨٣/١ من شرح ابن بدران على الروضة ، ص٥٥ من مذكرة في أصول الفقه للشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله .

قلت : وهو القول الذي يُعطمئن إليه، ولايلزم عليه مايلزم على القول بالمجاز في القرآن .

(۱) سبقت ترجمته ص۳٥٠ من الرسالة .
وفي العدة قال أبو يعلى : "ورأيت في كتاب أصول الفقه في كتب أبي الفضل التميمي قوله : "والقرآن ليس فيه بجاز عند أصحابنا" . ٢٩٧/٢ .

تنبيه : نصر ابن عقيل القول بوجود المجاز في القرآن هنا، وبالغ في الردّ على من يقول : ليس في القرآن بجاز، كما سيأتي فيما يلي من مباحث إلا أنه في موضع آخر ينصر أنه ليس في اللغة بجاز ، لافي القرآن ولاغيره ولذا فقد عدّه بعض أهل العلم متناقضاً في هذا الباب، ولايعلم آخر قوليه .

انظر ٤٩٠/٢٠ - ٤٩٢ من مجموع الفتاوي .

[الأدلة من القرآن على وجود المجاز والاستعارة في كتاب الله] ((فصل))

في دلائلنا على ذلك في كتاب الله (١), يعني [ab](7)الدلالة عليه (٣). وقد جمع القرآن أقسام المجاز ، فمنها : الزيادة التي إذا حُذفت استقل الكلام ، كقوله تعالى : $\{\tilde{l}_{u}$ كَمثله شَيء $\}(3)$ ، وإذا حُذفت الكاف استقل المعنى ، وهو أن يبقى "ليس مثله شيء" ، وإذا كانت بحالها اقتضى أن يكون له مثل ، وليس لمثله شبه ولامثل ، ولابد من حذفه لحصول المعنى المقصود بالنفي (٥).

المقصود بالنفي ١٠٠.
ومنها النقصان : مثل قوله : {وأَشْرِبُوا رَفِي قُلُوبِهِم العِجْلَ }(٦)،
وإنا هـ و حَبّ العِجْل ، فحذف الحبّ ، وذكر العِجْل ، وذات العِجْل : لم
يشرب في قلوبهم ، ولايتصوّر ذلك (٧).

(٢) في الأصل: "عن ، ولاستقامة السياق لابد من إبدالها "بعلى " كما أثبته .

(٤) آية رقم ١١ من سورة الشورى .

(7) آية رقم ٩٣ من سورة البقرة .

انظر : ۲۹۲/۲ من العدة ، ۲۹۷/۲ من التمهيد .

⁽١) أي: على وجود المجاز في كتاب الله ، ويُحتمل أن تكون "في" في الأصل مصحفة عن "من" والمراد: الأدلة على وجود المجاز من كتاب الله، وكلاهما صحيح إن شاء الله ، والله أعلم .

⁽٣) انظر في الأدلة على وجود المجاز في القرآن : ص ١٧٨ من التبصرة ، ٤٧/١ من الإحكام للآمدي ، ٢٩٥/٢ من العدة ، ١٠٨٨ من التمهيد لأبي الخطاب ، ١٩١/١ من شرح الكوكب ، ص ٢٣ من إرشاد الفحول ٢ ١٨٢/١ من شرح الروضة لابن بدران .

⁽ه) انظر: ص ۱۷۸ من التبصرة ، ١٦٩/١ من شرح اللمِع ، ١٩٩٢ من العدة ، ٢/٢٩٢ من العدة ، ٢٦٧/٢ من التمهيد .

وكذلك قوله في عيسى: {قُوْلَ الْحَقّ}(١)، "وكلمة الله"(٢) والمراد به: الكائن بكلمة الله(٣)، يشهد لذلك قوله تعالى: {إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عَنْدُ اللّه كَمَثُلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيكُون}(٤)، وقوله تعالى: {الْحَجَّ أُشُهُرُ مَعْلُومَات}(٥)، ومعلوم [أن](٦) الحجة: أفعال محصوصة ، والأشهر: ظرف زمانه ، كما أن الأمكنة: ظروف مكانه ، فعبر عن الظرف بالمظروف (٧)، وهذا استعارة واتباع (٨).

الظرف بالمظروف (٧)، وهذا استعارة واتساع (٨). وقوله تعالى : {وَاسْأَلِ الْقَرْيَة (٩)[...](١٠)وَالْعِيرَ} ، وإنما المراد به: سؤال أهلها (١١)، إذ لايحسن إحالة السؤال على الجماد والبهائم ، ولو

⁽۱) وتمام الآية : {ذلك عيسى بن مريم قول الحق الذي فيه يمترون} . آية رقم ٢٤ من سورة مريم . قال أبو يعلى : "معناه : صاحب قول الحق" . ٢٩٦/٢ من العدة وانظر ٢٦٦/٢ من التمهيد .

⁽٢) كما في قوله تعالى : [إنما المسيح عيسى بنُ مريم رسولُ الله وكلمتُه ألقاها إلى مريم وروحٌ منه] . آية رقم ١٧١ من سورة النساء .

⁽٣) انظر ٥٩٠/١ من تفسير القرآن العظيم لابن كثير .

⁽٤) آية رقم ٥٩ من سورة آل عمران .

 ⁽٥) آية رقم ١٩٧ من سورة البقرة .

⁽٦) هذه إضافة لابد منها ليستقيم السياق .

⁽٧) ولهذا قدره بعض العلماء بوقت الحج ، أي : وقت الحج أشهر معلومات ، كما ذكره ابن قتيبة ص٢١٠ من كتابه تأويل مشكل القرآن .

وقد ذكر ابن كثير في تفسيره تقديرات أهل اللغة، ومايترتّب عليها من خلاف فقهي عند تفسيره لهذه الآية ٢٣٥/١ .

⁽٨) لأن الأشهر لاتكون حجاً ، هكذا قال أبو يعلىٰ ١٩٧/٢ من العدة .

⁽٩) آية رقم ٨٢ من سورة يوسف .

⁽١٠) في الأصل هكذا "واسأل القرية والعير" ولأن بينهما قوله سبحانه : {الَّتِي كُنا فيها} وضعتُ هذه النقاط دفعاً لتوهم ارتباط لفظة العير بلفظة القرية، وهو غير صحيح .

⁽١١) انظر : ص ١٧٨ من التبصرة ، ١٦٩/١ من شرح اللمع ، ١٩٩/٢ من العدة ، ٢٦٩/٢ من التمهيد .

م سئلت فليست مما يجيب عن السؤال (١).

(١) فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه .

انظر: ١٦٩/١ من شرح اللمع ، ٢٦٦/٢ من التمهيد .

ومن الملاحظ أن المصنف رحمه الله لم يستكمل أقسام المجاز في القرآن، فاكتفى

بالزيادة والنقصان .

وهناك عند القائلين بالجاز: بجاز التقديم والتأخير، كقول عالى : {والذي أخرج المرعلى، فجعل عثاءً أحوى } آية رقم ٤-٥ من سورة الأعلى ٤ والمراد به :أخرج المرعى أحوى فجعله غثاء أ، وهناك غيرها .

انظر: ص ١٧٨ من التبصرة ، ١٦٩/١-١٧٠ من شرح اللمع ، ٢٦٧/٢ من التمهيد ، ١٥٧/١ ومابعدها من شرح الكوكب المنير ، ص ٦٠-٦٢ من مذكرة الشنقيطي على الروضة .

[الأسئلة التي أوردها نفاة المجاز على أدلة القائلين به ، والجواب عنها] ((فصل))[١٦١/ب]

في أسئلتهم :

وقد تكلُّفوا غاية [التكلُّف](١)، وتعسَّفوا غاية [التعسُّف](٢)في بيان أنه حقيقة، فَمِن ذلك قولِهم : إِن القرية هي: مجمع الناس، مأخوذ من : قرأتُ الماء في الحوض ، وماقرأت الناقة في رَحِمِها سلا قط ، وقرأت الطعام في في "، وقالوا في المعروف بالضيافة : مقري ، ويقري الاجتماع الأضياف عنده (٣)، وسمتى القرآن والقراءة بذلك لكونه مجموع كلام, ، فكذلك حقيقة $[[\tilde{r}]_{alg}]^{(3)}$ الناس، دون $[[l]_{alg}]^{(7)}$ ، فما أراد إلا مجمع الاجر

ظلمُوا } (٨)، وقوله: {و كَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْر رَبِّها } (٩). وهذا يرجع إلى [المجمع](١٠)من الناسيُّدون الجدران (١١).

في الأصل: "التكليف"، بإثبات الياء، والصحيح المتمشي مع السياق حذفها ، كما أثبته. (1)

في الأصل: "التعسيف"، بإثبات الياء، والصحيح المتمشى مع السياق حذفها، كما أثبته. (Y)

⁻انظر : ٤٧/١ من الإحكام للآمدي . (τ)

في الأصل: "الإجماع" والمتمشى مّع صحة السياق ماأثبته . (\mathfrak{t})

⁽⁰⁾

مَذَه إضافة لابد منها ليستقيم السياق . في الأصل كتبت مكذا "الجدات"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته . (7)

انظر في ذلك مادة :"قُرأً" من الصحاح للجوهري ٢٤٦٠/٦ ، ومادة ُقُرَى "ص١٩١ من المصباح المنير .

آية رقم ٥٩ من سورة الكهف . (Y)

⁽٩) آية رقم ٨ من سورة الطلاق .

في الأصل: "المحرح"، والصواب المتمشي مع صحة السياق ماأثبته . (1.)

انظر : ٤٧/١ من الإحكام ، ٢٠٠/٢ من العدة ، ٢٦٦٦-٢٦٨ من التمهيد ، (11)٧/١١٢-١١٣ ، ٢٠-٤٦٣ من مجموع الفتاوي ، ص١٠٨ من كتاب إلايمان لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ٣٠٢/٢-٣٠٣ من مختصر الصواعق المرسلة .

والعير: اسم للقافلة (١).

قالوا: ولأن الأبنية والحمير إذا أراد الله نطقها أنطقها ، وزمن النبوّات وقتُ لخرق العادات ، ولو سألها لأجابته عن حالهم عمجزة له مأو كلمة (٢).

وقوله تعالى : {ذَلِكَ عِيسَىٰ بِنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ} (٣) إنما أشار بقوله : "قولَ الحقّ" اسمه ونسبته إلى أمّه ، وذلك حقيقة قول الله (٤)، وقد قال صاحبكم أحمد : "إلله هو الله ، يعنى: الاسم هو المسمّى "(٥).

وقوله تعالى : {وَأَشْرِبُوا رَفَي ُ قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ } (٦) فإنه لمّا نُسف بعد أن بَرد في البحر ، وشربوا من الماء كان ذلك حقيقة ذات العِجْل (٧)، فلاشيء مما ذكرتم إلا وهو حقيقة (٨).

. فيقــال (٩): القــــرية : مـــاجَمعَتْ ، واجتُمـــع فيهــــا ، لانفــــس

⁽١) انظر ٧/١٤ من الإحكام للآمدي ، وانظر عادة "عير" من الصحاح ، وفيه أن العير بكسر العين : "إلابل التي تحمل الميرُه" ٢٦٤/٢ ، وانظر مادة "عير" ص١٦٧ من المصباح المنير 1 وانظر ٢١٢/١٦ من تفسير ابن جرير الطبري عند شرحه للآية .

⁽٢) انظر ٧/١ من الإحكام للآمدي ، وقد أورد أبو يعلى في العدة بعد ذكر الآية : "واسأل القرية" نقُلاً عن أبي الفضل التعيمي في قوله في تفسير الآية :"فيجوز أن تكلّم الجمادات الأنبياء" ٢٩٧/٢ ، وانظر ٢٦٨/٢ من التمهيد .

⁽٣) آية رقم ٣٤ من سورة مريم .

⁽٤) جاء في العدة والتمهيد عند هذه الآية أن عيلى : ليس بقول الحق ، وإنما هو صاحب قول الحق ٢٩٦/٢ من العدة ، ٢٦٦/٢ من التمهيد ، وانظر ٢٣١/٥ من تفسير ابن الجوزي "زاد المبير" عند تفسيره لهذه الآية .

⁽ه) كما نقل عنه نحو ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في غير ما موضع من رسائله ٤ انظر على سبيل المشال ١٨٥٥-٢١٣ ، ٢١٣٩٨،٩٨،١٦٩،٩٨،٢٤/١ من مجموع الفتاوى ، وأبان الصواب في هذه القضية موضحاً أن الاسم للمسمى لايطلق عليه ٤ هو هو ، ولاهو غيره .

⁽٦) آية رقم ٩٣ من سورة البقرة .

⁽٧) انظر في بيان هذه القصة : ١٢٦/١ ، ١٢٦/١ ومابعدها من تفسير ابن كثير -

⁽۸) انظر : ۲/۲۹۳-۹۹۹ من العدة .

⁽٩) هذه إجابات المصنّف على الأسئلة التي أوردها نفاة المجاز على أدلة القائلين به .

المجتمع (١). ولهذا سمّى القُرء ، والأقراء لزمان الحيض [١٦٦/أ]أو زمان الطهر (٢)، والتصرية والمصرّاة ، والصراة : اسم لمجمع اللبن والماء ، لالنفس الماء المجتمع ، ولااللبن المجتمع ((7))، والقاري : الجامع للقرآن ، والمقري : الجامع للأضياف (٤).

فأما نفس الأضياف:فلا ، والقافلة لاتسمّى عيراً إن لم تكن ذات بهائم خصوصة (٥)، فإن المشاة والرّجالة لايسمّون عير [اً] (٦)، فلو كان اسماً لمجرّد القافلة لكان يقع على الرّجالة ، كما يقع على أرباب الدواب ، فبطل ماقالوه وقولهم : لو سأل لأجاب الجدار ، فمثل ذلك لايقع بحسب [الأحيان] (٧). ولا يكون معتمّداً على وقوعه إلا عند التحدّي به ، فأما أن يقع بالهاجس ، وفي عموم الأوقات : فلا (٨).

⁽١) الحق:أن القرآن جاء بإطلاق لفظ القرية تارةً على المكان وتارة على السكّان ، فمن الأول قوله تعالى : {أو كالذي مرّ على قرية} ، وهذا في المكان الذي كان آهُلاً بالسكّان ، ومن الثاني:قوله تعالى : {وكم من قرية أهلكناها} ، {وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا} ، {وكأين قرية هي أشد قوة من قريتك التي أخرجتك أهلكناهم فلاناصر لهم} ، {وكأين من قرية عتت عن أمر ربها ورسله فحاسبناها...} الآية ، والسياق هو الذي يحدد ذلك .

انظر : ١١٢/٧ من مجموع الفتاوي ، ٢٠/٣٠ منه ، ص ١٠٨ من كتاب الإيمان ، ٣٠٢/٢ من مختصر الصواعق المرسلة .

⁽٢) مرّ ذكر الخلاف في المراد بالقُرء، والمراجع في ذلك ، انظر ص٥٩ من الرسالة .

⁽٣) انظر مادة "صرر" من الصحاح ٧١٠/٢ ، ومادة "صر" ٢٨٢/٣ من معجم مقاييس اللغة . ___

⁽٤) انظر مادة "قرأ" من الصحاح للجوهري ٢٤٦٠/٦ ، مادة "قررك" من المصباح المنير ص١٩١ ، وانظر ٢٧/١ من الإحكام للآمدي .

ص ١٩١ ، وانظر ٢٧/١ من الإحكام للآمدي . (٥) وهـي .الإبل المحملة بالميرة ، انظر مادة "عَير" من الصحاح ٧٦٤/٢ ، وتطلق على غيرها من الحمير والبغال ، انظر مادة "عَير" من لسان العرب لابن منظور ٢٠٣٠٠ . وانظر ١٨٨١ من الإحكام للآمدي .

⁽٦) في الأصل: "عير"، وألصحيح إثبات الألف كما أوردته.

 ⁽٧) هذه الكلمة مكتوبة في الأصل هكذا: "الاحسان"، لكني وجدتها في الآمدى، كما أثبته الظر ١٩/١ من إلاحكام .

⁽٨) انظر الاستدلال بهذه الآية في : ص١٧٩ من التبصرة ، ١٧٠/١ من شرح اللمع ، انظر الاستدلال بهذه الآية في : ص١٧٩ من التمهيد ، .

وقوله تعالى : {ذلك عيسى ابن مريم} يرجع الى الاسم ، فانهم اذا حملوه على هذا أيضا كان مجازا لأن القول الذى هو الاسم ليس بمضاف اليه [ولدا](۱), [يقول](٢)[تعالى] : {ماكان لله أن يتخذ [من] ولد سبحانه}((T)) والاسم الذى هو القول : ليس بابن مريم ، والما ابن مريم نفس الجسم والروح التى يقع عليها الاسم الذى ظهرت على يديه الآيات الجارية التى جعلوه لأجل ظهورها الها(٤).

وقوله (٥): المراد به نفس ذات العجل لما نسفه موسى (٦)، فاذا نسف خرج أن يكون عجلا أيضا ، بل العجل حقيقة الصورة المخصوصة التى خارت (٧)، ولأن برادة الذهب (٨)لاتصل الى القلوب ، وغاية $[a]^{(P)}$ تصل الى الأجواف ، فأما أن يستقيها الطبع فيحيلها الى أن تصل الى القلب ، فليس كذلك ، بل سحالة (١٠) الذهب اذا حصلت في المعدة رسبت ، ولم

⁽١) في الأصل ليست واضحة تماما وأقرب مايكون لها ماأثبته .

⁽٢) في الأصل "فيقول" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٣) آية رقم ٣٥ من سورة مريم .
وقد وردت الآية في الأصل هكذا : "ماكان لله أن يتخذ ولدا سبحانه" ولم أقف
عليها قراءة في كتب القراءات _ حسب اطلاعي _ ولذا فقد صححت الآية كما في
المصحف .

⁽٤) انظر : ٢٩٦/٢ من العدة ، ٢٦٦/٢ من التمهيد ، وهذا لايستقيم مع منقال انالاسم للمسمى دال عليه _ وهم أهل السنة _ لأنه لايلزم أن يكون غير المسمى خارج الذهن . والله أعلم .

⁽٥) أى المخالف في اثبات المجاز .

⁽٦) كما في قوله تعالى : [لتخرقنه ثم لننسفنه في اليم نسفاً} آية رقم ٩٧ من سورة طه.

⁽٧) قال تعالى : {فأخرج لهم عجلاً جسداً له خوار} آية رقم ٨٨ من سورة طه . وانظر في سياق القصة وتفسيرها ١٦١/٣ من تفسير القرآن العظيم لابن كثير رحمه الله .

⁽ Λ) يقال : بردت الحديد بالمبرد ، أبرده بردا ، وبرادة الشيء ماسقط منه . انظر مادة "برد" من الصحاح للجوهرى ٤٤٦/٢ .

⁽٩) هذه اضافة لابد منها ليستقيم السياق .

⁽١٠) السحالة : بضم السين ماسقط من الذهب والفضة ونحوهما ، كالبرادة ، والسحل بفتح السين : النقد من الدراهم ، والمسحل بكسر الميم المبرد . انظر مادة "سحل" من الصحاح للجوهري ١٧٢٦-١٧٢٧ .

تتحلل بحيث ترتقي إلى غير محلها ، فضلاً عن أن تصل إلى القلب ، ولأن قول العرب : أشربوا لايرجع إلى الشَّرب ، إنما يرجع إلى المثلاث الإشراب (١) وهو الإشباع ، وذلك يرجع إلى الحبّ ، لاإلى الذوات ، التي هي الأجسام (٢). ولهذا لايقال : أشربوا في قلوبهم الماء ، وهو مشروب ، فكيف يقال في العجل ؟ على أن إضافته إلى القلب : إضافة الى محلّ المحبة (٣)، وقد ورد الخبر بأنهم كانوا يقولون في سُحالته إذا تناولوها : "هذا أحبُّ إلينا من موسى ومن إله موسى" لما تأكدت فتنة العجل في قلوبهم (٤).

⁽۱) انظر مادة "شرب" من الصحاح ١٥٣/١-١٥٤ .

⁽٢) انظر: ٢/ ٢٩٩ - ٢٩٩ من العدة ، ٢٦٧/٢ من التمهيد ، ففيهما الكلام حول هذه الآية ختصراً الاسيما في التمهيد ، أما في العدة فقد ذكر أبو يعلى بعض الآثار في المراد بالآية .

⁽٣) انظّر: ٢/٩٩٦ من العدة ، وانظر: ٢/٣٥٧-٣٦٠ من تفسير ابن جرير الطبري ، "جامع البيان في تأويل آي القرآن" .

⁽٤) انظر : ٣٦٠-٣٥٠ من تفسير ابن جرير ، ١٢٦/١ ، ٣١٠ من تفسير ابن كثير . وللمانعين من المجاز جواب على كل هذا غير ماذكره المصنف وهو : أن كل هذا حقيقة بقرينته ، وعليه:فهناك فرق بين جواز الاستعمال،وجواز الاستدلال . انظر في ذلك : ٣١/٢٠ من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ٢٠/٢ من محتصر الصواعق المرسلة .

[من أدلة القائلين بوجود المجاز في القرآن]

ومن أدلتنا :

قوله تعالى : $\{\text{بلسان عربى مبين}\}^{(1)}$ واذا ثبت أنه عربى ، فان لغة العرب مشتملة على الاستعارة والمجاز $^{(7)}$ ، وهى بعض طرق البيان والفصاحة ولو أخل بذلك لما تمت أقسام الكلام ، ولاتصرحت فصاحته على الكمال والتمام ، ولابان $[\text{قيزه}]^{(7)}$ ، والما $(\text{يبين})^{(2)}$ تعجيز القوم : اذا أطال ، وجمع بين استعاراتهم ، وأمثالهم ، وحقائقهم ، ولايبين عوار الألفاظ الا اذا طالت ، ولهذا لا يحصل التحدى بمثل "تبت" $^{(0)}$ ولابالآية والآيتين $^{(7)}$ ، ولهذا جعل حكم القليل منه غير محترم احترام الطويل ، فسوغ الشرع للجنب ، والحائض تلاوته ، كل ذلك لأنه لا اعجاز فيه $^{(Y)}$ ، فاذا أتى

⁽١) آية رقم ١٩٥ من سورة الشعراء .

⁽٢) انظر ٢٦٦/٢ من التمهيد لأبي الخطاب ، علما أن النافين للمجاز ينازعون في ذلك.

 ⁽٣) هذه اللفظة في الأصل غير واضحة ، وأقرب شيء لصحة السياق ماأثبته ويحتمل
 كونها "ولابان تعجيزه" وماأثبته أقرب الى مافى الأصل .

⁽٤) هذه الكلمة مكتوبة في هامش المخطوط .

⁽٥) آية رقم ١ من سورة المسد .

⁽٦) انظر : ١٥٩/١ من الاحكام للآمدى ، ١٢٣/٢ من الاتقان في علوم القرآن للسيوطي .

⁽٧) احترام الكثير دون القليل وقراءة الحائض والجنب لقليل من القرآن كالآية وبعض الآية مما اختلف فيه الفقهاء نظرا لناحية الاعجاز فيه ، فذهب أبو حنيفة الى أن مالا يحصل به الاعجاز كبعض الآية يجوز قراءته ، وذهب الجمهور الى المنع من ذلك لدخوله في عموم المنع ، ولأنه يصدق عليه اسم قرآن ، والآثار في هذا الباب معلومة ، منها أثر على رضى الله عنه لما سئل عن الجنب يقرأ القرآن فقال "لا ولاآية" وفي رواية "ولاحرفا".

انظر المسألة في ٢٠٠/١ من المغنى لابن قدامة ، باب فرض الطهارة ، تحقيق د. التركى ، ود. الحلو .

بالمجاز والحقيقة ، وسائر ضروب الكلام وأقسامه [و]فاق^(١) كلامهم الجامع ، المشتمل على تلك الأقسام، بأن الإعجاز ، وظهر التعجيز لهم ، فهذا يوجب أن يكون في القرآن مجاز^(٢).

ومنها :

فإن قيل : كان في لغة قوم تسمية المصلّي صلاة (١١)، وقد ورد في

(١) في الأصل: "ففاق"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

(٢) أورد أبو الخطاب في التمهيد هذا الدليل مختصراً في ٢٦٦/٢.

(٢) في الأصل: عليهم "، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

(٤) آية رقم ٤٠ من سورة الحج .

(ه) آية رقم $\forall \forall$ من سورة الكهف .

(٦) هذه إضافة لابد منها لاستقامة السياق .

(٧) انظر مادة "صَلاً" في الصحاح للجوهري، فقد ذكر المعنيين ٢٤٠٢، وانظر مادة "صَلاً من الليان ١٩٨/١٩.

(٨) انظر : ص ١٧٨ من التبصرة ، ١٧٠/١ من شرح اللمع .

(٩) في الأصل هكذا : والجماد ولايتصف مو المتمشي مع صحة السياق حذف الواو عكما أثبته .

(١٠) انظر : ص١٧٩ من التبصرة ، ٢٦٦/٢ من التمهيد .
وقد أورد الشيرازي : أن أبا العباس بن سُريج ألزم أبا بكر بن داود في مناظرة
بينهما في قوله تعالى : {لهُدّمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد} والصلوات :
لايتأتى مدمها ، وفي قوله تعالى : {جداراً يريد أن ينقض } ، والإرادة لاتصح من
الجدار ، فلم يكن منه جواب ، ولم يجد عن ذلك محيصا .

ص ١٧٩،١٧٨ من التبصرة ، ١٧٠/١ من شرح اللمع .

(١١) انظر اللسان ، مادة "صَلّا" ٢٠٠/١٩ .

التفسير: {وأَنَّ الْمُسَاجِدُ لِلَّهِ} (١) أعضاء السجود (٢)، والجدار إن لم يكن له إرادة، لكنه لايستحيل من الله [فعل] (٣) إلارادة فيه من غير إحداث بنية مخصوصة .

فيقال:

[هذه](٤) دعوى على الوضع ، إذ لا يُعلم أن الصلاة في الأصل إلا الدعاء(٥)، وزيد في الشرع أو نقل إلى: الأفعال المخصوصة (٦).

فأما الأبنية : فلا يُعلَم ذلك من نقل عن العرب (٧)، وإن سُميت صلوات: فإنما هو استعارة ، لأنها مواضع الصلوات (٨).

ولـو خلق الله في الجدار إرادة لم يكـن بها مريدا ، كمـا لو خلق عنه كلامًا لم يكن به متكلّما .

⁽١) آية رقم ١٨ من سورة الجن .

⁽٢) وهو قول سعيد بن جبير، كما أورده عنه ابن كثير رحمه الله في ٤٣١/٤ من تفسيره.

⁽٣) في الأصل: "فعلى"، والصواب ماأثبته .

⁽٤) في الأصل: "هذا"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

⁽ه) المراد: الأصل اللغوي ، انظر مادة "صَلا" من الصحاح ٢٤٠٢/٦ ، واللان

⁽٦) انظر ٢/٥ من ِ المغنى لابن قدامة ، كتاب الصلاة .

⁽٧) انظر مادة "صَلاً" في الصحاح ٢٤٠٢/٦ ، وفي اللسان ١٩٨/١٩ .

⁽٨) المرجعين السابقين .

وانظر: ص١٧٨ من التبصرة ، ١٧٠/١ من شرح اللمع ، ٢٦٧/٢ من التمهيد . والصلوات في الآية : المراد بها : الكنائس ، هكذا قال ابن عباس ، وقال عكرمة والضحاك وقتادة : إنها كنائس اليهود ، وقال أبو العالية : هي معابد الصابئين ، وقال مجاهد:هي مساجد أهل الكتاب ، انظر ٢٢٦/٣ من تفسير آبن كثير .

[الدلالة على جواز المجاز عقلا] (فصل))

وأما الدلائل [على] (١) جوازه شرعا ، فماقدمنا من الآيات . وأما الدلالة على جوازه عقلاً [فهـي] (٢) أنه ليس في ذلك مايحيل معنى ، ولايوجب مناقضةً ولااختلافا ، ولايجل بمقصود ، فلاوجه للمنع منه عقلا (٣).

⁽١) في الأصل: "في"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٢) هذه إضافة لاستقامة السياق .

رم وهذا الفصل مما انفرد بذكره المصنف رحمه الله، فلم أر فيما اطلعت عليه من مراجع من أفرد هذا المبحث بفصل مستقل ، ويظهر والله أعلم أن السبب في ذلك: ظهوره ووضوحه مما لاحاجة إلى تخصيصه، لكن هذا مما يبين طول باع المصنف ، وسعة نَفَسه في إيراد ولم شتات الموضوعات .

[شبهات المخالفين في جوازالمجاز] (فصل))

في شبهات (١) المخالف :

فمنها قولهم:

إِن المجاز كُذَب؛ لأنه قد يقع خبرًا بخلاف ُخبَره ، ويتناول الشيء على خلاف ماهو به (٢).

فنقول:

القائل في الرجل البليد: هذا حمار ، والعلم حاصل بسلب الحمارية عنه، وهو النهيق ، ويقول في السخيّ : بحر ، ويحسن سلب ذلك عنه بأن يقال : ليس ببحر، لكنه رجل كريم ، ذو عطاء جزيل، أو عالم علماً وسعيا (٣).

والخبر المورود (2)على قائله بالسلب [177/v] المنه خبره من الإثبات ، أو إثبات ماسلبه : هو الكذب (0).

وماليس بحقيقة فليس بحق ، وماليس بحق فهو الباطل ، إذ ليس بينهما واسطة (٦).

⁽١) هكذا عبر المصنف ، ولو لطّف العبارة بذكر الحجج أو الأدلة لكان أولى ، لأنها أدلة قوية ،وحجج ظاهرة فيما أرى ، والله أعلم .

⁽٢) انظر : ١/٨٨ من الإحكام ، ٧٠٠/٢ من العدة .

⁽٣) المراد : صاحب العلم الواسع، ومن يبذل وُسْعه في العلم . انظر مادة "وَسَع" في الصحاح ١٢٩٨/٤ ، ففيه مايدل على ذلك إلا أن المصنف رحمه الله أغرب في استعمال اللفظة ، ولو قال : "واسعا" لكان أبعد عن إلإغراب.

⁽٤) يقال : ورد فلان ورودا ، أي : حضر ، والمراد هنا : الخبر المذكور ، أو المورد المحضَر ، انظر مادة "ورد" من الصحاح ٤٩/٢ .

⁽٥) انظر : ١/٩١ من الإحكام للآمدي ، ٢٠١/٢ من العدة .

⁽٦) انظر : ص ۱۷۹ من التبصرة ، ١/١٧١ من شرح اللمع ، ٥٠،٤٨/١ من إلاحكام ، ٢٠٠/٢ من التمهيد .

ومنها: أن قالوا: إن المجازلم تستعمله العرب إلا لأجل الحاجة والضرورة (١)، مثل حاجة الشعراء إلى المدح المبالغ لاستخراجهم جوائز الأمراء والملوك ، وتسهيل العطاء على الممدوح ، فافتقروا إلى تشبيه الكريم بالبحر ، وتلقيبه بالسحاب الهاطل ، والماء الفائض ، والفرس الجارى ، واستعاروا له بوصفه بالاقدام على الحرب ، وثبات القلب اسم أسد وشجاع ، وفي منع الجار (٢) وثبات العزم اسم جبل ، ولمَّ احتاجوا الـذم لانخداع قلب من لا يمكنهم النكاية فيه بالفعل ، وكانوا أرباب ألسنة استبدلوا الألسنة بالأسلحة ، فأنكوا (٣) بالهجو ، قدحاً في الأعراض ، و[فتاً] (٤) في الأعضاد ، بتلقيب الرجل حمارا ، وربما يقصدون بذلك وصفه بالبلادة والقذارة والشرُّه وبالحساس (٥)صفة له بالخور ، واحتاجوا إلى استرحام القساة واستعطاف المعرضين من الولاة فاستعاروا لأنفسهم مايوجب رقة القلوب عليهم بتشبيه أولادُهم بالأفرُخ (٦) والزُغْب (٧)، وأنفسهم بالذواق، كقول

يقال: نكيت في العدو نكاية إذا قتلت فيهم وجرحت ، مادة تكلي من الصحاح ، (٣)

(٤)

في الأصل هكذا: "قنا"، والصحيح المتمشى مع صحة السياق ماأثبته . هكذا في الأصل ، مِن "حَسَس" وهو : الصوت الخفي ، ويطلق على الرقة ، انظر (0) مادة "حَسَس" من الصحاح ٩١٦/٣.

ويحتمل كونها بالخاء من الخساسة، وهي الدناءة ، مادة خسس من الصحاح ٩٢٢/٣ هكذا في الأصل ، وهو جمع فرخ ، والفرخ ولد الطائر ، والجمع : أَفرُخ ، (٦) وأفراخ, والكثير فراخ ، انظر مادة "فُرَخ" من الصحاح ٢٨٨١ .

الرُغْب : بضم الزاي وإسكان الغين الفراخ ، وبالفتح : الشعيرات الصفر على (γ) ريش الفرخ ، انظر مادة "زُغُب" ١٤٣/١ من الصحاح .

انظر في هذا الدليل لهم : ص١٧٩ من التبصرة ، ١٧٠/١ من شرح اللمع ، ٢٠١/٢ (1)

هكذا في الأصل ، ولم يتبيّن لها عندى معنى ، اللهم إلا أن السياق يحدّد المعنى في (Y)الثبات والقوة ، ولعل المراد : الدفاع عن الجار وحمايت، أو حماية المستجير أو منع الجائر ونحوها ، والله أعلم .

الشاعر (١) لعمر [رضي الله عنه]: ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ (٢) زُغُب الحواصل لاماء ولاشجر

ألقيت كاسيهم في قعر مظلمة

فاغفر هداك مليك الناس ياعمر (٣)

فهذه حاجات وضرورات ألجأت أربابها إلى الاستعارات[١٦٤/أ] واستعمال المجازات ، فصارت بمثابة من لم يجد سيفاً لقتال عدوه فاشتمل له بقدوم (٤)، ولم يجد سكيناً يبرى بها القلم فبرأه بمقراض ، والآلات للأعمال

(۱) هـو: جرول بن أوس ، من بني قطيعة بن عبس ، الملقب بالحطيئة ، لقصر قامته ، وقربه من الأرض ، يكني : أبا مليكة ، قال عنه ابن قتيبة : "كان راوية زهير ، وهـو جاهلي إسلامي ، كان رقيـق الإسلام ، لئيم الطبع ، هجّاء للخلق، حتى هجا أباه وأمه، بل ونفسه ، كان بينه وبين الزبرقان بن بدر جوار ، فلم يحمد جواره فهجاه الحطيئة ، فشكاه إلى عمر رضى الله عنه ، وقال : خبيث ، لأشغلنك عن أعراض المسلمين ، فحبسه ، فاستعطفه بهذه القصيدة ، فرق له ، وخلى سبيله ، وأخذ عليه ألا يهجو أحداً من المسلمين ، فامتنع عن ذلك ، طيلة حياة عمر رضى الله عنه .

انظر ص١٤٨-١٥١ من الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق د. مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية ، معروت .

الكتب العلمية ، بيروت . () مَرَخ : بالتحريك واد بين فَدك والوابشية ، خَضِر ، نَضِر ، كثير الشجر . وقيل : واد يمرّ باليمامة ، وقيل : إنه في العقيق جهة المدينة . أنظر : ١٠٣/٥ من معجم البلدان لياقوت الحموي .

(٣) أورده ابن قتيبة في الشعر والشعراء ص١٥١ منّع شيء من الاختلاف في الـرواية هكذا :

ماذا أردت ...الخ إلى قوله : فاغفر عليك سلام الله ياعمر . وهكذا أورد الشطر الأخير ابن عبد ربه في العقد الفريد مع تكملة القصيدة ، وقد ورد في الأصل "كاسيهم" بالياء، وأوردها بعضهم بالباء .

وانظر : ١٦٤/٦-١٦٧ من العقد الفريد لابن عبد ربّه أحمد بن محمد الأندلسي ، تحقيق د. عبد المجيد الترحيني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٠٤ .

(٤) قال في الصحاح : القَلْدُوم : التي يُنحت بها ، مخفَّفة . مادة "قَدم" ٥/٢٠٠٨ .

الموضوعة كالألفاظ ، والله سبحانه غنيّ عن كل شيء بذاته ، فلاوجه للخافة المجاز والاتساع إلى كلامه (١).

ومنها: أنه لو كان في كلامه مجاز لاشتق له منه اسم: متجوِّز ، ولما لم يجز ذلك على الله سبحانه، وجاز على آحاد العرب علم أن الله لم يتكلم بالمجاز، بل بمحض الحقيقة (٢).

ومنها: أنّ ماليس بحقيقة: فليس بحق، وكما لا يجوز أن ينفي عن كلامه كلام الله الحق، فيقول في كلامه ماليس بحق: لا يحسن أن ينفي عن كلامه الحقيقة، فيقال: في كلام الله سبحانه ماليس بحقيقة (٣).

⁽۱) انظر : ص ۱۷۹ من التبصرة ، ۱/۱۷۰-۱۷۱ من شرح اللمع ، ۲/۱۰۷ من العدة ، ۲۹۹/۲ من التمهيد .

⁽۲) انظر : ۱۷۱/۱ من شرح اللمع ، 7/7/7 من التمهيد .

⁽٣) انظر: ص١٧٩ من التبصرة ، ١٧١/١ من شرح اللمع ، ١٨/١ من الإحكام ، ٣/٠٠ من العدة ، ٢٦٩/٢ من التمهيد .

[الإجابة عن حجج القائلين بنفى المجاز] ((فصل))

في جمع أجوبة شبههم:

فأما قولهم:

بأنه يفضى إلى الكذب ، لأنه بخلاف عُبره ، فما أبعد هذا القول . وذلك أن الكذب مستقبَح عند كل ناطق عاقل ، والاستعارات عندهم مستحسنة مستعملة ، فأين الموضوع المستحسن من المجتنب المستقبع؟ (١) وقد أبان النبيّ صلى الله عليه [وسلم] عن [نفي] (٢) الكذب عنه، حيث

نطق به وأقر عليه أصحابه (٣)، فالذي نطق به أكثر من أِن يَحصى ، غير أننا نذكر قوله للحادي: "رفقاً بهؤلاء القوارير (٤) ياأ نُجَشَة "(٥)، يشير إلى النساء، حيث بكين لحدوه الشجي (٦).

انظر : ٤٩/١ من الإحكام للآمدي ، ٧٠١/٢ من العدة . (1)

في الأصل وردت اللفظة غير واضحة تماما ، وأقرب شيء لها ماأثبته . (Y)

توضيحه : أن المجاز ليس كذبا ، ولو كان كذباً لما تكلم به الرسول صلى الله (r)عليه وسلم وأقرّ أصحابه عليه ، إذ لـ كان كذبا لنفاه عنْه، ولمَا قـاله وأقرّه، فدل على أنه حق،وليس كذبا ، والمنازع لايقر بأن الرسول صلى الله عليه وسلم تكلّم بالمجاز أصلا ، وماأورده يجعله من الحقيقة مع قرائنه .

الحديث أخرجه أحمد والبخاري ومسلم . (ξ) انظر : ۱۸۷٬۱۷۵٬۱۱۱/۳ وغيرها من مسند أحمد ، ۸٥،٦٥/۸ من صحيح البخاري كتاب الأدب ، باب ما يجوز من الشِعْر ، باب المعاريض مندوحة عن الكذب ، ولفظه: "ارفق" ، وفي رواية عنده "رويدك" ، ١٨١١/٤-١٨١١ من صحيح مسلم ، كتاب الفضائل ، بأب رحمة النبيّ صلى الله عليه وسلم للنساء، وأمره لسوّاق

مطاياهن بالرفق بهن، ولفظه: "رويدك"...الخ . هـ و الحادي: أنجشة الأسود ، حبشي، يكنّى: أبا ماريه ، كـان حـــن الصوت بالحداء ٢ (0) وكان يرافق النبي صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره للحداء.

انظر : ١٧/١ من الإصابة ، ١١٧/١ من الآستيعاب . انظر شرح الحديثُ في ١٠/٥٤٥ من فتح الباري لابن حجر العسقلاني رحمه الله. (7)

وقال في استعارات الحرب: "الآن حميى الوطيس"(١)، فسمَّى النساء قوارير لسرعة تصدّعهن ، وبعد انجبارهن (٢)، وسمّى استعار [١٦٤/ب]الحرب وطيسا ، وهو تنّور من حديد (٣).

وقال : "إِن في المعاريض لمندوحة عن الكذب "(٤) ، وعرّض صلى الله عليه وسلم فقال : "نحن من ماء "(٥)، يُوهم أنه من عرب مخصوصين بالماء (٦).

أخرجه أحمد ومسلم وغيرهما . (1)انظر : ٢٠٧/١ من مسند أحمد ، ١٣٩٩/٣ من صحيح مسلم ، كتاب الجهاد والسير ، باب غزوة حنين ،ولفظه :"هذا حين حمي الوطيس".

(Y)

انظر : ٥٤٥/١٠ من فتح الباري ، ١٧١/١ من شرح اللمع . انظـر مادة "وطس" من الصحـاح للجوهري ٩٨٩/٣ ، وانظـر ١١٦/١٢ مـن صحيح (r)مسلم بشرح النووي ، دار الفكر ، بيروت .

أخرجه البخاري في الأدب المفرد عن عمران بن حصين موقوفا ، وعن أبي عثمان (\mathfrak{t}) النهدي عن عمر موقوفا أيضا ، بلفظ مقارب له .

انظر الأدب المفرد ، باب المعاريض ، رقم الحديث ٨٨٥-٨٨٥ ترقيم: محمد فؤاد عبد

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٩٩/١٠ . قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٥٩٤/١٠: رجاله ثقات ".

وانظر : ٢٣٣/١ من كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمااشتهر من الأحاديث على أُلْسنة الناس للعجلوني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

ورد ذلك في قصة خروج النبي صلى الله عليه وسلم إلى بدر ، قــال ابن إسحاق : "ثم نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم قريباً من بدر ، فركب هو ورجل من أصحابه حتى وقف على شيخ من العرب فسأله عن قريش وعن محمد وأصحابه ومابلغه عنهم، فقال الشيخ : لاأخبركما حتى تخبراني مَن أنتما؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا أخبرتنا أخبرناك ، فقال: أوذاك بذاك؟ قال: نعم ، فأخبره الشيخ، فلما فرغ من خبره قال: ممن أنتما ؟ فقال صلى الله عليه وسلم "نحن من ماء"،

انظر : ٢٦٤/٣ من البداية والنهاية لابن كثير ، ١٨٩/٢ من السيرة النبوية لابن

ولهذا لما قال الرسول صلى إلله عليه وسلم للشيخ الذي سأله ممن أنتما! قال: من ماء ، قال الشيخ: مامِن ماء؟ أمِن ماء العراق ؟ انظر المرجعين السابقين .

وقال : "أَلْسُنَا مِنْ ضَنَاتِهِن "(١)، وقال لِلذي طلب منه بعيرًا يخرج معه عليه إلى بعض الغزوات ، وكان منافقاً : "لاأجدُ إلا ولد ناقة "(٢)، يُوهم

فقال : ماأصنع بولد ناقة؟

فقالوا له في ذلك ، وكان عنده من نعم الجزية والصدقة عدد ، فقال : أليس الجمال أولاد النُّوق؟(٤)

وقَال : "لاتدخل الجنّة العُجّر "(٥)، وإلى أمثال ذلك من

هكذا في الأصل ، ولم أقف عليه بهذا اللفظ ، لكن أخرج الشافعي في مسنده ٤ والبيهقي في سننه مايفيد معناه ، انظر ٢١٧/٢ من مسند الشافعي مع بدائع المِنَ ، للإمام الشافعي ، ط/دار الأنوار ، القاهرة ١٣٦٩ه ، وانظر ٦/٤٧٦ من السنن الكبرى للبيهقي ، وانظر ٣٩٢/٢ من غريب الحديث للخطّابي ، تحقيق د. عبد الكريم العَزباوي، ط/١٤٠٢ه ، نشر جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى . ويحتمل كونها "من ضنئهن" وله وجه ِقوي . والضِيْنُ ء : الولد ، والمراد بالحديث "ألَّتْنا أولاد النساء" والله أعلم ، انظر مادة

ضَناً" ١٠٦/١ من اللسان .

ويصح إطلاق اللفظة "ضنا "بدون همز، فتكون العبارة "ضنا أهله" وضناتهن ". انظر مادة "ضَنَّن" من كتاب ُّ الفائق في غـريب الحديث للـزمخشــري ٣٤٩/٢ ، تحقيــق د. حمد أبو الفضل إبراهيم، وعلى البجاوي ، ط/٢ ، الحلبي ، القاهرة .

أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

انظر : ٢٦٧/٣ من مسند أحمد ، مسند أنس بن مالك رضي الله عنه ، ٢٠٠/٤ من سنن أبي داود ، كتاب الأدب ، باب ماجاء في المزاح ، ١٤/٤ مسن سنن الترمذي ، كتاب البر والصلة ، باب ماجاء في المزاح ، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب ، وقوله: "كان منافقا" لم أجد مستنداً له ، والله أعلم .

الغصيل هو: ولد الناقة . انظر مادة "فصل " من الصحاح ١٧٩١/٥ . (r)

انظر المراجع السابقة في تخريج الحديث ، وفي رواية الترمذي وأبي داود: "وهل تلد الإبل إلا النُّوق" ٣١٤/٣ من سنن الترمذي ، ٢٠٠/٤ من سنَن أبي داود .

أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب أخلاق النبيّ صلى الله عليه وسلم وآدابه " ص٩٠، ط/مطابع الهلالي، سنة ١٣٧٨ه عن عائشة رضي الله عنها، ولفظه: "إن العُجُز لاتدخل الجنّة".

قال الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، المطبوع بهامش إحياء علوم الدين للغزالي ١٢٩/٣ ، ط/دار المعرفة ، بيروت،١٤٠٢ه مانصة : - = المعار [ي-] $ض^{(1)}$ وقال ذلك توسعا ، وقال : "انى لأمزح ولاأقول الاحقا" $^{(7)}$ ، وليس [ماحسن] $^{(7)}$ نفيه كان كذبا .

ألا ترى أنه يحسن نفيه وهو حسن ومستحسن ، والكذب لايقع مستحسنا ، ولأنه يقابل قولهم حسن نفيه فكان كذبا ، فانه حسن اثباته فلا يكون كذبا والكذب لا يحسن اثباته .

ومما يفسد دعواهم الكذب: أنهم لايسمون من أكثر الاتساع فى المجاز والاستعارات كذابا ، ولحال ألا يشتق للمكرر لنوع من الأفعال فعالا ولهذا قالوا فيمن يكرر فى كلامه التاء ضرورة تمتاما (3) ، أو يكرر الفاء فأفاء (0) ، ومن كرر التهزى سمى هزأة (7) ، فلما مدح المكرر للمجاز بالفصاحة والقدرة على المنطق لغة ، ولم يذم شرعا ولاقدح فى عدالته علم

تحديث الحسن : لايدخل الجنة عجوز "أخرجه الترمذى في الشمائل هكذا مرسلا وأسنده ابن الجوزى في الوفاء من حديث أنس بسند ضعيف

⁽١) في الأصل "المعارض" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽۲) أخرجه الترمذى في سننه ٣١٤/٤ ، باب ماجاء في المزاح ، عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قالوا يارسول الله انك تداعبنا قال : "اني لاأقول الاحقا" . كما أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم ص ٨٩ ، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٣٩١/١٢ عن عبيد الله بن عمير عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما مرفوعا .

وأورده الهيثمى في مجمع الزوائد ١٧/٩ ط/دار الكتاب العربي ، بيروت ، باب حسن خلقه صلى الله عليه وسلم ، وقال رواه الطبراني في الأوسط واسناده حسن . وانظر ٢٣٤/١ من كشف الخفاء للعجلوني .

⁽٣) فى الأصل "من حيث" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته . وأبدلت "من" بما تمشيا مع قواعد اللغة .

⁽٤) انظر مادة "قم" من الصحاح ١٨٧٧/٥-١٨٧٨ .

⁽٥) انظر مادة "فأفأ" من الصحاح ٦٢/١.

⁽٦) فى الأصل "هزوه" وهو جرى على عادة المصنف فى تسهيل الهمزة . قال الجوهرى "رجل هزأة" بالتحريك أى يهزأ بالناس ، مادة "هزأ" ، $\Lambda \Sigma - \Lambda \Sigma / \Lambda$ من الصحاح .

أنه ليس بكذب (١)، ومن تكرّر منه الكذب كان فاسقا ، ولاأحد استجرىٰ (٢)على تفسيق المستعير المتجوّز في كلامه ، فبطل ماادّعوه (٣). وأما قولهم :

هو ضد الحقيقة [071/1] فيكون ضد الحق ، وهو الباطل : فليس كذاك (2) ، لأن الحق غير الحقيقة (0) ، ولهذا لفظ التثنية والتثليث حقيقة في الوضع للشرك ، وليس بحق (7) .

ورمي الشيء: أصابه ، وليس بصواب (٧).

وأما دعواهم:

أن المجاز لم تستعمله العرب إلا للحاجة فبعيد (٨)؛ لأن القوم حسنوا به الكلام ، وإلا في الحقائق غنى عن الاستعارات ، وذلك أن من وجد للرجل الذي لايفهم اسم بليد وذاهل ، لماذا يقول فيه حمار؟، ومن يمكنه أن

⁽١) أي أن المجاز ليس بكذب ، والمتمشي مع صحة السياق أن يقول "ليس بكاذب" أو "ليس بكذاب" ، لأن السياق في مدح المكرّر للمجاز .

⁽٢) هكذا في الأصل، ولو قال: "ولاأحد تجرأ" لكان أولى .

 ⁽٣) المصنف هنا أطال الرد على القائلين بأن المجاز يفضي إلى الكذب ، وقد أورد الرد عليهم الآمدي والقاضي أبو يعلى لكن باختصار .

انظر : ٤٩/١ من الإحكام ، ٧٠١/٢ من العدة .

⁽٤) هكذا في الأصل، وهي بمعنى كذلك .

⁽ه) انظر : ص ۱۷۹ من التبصرة ، ۱۷۱/۱ من شرح اللمع ، ٥٠/١ من الإحكام ، (٥٠) انظر : ٢٧٠/٢ من التمهيد .

⁽٦) قال الشيرازي: "ولهذا نقول: إن قول النصارى: إن الله ثالث ثلاثة فيما حكى الله عنهم حقيقة من جهة اللفظ فيما قصدوه وأرادوه، ولكنه ليس بحق، وهو كذب " ١٧١/١ من شرح اللمع، وانظر: ص ١٧٩ من التبصرة، ٢٧١/١ من

⁽٧) انظر مادة "رمى" في ٢٣٦٢/٦ من الصحاح ، ٣٣٦/٤ من القاموس المحيط .

⁽ Λ) انظر : ص ۱۷۹ من التبصرة ، ۱۷۰/۱ من شرح اللمع ، ۷۰۱/۲ من العدة .

يقول في الرجل الثابت في الحرب محراب (١)، وقتال لماذا استعير له اسم بهيمه فيقول: أسد وشجاع؟

فلما استعملوه مع وجود الحقائق دل على تحسين الكلام ، ولهذا لم يذموا مستعمله ، بل كان أحذقهم في ذلك أشعرهم ، وأخطبهم ، ولو كان للحاجة لكان أكثرهم استعمالا له أعجزهم ، لأن مايستعمل للحاجة دل على شدة احتياجه ، ألا ترى أن الاشارة لما كانت بدلا عن الكلام لأجل لكنة(7)أو فساد في آلات المنطق وأدواته لم تعد فصلا ، بل من ساعد منطقه بيده لم يعد فاصلا لأنه لما استعان على تفهيم مكلمه ومخاطبه بيده ، وليست أداة لنطقه كان ذلك لقصور يجده في لفظه ، أو لكنة أو لسوء فهم السامع ، فاذا رأيناهم يعتمدون ذلك مع انتفاء هذه الموانع والعوارض ، علم أنه في وضع كلامهم وعادات خطابهم ، وصار ذلك أشبه شبها بما $[\dot{b}]^{(m)}$ الكتاب $[aij]^{(2)}$ خطوطهم [170/v]من تطویل الحروف ، وسلسلة المنظوم منها بعضه ببعض ، فيكون ذلك طريقة في الخط وقدرة في السطر ، وهل يكون أحسن من قول القائل:

مهلا رویدا قـد ملأت بطنی (۵) امتلأ الحوض؟ وقال : قطني ويريد أنه بلغ من الامتلاء مبلغا لو بلغه الحي الناطق لكان قائلا : حسبى وقطنى . وفى قول المجاز والاتساع فضلة (٦)أيضا ، لأنه يدل على

وفى الأصل "محراب" وهو موهم ومافى الصحاح بدون ألف والله أعلم . قال الجوهري : "اللكنة : عجمة فى اللسان وعى ، يقال : رجل ألكن بين اللكن" (Y)ا.ه . مادة "لكن" ٢١٩٦/٦ من الصحاح .

 (Υ)

هذه اضافة ضرورية ليستقيم السياق . في الأصل "في" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته . (٤)

هذا بيت من الرجز أورده كل من صاحب اللسان وصاحب الصحاح ولم ينسباه . انظر : ٢٥٧/٩ من اللسان مادة "قطط" ، ١١٥٣/٣ من الصحاح مادة "قطط" . (ه)

قال الجوهرى : "ورجل محرب بكسر الميم أى صاحب حروب" ، مادة "حرب"

الفضلة عند أهل اللغة : مايقع بعد قام الجملة ، لامايصح الاستغناء عنه . وقال بعضهم : ما يجيء بعد قام الجملة واستيفاء أركانها ، وان كان محتاجا اليه في كمال المعنى . انظر ص ٣٢٩ من قطر الندى وبل الصدى لابن هشام مع شرحه .

اطلاع المستعير للبليد حمارا وللمحراب أسدا وشجاعا ، وللسخى بحرا ، وللمرأة قارورة على ضرب من المقايسة ، فانه يلحق الشخص بما يشاكله والشيء بما يقاربه . والاطلاع على القياس فضيلة للمتكلم ، فكيف يدعى ضرورة (1), ولهذا قالوا : الما يتبين فضل الشاعر في التشبيه (1) ون المديح والغزل والمراثى ، فان ذلك قد يحركه الى التجويد فيه عطاء (1) يوجب المدح ، وحزن يوجب التجويد في المرثية ، وبغض يوجب الهجاء ، وعشق يوجب الوصف ، فأما التشبيه فمحض [موازنة] (1), أصلها صحة اللمح (1), وجودة النظر لالحاق المثل بالمثل ، وأحسن من هذا القول في سهولة الانفعال (1) على الصانع (1) جلت عظمته إفقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين (1) ، إيوم نقول له كن فيكون (1).

⁽۱) يلاحظ طول نفس المصنف رحمه الله في الرد ، وامتيازه بالرد العلمى الأدبى . وقد أورده كل من الشيرازى في ص١٧٩ من التبصرة ، وفي ١٧١/١ من شرح اللمع ، والآمدى في ١٠/١ من الاحكام ، وأبو الخطاب في ٢٧٠/٢ من التمهيد لكن باختصار شديد .

⁽٢) انظر ماأورده المبرد من الشعر في ذلك ليتبين لك صحة المقـولة ٢٠/١ ومابعدها من الكامل في اللغة والأدب ، مكتبة المعارف ، بيروت .

⁽٣) في الأُصل "عطاء" بفتحتين (تنوين) والصحيح الرفع لأنه فاعل للفعل "يحركه".

⁽٤) فى الأصل هكذا "فمحض بموازنه" والصواب حذف الباء كما أثبته . ولايصح السياق كما أورده المصنف الا بتعديل لفظه محض الى "مختص" لتكون العبارة سليمة "فأما التشبيه فمختص بموازنه" وكلا السياقين صحيح .

⁽٥) اللمح: الابصار بنظر خفيف ، انظر مادة "لمح" من الصحاح ٤٠٢/١ .

⁽٦) المراد بالانفعال هنا : الائتمار والامتثال والمبادرة والاقبال ، كما يدل عليه السياق واللحاق .

⁽٧) سبق التعليق على اطلاق لفظة الصانع على الله جل وعلا في ص٢٠٠ من الرسالة .

⁽A) آية رقم ١١ من سورة فصلت ، وقد جاء في الأصل "فقيل" ولم أقف عليها قراءة في كتب القراءات ، فصححتها كما في المصحف .

⁽٩) آية رقم ٣٠ من سورة ق .

⁽۱۰) آیة رقم ۸۲ من سورة یس .

على أن أصل الكلام إنما وضع - أعني حقيقته - لأجل حاجة المتكلمين إلى التفاهم والتخاطب ، فهو بين نداء البعيد ، ومناجاة القريب ، وترخيم لاستعجال الاستدعاء ، ونُدبة (١)هيي في أصل الوضع تفجُّ [ع] وتوجُّ [ع] (٢) واستراحة للإخراج الكمَد (٣)من الصدور [١٦٦/أ] [مثالها] (٤) في قولهم : ياسيّداه!! ياأبتاه ياابناه (٥).

قال الله تعالى: {وتولّى عَنْهم} ، وقال: {ياأسفاه على يُوسُف} ، وقال: {ياأسفاه على يُوسُف} (٦)، وقال: {ياحَسّرة على العباد} (٧)، {وإذ نادَى وَسُف} ربّك } (٨)، {ونَادَيْنَاه مِنْ جَانِبِ الطّورِ الأَيْمَن } (٩)، وجميع الحقائق التي تكلّم بها العرب لأجل [أغراضهم] (١٠) وحواجُهم تكلّم الباري بها ، حتى إن أشباه ماذكرت من الأمثال والمبالغة في المدح ، والوعد ، والوعيد ، والذم ، قد اجتمع في القرآن الكريم .

⁽١) انظر تعريف النُدبة في قطر الندى وبل الصدى لابن هشام مع شرحه ص٣٠٨ حيث قال: "المندوب هو المنادى المتفجّع عليه،أو المتوجع منه". ا.ه

⁽٢) في الأصل وردت هاتان اللفظتان بالنصب هكذا: "تفجعا وتوجعاً والصحيح ماأثبته.

⁽٣) الكَمَد : الحزن المكتوم ، انظر مادة "كُمَد" من الصحاح ٥٣١/٢ .

⁽٤) في الأصل: "حالها"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٥) انظر في الأمثلة عليها ص ٣٠٨-٣١٦ من قطر الندى .

⁽٦) آية رقم ٨٤ من سورة يوسف ، وقد وردت هذه الآية في الأصل هكذا: "ياأسفاه" بالهاء ، وهي قراءة رويس عند الوقف عليها، يبدل الألف هاء ، وتسمى هاء السكت ، وبقية القراء يقرؤونها: "ياأسفى" بالألف المقصورة، وقد أثبت الآية كما أوردها المصنف مراعاة لعدم التغيير في الأصل وتمشياً مع المعنى المراد .

انظر : ٢٩٦/٢ من النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، وانظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للشيخ عبد الفتاح القاضى ص١٦٦ ، ط/١ ، ١٤٠١ه ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

⁽٧) آية رقم ٣٠ من سورة يس ، وقد كُتبت الآية في الأصل :"ياحسرتا" بالتاء المفتوحة ، والصواب بالمربوطة ، كما أثبته .

⁽ Λ) آية رقم ۱۰ من سورة الشعراء .

⁽٩) آية رقم ٥٢ من سورة مريم .

⁽١٠) في الأصل: "اعتراضهم"، وهو تصحيف، والصحيح ماأثبته.

فان شئت المدح فقوله تعالىٰ : {كَانُوا قُلِيلاً مِنَ اللَّيْسُلِ مَا يَهْجَعُونَ} (١).

[وقوله تعالى] : {إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ} (٢).

[وقوله سبحانه] : [[و] كَانُوا لَنَا عَابدينَ } (٣).

[وقوله جل وعلا]: {وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلُو كَانَ بِهِمْ رِ [وقـوله جا **خصاصَة** }(٤).

[وقوله عز وجل] : إُويطعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكيناً ويتيماً وَأَسِيراً ، إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَانُرِيدُ مُنِكُمْ جَزَاءً

[وقوله سبحانه] : {واذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ أَنَامَاهِ)

صدِّيقاً نَبِتاً (٦).

و قوله سبحانه]: {إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أُوَّاهُ مُنيبٌ } (٧). وأما الذم فأبلغه قوله [تعالى]: {ولاَ تُطِعْ كُلُّ حَلَّافٍ مَهِينِ ، هِمَّانِ مَشَّاءٍ لِنَمِيمٍ، مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ، عُتَلٍ بَعْدَ ذَلكَ زنيم (٨).

بم ١٠٠٠٠. [وقوله سبحانه]: {تَبَتُّ يَدَا أَبِي لَهُبٍ وَتَبُّ مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبْ [...] (٩) وَامْرَأْتَهُ حَمَّالُة الْحَطَّبِ (١٠).

استعارة أحسن ماتكون ، من تسمية التي تلهب الغضب، وتثير الفتن بين الناس [حمَّالة الحطَب] (١١) لكون ذلك مأدّة النَّار (١٢)، وهذه مادة

آِية رقم ١٧ من سورة الذاريات .

آية رقم ٤٤ من سورة ص . آية رقم ٧٣ من سورة الأنبياء ، وأضفت الواو تمشياً مع مافي المصحف . آية رقم ٩ من سورة الحشر . آية رقم ٨-٩ من سورة الإنسان .

ية رقم ٤١ من سورة مريم .

آية رقم ۷۵ من سورة هود . آية رقم ۱۰–۱۳ من سورة القلم

منا وصل المؤلف الآيات ببعضها البعض ، ونظراً لكونه ترك آية وضعتها هكذا .

الآيات أ-ه من سورة المسد .

هذه إضافة ليستقيم السياق . انظـر تفيــير الآياك في : ٢٩٧/٥-٥٦٥ مـن تفسير ابن كثير ، وانظـر أيضاً ٢٩٧/٤ من الكشَّافَ للزمخشريُّ ، دار المعرفة ، بيروت .

[التوتر](١) بين الناس (٢)، فإذا كان كذلك فقد وجد حقيقة ماأتي بمله الشعراء في المعنى ، وإن عجزوا عن المنطق والنظم ، وكان ذلك لالحاجة المتكلم إليه ،لكن إظهاره وإنزاله لحاجة المخلوقين إليه [١٦٦/ب]لينتهوا عن القبائح بذمّه ووعيده ونهيه ، ويهشّوا إلى الفضائل بمدحه ووعده ، ويزدادوا من الخير بشكره لهم ،وثنائه عليهم (٣).

وأما قولهم:

⁽١) في الأصل: "التواتر"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثتبه بحذف الألف.

⁽٢) انظر : ٢٩٧/٤ من الكشَّافِ لَّلز مخشري .

 ⁽٣) انظر هذا الجواب مختصراً في : ص ١٧٩ من التبصرة ، ١٧١/١ من شرح اللمع ،
 ١٠/٥ من إلاحكام ، ٢٧٠/٢ من التمهيد .

⁽٤) في الأصل: "في"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٥) في الأصل : المعترضين "، والصواب ماأثبته .

⁽٦) كما في قوله تعالى : {إِنْ هُم إِلا كالأنعام بل هم أَضلَّ سبيلا} آية رقم ٤٤ من سورة الفرقان ، وقوله : {أولئك كالأنعام بل هم أَضل ، أولئك هم الغافلون} آية رقم ١٧٩ من سورة الأعراف .

⁽٧) قال تعالى : {واتّلُ عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها فأتبعه الشيطان فكان من الغاوين ولو شئنا لرفعناه بها ولكنه أخلد إلى الأرض واتبع هواه ...} الآيات ١٧٥-١٧٦ من سورة الأعراف .

وهذه الآيات في قصة بلعام بن باعوراء من بني إسرائيل ، انظر ٢٦٤/٢ من تفسير

بين تبر . (٨) آية رقم ٥ من سورة الجمعة ، وصدرها : {مثل النّرين حملوا التوراة ثم لم يحملوها} .

⁽۹) آية رقم 4۷ من سورة البقرة .

كان يجب أن يشتق له (١) اسم متجوّز [ف] (Y) يصح ((Y)) ولايسمّی من الأسماء إلا بما سمّی به نفسه (Y) ألا تری [أنه] (Y) يتكلم بالحقيقة ولايش [ت] (Y) له اسم محقّق (Y) و فاعلُ للحبل فی النساء ، ولايقال محبل ، وفيه معنی العقل (Y) الحكمة ، ولايقال عاقل ، ويسمی حكيما لأنه سمی نفسه حكيما (Y) و و كريم (Y) و الكرم هو السخاء ، ويقال : كريم ، ولايقال : سخی .

على أن القول بالتجوّز [يوهم المحذوف] (١١)، هذا هو الغالب من لغتهم، [ف]لا (١٢) يقال متجوّز إلا لمن جوّز في لفظه، والباري لايسمى باسم

(١) أي: لله سبحانه وتعالى .

(ُ٢) أُدَّخلَتُ الفاء هنا لأن الجملة واقعة في جواب أما .

(٣) انظر : ١٧١/١ من شرح اللمع ، $7/\sqrt{7}$ من التمهيد .

- (٤) فأسماء الله توقيفية ، انظر منهج السلف في أسماء الله ص١٢٧،٨٩ من شرح العقيدة الطحاوية ، وانظر منهجهم في ذلك باستفاضة في المجلدين الخامس والسادس من مجموع الفتاوى لشيخ الاسلام ابن تيمية ، وكتاب الأسماء والصفات للبيهقى .
 - (٥) هذه إضافة لابد منها ليستقيم السياق.
 - (٦) في الأصل: "ولايشق"، والصواب ماأثبته .
 - (٧) انظر : ١٧٢/١ من شرح اللمع ، ٢٧١/٢ من التمهيد .
 - (A) في الأصل: "من "و المتمشى مع صحة السياق ما أثبته .
- (٩) قال تعالى : {وهو العزيز الحكيم} ، {والله عليم حكيم} . انظر في ذلك وبيانه ص٣٨ من كتاب الأسماء والصفات للبيهقى .
- (١٠) في الأصل "وكريم" والمتمشى مع صحة السياق ما أثبته ، قال تعالى : إيا أيها الانسانُ ماغر ك بربك الكريم ، انظر في الآيات في ذلك وبيانها ص٧٣ من كتاب الأسماء والصفات للبيهقى .

(١١) في الأصل: "توهم المحذف ، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

(١٢) أَضفت الفاء ليتم ترابط الكلام .

موهم للذم ، تعالى عن ذلك (١).

وأما قولهم:

لو كان في كلامه ماليس بحقيقة لكان في كلامه ماليس بحق : فليس بصحيح (٢)، لأن الحق ضد الباطِل ، فاذا قيل : ليس بحق ، أثبت الباطل وليس الحقيقة من الحق بشيء(7)، ولهذا تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بغير وليس الحقيقة $[e]^{(2)}$ ما تكلم الا بالحق ، فقال : "أمز ح ولاأقول الا حقا "(6)، فلما قال للمرأة : "في عين زوجك بياض "(٦)، أوهمها بياض [ا $^{(Y)}$ في السواد وهو يريد بياضا[177/1]حول السواد (Λ) ، وقال للحادى المعروف بأنجشة (Λ) لما حدا فأبكى زوجاته: "ياأنجشة رفقا بهؤلاء القوارير" (١٠)، فاستعار للنساء

انظر الرد مختصرا في : ١٧٢/١ من شرح اللمع ، ٢٧١/٢ من التمهيد .

 (Υ)

سبق تخريجه ص٤٨٢ من الرسالة . (ه)

قـال الحافظ العراق : "أخرجه الـزبير بن بكار في كتاب الفكـاهة والمزاح ، ورواه ابن أبي الـدنيا من حديث عبيده بن سهم الفهرى مع اختلاف" . ا.ه ١٢٩/٣ مـن المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار مطبوع بهامش احياء علوم الدين ، ط/دار المعرفة ، بيروت .

> في الأصل "بياض" بالرفع ، والصواب ماأثبته . (\vee)

مر التعريف به في ص ٤٧٩ من الرسالة . (٩)

سبق تخريجه في ص٤٧٩ من الرسالة . (1.)

وخلاصة الرد: القول بأن أسماء الله لاتثبت بالقياس والرأى ، وانما تثبت (1) بالشرع ، وعليه : فلا يطلق على الله اسم متجوز لعدم وروده ، ولما يلزم عليه من لوازم فاسدة ، لأنه موهم للذم تعالى الله عن ذلك .

انظر : ص ١٧٩ من التبصرة ، ١٧١/١ من شرح اللمع ، ٥٠/١ من الاحكام ، (Y)۲/۰/۲ من التمهيد .

انظر المراجع السابقة . في الأصل "أما" والصواب المتمشى مع السياق ابدال الألف واوا كماأثبته . (٤)

الحديث رواه زيد بن أسلم أن امرأة يقال لها أم أيمن جاءت الى النبي صلى الله (7)عليه وسلم فقالت : ان زوجى يدعوك قال ومن هو؟ أهو الذى بعينه بياض؟ ...

وهنو البياض المحيط بالحدقة ، انظر ١٢٩/٣ من احياء علوم الدين للغزالي . (A)

اسم قوارير ، وماأحسن هذه الاستعارة، فإنهن رقيقات القلوب ، سريعات الانفعال بالوهن ، قليلات الصبر والتماسك ، كما أن القوارير سريعات الانكسار ، أيسر شيء يؤثّر فيهن ، كالقوارير (١).

⁽١) انظر : ١٥/١٠٥ من فتح الباري ، ١٧١/١ من شرح اللمع .

[الدلالة على من منع المجاز من الحنابلة] (فصل))

والدلالة على من منع المجاز من أصحابنا : أن مذهبهم قد م الكلام $\binom{(1)}{1}$, والباري قد أخبر بإرسال الأنبياء ، وأنهم قالوا ، وفعلوا ، ونودوا $\binom{(7)}{2}$, وأوذوا $\binom{(7)}{7}$, وقيل لهم ، وهذا كله لم يك بعد ، ولاوُجد ، فلايفضي لهم عن المجاز $\binom{(2)}{3}$, وأضاف إلى ذاته $\binom{(4)}{2}$ بظاهر اللفظ ، الحبُّ ، والغضب ، والإتيان والمجيء $\binom{(7)}{1}$.

وهم بين مذهبين : إما تأويل يصرف عن الحقيقة ، بمعنى سيقول ، كما قال : {ونادى

(١) مسألة قدم الكلام من المسائل الاعتقادية ، والمنهج السليم عند السلف عدم إطلاق لفظ القدم بإطلاق، بل الصواب التفصيل بين قدم النوع والآحاد، فالنوع قديم ، والآحاد أفراد متجددة بحسب المشيئة .

انظر مذهب السلف في ذلك ٢٧٢،١٥٨/١٢ من مجموع الفتاوى . (٢) قال تعالى : {وإذ نادى رُبك موسى } ، وقال : {وناديناه من جانب الطور الأيمن } ، وقال : {إذ ناداه ربه بالواد المقدّس طوى } وغيرها من الآيات، لكن ذلك واقع

(٣) كما قال تعالى : {ولقد كُذّبتُ رسل من قبلك فصبروا على ماكذبوا وأُوذوا حتى التاهم نصرنا} آية رقم ٣٤ من سورة الأنعام ، وقد وقع ذلك حقيقة .

(٤) يريد المصنف هنا: أنه لابد لهم من القول بالمجاز لأنه لا يُحمَل ذلك إلا عليه .

(ه) أي: أن الله أضاف الفعل ـ الـذي هو عند المصنف ـ مجاز إلى ذاته ، هكُـذا يرى المؤلف رحمه الله .

(٦) والحق : أن ذلك ليس مجازاً, بل هو حقيقة ، والمصنف يرى أن آيات الصفات من المجاز، وهو قول مرجوح ، ويلزم عليه نفي حقائق الصفات أو تأويلها ، وهو مسلك مخالف لمنهج السلف رحمهم الله .

انظر: ٩٠/٧ من مجموع الفتاوى ، ص٨٦ ومابعدها من كتاب الإيمان ، ٢٤٣/٢ ومابعدها من مذكرة الشيخ الشنقيطي على الروضة .

أُصحابُ النّارِ $\{1\}$, بعنى: سينادي $\{1\}$, وجاءت ملائكة الله $\{1\}$, وأمر الله $\{2\}$, وعقاب الله $\{3\}$, وهذا صورة المجاز ، أو يكون غير معلوم لايعلمه إلا الله $\{1\}$, ولايكن أن يكون حقيقة موضوعة ، ولاتكون معلومة ، فلم يبق الا المجاز ، ومتى كان حقيقة كان الخطاب [والمخاطبون] $\{1\}$ قديمين ، وذلك عال $\{1\}$.

(١) آية رقم ٥٠ من سورة الأعراف .

(٢) قال ابن جرير عند تفسيره لهذه الآية : "ونادى أصحاب النار بعدما دخلوها" ٢/٧٧١ من جامع البيان في تأويل آي القرآن .

(٣) كما في قوله تعالى : {وجاء ربك والملك صفا صفا} آية رقم ٢٢ من سورة الفجر ، وقوله تعالى : {هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة ...} الآية رقم ١٥٨ من سورة الأنعام .

(٤) كما في قوله تعالى : {أَتَىٰ أُمر الله فلاتستعجلوه} آية رقم ١ من سورة النحل .

(ه) قال تعالى : {فأخذهم الله بذنوبهم، والله شديد العقاب} آية رقم ١١ من سورة آل عمران .

وقال سبحانه : {فأخذتهم ، فكيف كان عقاب} آية رقم ٥ من سورة غافر ٤ وهذا قد وقع حقيقة ، وهي نذر للحاضر والمستقبل .

(٦) مر ذكر المذهبين في الصفات والمذهب الحق في ذلك ، انظر ص٢٣٦ من الرسالة .

· (٧) في الأصل: "المخاطبين"، وهو خطأ ظاهر، والصواب ماأثبته .

(A) انظر في أهم المراجع لمسألة المجاز كلاً من :

١٠٣٥ من نجاز القرآن لأبي عبيدة مُعْمَر بن المثني ، ط/السعادة ، مصر ، ص١٠٣٥ ومابعدها من تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، القول في المجاز ، تحقيق أحمد صقر ، ط/٢ .

وانظر: ١١/١ ومابعدها من المعتمد ، ٢١١/١ من فواتح الرحموت ، ص ٤٤ من شرح تنقيح الفصول ، ١٦٧/١ من العضد على ابن الحاجب ، ٢٥٥/٢ من البرهان ص ١٧٧ من التبصرة ، ١٦٩/١ من شرح اللمع ، ١٠٥/١ من المستصفى ، ١٦٩٨٠ من جمع الجوامع بحاشية المحلي ، ١٧٧٤ من الإحكام ، ١٩٩٨١ من البحر المحيط ، ١٩٥/٢ من العدة ، ٢٦٥/٢ من التمهيد ، ص ٦٤ من السروضة ، ص ١٦٤ من المسودة ، ١٩١/١ من شرح الكوكب ، ١٨٩/٧ ، ٢٢/٣٠٤ ومابعدها من مجموع الفتاوي ، ٢٤٣/٢ من مختصر الصواعق المرسلة ، ص ٢٣ من إرشاد الفحول ، الم٢/١ من شرح الروضة لابن بدران ، ص ٥٨ من مذكرة الشنقيطي على الروضة.

[حكم الاحتجاج بالمجاز] ((فصل))

يصح الاحتجاج بالمجاز (١)، لأنه موضوع يعقل منه المراد به من [المقدر](٢)فيه ، والمعبر به عنه .

مثاله قوله تعالى : [أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم $(\pi)^{(7)}$ ، والغائط : المطمئن من الأرض حقيقة $(\pi)^{(17)}$ ، لكن $(\pi)^{(17)}$ كان المعقول منه قضاء الحاجة ، وذكر الموضع تورية وكناية عن الموضع ، صار كأنه قال أو جاء أحد منكم من الغائط بعد حدثه في الغائط ، أو من حاجة (7)الانسان (8)، وكذلك قوله تعالى : $\{e \to e_0 \; \text{يومئذ ناضرة، الى ربها ناظرة} \}$ وقد عرف أن عيون الوجوه هي الناظرة ، صار كأنه قال : عيون يومئذ الى ربها ناظرة(٧)

وهـو قـول الجمهور ، وحكاه بعضهـم اجماعا لأنه يفيد المعنى مـن طـريق الوضع (1)كالحقيقة قاله الفتوحي في شرح الكوكب ١٨٨/١ ، وانظر : ٧٠١/٢ من العدة ، ص ١٧٣ من المسودة .

في الأصل "القدر" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته . (Y)وتوضيحه أن الاحتجاج بالمجاز صحيح لأنه موضوع يعقل منه المعنى المراد به ، من اللفظ المقدر فيه والمعبر به عنه كالحقيقة .

انظر : ٧٠١/٢ من العدة ، ص١٧٣ من المسودة ، ١٨٨/١ من شرح الكوكب . آية رقم ٢٣ من سورة النساء ، وآية رقم ٦ من سورة المائدة . (Υ)

انظر مادة "غوط" من الصحاح ١١٤٧/٣. (٤)

(٥) انظر : ١/٥٠٢ من تفسير ابن كثير عند تفسيره لآية الوضوء من سورة النساء ، وانظر ٧٠١/٧-٧٠١ من العدة ، ١٨٨/١ من شرح الكوكب المنير .

ومن كلام المصنف وأمثلته يتبين أنه يريد بالمجاز مايقابل الحقيقة ، ومايعم الكناية

آية رقم ٢٣،٢٢ من سورة القيامة . (7)

وهذا من أدلة اثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة ، وقد احتج بها السلف (\vee) ومنهم الامام أحمد رحمه الله ، كما رواه عنه المروزى والفضل بن زياد وأبو الحارث رحمهم الله ، كما حكاه القاضى أبو يعلى ٧٠٢/٢ من العدة ، والمجد بن تيمية ص١٧٠ من المسودة ، والبعلى في القواعد والفوائد الأصولية ص١٢٩ ، والفتوحي في ١٨٨/١ من شرح الكوكب المنير .

وإذا كان المعقول منه ذلك : صار $[كناية]^{(1)}$ بالتقدير (7)، كالكلام الأعجمي الموضوع للمقصود ، يكون دليلاً للعجم ، والإشارة لمن يعقلها .

وليس إبدال الخارج بذكر المكان ، وإبدال العيون بالوجوه بأكثر من إبدال اللغة بالإشارة المفهومة .

و يجوز الاستدلال بالإشارة (٣) كما أشار به صلى الله عليه وسلم ، مشل قوله : "الشّهر هكذا وهكذاً (٤) بأصابعه إلى تسع وعشرين (٥).

(١) في الأصل هكذا: "كانه"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

انظر : ١٢٤،١١٠/١ من العدة ، ٢٠/١ من التمهيد .

⁽٢) انظر : ٧٠٢/٢ من العدة ، ص ١٧٠ من المسودة ، ١٨٨/١ من شرح الكوكب .

⁽٣) يورد الأصوليون هذه المسألة في موضوع البيان، وما يحصل به، وأنه يقع بالقول، وبالكتابة، وبالفعل وبالإشارة، وبالإقرار، وغيرها .

⁽٤) الحديث خرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم عن ابن عمر رضي الله عنهما .

انظر: ٦٤/٣ من صحيح البخاري ، كتاب الصيام ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لانكتُب ولانحسُب" ، ٢٦١/٣ من صحيح مسلم ، كتاب الصيام ، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ، ٢٩٦/٢ من سنن أبي داود ، كتاب الصيام ، باب باب الشهر يكون تسعاً وعشرين ، ١١٣/٤ من سنن النسائي ، كتاب الصيام ، باب ذكر الاختلاف على يحيى بن أبي كثير في خبر أبي سلمة فيه ، وانظر ١٨٧/٢ من التلخيص الحبير ، كتاب الصوم .

⁽ه) انظر في مسألة الاحتجاج بالمجاز: ٧٠١/٢ من العدة، ص١٧٠ من المسودة ، ص١٢٩ من القواعد والقوائد الأصولية ، ١٨٨/١ من شرح الكوكب المنير .

[حكم القياس على المجاز] ((فصل))

قالوا:

ولايقاس علىٰ المجاز(١). و، يدس على المجار (. .) والمعانه : {واسْأَلِ الْقَرْيَةُ ... وَالْعِيرَ } (٢) لا يقال : سل الدكّة (٣)والسّرير ، ويريد به: الجالِسُ على السرير والدكّة ، كما [أراد](٤) هناك:ساكن القرية ، وأهل [العير]^(٥)

و [[[٢] نقول : بما كسبت أرجلكم ، بدلاً أو قياساً على قوله [تعالى] : {[فبِمَا] كَسَبَتْ أَيْدِيكُم} (٧).

قال أبو يعلى في بيان السبب في ذلك : "لأنه غير موضوع لِما تناوله في أصل (1)اللغة " ٧٠٢/٢ من العدة . ونقل في المسودة عن أبي بكر الطرطوشي قوله: "أجمع العلماء على أن المجاز لايقاس عليه في موضع القياس" ص ١٧٤. وقال الفتوحي في بيان سبب عدم صحة القياس على المجاز : "لأن علاقته ليست مطرّدة " ١٨٩/١ من شرح الكوكب المنير .

آية رقم ٨٢ من سورة يوسف ، ووردت الآية في الأصل هكذا: "سل القرية (Y)والعير "بتخفيف همزة "واسأل وحذف الواو ووصَّل العير بالقرية مباشرة دون

قوله :"التي كُنّا فيها" والصواب ماأثبته . قال الجوهري : "الدّكة : الذي يُقعد عليه" ، مادة ّدكك"، ١٥٨٤/٤ من الصحاح . (τ)

في الأصل: "كما إذا" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته . (٤)

قَال أَبُو يَعْلَىٰ : "أَلَا تَرَى أَنَّهُ لايصح أَنْ يَقَالَ : وَاسْأَلُ الشَّوْبِ وَالْقَلْنُسُوَّة ، ويريد: (ه) صاحب الثوب، وصاحب القلنسوة " ٧٠٢/٢ من العدة ، فقد مثل بالثوب والقلنسوة ، والمصنف مشّل بالسرير والدكّة ، وفي الأصل: "أهل الغير"، والصواب ماأثبته.

هذه إضافة تقتضيها صحة السياق. (7)

آية رقيم ٣٠ من سورة الشوري، ووردت الآية في الأصل هكذا: وماكست أيديكم" وصحة الآية كما أثبتها . وانظـر المثال في العدة ٧٠٢/٢ وأورد مثالاً آخر فقال : "ولايقـول : "تحرير صدر"

كما قال : {فتحرير رقبة مؤمنة} آية رقم ٩٢ من سورة النساء ، ص٧٠٣ من العدة ٠

وعندي أنهم إنما منعوا ذلك لأنه مستعار من حقيقة ، فلو قيس عليه لكان استعارة منه أيضا ، فيتسلّسل ، ولهذه العلة منعوا من تصغير التصغير (١).

والذي يظهر من المجاز أنه نوع قياس منهم ، لأنه إذا تُتبتّع كل مستعار في لغة العرب علم أنهم إنما قصدوا خلّع اسم الحقيقة على مايشاكلها نوع مشاكلة .

من ذلك (١٦٨/أ] [لحظهم] (٢) البلادة ، التي في الحمار ، والفيض ، الذي في البحار ، والإقدام ، الذي في السبع والشجاع ، واستعارة اسم الحمار : للبليد ، والبحر للكريم ، أو العالم ، واسم السبع : للرجل المحراب ، وهذا هو عين القياس ، فلم يقيسوا على المقيس (٣).

⁽۱) انظر في مسائل التصغير عند أهل اللغة ٢/٥١٥ ومابعدها من الكتاب لسيبويه ، ط/عالم الكتب ، بيروت ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط/٣ ، ١٤٠٣ه .

⁽٢) في الأصل: "الحظهم"، والمتمشي مع صحة السياق حذف الألف، كما أثبته . قال في الصحاح : "لحظه ولحظ إليه أي: نظر إليه بمؤخّر عينيه ، واللّحاظ بالفتح: مؤخر العين ، واللّحاظ بالكسر: مصدر لاحظته إذا راعيته ، مادة "لحظ" ٣/١٧٨٠ .

⁽٣) انظر في هذا الفصل : ٢٠٢/٢-٧٠٣ من العدة ، ص ١٧٣ مـن المـوّدة ، ١٨٩/١ من شرح الكوكب المنير .

[حكم استعمال اللفظ الواحد في حقيقته ومجازه] (فصل))

ويجوز أن يرد اللفظ الواحد فيتناول موضع الحقيقة والمجاز، فيكون حقيقة من وجه ، مجازاً من وجه آخر (١) ، نحو قوله [تعالى] : {وَلَاتَنْكِحُوا مَانَكُحَ آبَاؤُكُم مِنَ النّسَاءِ} (٢) ، مو حقيقة في الوطء (٣) ، بدليل أنه يستعمل في موضع لايجوز فيه العقد (٤) ، مثل قوله صلى الله عليه [وسلم] : "ملعون ناكح البهيمة "(٥) ، "ناكح يده ملعون "(٦) ، ولاعقد ، وقولهم :

(٤) انظر ٧٠٣/٢ من العدة تجد الكلام بنصّه .

(a) الحديث رواه أحمد في المسند ١/٢١٧ ، والترمذي في سننه بلفظ: "ملعون من أتى الحديث رواه أحمد في المسند الريمذي ، كتاب الحدود ، باب ماجاء في حد اللوطي ، هذا بلفظ اللّعن ، وجاء الحديث بلفظ القتل هكذا: "من وجدتموه وقع على بهيمة فاقتلوه" عن عبد الله بن عبّاس رضى الله عنهما مرفوعا .

خرجه الإمام أحمد في مسنده ٢٦٩،٢١٧/١ مسند عبد الله بن عباس ، والترمذي في سننه ٤/٢٤ كتاب الحدود ، باب ماجاء فيمن يقع على البهيمة ، وأبو داود في سننه ١٥٩/٤ كتاب الحدود ، باب فيمن أتى بهيمة ، وابن ماجه في سننه ٢٨٥٨/ كتاب الحدود ، باب فيمن أتى ذات محرم ومن أتى بهيمة .

قلت : وهذه المسألة تعرف عند العلماء بالاستمناء باليد ، وقد جاء النهي عنها في كثير من الآثار ساق كثيراً منها الإمام عبد الرزاق الصنعاني في كتابه "المصنف" ١٩٠/٧ كتاب الطلاق ، باب الاستمناء ، ط/ ، تحقيق عبد الرحمن الأعظمي . وانظر ماأورده ابن كثير في تفسيره عند شرحه لقوله تعالى : {والذين هم لفروجهم حافظون} والآيتين بعدها ٢٣٩/٣٥ من تفسير القرآن العظيم .

 ⁽۱) انظر : ۲/۳/۲ من العدة ، ص ۱۹۸ من المسودة .

 ⁽۲) آیة رقم ۲۲ من سورة النساء .

⁽٣) انظر : ٧٠٣/٢ من العدة ، وانظر ١٣٢/٨ من تفسير ابن جرير الطبري عند تفسيره لهذه الآية ، ١٨/١ من تفسير ابن كثير ، ١٠٣/٥ من تفسير القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ".

"أَنكُحْنا الفرا فسنرى "(١).

ثم استعمل في العقد ، فيحرم عليه أن يتزوّج [بمن (7)تزوّجها أبوه ،

 $e_{1}^{(r)}$ و إن لم يوجد منه الوطء

ونحو قوله تعالى : {أَوْ لَمُسْتُمُ النِّسَاء}(٤)حقيقة في اللَّمس ، إلا أنه يطلق على الجماع مجازاً ، فيحمل عليهما جميعا(٥)، ويوجب الوضوء منهما (Y), فنقول : كل معنيين جاز إرادتهما بلفظ يصلح لهما، (Y)كالمعنيين المتفقين (٨).

- هذا مثل من أمثال العرب يضرب في التحذير من سوء العاقبة ، ولهذا المثل قصة ملخصها : أن رجلًا خطب من رجل ابنته، فأبي أن يزوّجه ، وقد رضيتْ أمَّها بتزويجه ، فأصرّت الأم على الأب وألحتُّ عليه أن يزوّجها منه ، فزوجها منه في الغد ، وقال لامرأته :"أنكحنا الفرا فسنرى" فأساء الزوج العشرة وطلَّقها ، فأصبح مثلاً يَضرب في كل شيء تخشى عواقبه السيئة . انظر : ٣٣٥/٢ من كتاب من كتاب من كتاب عمل الأمثال للميداني ، أبي الفضل أحمد بن محمد
- النيسابوري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، رقم المشل ٤٢٠٥ ، ط/دار السنة المحمدية ١٣٧٤ه.
 - هذه إضافة لابد منها ليستقيم السياق، وهي موجودة في العدة ٢/٤٠٧. (Y)
- ٧٠٤/٢ مـن العدة ، وانظر ماسبق إيراده من مراجع التفسير آنفـاً في تفسير الآية . (r)
 - آية رقم ٤٣ من سورة النساء . (٤)
- والقراءة التي أوردها المصنف هنا: "لمستم" بحذف الألف ، همي : قراءة حمزة ، والكسائي ، وخَلَف ، وقرأ الجمهور: "لامستم" كما هو في المصحف برواية حفص عن عاصم .
 - انظر ٢٥٠/٢ من النشر في القراءات العشر لابن الجزري .
- انظر : ٧٠٤/٢ من العدة ، وانظر ٥٠٢/١ من تفسير ابن كثير عند تفسيره لهذه (٥)
- انظر : ٥٠٢/١-٥٠٣ من تفسير ابن كثير . (7)و في المسألة تفصيلات للفقهاء، انظرها في ١٨٨١-٨٩ من الشرح الكبير ، كتاب الطهارة .
 - هذه إضافة ليستقيم السياق . (\vee)
- أورد ذلك أبو يعلى في العدة بصيغة مختلفة في اللفظ، متَّفقة في المعنى مع ماأورده (λ) المصنف ، انظر ٢٠٤/٢ من العدة .

بيان ذلك: أنه لو قال: إذا أحدثت فتوضاً ، وأراد به [الغائط](١) والبول صح ، [فهكذا](٢) الحقيقة والمجاز فيهما ، فجاز اجتماعهما ليكون اللفظ متناولاً لهما جميعا(٣).

اللفظ متناولا لهما جميعا/ ١٠.

يوضّح هذا: أن قوله تعالى في الكفّارة: {فتحريرُ رَقَبة} (٤) يتناول الرقبة الحقيقية ، وغيرها من أعضاء الجملة (٥)، على طريق المجاز ، وكذلك قولهم : اشتريت رأساً من الغنم ، يتناول : العضو الذي فيه الحواس حقيقة ، وجميع الشاة مجازا (٦).

وكذلك قولهم: "لنا قمراها والنّجوم الطوالع" (٧)، و"بتنا على الأسوّودين" (٨)، "وعدلُ العُمرين" (٩)، حقيقة في أحدهما، وهو طالع [٨٦٨/ب] الليل دون الشمس، مجاز في الشمس (١٠).

⁽١) هذه إضافة لابد منها ليستقيم السياق -

⁽٢) في الأصل: "فهذا"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٣) انظر ٧٠٤/٢ من العدة .

⁽٤) آية رقم ٩٢ من سورة النساء .

⁽ه) هكذا في الأصل ، والمراد : جملة الانسان المحرّر .

 ⁽٢) أورد هنذا المثال أبو يعلىٰ في العدة ٧٠٤/٢.

 ⁽٧) هذا عجز بيت للفرزدق الشاعر المشهور، وصدره:

أخذُنا بآفاق السماء عليكم لنا قمراها والنجوم الطوالع وهوموجود في ديوانه ١٩/١ ط/دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت سنة ١٤٠٠م، وأورده ابن عبد ربّه في العقد الفريد ٣١٤/٢ باب نوادر من النحو ، واستشهد به على أنه قد يسمّىٰ الشيء باسم الشيء إذا جاوره ، ثم قال : قوله : "لنا قمراها" يريد : الشمس والقمر .

⁽٨) جاء ذلك في الحديث الصحيح في البخاري وغيره عن عروة بن الزبير عن عائشة أنها قالت لعروة: إنْ كنا لننظر إلى الهلال ثلاثة أهلة في شهرين، وماأُوقدتُ في أبيات رسول الله عليه وسلم نار، فقلت : ماكان يُعيّشُكُم؟ قالت : "الأسودان، التم والماء".

انظر ١٧٥/٨ من صحيح البخاري ، باب كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وتخليهم من الدنيا .

⁽٩) انظر ۲/٤/۲ من العدة .

⁽١٠) المراد: أنَّ لفظة: "القمرين" حقيقة في القمر ، مجاز في الشمس .

و الأسود [ان] (1) حقيقة في التمر ، مجاز في الماء (7) ، والعُمران حقيقة في عمر بن الخطاب ، مجاز في أبي بكر (7) [رضي الله عنهما] .

وقد سئل أحمد عن العُمرين ، فقال : "عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز "(٤)، فجعلهما حقيقتين (٥).

(ه) نقل هذا عن الامام أحمد صاحبُه مهنا رحمه الله فقال: "سألت أبا عبد الله رحمه الله مَن العُمَران؟ قال: عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز". انظر: ٢٠٥/٢ من العدة، ص١٦٨ من المودة.

⁽١) في الأصل: "الأسود"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته.

⁽٢) العدة ٢/٤٠٢ .

⁽٣) المرجع السابق.

⁽٤) هـو: أمير المؤمنين ، وخامس الخلفاء الراشدين ، أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي ، الخليفة العادل ، وأحد فقهاء المدينة ، ولد بحُلُوان بحصر سنة ٢٠ه/حيث كان أبوه والياً عليها ، وأمة : أم عاصم ، حفصة بنت عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، تولّى عمر بن عبد العزيز الخلافة سنة ٩٩ه بعد سليمان بن عبد الملك ، وكانت خلافته سنتين وأشهرا ، كانت مضرب المثل في العدل والأمانة ، ومناقبه كثيرة ، ت سنة ١٠١٩ ودفن بالشام ، رحمه الله انظر ترجمته : ١١٨/١ من تذكرة الحفاظ ، ط/الهند ، ص٤٦ من طبقات الحفاظ للسيوطي ، ط/مكتبة وهبة سنة ١٩٩٣ه ، ص٢١٢ من تاريخ الخلفاء للسيوطي ، ط/دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩١ من شذرات الذهب لابن العماد .

[هل في القرآن لفظ بغير العربيّة؟] (فصل))

ليس في القرآن غير العربيّة (1)، ذكره أبو بكر (7)من أصحابنا في كتاب التفسير (7).

وبه قال الجمهور من الفقهاء،[و]^(٤)العلماء،والمتكلّمين^(٥)، خلافاً

(١) كلّ النزاع في هذه المسألة في غير الأعلام، كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعتوب ونحوها، فهي ألفاظ أعجمية، وهي واقعة في القرآن باتفاق، وكذلك ليس من محل النزاع: الألفاظ المركبة على أساليب غير العرب، فهي ليست واقعة في القرآن باتفاق.

أما الألفاظ المفردة غير الأعلام، وأسماء الأجناس، كقِسطاس، وإستبرق، ونحوها، فهذا هو الذي وقع فيه النزاع ، والله أعلم .

انظر في تحرير محل النزاع: ١٨/١ من تفسير القرطبي ، ط/دار الكتب المصرية سنة ١٣٧٧ه ، ١٣٦١ من الإتقان للسيوطي ، ومن المراجع الأصولية انظر: ١٢٢/١ من فواتح الرحموت ، ١٥/١ من الموافقات للشاطبي ، تعليق الشيخ عبد الله دراز ، ط/المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ١٩٢٦/١ من حاشية البناني على جمع الجوامع ، ١٩٢١ من سواد الناظر ، ١٩٢/١ من شرح الكوكب المنير ، ص ٣٣ من مذكرة الشنقيطي على الروضة .

(٢) هـو : أبو بكر عبد العزيز بن جعفر، المعروف بغلام الخلاّل ، وقد سبقت ترجمته ص٩٥٣ من الرسالة .

(٣) أيعرف بكتاب أتفسير القرآن مكذا ذكرته كتب التراجم ، وأفادت أنه كتاب عظيم ، على طريقة التفسير بالأثر ، ولم أقف عليه مطبوعاً ،وقد عزا إليه في هذا الموضع القاضي أبو يعلى ٧٠٧/٣ من العدة ، وأفاد أنه أورده في أول كتاب التفسير . وانظر أيضاً : ص ١٦٤ من المسوّدة ، ١٩٢/١ من شرح الكوكب المنير .

(٤) هذه إضافة ليستقيم السياق .

(٥) انظر : ١٧٠/١ من العضد على ابن الحاجب ، ٥٠/١ من الإحكام للآمدي ، ٢٢٦/١ من من المحلّي على جمع الجوامع، بحاشية البناني ، ٣/٧٠٧ من العدة ، ٢٧٨/٢ من التمهيد ، ص ١٧٤ من المسوّدة ، ١٩٥/١ من سواد الناظر ، ١٩٢/١ من شرح الكوكب ، ص ٣٢ من إرشاد الفحوَل .

ومن كتب التفسير وعلوم القرآن انظر : 🔻 =

لابن عباس وعكرمة (١)أن فيه بغير العربية (٢)، كقوله سبحانه : $\{\alpha^{(1)}, \alpha^{(2)}, \alpha^{(3)}, \alpha^{(3)}, \alpha^{(4)}, \alpha^{(5)}, \alpha^{(5)}\}$

= ۱٦/١ مـن تفسير ابن جرير الطبرى ، ١٨/١ مـن تفسير القــرطبي ، ٢٨٧/١ مـن البرهان للزركشي ، ١٣٥/١ من الاتقان للسيوطي .

(۱) هو: أبو عبد الله عكرمة بن عبد الله المدنى ، مولى ابن عباس ، من أهل المغرب وأصله من البربر ، وهو أحد فقهاء مكة المشهورين وعلم من أعلام التابعين ، اشتهر بالعلم والفقه والفضل ، ولاعجب فهو مولى حبر هذه الأمة رضى الله عنه وأرضاه ، ت سنة ١٠٤ه وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في : ٢٦٥/٣ من وفيات الأعيان ،١٣٠/١ من شذرات الذهب ، ٢٨٠/١ من طبقات المفسرين للداودى ، تحقيق على محمد عمر ، ط/١ ، نشر مكتبة وهبة سنة ١٣٩٢ه ، القاهرة .

(۲) وقد نسبه الى ابن عباس : ابن جرير الطبرى فى مقدمة تفسيره ١٣/١ من جامع البيان .

والى هذا القول ذهب جمع من التابعين منهم عطاء ومجاهد وسعيد بن جبير ، انظر ١٩٤/١ من شرح الكوكب ، واليه ذهب ابن الحاجب وابن عبد الشكور والغزالى والطوفى والشوكانى وغيرهم من الأصوليين .

انظر: ٢١٢/١ من فواتح الرحموت ، ١٠٧/١ من العضد على ابن الحاجب ، ١٠٦/١ من المستصفى ، ٥٠/١ من الاحكام للآمدى ، ١٦٥/١ من سواد الناظر ، ٣٥/٢ من شرح الطوفى على مختصر الروضة ، ص٣٢ من ارشاد الفحول ، وانظر ١٣٦/١ من الاتقان للسيوطى .

وانظر فى بيان معانى هذه الألفاظ ص٢٠٩-٢٢٥ من كتاب المهذب فيما وقع فى القرآن من المعرب للسيوطى ، فقد جمع فيه جملة ألفاظ غير عربية أصلا وصلت الى اثنتين وسبعين لفظة ، وبين معانيها ، حققه د. عبد الله الجبورى ، ط/١، ١٩٨٢م ، دار الغرب الاسلامى ، بيروت .

 (π) آية رقم π من سورة النور ، والمشكاة : الكوة .

(٤) آية رقم ١٨٢ من سورة الشعراء ، والمراد بالقسطاس : العدل ، أو الميزان .

(٥) آية رقم ٤ من سورة الفيل والمراد بها : الحجارة والطين .

(٦) آية رقم ٣١ من سورة الكهف ، ٢١ من سورة الانسان ، والاستبرق : الديباج ، أو ماغلظ منه .

[أدلة القائلين ليس في القرآن غير العربية] (فصل))

في أدلتنا فمنها :

قوله تعالى : $\{ [[[]] \} \} \}$ [$[[]]] \}$ [[]]] [[]]] [[]]] []] []] []] []] []] []] []] []] []] []] []] []] []] []] []] []] []]

وقوله تعالى : {ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أعجمي وعربى} $\binom{\pi}{r}$, (وهذه صفة لجميع الكتاب العزيز ، ونفى للقول بأن للسه أعجمي [۱]) $\binom{1}{2}$, وهذا القول يتطرق عليه [ما] $\binom{0}{1}$ اذا كان بعضه غير عربي .

ولأنه تحداهم به سبحانه ، والقوم لايقدرون على الأعجمى ، فلا يتحداهم بما لاقدرة لهم عليه ، ولاهو من صناعتهم ، والها يتحداهم باللسان الذى يقدرون عليه ، ثم يعجزون عن نظمه وأسلوبه (٦).

ألا ترى أنه سبحانه لم $[x]^{(V)}$ بالطب ، كما تحدى قوم

⁽١) آية رقم ٢٨ من سورة الزمر .

⁽٢) آية رقم ١٩٢ من سورة الشعراء .

⁽٣) آية رقم ٤٤ من سورة فصلت .

⁽ع) وردت هاتان الكلمتان في الأصل مرفوعة والمتمشى مع قواعد العربية النصب كما أثبته . كما أن مابين القوسين مكتوب في هامش المخطوط ولعله استدراك من الناسخ .

⁽٥) هذه اضافة ليستقيم السياق .

 $^{(\}tau)$ هذا دليل آخر للقائلين بأنه ليس في القرآن غير العربية ، وقد أورده عدد من الأصوليين .

انظر : ص١٨١ من التبصرة ، ١/٠٥ من الاحكام ، ٧٠٨/٣ من العدة ، ٢٧٨/٢ من التمهيد .

⁽٧) في الأصل "لم يتحداهم" والمتمشى مع قواعد العربية حذف الألف كما أثبته .

عیسی (۱)، ولابما یتوهمونه سحرا، کما تحدی قوم موسی (Υ) ، فکل قوم تحداهم بما کان من صناعاتهم، وأبان عن عجزهم عنه، استدلالاً علی تأیید بینتهم بما یخرق عاداتهم (Υ) . والسُریانیة (Υ) ، والسُریانیة (Υ) ، والسُریانیة (Υ) ، والسُریانیة (Υ))، والسُریانیة (Υ)

(١) ولهذا قال الله عن عيسىٰ عليه السلام : {وأُبرىء الأكمَه والأبرص وأُحيي الموتىٰ باذِن الله} . آية رقم ٤٩ من سورة آل عمران .

(٢) وردت قصة موسى مع السَحرة في آيات كثيرة ، منها: آية رقم ١٠٢ ومابعدها من سورة الأعراف ، وآية رقم ٥٥ ومابعدها من سورة يونس ، وآية رقم ٥٠ ومابعدها من سورة الشعراء، وغيرها .

(٣) انظر: ص١٨٣ من التبصرة ، ٧٠٨/٣ من العدة ، ٢٨٠/٢-٢٨١ من التمهيد .

(٤) العَبْرانية والعُبْرية : اسم واحد لِلَّغة التي نزلت بها التوراة ، وهـي لغة اليهود . انظُر مادة "عُبُر" من الصحاح ٧٣٣/٢ .

(ه) بضم السين وسكون الراء هي: اللغة التي نزل بها الإنجيل ، وهي لغة النصارى . انظر ٧٧/٧؛ من تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي للمباركفوري ، باب في تعلم السُّريانية ، ط/٣ ، دار الفكر ١٣٩٩ه .

(٦) انظر في أدلة القائلين بأن ليس في القرآن غير العربية كلاً من:
ص١٨١ من التبصرة ، ٥٠/١ من الإحكام ، ١١٦/١ من الوصول لابن برهان ،
٣٢٦/١ من حاشية البناني على جمع الجوامع ، ٣٠٨/٧ من العدة ، ٢٧٨/٢ من
التمهيد ، ص٦٤-٥٦ من الروضة ، ص٦٢ من مذكرة الشنقيطي .
ومن كتب علوم القرآن : ٢٨٧/١ من البرهان للزركشي ، ١٣٥/١ من الإتقان

ومن كتب علوم الفران ١٨٧١٠ من البرادي علوك على الماء من ع للسيوطي .

[الاعتراضات الواردة على أدلة القائلين بأن في القرآن غير العربية،والإجابة عنها] ((فصل))

فيما وجهوه من الأسئلة على مااستدللنا به :

قالوا:

ليس الأعجمي بأكثر من أنه الايعقل معناه .

وعلى قولكم: قد خاطبهم بالآي المتشابه [178/أ] الذي قد تكرّر منكم القول فيه ، وثبت من أصلكم أنه هو المنفرد به بعلمه ، الذي لايعلم تأويله إلا الله ، ولايعقل المراد منه الله هو أشد غموضاً من الأعجمي ، الذي يوجد من يفسّره ، ويكشف عن معناه (١).

فيقال:

الآي المتشابه من جملة المجاز والاتساع ، وماتكلّمت العرب به، وهو أنه مصروف عن مقتضاه في اللغة إلى مايعبر به عنه استعارة ، على طريق التأويل (٢).

التاويل ١٠٠٠. [مثل] (٣)قوله [تعالى] : {ولَتُصنَعَ عَلَى عَيْنِي } (٤) [أي] (٥)على مرأى مني ومنظر (٦).

⁽١) حاصل اعتراضهم : قياس الألفاظ الأعجمية على الآيات المتشابهة ، بجامع أن كلاً منها لا يعقل معناه ، فكما يوجد في القرآن آيات متشابهة يوجد ألفاظ أعجمية .

⁽٢) هذا الكلام كل نظر ، وقد سبق في المبحث قبله عند الحديث عن المحكم والمتشابه ، وأنه لا يجوز القول بأن آيات الصفات من المتشابه بإطلاق ، بل لابد من التفصيل بين ظاهر المعنى وبين الكيفية ، كما لا يجوز القول بأن مافي كتاب الله من المتشابه أنه من المجاز لل يلزم عليه من اللوازم الباطلة ، انظر ص ١٨٨ من الرسالة .

⁽٣) في الأصل: "ومثل"، والمتمشى مع صحة السياق حذف الواو.

⁽٤) آية رقم ٣٩ من سورة طه .

⁽٥) هذه إضافة ليستقيم السياق .

⁽٦) انظر ١٤٧/٣ من تفسير ابن كثير، عند تفسيره لهذه الآية .

ومثل قوله [تعالى]: ((كُلُّ شَيءٍ هَالِكُ إِلاَّ وَجُهُهُ } (١) يريد: إلا هو (7) كقولهم : كرّم الله وجهك ، والمراد به : كرّمك الله (7). ومثل قوله [بعالي] : {للها خَلَقْتُ بِيدَيٍّ} (٤)، {وَنَفَخْتُ رَفِيهِ مِنْ رَوْحِي} (٥) [أي] (١) لِمَا خلقتُ أنا ، لابإيلادي من أبّ وَأُمّ ، وأنا تولّيت إِيلاج الروح فيه ، التي هي ُملكي ، والتكرّم بالإضافة .

فهذا المصروف بالتأويل دأب العرب ولسانهم (٧).

ونحن نقول: إِن له عند الله معنيُّ ، لكن لا يوصل إليه بالتأويل ، وهذا صرف له عن ظاهره في اللغة ، وكل [صرف] (٨) له عن ظاهره ، إما : بتأويل، وحمل إله على غيره من حقيقة اللفظ فمجاز (٩)، وكل [صُونِ](١٠) [له](١١)عن ظاهره بدلالة : فمجاز أيضاً .

والدلالة التي صرفت عن ظاهر هذه الإضافات ، هي [نفي](١٢)التشبيه

آية رقم ٨٨ من سورة القصص . (1)

انظر ٢٠٣/٣ من تفسير ابن كثير عند تفسيره لهذه الآية . (Y)

هذه العبارة من أولها عند ذكر المثال، وهو قوله {كل شيء هالك إلا وجهه إلى (τ) مناءكله مكتوب بهامش المخطوط، وهو استدراك من الناسخ .

آية رقم ٧٥ من سورة ص . (ξ)

[.] آية رقم ٢٩ من سورة الحِجْر ، وآية رقم ٧٢ من سورة ص · (0)

⁽⁷⁾

هذه إضافة ليستقيم السياق . ينبغني أن يلاحظ هنا:أن ماأورده المصنّف من آيات إثبات العين، والوج، واليد، (γ) كله حق على حقيقت، ، ولا يجوز تأويك بمايستلزم إنكار هذه الصفات الثابتة له

في الأصل: مصرف ، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته . (Y)

القول بأن آيات الصفات من المجاز محل نظر ، وقد سبق التنبيه عليه عند الكلام (٩) على الحقيقة والمجاز ص٤٩٢ من الرسالة .

في الأصل: "مصروف"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته . (1.)

في الأصل غير واضحة، وأقرب شيء لها ماأثبته. (11)

في الأصل: "نفس"، والمتمشى مع صَحة السياق ماأثبته .

عنه سِبِحانه (١)، كقوله [تعالى] : ﴿ لَيْسُ كَمِثْلِهِ شَيْءً } (٢)، وبدلائل العقول (٣) التي دلت على أنه لو أشبه الصُور وكان ذا أعضاء وأجزاء لكان جسمًا ، ولو كان جسمًا لم يكن واحدا ، لأن الجسم : مايتركب من جواهر ، ولولم يكن واحدا ، بل كان مؤلفا ، لجاز عليه ما يجوز على الأجسام من التجز [ق] (٤) والانقسام ، وحمَّل جنس الأعراض ، فاحتاج إلى مااحتاجت إليه الأجسام (٥)، فاتفقنا جميعاً على الصرف عن ظاهره (٦). وليس لنا كلام [مصروف] (٧)عن ظاهره إلا وهو المجاز ، وهو من جملة ماتكلَّمت به العرب ، بخلاف الأعجمي .

وكذلك الحروف[١٦٩/ب]المقطعة ، قد تكلمت بها العرب ، مثل قول

شاعرهم: قلت لها : قِفى قالـ[ت] قاف(٨)

نفى التشبيه : لايلزم منه إنكار الصفات، أو تأويلها ، فنحن نثبت مادلت عليه ، (1)و لانكيُّف ولانشبه ، كما أنناً لانوُّول بصرف الألفاظ عن ظاهر دلالتها .

آية رقم ١١ من سورة الشورى ٠ (Υ)

إِدخال دلائل العقــول في هــذا محل نظـر ، لأن الحديث في آيات الصفــات ، (τ) ومصدرها النقل ، وفتح باب العقل هو: سبب ضلال الفِرَق في هــذا الباب وأمثاله ، فالعقل الصريح يُسلِّم للنقل الصحيح . في الأصل: "التجزي" والمتمشي مع قواعد الإملاء ماأثبته ِ.

(٤)

الخوض في هذا ليس من منهج السلف ، فالجسم ، والعُرَض ، والجوهر ، ونحوها (0) إِنَّا أَطْلَقْهَا أَهْلُ الْكُلَّامِ ، وإلا فالسَّلْف يَقْفُونَ حَيْثُ وقف النَّصُّ متمسكين بلفظه ، ولانص في ذلك .

انظر ص ٢١٨ من شرح العقيدة الطحاوية .

هذا الكلام كل نظر ، فلااتفاق على التأويل ، بل هو مسلك خاطيء ، ويلزم منه (7)لوازم فاسدة،أشنعها : إنكار حقائق الصفات وماتدل عليه ، ومادفعهم لذلك إلا أنهم ظنوا أن ظواهر النصوص: التشبيه ، ولو حملوها على ظاهرها الذي هو التنزيه بما يليق بالله تعالى لمّا كان مناك إشكال بحمد الله .

(Y)

في الأصل: "مؤلفا"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته . هـذا شطر بيت للوليد بن عقبة بن أبي معيط، وُذكر أنه أول رَجَز ٍله ، وعجزه : (Y) لاتحسبينا قد نسينا الإيجاف =

فأما العجمية فلم يُحفظ عنها . وإنَّ سلّمنا على الأشدّ (١)، وأن فيه مالايعقل معناه ، لكنّـ[ـه للـ]تكليف (٢)و إلايمان .

فالمعنى والنطق مفهوم ، لأن المجيء معقول ، والنزول معقول ، واليد معقولة ، وكلفنا نفي [التشبيه] (٣) بقوله [تعالى] (كيس كَمثله شَيُّعُ (٤) على تسمية فارغة من تسمية مملوءة بتكليف التسليم للعالم بها (٥).

وقد نسبه إليه ابن جني في الخصائص"، وأبو الفرج الأصفهاني في الأغاني، وأورده ابن منظور في لمان العرب، ولم ينسبه لأحد. انظر: ٢٠/١ من الخصائص لابن رجني، ت/الأستاذ محمد على النجار، ط/٢، دار الهدى ، بيروت ، ١٣١٥ من الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، ط/١، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ٢٧٥/١١ من لمان العرب ، مادة "وقف . وقد جاء في الأصل قلتلها قفي قال قاف"، والمتمشي مع صحة المياق ما أثبته

بالتاء، "قالت"، وهو ماأوردتهُ المرآجع والمصادر السابقة . (١) في الأصل بالسين، والأقرب ماأثبته، وسياق الكلام يدل على أننا لانسلم بوجود مالاً يُعقل معناه، وإن سلّمنا فإنه للتكليف وإلايمان به .

(٢) في الأصل: لكن التكليف ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبته .

(٣) في الأصل: "الشبهه" و المتمشي مع صحة السياق ما أثبته .

(٤) آية رقم ١١ من سورة الشورى .

(ه) كلام المصنف هنا مضطرب ـ فيما يظهر لي ـ وكأنه يرمي إلى التأويل هنعاً من التشبيب ، وأنّ وجود المتشابه إنما هـ و للتكليف والتسليم ، ثم يورد أن الصفات كالمجيء والنزول واليد معقولة المعاني ، ثم يرجع إلى التأويل لنفي التشبيه ، والحق : كما سلف مراراً أنه لاتنافي بين إثبات هذه الصفات ونفي التشبيه عن الله سبحانه ، وذلك بالإثبات للمعنى، وعدم الحوض في الكيفية، والله أعلم .

[شبه القائلين بأن في القرآن غير العربيّة] (فصل))

في جمع شبههم :

فمنها:

أن النبيّ صلى الله عليه وسلم بعث إلى الكافة (١)، ولم يقف إرساله على العرب خاصة ، فجمع في كتابه سائر اللغات ليقع الخطاب لكل من بعث إليه بلسانه الذي وضع له (٢).

ومنها:

أنه قد وجدنا في القرآن ماليس بالعربية ، فلاوجه لنفيه (٣). فمن ذلك :"المِشْكَاة" ، وهي كلمة هندية ، و"الإستبرق" ، و"السَجِّيل" وهما كلمتان بالفارسية ، و{طه }(٤)، [قيل](٩) إنها بالنبطية (٦). وفيه مالم يفهم أصلا، وهو: {الأبّ }(٧)، حتى إن عمر [رضي الله عنه]

العدة ، ٢٧٩/٢ من التمهيد ، ص٥٥ من الروضة ، ص٣٦ من إرشاد الفحول . وانظر من كتب علوم القرآن : ٢٨٨/٢ من البرهان ، ١٣٧/١ من الإتقان ،

ص ٢٠٩ من المهذَّب فيما وقع في القرآن من المعرَّب للسيوطي .

(٧) قال تعالى : {وفاكهة وأباً} آية رقم ٣١ من سورة عبس . والأبّ : قيل : العشب ، وقيل : مانبت في الأرض مما يأكك الدوابّ ، ولايأكله الناس .

انظـر : ٤٧٢/٤-٣٧٣ مـن تفسير ابن كثير ، ٢١١٨٨-٢٢٦ مـن الـدر المنشـور للسيوطي.

⁽١) قال تعالى : {وماأرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيرا} آية رقم ٢٨ من سورة سبأ ع وكما في آية رقم ١٥٨ من سورة الأعراف ، ورقم ١٠٧ من سورة الأنبياء .

⁽٢) انظر : ص ١٨٦ من التبصرة ، ٧٠٨/٣ من العدة ، ٢٨٠/٢ من التمهيد .

⁽٣) انظر : ص ١٨١ من التبصرة ، ٧٠٩/٣ من العدة ، ٢٧٩/٢ من التمهيد .

⁽٤) آية رقم ١ من سورة طه .

⁽٥) في الأصل : "وقيل"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٦) انظر هذه الأمثلة ونسبتها إلى أصحابها في كل من : ص١٨١ من التبصرة ، ١/٥٠١ من المستصفىٰ ، ١٠١/٢ من الإحكام ، ٢٠٩/٣ من

لم يعلم ما الأبّ؟ فقال لما تلاه: "هذه الفاكهة فأين الأبّ؟"(١)، ثم [عاتب] (٢) نفسه [علي] (٣) البحث عنه ، إذ ليس فيه أمر ولانهي ، ولاحكم من أحكام الشرع(٤).

أثر عمر هذا خرَّجه سعيد بن منصور ، وابن جرير ، وابن سعد ، وعبد بن حُميد وابن المنذر ، وابن مردويه ، والبيهقي في شعب الإيمان ، والخطيب ، والحاكم وصحّحه ، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصّنه وابن الأنباري عن أنس رضى الله

انظر : ١٠١٥، من المصنف لابن أبي شيبة رقم الأثر ١٠١٥، ١٠١٥ من المستدرك

على الصحيحين للحاكم.

وقد تكلم على هذا الأثر وتخريجاته الحافظ ابن حجر في الفتح ٢٧٠/١٣-٢٧١،وعزاه ابن الأثير في جامع الأصول إلى البخاري، ولم يصب في ذلك ، فإنه من زيادات الحميدي ،كما قاله محقق الكتاب ٢/٣/٢ رقم ٨٧١ ، وقد أسنده السيوطي إلى جملة من هؤلاء ١٢١/٨-٤٢١ من الدرّ المنثور.

في الأصل: "عتب"، والمتمشى مع قواعد الإملاء ماأثبته .

وقد ورد أنه رضي الله عنه قال لمّا سَأَلٌ عن الأبّ : "هذا لَعَمْـر الله من التكلُّف ، فما عليك ألا تدري ماالأب؟ اتبعوا مأبين لكم هداه من الكتاب، فاعملوا به ، ومالم تعرفوه فكِلُوه إلى ربه". انظر ١٧١٨-٢٢٤ من الدرّ المنشور للسيوطي . وقد سئل أبو بكر رضي الله عنه عن الأبّ فقال : "أيّ سماء تظلني ، وأيّ أرض تقلّني إذا قلت في كتاب الله مالاأعلم" ١٢١/٨ من الدرّ المنثور للسيوطي . في الأصل: "عن "، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

انظر في أدلة القائلين بأن في القرآن غير العربية كلاًّ من :

٢١٢/١ من فواتح الرحموت ، ص١٨١ من التبصرة ، ١٠٥/١ من المستصفى ، ١/٥٠-٥١ من الإحكام ، ١١٦/١ من الوصول لابن برهان ، ٣/٨٠٧ من العدة، ٢٧٩/٢ من التمهيد ، ص ٦٥ من الروضة ، ١٦٥/١ من سواد الناظر ، ٣٢/٢ من

شرح الطوفي على مختصر الروضة ، ص٣٢ من إرشاد الفحول . ومن كتب علـوم القرآن : ٢٨٨/١ مـن البُرهـان ، ١٣٦/١-١٣٧ مـن الإتقـان .

[الإجابة عن شبه القائلين بأن في القرآن غير العربيّة] (فصل))

في الأجوبة عما ذكروه:

فأما أنه بُعث إلى الكافة: فليس يعطي هذا أنه قد أعطى الكافة حقّهم من الخطاب (١)، لأن البلاغ إذا قصد به تعميم الكل: وجب أن يستوعب كل لغة بجميع ماشرع لهم، كما أن العرب استوعبت بخطابهم الأوامر كلها والنواهي، والوعد، والوعيد، والأمثال، والمواعظ، فأما أن يُبعث بالرسول إلى الهند، فيقول لهم: مشكاة [ف] كال (٢) في الأوامر والنواهي، وأقسام ألفاظ التكليف كلها التي هي المقصورة على العرب، ويُبعث إلى الفرس فلا يخصّهم به إلا أن يقول لهم: سجيل، واستبرق، الفررس فلا يخصّهم به إلا أن يقول لهم : سجيل، واستبرق،

و يبعث إلى النّبط (7) فيقول لهم : طـ[- 3] فيقول لهم السّبط (7).

هذا من أهجن (٥)المقالات .

على أن النبيّ صلى الله عليه وسلم بعث إلى العرب ، وهم أهل صناعة الكلام ، وجَعل عجزهم عن مثله حجّة على غيرهم ، كما جَعل عجز السحرة عما جاء به موسى عليه السلام حجة على غيرهم من بني إسرائيل (٦).

جواب آخر عن قولهم : إنا قد وجدنا ذلك :

⁽٢) أضفت الفاء هنا ليستقيم السياق؛ لأنها واقعة في جواب أمّاً.

⁽٣) قال في الصحاح : "والنَّبط والنبيط : قوم ينزلُون بالبطائح بين العِراقين ، والجمع أنباط مادة "نَبط " ١١٦٢/٣ .

 ⁽٤) في الأصل: "ط"، والصحيح ماأثبته.

⁽ه) قَال في الصحاح : "يقال: هجّنه أي : جعله هجينا ، وتهجين الأمر : تقبيحه" ، مادة "هَجُن" ٦/٢١٦-٢٢١٧ .

وهو أن المحقّقين من أهل اللغة (1)قالوا : إن هذه كلمات تواطأت $(\frac{7}{2})$ فسارت (٣)، وكانِت في العربية ، فهي في غيرها من اللّغات (٤)، مثل "تنّور" بكل لغة تتور (٥)، فـ[تـ]واطأ (٦)لسان العرب والفرس في سجّيل ، وإستبرق ، والنبط والعرب في "طه"، وأنه: الرجل (٧)، فلا يكون خروجاً عن العربية ، بل مساواة لغيرها (٨)، وأما "الأبّ": فما خفي على عمر رضي الله عنه ، لأنه ليس من العربية ، لكن لأن من العربية ما يجهل عند قوم ، ويُعرف عند غيرهم (٩)، ولهذا روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال: "ماكنت أدري مامعنيٰ {فَاطِرَ السَّمْوَاتِ وَالْأَرْضِ} (١٠)حتى سمعتُ امرأة من العرب تقول : أنا فطرتُه "(١١)،

ومنهم: أبو عبيد القاسم بن سلَّم ، انظر : ١٩٤/١-١٩٥ من شرح الكوكب المنير . (1)

أى: توافقت ، قال الجوهري : "واطأتُه على الأمر مواطأة: إذا وافقته ... وتواطؤوا (٢)

عليه أي: توافقوا" ، مادة "وطأ" من الصحاح ٨١/٨-٨٢ . تصح بالدال وتصح بالراء لتمشّى كلا المعنيين مع السياق، والأقرب ماأثبته، بمعنى : (τ) شاعت وسرت وانتشرت .

انظر : ص١٨٢ من التبصرة ، ٣/٠١٧ من العدة ، ٢٧٩/٢ من التمهيد ، ١٩٥/١ (٤) من شرح الكوكب المنير.

انظر : ٢٧٩/٢ من التمهيد ، ٤١/٢ من شرح مختصر الروضة للطوفي . (0)

⁽⁷⁾

في الأصل: "فواطأً" والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته . انظـر صِ٢٠٩ ومـابعدها من المهـذّب فيما وقع في القرآن مـن المعرّب للسيوطي . (\vee) وانظر ماأورده ابن كثير في تفسيره ١٤١/٣ عند تفسيره لهذه الكلمة في أول سورة

انظر : ص١٨٢ من التبصرة ، ٧١٠/٣ من العدة ، ٢٧٩/٢ من التمهيد ، ٢٧٢٢ (A) من شرح الطوفي .

ص ١٨٢ من التبصرة ، ٧٠٩/٣ من العدة ، ٢٧٩/٢ من التمهيد . (٩)

آية رقم ١ من سورة فاطر . (1.)

هكذا أورد المؤلف هذا الأثر عن ابن عباس تبعاً لما أورده القاضي أبو يعلى في (11)

والصحيح أن القصة كما رواهـا ابن جرير في تفسيره وذكـرها السيـوطى في الدرُّ المنثور وأسندها إلى أبي عُبيد في فضائل القرآن ، وابن جرير وابن الانباري وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في شعب الإيمان هكذا: عن تجاهد=

فعلمت أنه أراد: منشىء (١)، وأما الأبّ في اللغة [فهو] (٢): الحشيش (٣). على أن العربية قد وافقت غيرها في أشياء (٤)، كقول الفرس "شِرُوال" مكان قول العرب "سَراويل" (٥)، وتقول في السماء : أَسْمَان (٦)، والكلِّ قالوا: "صابون" و"تنور" ، فما اختلف فيها لغتان (٧).

قال : سمعت ابن عباس رضى الله عنهما يقول : "كنت لاأدرى ما"فاطر السموات والأرض "حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما لصاحبه: أنا فطرتها، يقول أنا ابتدأتها".

انظر : ٢٨٣/١١ من تفسير ابن جرير ، ٣/٧ من الدرّ المنشور للسيوطي ، وقد أورده ابن كثير عند تفسيره لهذه الآية ٣/٦٥، وليس فيه كما أورده المصنف _ تبعاً للقاضي _ أن السبب امرأة ، والله أعلم .

انظــر : ۲۸۳/۱۱ مــن تفسير ابن جرير ، ۴٦/۳ مــن تفسير ابن كثير ، ۳/۷ (1)ومابعدها من الدرّ المنثور للسيوطي .

وانظر : ص١٨٦ من التبصرة ، ٧٠٩/٣ من العدة ، ٢٨٩٢٢-٢٨٠ من التمهيد .

⁽Y)

هذه إضافة ليستقيم السياق . قـال الجوهري : "الأبّ : المرعـلي، قال الله تعالى : {وفاكهـة وأُباًّ}" ، مادة "أبّ" ، (r)الصحاح ١/١٨.

انظر : ص١٨٢ من التبصرة ، ٢٧٩/٢ من التمهيد ، ٣٧/٢ من شرح مختصر (٤) الروضة للطوفي .

⁽⁰⁾ انظر ص١٨٢ من التبصرة .

المرجع السابق . (7)

 $^{(\}lor)$ انظر : ص١٨٢ من التبصرة ، ٢٧٩/٢ من التمهيد ، ٣٧/٢ من شرح الطوفي على مختصر الروضة .

[حكم تفسير القرآن بالرأي والاجتهاد] (فصل))

في تفسير القرآن بالرأي والاجتهاد :

لا يجوز عند أصحابنا ، بل لا يجوز إلا نقلا (١) ، [١] (٢) قوله تعالى : التَبيّنَ لِلنّاسِ مَانُزُلَ إِلَيْهِمْ } (٣) ، فرد البيان إليه صلى الله عليه [وسلم](٤) ، ولا يجوز أن يُسمَع من [غيره](٥) .

وروي عن ابن عباس [رضى الله عنهما] عن النبي صلى الله عليه [وسلم][١٧٠/ب]/قال: "من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار"(٦)، وروى جندُبُ (٧)أيضاً عن النبي صلى الله عليه [وسلم]: "مَنْ

(۱) انظر: ۲۱۰/۳ من العدة ، ۲۸۳/۲ من التمهيد ، ص ۱۷۶ من المسودة ، ۲۸۳/۲ من شرح الكوكب .

(٢) في الأصل: "كقوله" بالكاف ، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

(٣) آية رقم ٤٤ من سورة النحل ، وصدرها (وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للناس ...) .

(٤) انظر: ٧١٠/٣ من العدة ، ص ١٧٤ من المسودة ، ١٥٧/٢ من شرح الكوكب المنير.

(ه) في الأصل غير واضحة تماما ، وأقرب شيء لها ماأثبته، وهو المتمشي مع صحة السياق .

(٦) خرجه أحمد والترمذي والطبري على اختلاف في بعض الألفاظ.

انظر: ٢٦٩،٢٣٣/١ من مسند أحمد ، مسند عبد الله بن عباس رضى الله عنهما ، مسند الله عنهما ، ١٨٣/٥ من سنن الترمذي ، كتاب تفسير القرآن ، باب ماجاء في الذي يفسر القرآن برأيه ، ٧٧/١ من تفسير الطبري ، باب ذكر بعض الأخبار التي رُويتُ بالنهى عن القول في تأويل القرآن .

والحديث صحّحه الترمذي والسيوطي ، وتعقبهما المناوي ، وعزاه إلى أبي داود > والنسائي، وأخبر أن فيه عبد الأعلى بن عامر الكوفي، وهو ضعيف ، انظر ١٩٠/٦ من

فيض القدير شرح الجامع الصغير . روم (٧) هـو: الصحابى الجليل ، أبو عبد الله جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي ، اللقب: بجندب الخير ، أسلم متأخرا ، وسكن الكوفة ، ثم البصرة ، أخذ عنه جمع من أهل الشام وأهل العراق ، روى أربعة وثلاثين حديثا ، ومات سنة نيف وستين من الهجرة، رضى الله عنه .

انظر : ٢٤٨/١- ٢٤٩ من الإصابة ، ٢١٧/١ من الاستيعاب .

قال فی القرآن برأیه فأصاب فقد أخطأ (1)، یعطی : أخطأ بسلوك طریق الرأی ، واصابته تكون موافقة ، وهذا عین الخطأ (7).

وروى عن عائشة [رضى الله عنها] قالت: "ماكان رسول الله [صلى الله عليه وسلم] يفسر من القرآن الا آيا بعدد ، علمهن اياه جبريل عليهما السلام"(٣).

وروى أن سعيد بن المسيب (٤)سئل عن آية من القرآن ، فقال :

(۱) خرجه الترمذى وأبو داود والطبرى والبغوى والخطيب البغدادى .
انظر : ١٨٤/٥ من سنن الترمذى ، كتاب تفسير القرآن ، باب ماجاء فى الذى يفسر القرآن برأيه ، ٣٢٠/١ من سنن أبى داود ، كتاب العلم ، باب الكلام فى كتاب الله بغير علم ، ٧٩/١ من تفسير الطبرى ، باب ذكر بعض الأخبار التى رويت بالنهى عن القول فى تأويل القرآن بالرأى ، ٢٥٩/١ من شرح السنة للبغوى ، كتاب العلم ، باب من قال فى القرآن بغير علم ، ط/المكتب الاسلامى ،

بيروت .

والحديث حسنه السيوطى فى الجامع الصغير ، وعقب عليه المناوى بأن تحسينه لاعتضاده ، والا ففى سنده سهل بن عبد الله بن أبى حزم وهو متكلم فيه . انظر ١٩٠/٦ من فيض القدير للمناوى .

دمشق ، ٧/١ه من الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ، ط/دار الكتب العلمية ،

(۲) انظر : ۷۱۲/۳ من العدة، ۷۸/۱ من تفسير الطبرى ، ۱۹۰-۱۹۱ من فيض القدير وفي الأصل "يعطى" ومعناه : يفيد ، ولو قال "يعنى" لكان له وجه قوى ، والله

أعلم .

(٣) الحديث رواه الطبرى في مقدمة تفسيره ٨٤/١ باب ذكر بعض الأخبار التي غلط في تأويلها منكروا القول في تأويل القرآن .

قال الهيثمى : "خرجه أبو يعلى والبزار ، وفيه راو لم يتحرر اسمه عند واحد منهما ، وبقية رجاله رجال الصحيح".

٣٠٣/٦ من مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي في أول كتاب التفسير ،
 ط/القاهرة سنة ١٣٥٣ه .

(٤) هـو: التابعى الجليل أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن المخزومى ، القرشى ، المدنى ، أحد كبار التابعين ، والفقهاء المعتبرين ، والأثمة الموثوقين ، ولـد لسنتين مضتا ، وقيـل : لأربع من خلافة عمر رضى الله عنه ، عـرف رحمه الله بقوة الـديانة ، وسعة العلم ، والصدع بالحق ، ومتانة الحفظ ، والفهـم ، والجمع بين العبادة والزهد ، والورع والفقه ، والعلم ، وصفه الامـام أحمد بأنه : سيد التابعين وقال عنه على بن المدينى : "لاأعلم في التابعين أوسع منه علما" .=

"لاأقول في القرآن شيئا"(١).

قال صاحبنا أبو بكر (Υ) ، وهو راوي هذه الأحاديث: "ولأنّ التأويل خطر ، لأنه قد يفسّر برأيه فيكون باطن ذلك عند الله خلافه (Υ) ، أما رأيت الذي ترك تحت رأسه خيطين، فقال له النبيّ صلى الله عليه $[\mathrm{emb}_A]$: "إنك لعريض الوسا $[\epsilon]$ ، إنما هما خيطا الفجر "(3).

⁼ اخْتَلْف فى زمن وفاته ، فقيل: سنة ٩٦هـ وقيل : سنة ٩٩هـ وقيل: سنة ١٠٥هـ، رحمه الله ·

انظر ترجمته : ١٠٨/١ من تذكرة الحفاظ ، ٢/٥٧٣ من وفيات الأعيان ، ١٠٢/١ من شذرات الذهب ، ص ٢٥ من طبقات الحفاظ للسيوطي ، ط/دار الكتب العلمية بيروت، سنة ١٤٠٣ه .

⁽١) خرجه الطبري بسنده في مقدمة تفسيره ١/٥٨ ، باب ذكر بعض الأخبار التي غلط في تأويلها منكروا القول في تأويل القرآن .

⁽٢) هـو: أبو بكر عبد العزيز بن جعفر، المعروف بغلام الخلال، وهـو صاحب كتاب التفسير، الـذي عـزا إليه المصنف، وقـد تقدمت ترجمته ص٢٥٣ من الـرسالة.

⁽٣) وفي العدة والمسودة نقول أخرى عن أبي بكر عبد العزيز ، انظر : ٧١٢/٣-٧١٣ من العدة ، ص١٧٥ من المسودة .

⁽٤) وهذا وارد في سبب نزول قوله تعالى : {وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر} في قصة عدى بن حاتم رضي الله عنه قال : "لما نزلتُ هذه الآية عمدت إلى عقالين ، أحدهما : أسود، والآخر : أبيض ، قال : فجعلت أنظر إليهما، فلما تبين لي الأبيض من الأسود أمسكتُ ، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم : "إن وسادك إذاً لعريض "، وفي رواية : "إنك لعريض القفا" ، والقصة محرّجة في الصحيحين .

انظر : ٦/٦٥ من صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، باب تفسير قوله تعالى أوكلوا واشربوا حتى يتبين لكم ... الآية } .

وانظر : ١٣/٣ من تفسير الطبري ، ٢٢١/١ من تفسير ابن كثير .

والمصنّف رحمه الله جعل كلمة الوساد بالطاء هكذا: "الوساط"، والذي في المراجع: "الوساد"، كما أثبته، والله أعلم.

[حكم نقل التفسير عن الرواية وعلى مقتضى اللغة] ((فصل))

فأما نقل التفسير عن الرواية : فقربة وطاعة (١).

وقد فسر أحمد تأويل [2 cm] (7)من الآي على مقتضى اللغة (7). مَن ذلِك [قوله تعالى] (٤): إَمَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثُهُ إِلاَّ هُوَ

رَابِعُهُم} (٥) الآية ، فقال : "بعلمه" (٦). وقال في قوله [تعالى] : {إِنْنِي مَعكُماً }(٧): هو جائز في اللغة ، يقول الرجل : سأجري عليك رزقا، أي : أفعل بك خيرا(٨). والدليل على جواز ذلك والتقرّب به قـوله تعالىٰ : {كِتَابُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكُ مَبَارَكُ لِيَدَّبُرُوا آيَاتِهِ} (٩).

وروي أن النبيّ صلى الله عليه [وسلم] دعا لابنّ عباس فقال: "اللّهم

انظر : ٧١٤/٣ من العدة ، ص١٧٥ من المسودة . (1)

في الأصل: "كثيرا"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته . (Y)

وقد ورد شيء من ذلك في رسالت رحمه الله في الرد على الجهمية والزنادقة ، (r)وروى عنه المروزى ذلك في سور متفرقة .

انظر : ٧١٤/٣ من العدة ، ٧٨١/٢ من التمهيد ، ص١٧٥ من المسودة .

هذه إضافة تناسب السياق . (٤)

آية رقم ٧ من سورة المجادلة . (ه)

انظر مَاأُورده ابن كثير في تفسيره لهذه الآية ، ومانقله أيضاً عن الإمام أحمد ع (7)رحمه الله ٣٢٣/٤ من تفسير ابن كثير .

آية رقم ٤٦ من سورة طه . (\lor)

انظر ص١٤ من رسالة إلامام أحمد في الرد على الجهمية والرنادقة ، ط/السنة (Y)

وانظر : ٧١٤/٣ من العدة ، ٢٨١/٢ من التمهيد -

آية رقم ٢٩ من سورة ص . (9)

فقه في الدين ، وعلمه التأويل "(١)، ولو لم يكن فضيلة لما دعاله به ، وقرّبه إلى الفقه في الدّين (Υ) .

ورُوي أنه لما استعمله عليّ بن أبي طالب على حجّ، فخطب خطبة لو سمعها الترك والروم لأسلموا ، وقرأ سورة "الروم"، وفسّرها (٣).

ورُوي عن ابن مسعود قال : "كان الرجل منّا إذا تعلّم عشر آيات [كار] لم يَجاوزهن حتى يعلم تأويلهنّ ، ويعمل بهنّ (٤).

ولأن القرآن نزل بلغتهم ، فوجب تفسير ماأُغلق منه على غيرهم، بشواهد لغتهم من نثرهم ، وأشعارهم ، وخطبهم .

(١) الحديث أصل مخرج في الصحيحين والسنن عن ابن عباس رضى الله عنهما بلفظ: "اللهم علمه الحكمة"، وأما اللفظ الذي أورده المصنف فهو في المسند للإمام أحمد رحمه الله.

انظر: ١٠٢/٥ من صحيح البخاري ، كتاب المناقب ، باب ذكر ابن عباس رضي الله عنهما ، ١٩٢٧/٤ من صحيح مسلم ، كتاب فضائل الصحابة ، باب فضل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، ١٦٦٦/١ من مسند أحمد ، مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، ١٣٣/٥ من سنن الترمذي ، كتاب المناقب ، باب مناقب ابن عباس رضي الله عنهما ، ١٨/٥ من سنن ابن ماجه ، المقدمة ، باب فضل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وانظر : ١٧٠/١ من فتح الباري لابن حجر رحمه الله .

وانظر ٢٧٦/٩ من مجمع الزوائد للهيثمي .

قال الحافظ في فتح الباري ١٢٦/٥: "وَهده اللفظة اشتهرت على الألسنة: (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل) حتى نسبها بعضهم للصحيحين ولم يُصب الم

(٢) انظر : ٣/٧١٥ من العدة . (٢) خرّجه الطبري بسنده، قال: حدثنا أبو السائب سلم بن جنادة قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق قال : استعمل علي ابن عباس على الحج، قال: فخطب الناس خطبة لو سمعها الترك والروم لأسلموا ، ثم قرأ عليهم سورة النور فجعل

عطبه دو سمعها الرد والروم السندول ما حرا عيهم سوره الحرد

يَهُ مَن تفسير الطبري ،المقدمة ، ذكر الأخبار التي رُويتُ في الحض على العلم بتفسير القرآن، ومن كان يفسره من الصحابة . قال في الفتح : "وروى يعقوب أيضاً بإسناد صحيح عن أبي وائل، قال: فذكره ..." ١٢٦/٥.

ويلاحظُ أن المصنف رحمة الله ذكر أنه قرأ عليهم سورة الروم ، والذي في تفسير الطبري، وفي العدة أنه قرأ عليهم سورة النور ، وأشار في الفتح أنه في رواية (سورة البقرة) ١٢٦/٥ ، فالله أعلم .

انظر ٧١٨/٣ من العدة . (٤) خرجه الطبري في مقدمة تفسيره ، باب ذكر بعض الأخبار التي رويت في الحض على العلم بتفسير القرآن،ومن كان يفسره من الصحابة،٨٠/١ من تفسير الطبري .

[الرجوع في التفسير إلى تفسير الصحابة ٤ وحكم الرجوع إلى تفسير التابعين] (فصل))

في الرجوع إلى تفسير أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: كلام صاحبنا يدل على الرجوع إلى تفسيرهم (١)، في عدة روايات عنه (٢).

في إيجاب مشل الصيود على المحرمين (٣)، مفسراً منهم لقوله تعالى : {وَمَنْ قَتَلُهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَاقَتَلُ مِنَ النَّعَم } (٤)، ومثل كلامهم في الكلالة (٥)، وذلك لأنهم جمعوا بين معرفة اللغة ، والسماع من رسول الله صلى الله عليه [وسلم] ، وكانوا أعرف بالتأويل ، والتزيل ، ولذلك جعلنا قولهم حجة ، وهذا أيسر من جعل قولهم حجة بلأنه نوع تأويل (٢).

⁽١) قال أبو يعلىٰ : "وأما تفسير الصحابة : فيجب الرجوع إليه " ٧٢١/٣ من العدة .

⁽٢) رواها صالح عن أبيه رحمهما الله .

انظر: ٣٢١/٣ من العدة ، وانظر: ٢٨٣/٢ من التمهيد ، ص١٧٦ من المسودة .

⁽٣) كما حكموا في الظبي بشاة، وفي النعامة ببدنة، وفي الضبّع بكبش . انظر ٧٢١/٣ من العدة ، وانظر : ١٨٢/٥ ومابعدها من السنن الكبرى للبيهقسي ، كتاب الحج ، وانظر ١٠٣٠/٢ من سنن ابن ماجه ، كتاب المناسك ، باب جزاء الصيد يصيبه المحرم .

⁽٤) آية رقم ٩٥ من سورة المائدة .

⁽ه) الكلالة: من لاولد له ولاوالد ، هكذا فسرها أبو بكر وعمر وابن عباس رضي الله عنهم ، وروي عن عمر وابن عباس أن الكلالة: من لاولد له . انظر : ٣٠١/١٠ من المصنف لعبد الرزاق ، كتاب الفرائض ، باب الكلالة ، ٢٢٤/٦ من المبيهةى ، كتاب الفرائض .

وانظر : ٥٩٢/١ من تفسير ابن كثير عند تفسيره لآية الكلالة ، ٧٥٣/٢ من الدرُّ المنثور للسيوطى .

وانظر ٨٩/٣ من التلخيص الحبير ، كتاب الفرائض .

⁽٦) انظر : ٣/٢٤/٣ من العدة ، ٢/٣٨٢ من التمهيد .

وقال في التأويل (١): "ينظر ماكان عن النبي [صلّى الله عليه وسلم]،أو عن أصحابه [رضي الله عنهم] مفان لم يكن فعن التابعين (٢٠) [رحمهم الله]. فتحقق في تفسير التابعين روايتان (٣)، قال شيخنا (٤)رضي الله عنه : "يُحمل على إجماعهم"(٥).

وهذا التأويل منه: يسقط فائدة تخصيص أحمد بالتابعين (٦)، لأن الإجماع من علماء كل عصر حجة ، مرجوع إليها ، مقطوع بها (٧).

القول هنا منسوب إلى الامام أحمد رحمه الله، وقوله في تفسير القرآن لِمنْ يُرجّع (1)

وهي رواية المروزي عنه رحمه الله ِ ٢ انظر ٣/٤٢٣ من العدة . (Υ)

إحداهما : يُرجع إليه ، والثانية : لايُرجَع إليه . انظر ص١٧٦–١٧٧ من المسودة . (r)

المراد به: القاضي أبو يعلى رحمه الله . (٤)

٣/٢٤/ من العدة ، ونصّه : "ويكن أن يحمل هذا على إجماعهم" ، وانظر (0)

ص ۱۷۷ من المسودة .

المراد:أن تأويل القاضي أبي يعلى الأخذ بتفسير التابعين محمول على إجماعهم يرد تخصيص الإمام أحمد رحمه الله الأخذ منهم دون إجماع ، وكأنَّ المصنف هنا يُردّ تأويل شيخه بكلام إلامام أحمد رحمهم الله جميعاً ، انظر ص١٧٧ من

أي: لو أجمعوا لما كان هناك خلاف ، لأن إلاجماع في كل عصر حجة ، سواء أكان في عصر التابعين أم في عصر مَنْ بعدهم .

انظر في هذه المسألة :

٢٣٠/١ من الإحكام للآمدي ، ١٠٩٠/٤ من العدة ، ٢٥٦/٢ من التمهيد ، ص١٤٧ من الروضة ، ص ٣١٧ من المسودة .

[حكم ورود اللفظ مراداً به معنيان مختلفان] ((فصل))

يجوز أن ُيراد باللفظ الواحد معنيان مختلفان (١)، كالقُرْء، والشَفَق ، والشَفَق ، واللّمس ، فيراد بالقُرء: الحيض ، والطهر ، ويراد بالشَفَق : البياض والحمرة، وباللّمس : اللّمس باليد ، والجماع (٢)، وبه قال الجبائي (٣). وقال أصحاب أبي حنيفة : لا يجوز ذلك (3)، وهو قول أبي هاشم (6).

⁽۱) انظر: ۲۰۰/۱ من المعتمد ، ص ۱۸۶ من التبصرة ، ۲۱/۳ من الإحكام للآمدي ، ۲۰/۲ من المعتمد ، ص ۱۸۶ من المسودة ، ص ۱۷۱ من المسودة ، ص ۱۷۱ من إرشاد الفحول .

⁽٢) هذه الألفاظ المشتركة ومعانيها سبق ذكرها وبيان معانيها في ص٥٩ من الرسالة .

⁽٣) المراد به: أبو على الجبائي، وقد سبقت ترجمته ص١١٤ من الرسالة . وقد أورد أبو الحسين البصري في ٢٠٠٠/١ من المعتمد مذهبه في ذلك .

⁽٤) انظر : ٢/٠١ من كشف الأسرار ، ٢٣٥/١ من تيسير التحرير ، ٤٠/٢ من فواتح الرحموت .

⁽ع) من المعتزلة . انظر ٢٠٠٠/١ من المعتمد .

[أدلة القائلين بجواز ورود اللفظ مراداً به معنيان مختلفان]

في أدلتنا :

فمنها :

ومه . أنّا أجمعنا على أن المعنيين [الم](١)ختلفين] يجوز أن [يرادا](٢) بلفظين (٣)فنقول : كلّ معنيين جاز إرادتهما بلفظين مختلفين : جاز إرادتهما بلفظ واحد[١٧١/ب]كالمعنيين المتفقين (٤).

مثال ذلك : أن تقول : إذا أحدثتَ فتوضأ ، وتريد به البول والغائط ، أو اغتسل ، وتريد : إنزال المنيّ ، والْتقاء الخِتانين (٥).

ومنها:

أن إرادتهما باللفظ الواحد غير مستحيل ، بدليل أنه لو استحال لما صح الـ[ت]صريح (٦)به ، بدليل (أن) (٧)العموم والخصوص لما استحال إرادتهما معاً باللفظ الواحد لم يجز أن يرد لفظ واحد يرادان به جميعا (٨). وأجمعنا ههنا على أنه لايستحيل في اللغة أن يقول : أريد بقولي : والمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِ نَ ثَلاثَهُ قُرُوعٍ } (٩): الحيض والأطهار (١٠)،

⁽١) في الأصل "مختلفين"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٢) في الأصل: "فيرادا"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٢) انظر ص١٨٥ من التبصرة .

⁽٤) المرجع السابق .

⁽٥) المرجع السابق.

⁽٦) في الأصل: "الصريح"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٧) هذه اللفظة مكتوبة في هامش المخطوط ، ولعلها استدراك من الناسخ .

⁽٨) انظر ص١٨٥ من التبصرة .

⁽٩) آية رقم ٢٢٨ من سورة البقرة .

⁽١٠) انظر ص ٥٩ من الرسالة .

وانظر : ص١٨٥ من التبصرة ، ٢٤٠/٢ من التمهيد .

وأريد بقولي : "وقت المغرب [باق] (1)مالم يَغب الشَفَق: الحمرة ٤ والبياض (7), أو: $\{\vec{k}$ مُسْتُمُ النّسَاءَ} (7), أريد : اللمس باليد ، والجماع (3).

واللفظ صالح لهما ، إما حقيقة فيهما [وإما مجازا](٥).

ولاينكر في اللغة : الاشتراك في الصيغة الواحدة بين المعاني المختلفة (٦), ومع هذه الجملة فلاوجه للمنع منه (٧).

⁽١) في الأصل: "باقى"، والصواب ماأثبته .

⁽٢) انظر ص٥٩ من الرسالة .

⁽٣) آية رقم ٤٣ من سورة النساء ، وآية رقم ٦ من سورة المائدة.

 ⁽٤) انظر ص ٩٠،٥٩ من الرسالة .

⁽٥) هذه إضافة تقتضيها صحة السياق .

⁽٦) انظر ص١٨٥ من التبصرة .

⁽٧) انظر في هذه الأدلة وغيرها:

ر ٣٠٠/٦ من المعتمد ، ١٦١/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ٣٥٥/١ من المستصفى ، ص ١٨٥ من التبصرة ، ٣١/٣ من الإحكام ، ٢٥/٢ من المحلّي على جمع الجوامع ، ١٨٥٣ من العدة ، ص ١٦٦ من المسودة ، ٣٢/٣ من شرح الكوكب ، ص ١٧١ من إرشاد الفحول .

[شبه القائلين بعدم جواز ورود اللفظ مراداً به معنيان مختلفان] ((فصل))

في شبههم :

فمنها:

أن الألفاظ والصيغ وضعت للبيان والأفهام ، فإذا جُوز أن يراد بالصيغة الواحد[ة](١) معنيان مختلفان كان تضليلاً وتلبيسا، فخرج عن قصد الوضع الأول إلى ضده من إلإفهام والبيان (٢).

ومثل ذلك: ماجاز (7) في لغتهم ، بدليل أن صيغة : "افعل لم يجز أن ترد والمراد بها: الاستدعاء والتهديد ، $[e]^{(2)}$ لم وضعت للاستدعاء في الأصل لم يجز أن يراد بها غير ماوضعت له ، بل ضدّه ، وهو : التهديد الموجب للكفّ والترك (9).

ومنها :

أنه لو جاز أن يرد باللفظ الواحد [۱۷۲/أ] معنيان مختلفان : لجاز أن يرد لفظ واحد يراد به التعظيم والتهوين ، والكرامة للشخص والإهوان به ، ولما لم يجز ذلك علم بطلان هذا المذهب (٦).

ومنها:

⁽١) في الأصل: "الواحد"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٢) انظر : ص١٨٥ من التبصرة ، ٢٣٩/٢ من التمهيد .

⁽٣) المراد : ومثل ذلك لم يجز في لغتهم فتكون "ما" نافية .

⁽٤) هذه إضافة ليستقيم السياق .

⁽٥) انظر : ص١٨٥ من التبصرة ، ٢٤٠/٢ من التمهيد .

⁽٦) انظر : ص١٨٥ من التبصرة ، ٢٤٣/٢ من التمهيد .

أن طريق هذا استعمال القوم ، وماسمعنا منهم إيراد لفظ واحد المراد به [معنيان مختلفان](۱) ، أحدهما : حقيقة ، والآخر: مجاز (Υ) ، أو أحدهما صريح ، والآخر كناية ، وإذا ثبت ذلك لم يجز لنا أن نبني مذهباً على خلاف وضعهم ، فيكون دعوى عليهم مالم يثبت عنهم (Υ) .

⁽١) في الأصل: "معنيين مختلفين"، والصواب الرفع كما أثبته .

⁽٢) في الأصل: "بجازا" بالنصب ، والصواب الرَّفع كما أثبته .

⁽٣) أنظر : ص١٨٦ من التبصرة ، ٢٤٢/٢ من التمهيد .

ولمزيد من النظر في شبههم يراجع :

ومريد من المعتمد ، ١٠٠/١ من كشف الأسرار ، ٢٣٥/١ من تيسير ٣٠٠/١ ومابعدها من المعتمد ، ٤٠/١ من كشف الأسرار ، ٢٣٥/١ من التحرير ، ٤٠/٢ من فواتح الرحموت ، ص١٨٦،١٨٥ من التبصرة ، ٢٣٩/٢ من التمهيد ، ص١٧١ من إرشاد الفحول .

[الإجابة عن شبه القائلين بعدم جواز ورود اللفظ مراداً به معنيان مختلفان] ((فصل))

في جمع الأجوبة:

فمنها :

أن كون المعنيين مرادين بالصيغة الواحدة لايكون تضليلاً وتلبيسا ، بل يكون جمعاً بين معنيين بصيغة ، كما يُجمع بالدلالة الواحدة ، والأمارة الواحدة بين مرادين مختلفين .

مثل أن يَجعل طلوع الفجر دليلاً يُنبىء عن مدلولين مختلفين : تحريم الأكل . الأكل ، وإيجاب صلاة الفجر ، أو [تجويز](١) فعلها، مع تحريم الأكل .

وليست الألفاظ والصيغ إلا وضع الحكماء ، ولو كان تضليلاً في اللفظ الدال على مرادهم لكان تضليلاً [وضع] (τ) الأمارات الدالة على مرادهم (τ) .

والتهديد؛ لأنه مستحيل اجتماع إرادتي الفعل والمتلك لأمر واحد في حال والتهديد؛ لأنه مستحيل اجتماع إرادتي الفعل والترك لأمر واحد في حال واحد ، ولهذا لو صرّح بذلك : لم يحسن ، فيقول : أريد بقولي : اسجد : السجود والانتصاب ، وههنا يحسن أن يقول: [٢٧٢/ب]أريد بالقرء: الحيض والطهر ، على ماقد منا (٤).

⁽۱) في الأصل: "أو نحو من"، ولم يتبين لها معنى عندي، ولعله تصحيف، وتمشياً مع سلامة السياق صححتها بما أثبته.

⁽٢) هذه إضافة ليستقيم السياق .

⁽٣) انظر ص١٨٥ من ألتبصرة .

⁽٤) انظر ص٥٢٣ من الرسالة .

وانظر ٢٤١/٢ من التمهيد.

على أنه يبطل على أصل المخالف (١)بالماء المذكور في آية التيمّم (٢)، فإنه أريد به عنده: الماء والنبيذ ، وهو حقيقة في أحدهما، دون الآخر (٣).

وأما التعظيم والتهوين ، فإنما لم يجز أن يراد بالصيغة الواحدة : لأنهما صدان ، ولا يصح اجتماع إرادتهما باللفظ الواحد ، ولابلفظين في حق شخص واحد في حالة واحدة .

ولهذا لو صُرّح فقال : أبعدوا هذا الشخص عن ذلك المقام إهانة له

إكراما: لم يجز.

ولو قال ههنا : تطهّر من اللّمس باليد ومن الجماع ، واعتدّي بالأُقراء والحِيض ، وكمّلي ثلاثاً من كل واحد منهما جاز ، فبانِ الفرق بينهما (٤). وأما منعهم ورود ذلك في الاستعمال : فلانسلّمه (٥)، بل قد ورد:"أو

لامستم النساء (٦)، والمراد به: اللمس باليد حقيقة ، والجماع استعارة (٢) (٨) في إيجاب التيمم عند عدم الماء .

وَإِذَا صِح ذَلِكَ فِي [النفي](٩)صح في الإثبات ، ولافرق ، ألا ترى أنه يحسن أن يقول: نهيتكم عن مسيس النساء، ويريد به: الجماع، واللّمس باليد، وإن كانا معنيين مختلفين (١٠).

وفي مقدمتهم: الحنفية . (1)

وهي قوله تعالى في سياق آية الوضوء: {فلم تجدوا ماءً فتيمّموا صعيداً طيّبا ...} (Y)الآية ، رقم ٤٣ من سورة النساء ، وآية رقم ٦ من سورة المائدة .

انظر ص١٨٥ من التبصرة . (τ)

انظر : ص١٨٥-١٨٦ من التبصرة . (ξ)

انظر : ص١٨٦ من التبصرة . (0)

آية رقم ٤٣ من سورة النساء ، وآية رقم ٦ من سورة المائدة . (r)

انظر : ص١٨٥-١٨٦ من التبصرة ، ٧٠٤/٢ من العدة . (γ)

 $^{(\}mathsf{A})$

إضافة الواو هنا ليستقيم السياق . في الأصل:"المعنى"، والمتمشي مع صحة السياق،ويدل عليه اللحـاق ماأثبته ، وهو (٩) الموجود بنصه في ص١٨٦ من التبصرة .

انظر ص١٨٦ من التبصرة ، وللنظر في ثمرة الخلاف في المسألة يراجع ص٤٢ من (1.)التمهيد للأسنوى ، ط/مكة المكرمة .

[حكم العموم إذا دخله التخصيص، هل يكون مجملا؟] (فصل))

العموم إذا داخله التخصيص لم يصر مجملا (١). ويصح الاحتجاج به فيما بقي من لفظه (٢). وبه قال أصحاب أبي حنيفة (٣)، والمعتزلة (٤).

وقال عيسى بن أَبان (٥): "إذا دخله التخصيص صار مجملا ، فلا يجوز التعلق بظاهره"(٦)، و حكي ذلك عن أبي ثور (٧).

وقال أبو الحسن الكرخي (٨): "إِذَا خُصّ باستثناءٍ أو بكلام متصل صح

⁽۱) وهو مذهب الجمهور ، انظر : ۳۱۳/۱ من تيسير التحرير ، ۳۰۸/۱ من فواتح الرحموت ، ۱۸/۲ من العضد على ابن الحاجب ، ص۱۸۷ من التبصرة ، ۷/۲ من المحصول ، ۲۳۳/۲ من الإحكام ، ص۲۲/۳۸ من الروضة ، ص۱۱۲ من المسودة ، ص۱۳۷ من إرشاد الفحول .

⁽٢) انظر ص ١٨٧ من التبصرة .

ر») انظر: ١٤٤/١ من أصول السرخسي ، ٢٠٧/١ من كشف الأسرار ، ٣١٣/١ من تيسير التحرير .

 ⁽٤) انظر ١/٥٦١ من المعتمد .

⁽ه) سبقت ترجمته ص الرسالة .

⁽٦) انظر مذهبه في : ٢٦٥/١ من المعتمد ، ٣١٣/١ من تيسير التحرير ، ٣٠٧/١ من كشف الأسرار ، ص١٨٧٠ من التبصرة .

صد على المن الكلّي البغدادي ، فقيه مشهور ، وعالم ثقة ، (٧) هو : إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلّي البغدادي ، فقيه مشهور ، وعالم ثقة ، أخذ عن وكيع بن الجرّاح ، وسفيان بن عيينة ، وسمع منه الإمام مسلم، وأبو داود ، وآخرون ، ت سنة ١٤٠٠ه .

انظر : ١١٨/١ من تهذيب التهذيب ، ط/الهند سنة ١٣٢٧ه ، ٩٣/٢ من شذرات الذهب ، ص٢٢٣ من طبقات الحفاظ .

وانظر في نسبة المذهب إليه : ص١٨٧ من التبصرة للشيرازي .

الرسالة من الرسالة ، (۸) سبقت ترجمته ص ۱۳۲۸

التعلّق به ، وإن خص بدليل منفصل لم يصح التعلّق به "(١). [١٧٨/أ]
وقال أبو عبد اللّه البصري (٢): "إن كان الحكم الذي تناوله
[العموم](٣) يحتاج إلى شرائط [و](٤) أوصاف لاينبيء اللفظ عنها ، كقوله [تعالى] : {[و]السّارِقُ والسّارِقَةُ}(٥) كان مجملا ، وجرى في الحاجة إلى البيان مجرى قوله [تعالى] : {[و]أقيمُ والصّلاَةَ}(٢) ، فلا يُجزئه إلا بدليل (٧).

(۱) انظر: ٢٦٥/١ من المعتمد ، ٣٠٨/١ من فواتح الرحموت ، ١٠٨/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ص ٢٢٧ من شرح تنقيح الفصول ص ١٨٨،١٨٧ من التبصرة ، ٢٣/٣/١ من المحصول ، ٢٣٢/٢ من الإحكام ، ٢/٧ من المحلّي على جمع الجوامع ، ص ١٣٨ من إرشاد الفحول .

(٢) سبقت ترجمته صُهُو من الرسالة .

وانظر في نسبة القول إليه كلاً من :

١/٥٦٠ من المعتمد ، ١/٨٠٠ من فواتح الرحموت ، ص١٨٨ من التبصرة .

(٣) في الأصل: "الحكم"، وهو غير صحيح ، والصواب المتمشي مع صحةالسياق ماأثبته . وهـ و بمعنـاه موجود في المراجع السابقة ، ومـوجود بنصّـ في التبصـرة ص١٨٨٠ .

(٤) هذه إضافة ليستقيم السياق .

وهي موجودة في ص١٨٨ من التبصرة .

(٥) آية رقم ٣٨ من سورة المائدة .

والآية في الأصل مكتوبة بدون واو ، وفي المصحف بالواو ، فأثبتها كما في المصحف .

(٦) آية رقم ٤٣ من سورة البقرة ، والآية في الأصل بدون واو، وأثبت الواو تمشياً

مع مافي المصحف.

(٧) في التبصرة: "فلا يحتج به إلا بدليل"، ص ١٨٨ وهو أقرب، وأوضح للمعنى المراد، والله أعلم .

[أدلة القائلين بأن العموم إذا دخله التخصيص لايكون مجملا على المخالفين في ذلك] والردّ على المخالفين في ذلك] (فصل))

في جمع أدلتنا :

فمنها:

أن فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم، [ورضي عنها] (١) احتجت على أبي بكر الصديق رضي الله عنه بقوله تعالى : (يُوصِيكُمُ اللهُ فَعَي أَوْلاً دِكُمُ إِلاَ) ، وإن كانت الآية مخصوصة في القاتل، والكافر، والرقيق (٣)، ولم ينكر احتجاجها هو ولاأحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤).

ومنها: أنه لو كان دخول التخصيص على اللفظ يمنع الاحتجاج به لوجب التوقف في كل لفظ يرد من ألفاظ العموم ، لأنه [ه] (٥) مامن خطاب إلا وقد اعتبر في إثبات حكمه صفات في المخاطب من تكليف وإيمان وغيرهما ، فيؤدي ذلك إلى قول أهل الوقف ، وقد اتفقنا وإياكم على بطلان قولهم (٦).

فان قيل:

أليس قد توقفتم في العمل بألفاظ العموم إلى أن تعلموا أنه ليس خصص يخصَّها؟

⁽١) في الأصل: "وعليها السلام"، وقد سبق التعليق عليه في ص٢٣ من الرسالة ، والصواب ماأثبته .

⁽۲) آیة رقم ۱۱ من سورة الناء .

⁽٣) انظر ص ١٨٨ من التبصرة .

⁽٤) سبق إيراد القضية، وتخريجها والتعليق عليها في ص ٢٣ من الرسالة . وانظر ص ١٨٨ من التبصرة .

⁽ه) في الأصل: "لأن "، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته، وهو الموجود في ص١٨٩ من التبصية .

⁽٦) الدليل بنصه في ص١٨٩،١٨٨ من التبصرة .

قيل : لانسلِّم ذلك (١).

ومنها:

ما يُخَصّ به البصري (٢): فنقول: إن المجمل لا يُعقل معناه من لفظه ، والعموم معقول ماأريد به ، لكن قام الدليل على إخراج بعض من كان داخلاً تحت ماأريد به من الحكم ، فلاوجه لإجمال اللفظ بخروج بعض المخاطبين،أو الداخلين تحته ، لأن باقي المعقول: معقول (٣).

⁽١) انظر في الاعتراض وجوابه ص١٨٩ من التبصرة .

⁽٢) انظر مُذَهبه ص٥٣٠ من الرسالة ، والمؤلف هنا: يريد أن يرد عليه .

⁽٣) انظر ص ١٨٩ من التبصرة .

[شبه القائلين بأن العموم إذا دخله التخصيص صار مجملا ، والإجابة عنها] (فصل))

في شبههم :

[۱۷۳/ب]فمنها:

أن العموم إذا دخله التخصيص خرج عن كونه موجباً حكمه (١)، فلم يجز الاحتجاج به ، كالعِلَل إذا خُصَت (٢).

فيقال : العلة لاتبطل بالتخصيص عندهم (٣)، فهي الحجة .

وعندنا على أحد الوجهين (٤)، وإن سلّمنا على الوجه الآخر ، فإغا لم تجر في العِلل لأنها إنما تظهر من جهة المستدلّ ، ولانعلم صحتها إلا بدليل ، ولاشيء يدل عليه إلا السلامة والجريان .

وليس كذلك العموم ، فإنه يظهر من جهة صاحب الشرع ، فلايحتاج في صحته إلى دليل ، فافترقا (٥).

ومنها أن قالوا:

إذا دخله التخصيص صار كأنه أورد لفظ العموم ثم قال : أردت به بعض ماتناوله ، وماهذا سِبيله لا يُحتج به فيما أريد به (٦) ، كما نقول في قوله سبحانه : {إِنَّ بَعْضَ الظَنِّ إِثْمُ } (٧) فإنه لا يُعلم من لفطه مافيه إثم إلابدليل.

⁽١) أى:حكم التخصيص .

⁽٢) انظر ص ١٨٩-١٩٠ من التبصرة .

⁽٣) انظر : ٣٢١/١ من تيسير التحرير ، ٣٥٧/١ من فواتح الرحموت ، ص١٩٠ من التبصرة .

⁽٤) انظر : ٢/٥٥٩-٥٦٢ من العدة ، ١٢٠/٢ من التمهيد ، ص ٢٤٩ من الروضة ، ص ١٢٠ من المسودة ، ٣/٧٧٧-٣٧٨ من شرح الكوكب .

⁽ه) هذا الجواب موجود في التبصرة ص١٩٠، وفي شرح اللمع ١٩٥١، مع اختلاف

[.] انظر : ص ۱۹۰ من التبصرة ، 101/1 من شرح اللمع .

[.] آیة رقم ۱۲ من سورة الحجرات (v)

فيقال : ليس تخصيصه بمثابة قوله: أردت به البعض ، لأن التخصيص -يخرج من الجملة بعضها،لكنه بعض معلوم بلفظ صريح ، بقا[ؤه](١)مابقى

مشل: قوله [صلى الله عليه وسلم] في المرأة التي قتلت : "مابالها قتلت "مابالها مابالها قتلت "مابالها قتلت "مابالها مابالها ما وهي لاتقاتل "(٢) بعد أمره بقتل المشركين (٣)، فأخرج المرأة ، فالجملة الباقية

بعد إخراج النساء معلومة ، وهي من يقع عليه اسم:مشرك .

مراج النساء معلومه ، وهي من يقع عليه اسم: مشرك . فأماقوله : لاتقتلوا بعض المشركين ، وقوله [تعالى] : إِن بعض الظنِّ إِنَّمُ } لا يُدرى [١٧٤/أ]به أيّ المشركين؟ ومَن البعض؟ ولا يُدرى أيّ الظنون يتعلق به المأثم؟

فوزانه من العموم المخصوص أن نقول : الظنُّ كلُّه إِثْم ، ثم خُرْج بدلالة ظناً مخصوصاً، فتبقى جميع الظنون ، ماعدا المخرَج لايتعلَّق [به] (٤)

في الأصل: "بقائه"، والمتمشى مع القواعد الإملائية ماأثبته .

خرجه البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود وابن ماجه عن عبد الله بن عمر رضى

انظر : ١٤٧/٤ من صحيح البخاري ، كتاب الجهاد والبِيرَ ، باب النهـي عن قتل النساء في الحرب ، ١٣٦٤/٣ من صحيح مسلم ، كتاب الجهاد ، ١٢٢/٢ ، ١٧٨/٤ من مسند أحمد ، مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، ٥٣/٣ من سنن أبي داود ، كتـاب الجهاد ، باب في قتـل النساء ، ٩٤٧/٢ مـن سنن ابن ماجه ، كتاب الجهاد ، باب الغارة والبيات، وقتل النساء والصبيان .

كما أخرجه مالك في الموطأ ٤٤٧/٢ ، باب النهمي عن قتل النساء والصبيان ، ولفظه: ماكانت هذه لتقاتل ".

وورد الحديث بألفاظ متقاربة ، وانظر أيضًا ١٤٨/٦ من فتح الباري .

كما في قوله تعالى : {فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم آية رقم ٥ من سورة التوبة .

. وقوله تعالى : {وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة } آية رقم ٣٦ من سورة

في الأصل: "بها"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته . (\mathfrak{t})

انظر: ص ١٩٠٠ من التبصرة ، ٤٥١/١ من شرح اللمع . (ه) فأما شبهة البصري (١)فهي : أن آية السرقة لا يمكن العمل بها حتى تنضم إليها شرائط ينبىء اللفظ عنها .

و الحاجة إلى بيان الشرائط التي يتم بها الحكم كالحاجة إلى بيان الحكم (٢).

وقد ثبت أن مايفتقر إلى بيان حكمه: مجمَل ، كقوله [تعالى] : {[و]أُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ} (٣)فكذلك مايفتقر إلى بيان شرائط الحكم (٤).

فيقال: إن هذا باطل بقوله [تعالىٰ]: $\{[\dot{\mathbf{e}}\}$ اقْتُلوا الْمُشْرِكِينَ $\}^{(0)}$ ، فإنه لا يكن العمل به حتى تتبيّن شروط استحقاق القتل للمشرك (ζ) من العقل، والبلوغ ، والمذكورة ، وبلوغ الدعوة ، ثم لا يُجعل الحاجة إلى بيان ذلك كالحاجة إلى بيان المراد (بالمجمل) (V)من اللفظ (Λ) ، ولا يكون قوله (V) والمحمل (V) مثل قوله (V) مثل قوله (V) مثل قوله (V) مثل قوله (V) والمحانه (V) والمحان (V) والمحان

⁽١) وهـو: أبو عبد الله البصري القـائل: "إِن كان الحكم الذي تنـاوله العموم يحتاج إلى شـرائط وأوصاف لاُينيء اللفـظ عنها صار مجملا، وافتقـر في معرفته إلى البيان، فلا يحتج به إلا بدليل".

وقد سبق إيراد مذهبه، والعزو إلى المراجع في ص٥٣٠ من الرسالة.

والمصنف منا يورد شبهته على ماذهب إليه مع الرد عليها.

⁽٢) انظر مذهبه وشبهته في : ٢٦٦/١ من المعتمد ، ٣١٣/١ من تيسير التحرير ، ٢١٣/١ من العضد على ابن الحاجب ، ص١٩٠ من التبصرة ، ٢٥٢/١ من شرح اللمع ، ٢٣٢/٢ من الإحكام ، ٧/٢ من المحلي على جمع الجوامع .

⁽٣) آية رقم ٢٣ من سورة البقرة، والآية بإثبات الواو ، كما في المصحف، وكما أثبته .

⁽٤) انظر : ص ١٩٠ من التبصرة ، ١/٢٥١ من شرح اللمع .

⁽٥) آية رقم ٥ من سورة التوبة، وأثبتُ الفاء في الآية كما في المصحف.

⁽٦) انظر: ص١٩١ من التبصرة ، ٢/١٥١ من شرح اللمع .

 ⁽٧) هذه اللفظة مكتوبة بهامش المخطوط، ولعلها استدراك من الناسخ .

⁽٨) انظر في الجواب عن شبهة البصري ص١٩١ من التبصرة ، ٤٥٢/١ من شرح اللمع .

⁽٩) آية رقّم ١٤١ من سورة الأنعام .

فإن قيل :

تلك الآية (١) إنما افتقرت إلى بيان من لم يُرد بالآية، من الصبيان والمجانين ، فحملت في الباق على ظاهرها (٢)، وهمهنا (٣) تفتقر إلى بيان ماأريد بالآية من شروط القطع .

. .. ولهذا اشتغل الفقهاء بذكر شرائط القطع (٤)، دون مايسقط القطع فافترقا (٥).

قيل:

لافرق في الموضعين (٦)، فإنّ آية السرقة إنما تفتقر إلى بيانِ مُن لايراد[١٧٤/ب]وهو: مَن عَير حِرْز (٨)، أو سرق من غير حِرْز (٨)، أو كان [والدا، (أو) ولدا] (٩).

وأما ذكر الفقهاء شرائط القطع : فلاعبرة به ، لأنهم سلكوا بذلك طريق الاختصار (١٠).

⁽١) التي همي آية قتل المشركين، وهمي قوله تعالى : {فاقتلوا المشركين} آية رقم ٥ من سورة التوبة .

⁽٢) انظر: ص ١٩١ من التبصرة ، ٤٥٢/١ من شرح اللمع في إيراد الاعتراض .

⁽٣) أي: في آية السرقة .

⁽٤) انظر في ذلك ٢١٦/١٢ ومابعدها من المغني لابن قدامة ، باب القطع في السرقة .

⁽٥) انظر: ص ١٩١ من التبصرة ، ٢/٢٥١ من شرح اللمع .

⁽٢) وهما: آية القتل للمشركين، وآية السرقة .

⁽٧) انظر في كلام العلماء فيه في ١٨/١٢ من المغني ، باب القطع في السرقة .

⁽٨) الحِرُّز كما في الصحاح: "الموضع الحصين"، مَّادة "حَرَز" ٨٧٣/٣. وانظر كلام الفقهاء فيه في ٢٦/١٦ من المغنى، باب القطع في السرقة.

⁽٩) هذه العبارة جاءت في الأصل مكررة متد اخلة، وبعضها في الهامش، وهو مابين القوسين، وصوابها ما أثبته، وهو الموجود في ص١٩١ من التبصرة .

والمسألة خلافية بين أهل العلم، هل يقطع الوالد بالولد والولد بالوالد ، انظر فيها ٢٥٩/١٢ من المغنى لابن قدامة ، باب القطع في السرقة .

⁽١٠) انظر : ص١٩١ من التبصرة ، ٤٥٣،٤٥٢/١ من شرح اللمع .

وإنما فعلوا ذلك ليُعرف بذلك من لا يجب عليه القطع ، وإنما الاعتبار بما يقتضيه اللفظ ، وماأخرج منه ، ومعلوم أن الظاهر يقتضي وجوب القطع على من سرق (١)، والدليل (دلّ)(٢)على إخراج من ليس بمراد،من صبى، ومجنون، وولد ، ووالد ، وغير ذلك ، فصار ذلك بمتزلة ماذكرناه من آية القتل (٣)، التي تقتضى بظاهرها:إيجابِ القتل على كل مشرك ، ثم دل

الدليل على إخراج من ليس بمراد بها (٤). و رَوْ الرَّوَا الرَّرَاة على إخراج من أيس بمراد بها (٤). و أما قوله [تعالى] : {[و] أَقِيمُوا الصّلاة وآتوا الزّكاة }:فيحتمل

أن نقول : إِنها تتناول كل دعاء إلا مايخرجه الدليل .

و يحتمل أن نقول : إنها مجملة ، فتفتقر إلى البيان (٥).

فعلى هذا : الفرق بينهما : أن المراد بالصلاة لايصلح له اللفظ في اللغة ٤ ولايدل عليه ، ومايراد بالسارق يصلح له اللفظ، ويعقل [منه] (٦).

ألا ترى أنه إذا أخرج من آية السرقة من لايراد قطعه : أمكن قطع من أريد قطعه بظاهر الآية، وإذا أخرج من آية الصلاة (٧)[مَن](٨)ليس بمراد

في التبصيرة ص١٩١ ، وشرح اللمع ٢/٣٥١ هكذا: "يقتضي وجوب القطع على كل (1)من سرق"، وهو أوضَح للمراد .

كلمة "دل" كتبت في الهامش،ولعلها استدراك من الناسخ،وهي موجودة في ص١٩١ (Y)من التبصرة ، ٤٥٣/١ من شرح اللمع .

أي: قتل المشركين، وهي قوله تعالى : {فاقتلوا المشركين} آية رقم ٥ من سورة (r)

انظر : ص١٩١ من التبصرة ، ٤٥٣/١ من شرح اللمع . (٤)

وهذان الاحتمالان:وجهان عند الشافعية . (0)

انظر : ص١٩١ من التبصرة ، ٤٥٣/١ من شرح اللمع .

هذه إضافة ليتم بها السياق، وهي موجودة بنصّها في التبصرة، وشرح اللمع ، (r)للشيرازي .

وهي قوله تعالى : {وأقيموا الصلاة ...} الآية رقم ٢٣ من سورة البقرة . (\vee)

في آلاًصل :"ما"، والصواب ماأثبته، وهو الموجود في ص١٩٢ من التبصرة . (A)

لم يكن أن يحمل على المراد بالآية ، فافترقا^(١).

ومما تعلّق به البصري أيضا: أن القطع يحتاج إلى أوصاف،سوى السرقة من النصاب ، والحِرُز[١/١٥] وغير ذلك ، فصار بمثابة مالو احتاج إلى فعل غير السرقة في إيجاب القطع لم فعل غير السرقة في إيجاب القطع لم يكن التعلّق بظاهره ، فكذلك إذا افتقر إلى أوصاف سوى السرقة (٣).

فيقال :

هـذا باطل بآية القتل ، فإنها تتعلّق بأوصاف غير الشـرك ، كالبلوغ ، والعقل .

ثم لايصير ذلك بمشابة مالو احتاج إلى فعل آخر في إيجاب القتـل في إجمال الآية ، والمنع من التعلّق بها .

و يخالف هذا: إذا افتقر الحكم إلى فعل آخر ، فإن هناك (٤) لو خلّينا ، وظاهر الأمر لم يمكن [تقييد] (٥) شيء من الأحكام به ، فافتقر أصلها إلى البيان ، وهمهنا (٦) ليو خلّينا والظاهر لم نُخِطُ (٧) فيها إلا في

⁽۱) كل ماسبق من شبهة البصري والـرد عليها، والاعتراض وجوابه كـان فيـه المصنف عالة على شيخه الشيرازي، فيكاد ينقل الكلام بنصّه، لولا تصرف يسير . انظر : ص١٩١-١٩٢ من التبصرة ، ٢/٢٥١-٤٥٣ من شرح اللمع .

⁽٢) في الأصل هكذا: "ولو الى فعل "، والكلام لايستقيم، فصححته بما أثبته ، وقد وجدته في ص١٩٢ من التبصرة ، وفي ١/٣٥٦ من شرح اللمع .

⁽٣) انظر المرجعين السابقين .

⁽٤) أي: في آية السرقة ، وماقالوه فيها من أن القطع يحتاج إلى أوصاف سوى السرقة من النصاب والحرز وغير ذلك، وعليه فلايمكن التعلق بظاهره .

⁽ه) في الأصل: "يتقيد له والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته، وهو الموجود في ٢٥٣/١ من شرح اللمع ، وفي التبصرة هكذا : لم يمكن لنفيد شيئــاً من الأحكام " ص١٩٢٠ .

⁽٦) أي. في آية القتل ، وماقاله المصنف حولها من افتقار الحكم إلى فعل آخر ، فيُضُمّ مالمُ يرد إلى ماأريد باللفظ ، ويُعمل بالظاهر في الباقي .

⁽٧) مكذا في الأصل ، وهي محتملة النطق بالطاء، من: الإحاطة، وهو الذي وجدته في شرح اللمع ٢/٣٥١ وإن كان المحقق أثبتها "بالياء"، وتحتمل النطق بالظاء من الحظ وكلاهما له وجه، وما أثبته أقرب .

[ضَم] (١) مالم يرد إلى ماأريد باللفظ ، فعملنا بالظاهر في الباقي (٢).

وقد أثبتها محقق التبصرة هكذا: "لم نخطىء" ولعله تصحيف، لأنه بعيد فيما يظهر عن المراد بالسياق، والله أعلم .

المراد بالسياق، والله أعلم . (١) في الأصل: "ضمن"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته، وهو الموجود في ص١٩٢ من التبصرة ، ١٩٣١ من شرح اللمع .

(٢) وهذا الدليل وجوابه فيما يتعلق بمذهب البصري في هذه المسألة :

اعتمد فيه المصنف على ماأورده الشيرازي في ص١٩٢ من التبصرة ، و١٩٣٥ من شع اللمع ، بل يكاد يكون بنصه لولا اختلاف طفيف .

[حكم اللفظ العام إذا قرن به المدح أو الذم هل يكون مجملا؟ وهل يصح الاحتجاج به؟] (فصل))

عموم اللفظ إذا تون به المدح أو السذم لم يصر مجملا ، ويصح [الاحتجاج](١)به (٢) ، وذلك مثلُ قوله سبحانه : {والذينَ هُمْ لِفُرُوجِهِم وَالْاِحتجاج](٣)، وكقوله [سبحانه]: {والذينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ والْفِضَة وَلَا يَنْفِقُونَها فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشَرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيم }(٤). ولا يَنْفِقُونَها فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشَرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيم }(٤). خلافاً لبعض أصحاب الشافعي (٩)وبعض الأصوليين (٦): يصير مجملاً خلافاً لبعض أصحاب الشافعي (٩)وبعض الأصوليين (٦): يصير مجملاً

(١) في الأصل: "الاجتهاديُّ وهو تصحيف، والصواب ماأثبته ، انظر ص١٩٣ من التبصرة.

(٢) وهو قول الجمهور،خلافاً لبعض الشافعية .

انظر: ١٧٩/١ من المعتمد ، ٢٥٧/١ من تيسير التحرير ، ٢٨٣/١ من فواتح السرحموت ، ٢٨٣/١ من العضد على ابن الحاجب ، ص٢٢١ من شرح تنقيح الفصول ص١٩١ من التبصرة ، ٢٠٣/٣/١ من المحصول ، ٢٨٠/٢ من الإحكام ، ١٢٢/١ من جمع الجوامع بحاشية البناني ، ٢٠٠/١ من التمهيد ، ص١٣٣ من المسودة ، ٢٥٤/٣ من شرح الكوكب المنير ، ص١٣٣ من إرشاد الفحول .

(٣) آية رقم ٥ من سورة "المؤمنون" ، وآية رقم ٢٩ من سورة المعارج .

(٤) آية رقم ٣٤ من سورة التوبة .

(ه) نسب الكمال ابن الهُمام وابن عبد الشكور مخالفة الشافعية لذلك مطلقا ، انظر ، ١/٢٥٧ من تيسير التحرير ، ٢٨٣/١ من فواتح الرحموت ، وهو محل نظر ، فالقول: لبعضهم ، بل إنه وجه ضعيف في مذهب الشافعية ، كما ذكر ذلك ابن السبكي ، وأن الصحيح : أنه يعم ، وهو الثابت عن إلامام الشافعي ، وصححه الرازى والآمدي ، وخطأ الشيرازى القول: بعدم العموم .

انظر في تحقيق مذهب الشافعية : ص١٩٣ من التبصرة ، ٢٠٣/٣/١ من المحصول ، انظر في تحقيق مذهب الشافعية : ص١٩٣ من حاشية البناني على جمع الجوامع .

(٦) من الحنفية ، والمالكية ، وهو قول : أبي الحسن الكرخي .

(٦) من اختفيه ، والمالحيه ، وهو قول ، ابي احس المرسي الظر : ٢/٢٥١ من تيسير التحرير ، ٢٨٣/٢ من فواتح الرحموت ، ١٢٨/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ص٢٢١ من شرح تنقيح الفصول ، ص١٣٣ من إرشاد الفحول .

باقتران ذكر الذم أو المدح (١).

(١) وفي المسألة قول ثالث بالتفصيل ، فإن لم يعارضه عام آخر لايقصد به الذم أو المدح ولم يَعُد كذلك : فهو للعموم ، ولايكون مجملاً ، وإن عارضه فلا . فحاصل الأقوال في المسألة ثلاثة :

الأول : القول بالعموم، وعدم إلاجمال مطلقا .

الثاني : القول بالإجمال، وعدم العموم مطلقا .

الثالث: التفصيل .

وقد مرّت المراجع في ذلك ص٤٠٥ من الرسالة.

[أدلة القائلين بأن اللفظ العام إذا قرن به المدح أو الذم فهو للعموم، ولايصير مجملا ((فصل))

في أدلتنا :

منها:

أن صيغة العموم قد وجدت ، وشملت الجنس الموصوف بحفظ الفروج ، وكنز الذهب ، والامتناع [عن](١) إخراج الزكاة منه.

وليس في ذكر الوصفين مايمنع كونها عامة،غير مجملة؛ لأنها تضمنت ذكر جماعة وصفوا بالبخل ، وجماعة [١٧٥/ب]وصفوا بالعفة .

"اقتلوا المشركين".

ولافرق بين الأمر بقتل جماعة موصوفة بالشرك ، وبين البشارة بالعذاب لجماعة موصوفة بالبخل بالزكاة والمنع (٤).

أن الوعيد والذم به لا يُجعله مجملا ، [ولا يمنع] (٥) من الاحتجاج به ، كاقتران إيجاب القطع لعموم السرّاق ، واقتران ذكر الجلد والرجّم لعموم ال نا[ة](٦).

بل إِنَّ لم يكن ذكر العقاب والثواب ، والمدح والذم ، مؤكداً لم يكن خرجاً له عن الاستدلال ، لأن ربطه بالمدح والذم مؤكد للحكم الموجب للذم والمدح ، ولأن العقاب أبلغ من الذم .

في الأصل: "من"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته . (1)

في الأصل: "وجميعا"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته . (Y)

في الأصل: "بمعناهما"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته . (٣)

⁽٤)

أَي: المنع من إخراج الزكاة . في الأصل: "أو لايمنع"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته . (0)

في الأصل: "الزنا"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته. (r)

ثم إنه لو قرنه بإيجاب العقوبة ، لم يمنع الاحتجاج به ، فإذا قرَنه بالذم كان أولى ألاّيمنع (١).

انظر في هذه الأدلة وغيرها كلاً من :

٢٧٩/١ من المعتمد ، ٢٧٥/١ من تيسير التحرير ، ٢٨٣/١ من فواتح الرحموت ، ١٢٨/٢ مـن العضد على ابن الحاجب ، ص٢٢١ مـن شـرح تنقيـح الفصـول ، ص ١٩٤،١٩٣ من التبصرة ، ٢٠٣/٣/١ من المحصول ، ٢٨٠/٢ من الإحكام للآمدي ، ٢/٢/١ من المحلّي على جمع الجوامع بحاشية البناني ، ٢/١٠/١ من التمهيد ، ٣/٤٥٢ من شرح الكوكب المنير ،ص١٣٣ من إرشاد الفحول .

[شبه المخالفين في أن اللفظ العام إذا قُرن به مدح أو ذم لم يصر مجملا ، والإجابة عنها] (فصل))

في شبههم : قالوا :

القصد بهذه الآيات: المدح والذم على الفعل ، دون مايتعلّق به الحكم من الشرائط ، والأوصاف ، فلا يجوز التعلّق بعمومها فيما يُستباح ، وفيما تجب فيه الزكاة ، كما قلنا في قوله عز وجل : {وَ آتُوا حَقّهُ يَوْمَ كَصَاده } (١) لمّا كان المقصود بها: بيان إيجاب حقّ في الزرع لم يجز الاحتجاج بعمومه في المقدار والجنس (٢).

فيقال :

⁽١) آية رقم ١٤١ من سورة الأنعام .

 ⁽۲) انظر هذه الشبهة بنصها في ص١٩٤ من التبصرة ، وانظر ١٦١/٢ من التمهيد .

⁽٣) في الأصلِّ: "الفرون"، والصحيح ماأثبته .

⁽٤) انظر قريباً منه ص١٩٤ من التبصرة ، وانظر ١٦١/٢ من التمهيد .

⁽٥) هذه إضافة ليستقيم السياق .

⁽٦) هذه إضافة ليستقيم السياق .

على أنه لو كان هذا صحيحا ، وأنّ ذكر الذم يمنع كون الحكم مقصوداً على أنه لو كان هذا صحيحا ، وأنّ ذكر الحكم يمنع كون المدح مقصوداً عومذا باطل بإجماعنا ، فكذلك ماقالوه (٢).

⁽١) بعنى: أن يُقلّب ذلك الكلام، أو ذلك الاستدلال عليهم ، انظر ص١٩٤ من التبصرة

⁽٢) انظر في شبههم، والجواب عنها:

// ٢٥٧/ من تيسير التحرير ، ٢٨٤/١ من فواتح الرحموت ، ٢٠٤/١٢٨ من المحصول ،

العضد على ابن الحاجب ، ص١٩٤ من التبصرة ، ٢٠٤/٣/١ من المحصول ،

٢٨٠/٢ من الإحكام ، ٢٦١/٢ من التمهيد ، ٣/٥٥٠ من شرح الكوكب ، ص١٣٦ من إرشاد الفحول .

[حكم اللفظ العام قبل البيان وبعده] ((فصل))

إذا ورد الأمر بالصلاة والحج والزكاة بقوله تعالى : {[و]أقيمُ والصلاة والحج والزكاة بقوله تعالى : {[و]أقيمُ والصلاة وآتُوا الزّكاة }(١), {وَأَتّمُوا الْحَجّ وَالْعُمْرَة لِلّه }(٢), {وَللّه عَلَىٰ النّاسِ حِجّ الْبَيْت }(٣) فاينه قبل البيان لذلك من الشرع : جُمل ، وبعد البيان: مفتر ، فلا يرجع إلى الدعاء ، والقصد ، والصدقة، قبل بيان المراد به (٤).

وقال بعض الشافعية : هو عام يتناول الُلغوي والشرعي ، فيشمل كل قصد ، ودعاء ، وصدقة (٥).

وقال بعضهم : هو مُجَمَل (٦).

⁽١) آية رقم ٤٣ من سورة البقرة ٠

⁽٢) آية رقم ١٩٦ من سورة البقرة .

⁽٣) آية رقم ٩٧ من سورة آل عمران .

⁽٤) وهو مذهب الجمهور ، انظر : ٢/١٤ من فواتح الرحموت ، ١٦١/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ص١١٦ من شرح تنقيح الفصول ، ص١٩٨،١٩٥ من التبصرة ، ١٨٨٥٩ من المستصفى ، ٢/٣٦ من جمع الجوامع بشرح المحلّي وحاشية البناني ، ٣/٣٠ من الإحكام ، ٢٦٢/٢ من التمهيد ، ٣/٣٣٠٤ من شرح الكوكب المنير ع

⁽ه) وإليه ذهب القاضي أبو بكر الباقلاني، وأبو نصر القَشيرى، وجمع من الشافعية . انظر : ص١٩٨،١٩٥ من التبصرة ، ١٩٨،١٩ من المستصفى ، ٢٣/٣ من الإحكام .

⁽٦) وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله ، انظر : ١٤٣/١ من العدة ، ص ١٧٧ من المسودة ، ٢٦٢/٢ من التمهيد ، ٣٥٠٤٣٣/٣ من شرح الكوكب المنير ، وإليه ذهب الشيرازي من الشافعية ، ص ١٩٨ من التبصرة .

[أدلة القائلين بأن اللفظ العام قبل البيان يكون مجملاً، وبعده مفسَّرا] (فصل))

في دلائلنا :

فنقول :

إن هذه الصيغ لاتعرف ولا يعقل معناها من لفظها لأن المقصود يختلف عولاً وكذلك الأدعية والزكاة والأفعال المخصوصة التي هي المقصود بها لاتعقل من هذه الصيغ (١).

⁽۱) انظر : ص ۱۹۸ من التبصرة ، ۲۳/۳ من الإحكام ، ۱٤٣/۱ من العدة ، ٢٦٣/٢ من انظر . من التمهيد ص ۱۷۷ ، من المسودة ، ٣٤،٤٣٣/٣ من شرح الكوكب المنير .

[شبه القائلين بأن اللفظ العام يبقى على عمومه قبل البيان وبعده ، والإجابة عنها] ((فصل))

فيما تعلق به من نصر العموم: $[[all_0]](1)$: إن الصلاة : الدعاء (7)، والحج : القصد (7)، والزكاة : الزيادة (٤)

فوجب أن يُحمل على كل دعاء ، وكل قصد ، وكل زيادة إلا مايخصه الدليل ، فيكون على عمومه كسائر العمومات (٥).

فيقال :

لانسلم ، بل الصلاة:أفعال مخصوصة ، والحج: كذلك (٦)، والزكاة: صدقة خصوصة من مال مخصوص ، بشروط مخصوصة (Y).

فلا يصح حمله على العموم فيما ليس بمراد به (Λ) .

على أنا وإن (١٧٦/ب]علمنا أن الصلاة: [الدعاء] (٩)، فلاندرى بم ندعوا؟ وإن علمنا أن الحج : القصد ، فلاندري كيف نقصد؟ فهو كالحق ،

⁽¹⁾

هذه إضافة ليستقيم السياق زِ من الصحاح ٢٤٠٢/٦ . هذا في اللغة ، انظر مادة: صلاً من الصحاح ٢٤٠٢/٦ . (Υ)

انظر مادة : حجج ، من الصحاح ٣٠٣/١ . (r)

 $^{(\}mathfrak{t})$ ٦/ ٢٣٦٨ ، وانظر ص ١٩٨ من التبصرة .

انظر : ص ١٩٩ من التبصرة ، ١٤٤/١ من العدة . (0)

انظر في تعريفهما عند الفقهاء : ١٥/٢ من المغنى ، كتاب الصلاة ، ٥/٦ من المغني (r)أيضاً ، كتاب الحج .

انظر في تعريفها ١٦٢/٣ من الروض المربع بحاشية ابن قاسم ، كتاب الزكاة ، ٤/٥ (\lor) من المغنى لابن قدامة ، كتاب الزكاة .

انظر ص ١٩٩ من التبصرة . (A)

⁽٩) هذه راضافة لابد منها ليستقيم السياق .

ندري أنه شيء ُخرج (١), لكن لمّا لم نعرف جنسه وقدره ، كان قوله [تعالى] : {وَ آتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِه} (٢) بحملا . وإن كان الحق هو: [اللازم] (٣) الواجب في اللغة (٤)، لكن لما جُهل قدره ومصرفه كان مجملا(ه).

في الأصل: "يخرج الحق"، ولفظة الحق هنا : لاداعسي لها، فالمعنى تام بدونها . (1)

آية رقم ١٤١ من سورة الأنعام . (Y)

في الأصل : "اللازام"، والصحيح ماأثبته . (٣)

انظر معنى الحق في اللغة : ١٤٦٠/٤ من الصحاح للجوهري ، مادة "حقق" . (٤)

انظر : ص١٩٨-١٩٩ من التبصرة ، ١٤٤،١٤٣/١ من العدة . (0)

[هل نفي الحقائق نفي للاعتداد بها،أو لابد من دليل؟]

في النفي إذا [علق الشيء](١)على صفة ،كقوله عليه [الصلاة و]السلام: "لاصلاة إلا بفاتحة الكتاب"(٢)، "لانكاح إلا بوليّ"(٣)، "إنّا الأعمال بالنيآت،

(١) في الأصل: "إذا على على الشيء على صفة"، والصواب ماأثبته. وفي التبصرة هكذا: "إذا على النفي في شيء على صفة" ص٢٠٣٠

(٢) الحديث مخرج في الصحيحين والمسند والسنن عن عبادة بن الصامت رضي الك

انظر : ٢٠٢/١ من صحيح البخاري ، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم ، ولفظه : "لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب" ، ٢٩٥/١ من صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ، ٢١٤/٥ من مسند أحمد ، مسند عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، ٢٥/٢ من سنن الترمذي ، كتاب الصلاة ، باب لاصلاة إلا بفاتحة الكتاب ، ٢١/٢ من سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب في فاتحة الكتاب ، ٢٠٦/٢ من سنن النسائي ، كتاب الافتتاح ، باب إيجاب قراءة فاتحة الكتاب ، ٢٧٣١ من سنن ابن ماجه ، كتاب الصلاة ، باب القراءة خلف الإمام . وزاد مسلم وأبو داود والنسائي في آخره: "فصاعدا" .

وانظر : ٢٣٢،٢٣١/١ من كتاب التلخيص الحبير لابن حجر رحمه الله ، باب صفة

الصرة . (٣) هذا الحديث بوّب له البخاري في ٢٦/٧ من كتاب النكاح ، باب مّن قال:ُ لانكاح إلا بوليّ ولم يخرّجه .

وخرّجة الإمام أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم بألمانيد متعددة، يصل بمجموعها إلى درجة الصحة ، وقد رواه ابن عباس، وأبو موسى ، وجابر، وأبو هريرة رضى الله عنهم .

انظر : ٢٠٠/١ ، ٣٩٤/٤ ، ٢٦٠/٦ من مسند أحمد ، ٢٠٧/٣ مـن سنن الترمذي ، كتاب النكاح ، باب ماجاء لانكاح إلا بولي ، ٢٢٩/٢ مـن سنن أبي داود ، كتاب النكاح ، باب في الولي ، ٢٠٥/١ من سنن ابن ماجه ، كتاب النكاح ، باب لانكاح إلا بولي ، ٢٢١/٣ مـن سنن الـدارقطني ، كتاب النكاح ، ٢٦٩/١ مـن المستدرك للحاكم ، كتاب النكاح .

وانظر '۱٦٢/٣ من التلخيص الحبير ، كتاب النكاح ، ١٨٣/٣ من نصب الراية ، كتاب النكاح . ولكل امريء مانوى "(١)وأمثال ذلك من الألفاظ المستعملة في نفي ، أو رفع، أو إسقاط : تُحمل ذلك على نفي الاعتداد بالشيء بالكليّة ، وعدم الإجزاء به شرعا(٢).

وقال بعض أصحاب الشافعي : لاطريق للشيء من ذلك إلا بدليل (7). وهو قول البصري من أصحاب أبي حنيفة (3).

(١) هذا الحديث معروف مشهور، وهو مخرّج في الصحيحين والسنن والمسانيد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بألفاظ متعددة .

انظر: ٢/١ من صحيح البخاري ، كيف كان بدء الوحى؟، ١٥١٥/٣ من صحيح مسلم ، كتاب الإمارة ، ٢/١٥١/١ من مسند أحمد ، ١٥٣/٤ من سنن الترمذي ، كتاب فضائل الجهاد ، ٢٦٢/٢ من سنن أبي داود ، كتاب الطلاق ، ١٠/١ من سنن النسائي ، كتاب الطهارة ، ٢١٣/٢ من سنن ابن ماجه ، كتاب الزهد ، باب النية ، ١٠/٥ من سنن الدارقطني ، كتاب الطهارة ، باب النية .

وراجع فيه أيضًا : ١/٥٥ من التلخيص الحبير ، ٣٠١/١ من نصب الراية .

(۲) انظر: ۳۸/۲ من فواتح الرحموت ، ۱۹۰/۲ من العضد على ابن الحاجب ، ص ۲۷۹ من شرح تنقيح الفصول ، ص ۲۰۳ من التبصرة ، ۲۲۹/۳/۱ من المحصول ۲۲۹/۳ من المسودة ، ۲۲۹/۳ من المسودة ، ۲۲۹/۳ من شرح الكوكب ، ص ۱۷۰ من إرشاد الفحول .

(٣) نسبه الغزالي والآمدي إلى أبي بكر الباقلاني .

(۱) تسبه العراقي والم علي إلى القرار . و الظرار : ص ٢٠٣ من التبصرة ، ٢٥١/١ من المستصفى ، ١٧/٣ من الإحكام . وانظر أيضا : ٢٤٩/٣/١ من المحصول ، ٢/٩٥ من حاشية البناني على جمع الحوامع .

(٤) انظر : ٢٨/٢ من فواتح الرحموت ، ص ٢٠٣ من التبصرة .

[أدلة القائلين بأنّ نفي الحقائق نفي للاعتداد بها] (فصل))

في أدلتنا :

أن هذا اللفظ موضوع للتأكيد في نفي الصفات ، ورفع الأحكام ، ألا ترى أنه يقال : ليس في البلد سلطان ، وليس للناس ناظر ، وليس لهم مدبر ينظر في أمورهم ، والمراد بذلك: نفي الصفات ، التي تقع بها الكفاية والاعتداد (١) بالنظر لهم في الأمور السياسية ، وإذا كان ذلك مقتضاه ، وجب إذا استعمل في [عبارة] (٢) أو غيرها أن يُحمل على نفي الكفاية ، ومنع الاعتداد بها (٣).

ومنها :

أن النبي صلى الله عليه وسلم لايجوز أن يقصد بالنفي أصل الفعل الموجود ، مشاهدةً وحسًا ، لمشاركتنا له في درك المحسوسات ، ولامن طريق اللغة ، لأن اللغة تتبع حقائق الموجودات من المسميات .

فلم يبق إلا أنه قصد الأحكام والصفات الشرعية [١٧٧/أ]التي يترتب عليها الإجزاء والاعتداد (٤).

ومنها:

أن قوله صلى الله عليه وسلم: "لاصلاة إلا بأم الكتاب" (٥) متى

⁽١) في التبصرة: "ومنع الاعتداد"، وهو أوضح للمراد ، وماأورده المصنف هنا معطوف على قوله: "نفي الصفات ... فالتقدير: ونفي الاعتداد أيضا".

⁽٢) في الأصل وفي التبصرة "عباده" بالدال ص ٢٠٤، وماأثبته أعم للمراد لأن الحديث في الألفاظ، والله أعلم.

⁽٣) انظر هذا الدليل في ص ٢٠٤ من التبصرة، فهو موجود بنصّه سوى اختلاف طغيف .

⁽٤) هذا الدليل بنحوه في ص٢٠٤ من التبصرة .

⁽ه) سبق تخریجه ص٥٠٥ من الرسالة .

أَثبتنا [ها] (١) مجزئةٌ فقد ثبتت حساً وقطعاً من طريق الصورة .

فإذا أثبتناها (٢) صحيحة مجزئة أيضا ، لم يبق لنفيه صلى الله عليه وسلم حقيقة ، وكل قول أبطل مانفاه صاحب الشرع كان باطلا ، كما أن كل قول أبطل ماأثبته : كان باطلا (٣).

⁽١) أضفت الهاء هنا ليستقيم السياق ، والمراد : أننا إذا أثبتنا الصلاة مجزئة فقد ثبتت حساً وقطعا، كما بين ذلك رحمه الله .

⁽٢) هذا تأكيد لِما صححته قبل في أول الدليل، وهو رقم (١) من الحواشي .

⁽٣) هذا الدليل ورد في التبصرة تختصرا ص ٢٠٤٠ وانظر في أدلة القائلين بأن نفي الحقائق نفي للاعتداد بها كلاً من : ٣/٨٣ من فواتح الرحموت ، ١٦٠/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ص٢٧٦ من شرح تنقيح الفصول ، ص ٢٠٤ من التبصرة ، ٢/٣/١٨ ومابعدها من المحصول ، ٣/١/٣٥ من المستصفى ، ٣/١٧ ومابعدها من الإحكام ، ٣/١٠٤٢ من شرح الكوكب ، ص ١٧٠ من إرشاد الفحول .

[شبه القائلين بأن نفي الحقائق ليس نفياً للاعتداد بها] (فصل))

في شبههم في ذلك ، قالوا :

النفى في هذه الألفاظ لا يجوز أن يكون راجعاً إلى نفى المذكور من الصلاة والنكاح والأعمال ، فإن ذلك كله موجود حساً وحقيقة ، فلم يبق إلا أن يكون راجعاً إلى غيره ، وذلك الغير ليس بمتحد ، بل له أعيان عدّة ، الصحية ، والإجزاء ، والفضيل ، والكمال ، وليسس حمله على [أحدها](١) بأولى من الآخر ، ولا يجوز الحمل عليهما، يعنى: الإجزاء والفضيلة ؟ لأن حمله على نفى الفضيلة والكمال يقتضي صحة الفعل ، لأن الفضل فرع على الصحة ، وحمله على نفى الجواز يمنع صحة الفعل .

ولأن الفضيلة والجواز معنيان مختلفان ، فلا يجوز حمل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين ، فوجب التوقّف مع هذه الحال ، حتى يرد البيان (٢). ولا يحمل عليهما (٣) جميعا ، لأنه قول بالعموم في المضمرات (٤).

⁽١) في الأصل: "أحدهما"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٢) هذه الشبهة موجودة بنحو ماذكره المؤلف ص٢٠٤-٢٠٥ من التبصرة .

⁽٣) أي: على الصحة والإجزاء ، أو الفضيلة والكمال ، كما سبق ذكره . وانظر ص ٢٠٤ من التبصرة .

⁽٤) وقد سبق الكلام في ذلك في فصل خاص عقده المصنف لحكم العموم في المضمرات ٥ وخلاف الأصوليين في ذلك فليراجع ، انظر ص .
وللنظر في شبه القائلين بأن نفي الحقائق ليس نفياً للاعتداد بها يراجع كل من : ٢٩/٣ من فواتح الرحموت ، ١٦١/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ص٢٠،٢٠٤ من التبصرة ، ٢٥٠/٣/١ من المحصول ، ١٨/٣ من الإحكام ، ص١٧١،١٧٠ من إلاحكام .

[الجواب عن شبه القائلين بأن نفي الحقائق ليس نفياً للاعتداد بها] (فصل))

في الجواب:

وهو أنا نقول: إن النفي راجع إلى نفس العقد والصلاة الشرعيين، فلاصلاة شرعية، ولانكاح شرعي، ولاعمل شرعي إلا بالقراءة والولي والنية.

فإذا قلنا ذلك فقد قلنا بالنفي حقيقة (١)، واستغنينا عن القول بالعموم، وعاد القول بالعموم بدعوى العموم في المضمرات التي لم يجرِ لها ذكر، [إذ] (٢)نذكر صحة ولافضيلة.

ودعوى العموم في المضمرات تجاذب وتطويل ، نحن أغنياء عنه مع هذا القول ، فلانكاح شرعي ولاصلاة شرعية وعمل شرعي ، كما صرفنا النفي المطلق إلى الأصل في قولهم : لاسلطان في البلد ، ولم نصرفه إلى صفة في السلطان إلا بدلالة (٣).

كذلك نصرف هذا بأصل الوضع إلى صلاة معتد بها شرعا ، ولانصرفه إلى صفة في الصحة، وهي الفضيلة الا بدلالة .

وإن دخلنا على التزام الأشد ، وهو ردّ النفي [إلى أحكام] (٤) الصلاة والعقد والأعمال المذكورة في الأخبار وإلى صفاتها دون أصولها ، فهي وإن لم تكن مذكورة ، إلا أنها معلومة بظاهر اللفظ (٥).

⁽۱) انظر ص ۲۰۵ من التبصرة .

⁽٢) في الأصل: "اذا"، والمتمشى مع صحة السياق حذف الألف كما أثبته .

⁽٣) أنظر قريباً من ذلك في ص ٢٠٥،٢٠٤ من التبصرة .

⁽٤) في الأصل: "الأحكام"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٥) انظر ص٢٠٥ من التبصرة .

ألا ترى أن قول القائل: أقلتك عثرتك ، ورفعت عنك جنايتك ، ويعقل منه أحكام العثرة والجناية ، وهي المؤاخذة بها ، والمقابلة عليها ، دون ذاتها ، لأن تلك انعدمت عقيب وجودها ، ووجب عدمها ، لابعدم أعدمها ، وكذلك الأعمال كلها .

وإذا كان هذا معلوماً من جهة ظاهر اللفظ كان بمتزلة المنطوق به (١). وإذا كان ملما عُدم من صيغة اللفظ لم يكن له حكم اللفظ إذا كان معقولا ، بدليل الأولى والتنبيه (٢)، فإنه ليس بمنطوق به ، فإن الضرب والشتم ليس بمنطوق به في النهي عن التأفيف (٣)، وجعل له حكم النطق لما كان معقولاً من ظاهر النطق (٤).

وأما قولهم (٥):

إِن حملُه على الجميع: دعوى عموم في المضمرات ، وذلك يؤدّي إلى التناقض $[i]_{k}(\Gamma)_{k}$ لأن ذلك لو أدى إلى التناقض لوجب إذا أخرج من الإضمار إلى الإظهار ، والنطق $[\Lambda V]_{k}$ أبه ألاّ يصح .

و معلوم أنه لو صرّح [ل]قال (٨): لاصلاة جائزة ولافاضلة إلا بأم الكتاب، ولانكاح صحيح ولافاضل إلا بولي ، ولو كان متناقضاً لانكشف تناقضه لما نطق به .

⁽١) انظر ص٢٠٥ من التبصرة .

⁽٢) انظر في معنى ذلك عند الأصوليين : ١٥٢/١ من العدة ، ٢٠/١ ومابعدها ، ص ١٧٨ من إرشاد الفحول .

⁽٣) الوارد في قوله تعالى : {فلاتقل لهما أُفِّ ولاتنهرهما} آية رقم ٢٣ من سورة الاسراء .

وأنظر : ٢١/٢٤ من العدة ، ٢١،٢٠/١ من التمهيد ، ص ١٧٨ من إرشاد الفحول .

⁽٤) انظر قريباً من ذلك في ص٢٠٥ من التبصرة ِ .

⁽٥) أي: الذاهبون إلى أن نفي الحقائق ليس نفيًا للاعتداد بها .

⁽٦) الفاء هنا واقعة في جواب أمّا ، وقد أهملها المصنف كعادته، وتمشيأ مع قواعد العربية في ذلك أثبتها .

⁽٧) انظر ص٢٠٥ من التبصرة .

⁽ Λ) في الأصل: "فقال"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

ألا ترى أن سائر المتناقضات إذا $\binom{n}{m-r-r}\binom{1}{r}$ بها انكشف تناقضها . مثل قول القائل : قام زيد جالسا ، وتكلم صامتا ، وعاش ميتا $\binom{7}{r}$. وأما قولهم :

إنهما معنيان مختلفان واللفظ الواحد لايرد بهما: لايسلم، لما بينًا من قبل (٣)، بل يجوز أن يتناول اللفظ أحد معنيين مختلفين (٤).

وقد تعلّق بعضهم (٥)علينا فيها ، بأن العرب لاتعرف أحكام الأفعال ، بل صورها ، وإنما الأحكام شرعية حادثة.

فيقال:

لايصح تجهيل القوم، والدعوى عليهم [ب]ذلك (٢)، وهم يَعرفون [للأفعال] (٧) أحكاماً من حيث المؤاخذة في الأفعال المذمومة ، والجنايات المسخوطة ، والاعتداد بالأفعال المحمودة .

وإنما جاء الشرع بمؤاخذة من جهة الله ، فالجهة التي جاءت بها الشريعة هي الزيادة ، لاأصل الإحكام ، ألا ترى أنهم قالوا : أقلناك عثرتك ، واعتددنا لك بخدمتك .

فإذا قالوا: لاعمل لزيد ، ولاجناية لعمرو ، أرادوا: لاعمل معتد به ع ولاجناية يؤاخذ بها، لمكان عفونا عنها فيما تجدد في الشرع ، سوى إضافة

⁽١) كُتبتْ في الأصل: "نطق"، ثم شطبت ، وكتبتْ في الهامش كما أثبته ، ولعلها استدراك من الناسخ .

⁽٢) هذا الجواب وجد في التبصرة مختصرا ص٢٠٥٠.

⁽٣) في ص٥٥٥ من الرسالة في الفصل الذي قبل هذا .

⁽٤) انظر الشبهة وجوابها في ص٢٠٥ من التبصرة .

⁽ه) أي: بعض القائلين بأن نفي الحقائق ليس نفياً للاعتداد بها ، ولم أقف على المراد بهم بأعيانهم ، وقد حكاه الشيرازي في التبصرة فقال : "قالوا : أحكام العين: غير معقولة عند العرب ، ومالا يعقل في اللغة من ظاهر اللفظ : لم يجز حمل الكلام عليه من غير دليل ، كمائر المجملات ".

ثم رد عليهم بعدم التسليم ص٢٠٦ من التبصرة .

⁽٦) هذه إضافة ليستقيم السياق .

⁽٧) في الأصل: "الأفعال"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

الحكم إلى الشرع ، فالإضافة تجدّدت، لأأصل الحكم ، فبطل ماذكروا (١).

⁽۱) ذكر الشيرازي الجواب عن هذه الشبهة باختصار/ص٢٠٦ من التبصرة .
ولقد كان المصنف رحمه الله في هذا الفصل وأدلته ومناقشاته عالة على شيخه
الشيرازي في التبصرة ص٢٠٣-٢٠٠ .
وللنظر في ثمرة الخلاف في المسألة يرجع إلى ص٥٦ من مفتاح الوصول للتلمساني ،
ط/الخانجي ، تحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ، ص٤٦ من تخريج الفروع
على الأصول للزنجاني .

[حكم تأخير البيان عن وقت الحاجة، ووقت الخطاب]

في القول في تأخير البيان:

واختلفوا في جواز تأخيره عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة (٤).

(١) هذا بيان من المصنف لتحرير محل النزاع ، وهو من القضايا التي يهتم بها المصنف رحمه الله، ويكاد يمتاز بها عن غيره ، لاسيما من الحنابلة .

(٢) وللنظر في تحقيق هذه المسألة ينظر كل من :

ص ٣١٥ من المعتمد ، ١٠٨/٣ من كشف الأسرار ، ٣١٤/٣ من تيسير التحرير ، ٣/٤/١ من فواتح الرحموت ، ١٦٤/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ١٦٦٦١ من البرهان ، ص ٢٠٨ من التبصرة ، ١٦٨/٣ من المستصفى ٢٧٩/٣/١ من المحصول ، ٣٢/٣ من الإحكام ، ٣٩٣/٣ من البحر المحيط ، ٢/٩٦ من حاشية البناني على جمع الجوامع ، ٣/٤٢ من العدة ، ٢٠٠٢ من التمهيد ، ص ١٨٥ من الروضة ، ص ١٨١ من المسودة ، ٢٨٨/٣ من شرح الطوفي على مختصر الروضة ، ٣١٥٤ من شرح الكوكب المنير ، ص ١٧٨ من إرشاد الفحول .

(٣) الإشارة إلى مسألة تقديم البيان على الفعل من المسائل التي لم يولها الأصوليون كبير اهتمام لأنها ظاهرة ، وهي محل اتفاق، كما حكاه المصنف ، ولم أر كثيراً من الأصوليين بحثها، ولكن المؤلف رحمه الله كعادته في البسط والاستقصاء أشار إليها

هنا .

(٤) فذهب الجمهور إلى جوازه ، انظر : ١٠٨/٣ من كشف الأسرار ، ١٧٤/٣ من تيسير التحرير ، ٢/٤٩ من فواتح الرحموت ، ٢/١٦٤ من العضد على ابن الحاجب ، ص٢٨٢ من شرح تنقيح الفصول ، ١٦٦/١ من البرهان ، ص٢٠٧ من التبصرة ، ٢/٨٣٣ من المستصفى ، ٢٨٠/٣/١ من المحصول ، ٣٤٤٣ من البحر المحيط ، ٢/٨٣ من حاشية البناني على جمع الجوامع ، ٣٢/٣ من الإحكام ، ٣٢٥٧ من العدة ، ٢٠٠٧ من المحودة ، ص١٨١ من المحودة ، ٣/٣٥ من شرح الكوكب ، ص١٧٤ من إرشاد الفحول .

فاختلف أصحابنا على وجهين (١)، حسب اختلاف كلام أحمد رضي الله عنه (Υ) .

فذهب ابن حامد (7)إلى جواز تأخيره (3), وهو ظاهر كلام أحمد (8), وذهب أبو بكر عبد العزيز (7), وأبو الحسن التميمي (7)إلى المنع من تأخير البيان (A).

وقال أبو الحسن (٩)؛ لايختلف الـ[مـ]سطور (١٠)من كلام أحمد أنه لا يجوز تأخير البيان (١١)، ولم يفصّل أصحابنا (١٢).

وبالأول من المذهبين ، وهو جواز تأخيره عن وقت النطق إلى وقت الخاجة : قال جمهور الفقهاء (١٢)، [و] (١٤)جماعة من أصحاب

⁽۱) انظر مذهب الحنابلة بوجهيه: ٣/٥٢٥ من العدة ، ٢٩١،٢٩٠/٢ من التمبيد ، ص ١٨٥ من سواد الناظر ، ٢٨٨/٢ من شرح الطوفي على ختصر الروضة ، ص ١٧٨ من المسودة ، ٣/٣٥٣ من شرح الكوكب .

⁽٢) واختلاف النقل عنه أيضا ، فقد روى عنه القول بالجواز : ابناه عبد الله وصالح وأكثر الأصحاب ، وروى عنه المنع أبو الحسن التميمي وأبو بكر عبد العزيز ، والمراجع السابقة في الحاشية قبله تبيّن ذلك .

⁽٣) هـو: أبو عبد الله الحسن بن حامد ، وقد سبقت ترجمته ، ص ١٩٠٠ من الرسالة .

⁽٤) انظر : ٧٢٥/٣ من العدة ، ٢٩٠/٢ من التمهيد ، ص ١٧٨ من المسودة ، ٢/٨٨٢ من شرح الطوفي .

⁽٦)،(٧) سبقت الترجمة لهما ، انظر ص كمم من الرسالة .

 $^{(\}Lambda)$ انظر : $(\Lambda)^{1/2}$ من العدة ، $(\Lambda)^{1/2}$ من التمهيد ، ص ۱۷۹ من المسودة ، $(\Lambda)^{1/2}$ من شرح الطوفى .

⁽٩) هو: أبو الحسن التميمي رحمه الله ، انظر ٧٢٦/٣ من العدة .

⁽١٠) في الأصل: "السطور"، والصواب ماأثبته ، وهو بنصّه في العدة ٣٢٦/٣ .

⁽١١) المرجع السابق .

⁽١٢) ليست في العدة ، وهي ظاهرة من الكلام الأول .

⁽١٣) وقد حكاً، عن ابن عقيل الفتوحي في شرح الكوكب ١٤٥٣/٣وقد سبقت الإحالة إلى المراجع في إثبات هذا القول للجمهور، ص ٥٥٩ من الرسالة .

⁽١٤) مذه إضافة ليستقيم السياق .

الشافعي (١)، [منهم](٢) ابن سريج (٣)، وأبو سعيد الأصطخري (٤)، وابن أبي هريرة (٥)،

(۱) وهم أكثر الشافعية ، انظر : ص ٢٠٧ من التبصرة ، ١٦٦/١ من البرهان ، ١٨/١ من المحلّي من المستصفى ، ٢٨٠/٣/١ من المحصول ، ٣٢/٣ من الإحكام ، ٢٩٢ من المحلّي على جمع الجوامع ، ٤٩٣/٣ من البحر المحيط .

(٢) هذه إضافة ليستقيم السياق .

(٣) هو : أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج-بضم السين-البغدادي ، أصولي فقيه ، وقاض ومتكل ، يعد إمام الشافعية في زمانه وكبير علمائهم ، امتاز عصره بسعة العلم ووفرة العلماء في الأصول والفروع ، وكان من أفضل أصحاب الشافعي ، له مصنفات عديدة ، قيل: إنها تصل المئات ، منها: "الرد على داود الظاهري في إبطاله القياس"، و"الرد على ابن داود في مسائل اعترض فيها على إلامام الشافعي"، وغيرها ، ت سنة ٢٠٦ه رحمه الله .

انظر ترجمته في : ٨٧/٢ من طبقات الشافعية الكبرى ، ص ١٠٨ من طبقات الفقهاء ، من المعالم المعالم المعالم من وفيات الأعيان ، ٢٤٧/٢ من شذرات الذهب .

(٤) هو: أبو سعيد الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى الأصطخري ، من علماء الشافعية الكبار ، وإمامهم في العراق ، وأحد أصحاب الأقوال في المذهب الشافعي ، ولي القضاء في قم، وسجستان ، كما ولي أعمال الحسبة في بغداد ، وله فيها أخبار حسنة وطريفة ، وله مصنفات عديدة، منها: كتاب "الفرائض الكبير" ، وكتاب "الشروط والوثائق"، و"المحاضر والسجلات"، و"أدب القضاء"، وغيرها ، ت بغداد سنة ٣٢٨ه رحمه الله .

انظر ترجمته في : ١٩٣/٢ من طبقات الشافعية الكبرى ، ص١١١ من طبقات الفقهاء ، ٢/٧٤ من وفيات الأعيان ، ٣١٢/٢ من شذرات الذهب .

(ه) هو: أبو على الحسن بن الحسين ، المشهور بابن أبي هريرة ، إمام جليل ، وفقيه وقاض ، يُعدّ من شيوخ المذهب الشافعي ، وأحد كبار الأصحاب عند الشافعية ، انتهت إليه رئاسة العراقيين في زمانه ، وعقد حلقات للتدريس في بغداد ، وتحرج على يديه جم غفير ، وله أقوال حسنة في مسائل كثيرة في فروع المذهب الشافعي ، وكان له حظوة عند الناس ، صنف عدداً من المصنفات، أهمها: "شرح مختصر المزني" ، ت سنة ١٤٥ه وقيل: سنة ١٥٥ه ورحمه الله .

انظر ترجمته في : ٢٠٦/٢ من طبقات الشافعية الكبرى ، ص ١١٢ من طبقات الفقهاء 1 1 2 2 2 3 4 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5 5

والطبري (١)، والقفال (٢).

وقال بالمنع من التأخير ، وهو المذهب الشاني لأصحابه (٣) المعتزلة (٤)، وكثير من أصحاب أبي حنيفة (٥)، وكثير من أهل الظاهر (٦)، منهم: ابن

وصار إلى هذا من أصحاب الشافعي: أبو إسحاق المرُوزي (٨)، وأبوبكر

- هـ و: أبو الطيب طاهر بن عبـ د الله بن طاهر الطبري ، الشافعي ، إمـام جليل ، وفقيه كبير ، وقاض وأصولي ، من أعيان المذهب الشافعي، ومن كبار أئته وعلمائه، وممن لهم أثر كبير في إثراء المذهب تدريساً وتصنيفا ، فقد صنف كتاباً في "شرح مختصر المزني"، كما صنف في الأصول ، والجدل ، والحلاف كتباً كثيرة قيمه ، قال عنها ابن السبكي : "إنه ليس لأحد مثلها" ، ت سنة ٥٠٤ه، رحمه الله. انظر ترجمته في : ١٧٦/٣ من طبقات الشافعية الكبرى ، ص٦ ومابعدها من طبقات الفقهاء ، ١٢/٢ من وفيات الأعيان ، ٣/٤/٣ من شذرات الذهب .
 - سبقت ترجمته ص١٤٠ من الرسالة . (Y)

وانظر في النسبة إليهم جميعا ٤٩٣/٣ من البحر المحيط.

- يعني الأصحاب الشافعي رحمه الله ، انظر ماأوردته آنفا من مراجع لمذهب (r)
 - انظر ٣١٥/١ من المعتمد . (٤)
- انظر : ١٠٨/٣ من كشف الأسرار ، ١٧٤/٣ من تيسير التحرير ، ١٩/٢ من فواتح (a)
 - انظر ٧٥/١ من الإحكام لابن حزم الظاهري . (7)
 - سبقت ترجمته ص ۲۷۳ ، وانظر ۷٥/۱ من الإحكام لابن حزم . (\vee)
- هـو: أبو إسحاق إبراهيم بن أحمـد بن إسحاق المرُّوزي الشافعي ، أحد أئة الشافعية، ومن أصحاب الأقوال في المذهب الشافعي ، تتلمذ على أبن سُريج ، وكان لجهده العلمي أثر في نشر المذهب الشافعي في العراق، وغيره من الأمصار، عرف رحمه الله بالزهد والورع وغزارة العلم ، عاش أكثر عمره في بغداد ، ثم رحل إلى مصر ، وواظب على مجلس الشافعي ، وكوَّن له حلقة للتدريس والفتوى ، وقـد انتهت إليه مشيخة الفقهـاء في زمانه ، له مصنّفات كثيرة،منهـا: "شرح مختصر المزني"، وكتب أخرى في الفقه والأصول ، ت سنة ٣٤٠ بمصر، رحمه الله . انظر ترجمته في : ص١١٢ من طبقات الفقهاء للشيرازي ، ١٦/١ من وفيات الأعيان ٢ ٣٥٥/٢ من شذرات الذهب .

الصيرفي (١)، ومن قال بقولهما (٢).

-فهؤلاء المختلفون في الجواز والمنع على الإطلاق (٣).

واختلف بعض أصحاب الشافعي في الجواز والمنع على التفصيل (٤). فقال قوم منهم: يجوز تأخير بيان العموم بالتخصيص، ولا يجوز تأخير بيان المجمَل بالتفسير (٥).

وقال قوم منهم: بالعكس: يجوز تأخير بيان المجمّل، والايجوز تأخير بيان المجمّل، والايجوز تأخير بيان العموم (٦).

(۱) هو: أبو بكر محمد بن عبد الله الصير في البغدادي ، الشافعي ، إمام جليل، وأصولي وفقيه ومتكل ، من أبرز علماء الشافعية ، طلب الفق على ابن سُريج ، وأخذ الحديث عن أحمد بن منصور الرمادي ، قيل عنه : إنه أعلم الشافعية بعد الإمام الشافعي بالأصول ، صنف مصنفات عديدة ، منها : "شرح الرسالة للشافعي "وكتاب "إلاجماع"، و"الفرائض"، و"الشروط "، وكتاب "البيان في دلائل الأعلام على أصول الأحكام في علم أصول الفقه" ، ت سنة ٣٠٠هم، رحمه الله . انظر ترجمته : ٢/١٩٩٩ من طبقات الشافعية الكبرى ، ص١٠٧ من طبقات الفقهاء ، ١٩٩/٤ من وفيات الأعيان ، ٢٥٧٣ من شذرات الذهب .

(٢) قال الزركشي : "ونقله القاضي أبو بكر ، وابن فُورك والشيخ أبو إسحاق وسليم وابن السمعاني وغيرهم عن أبي إسحاق المروزي وأبي بكر الصيرفي والقاضي أبي حامد المروزي ، ونقله الأستاذ أبو إسحاق عن أبي بكر الدقاق أيضا". ا.ه. ١٩٥/٣ من البحر المحيط .

(٣) انظر : ص ٢٠٧ من التبصرة ، ٣٢/٣ من الإحكام ، ٤٩٥،٤٩٤/٣ من البحر المحيط (٣) ١٠٤/٣ من العدة .

(٤) انظر : ص ٢٠٧ من التبصرة ، ٣٢/٣ من الإحكام ، ٥٠١،٤٩٩/٣ من البحر المحيط.

(ه) قال الزركشي : "حكاه الماوردي والروياني وجها لأصحابنا ، وقال ابن السمعاني : "وبه قال بعض أصحاب الشافعي"، ونقله ابن برهان في الوجيز عن عبد الجبار ، وأما المازري : فحكى هذا المذهب عن بعضهم" . ٣/٠٠٠ من البحر المحيط ، وانظر : ص ٢٠٨ من التبصرة ، ٣٢/٣ من الإحكام للآمدي .

(٦) قال الزركشي : "وهو قول أبي بكر الصيرفي ... وكذا حكاه القاضيان أبو الطيب ، وعبد الوهاب ، وحكاه ابن الصباغ في العدة عن الصيرفي وأبي حامد المروزي ، وكذا أبو الحسين بن القطان ... وكذلك ابن فُورك والأستاذ أبو إسحاق الأسفراييني" . ٣/٩٩٤ من البحر المحيط .

وقال قوم من المتكلمين : يجوز تأخير بيان الأخبار، دون الأمر والنهي (١).

ومنهم : مَن عَكَس (٢)، فأجاز تأخير ذلك في الأمر والنهي ، ولم يَجُوِّز تأخير بيان الأخبار (٣).

وانظر : ص ٢٠٧ من التبصرة ، ٣٢/٣ من الإحكام للآمدي .
 وممن قال بهذا القول أبو الحسن الكرخي من الحنفية .
 انظر : ١٠٨/٣ من كشف الأسرار ، ٣٤/٣ من تيسير التحرير ، ٤٩/٢ من فواتح

الرحموت ، وانظر : ٣١٥/١ من المعتمد ، ٣٢/٣ من الإحكام . (١) قال الزركشي : "حكاه الشيخ أبو إسحاق أيضا" ، انظر ٥٠٠/٣ من البحر المحيط ،

وانظر : ص ٢٠٨ من التبصرة ، ٣٢/٣ من إلاحكام .

(٢) قال الزركشي : "قال ابن السمعاني: هكذا حكاه الماوردي عن الكرخي، وبعض المعتزلة ... ولم يقل بهذا المذهب أحد من أصحاب الشافعي ، وحكاه القاضي في مختصر التقريب وابن القشيري والشيخ أبو إسحاق والغزالي وأبو الحين في المعتمد إلا أنه لم يتعرّض للنهي " . ٣/٥٠٠ من البحر المحيط .

وانظر : ١٥/١ من المعتمد، ص ٢٠٨ من التبصرة ، ١٩٨١ من المستصفى ،

٣٢/٣ من الإحكام .

(٣) وفي المسألة تفصيلات أخرى ، فمنهم : من جوّز تأخير بيان النبخ ، دون غيره ، وأوصل الزركشي الأقوال في المسألة إلى تسعة أقوال .
 انظر : ٣٠١،٤٩٤/٣ من البحر المحيط ، وانظر : ١/١٥٥ من المعتمد ، ص ٢٠٨ من التبصرة ، ١/٨٦٣ من المستصفى ، ٣٢/٣ من الإحكام ، ٣٢٦،٧٥٤/٣ من العدة ،

٢٩١،٢٩٠/٢ من التمهيد ، ص١٧٤ من إرشاد الفحول .

[الأدلة السمعية للقائلين بجواز تأخير البيان عن وقت الخطاب على الإطلاق، سواء أكان الخطاب مجملا أم عاما] (فصل))

في جمع أدلة [السمع](١)على جواز ذلك على الإطلاق. في جمع أدلة [السمع](١)على جواز ذلك على الإطلاق. وأحكمت [المعانه] : {أَحُكَمَتُ الله تعالى [فَاقُوله (٢) [سبحانه] : {أَوْلِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعٌ قُرْآنَهُ أَنُّهُ أَنُّهُ أَلَهُ أَنَّهُ أَلَهُ أَنَّهُ أَلَهُ أَنَّهُ أَلَهُ أَنَّهُ أَلَهُ أَلَهُ أَلَّهُ أَلَهُ أَلَّهُ أَلَّهُ اللّهُ ال

في حيد بيد ، في وجه الدلالة أنه أتى بحرف التراخي والمُهلَة (٥) بعد ذكر الإنزال والأحكام ، فدل على جواز تأخير بيانه ، وتراخيه عن إنزاله (٦).

فإن قيل:

إنا أراد بالبيان لهنا: إظهاره وإعلانه.

يُوضِح هذا وأنه لم يُرد البيان الذي نتكل فيه أنه قال في أول الآية : لا تُحرِّل به لَسَانَك رلتغجَل به إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وُقُرْ آنه } (٧) ، ولهذا شرط ذلك في جميع القرآن ، وذاك إنما هو الإعلان والإظهاد ، فأما بيان المجمَل [والمغلق] (٨)فذاك في بعضه (٩).

⁽١) في الأصل: "للسمع"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٢) في الأصل: "قوله"، والصحيح ماأثبته .

⁽٣) آية رقم ١ من سورة هود .

 ⁽٤) الآيتان رقم ١٨-١٩ من سورة القيامة .

⁽ه) وهو: "ثُمِّ التي هي للتراخي ، انظر ٣٣/٢ من الإحكام للآمدي ، قال أبو يعلىٰ : "وأما ثُمَ فهي للفصل مع الترتيب " ١٩٩/١ من العدة ، وقال أبو الخطاب : "إنها للترتيب والتراخي " ١١١/١ من التمهيد .

⁽٦) انظر: ص ٢٠٨ من التبصرة ، ٣/٢٦٧ من العدة ، ٢٩٢/٢ من التمهيد .

الآيتان ١٦-١٧ من سورة القيامة .

⁽٨) في الأصل: "المعلن "، ولعله تصحيف ، لأن المعلن واضح ، بين ، لكن المعلق و (٨) والمجمل هو: الذي يحتاج إلى بيان ، لذلك صحّحته تمثياً مع للامة السياق، والله أعلى .

 ⁽٩) انظر : ٣/٢٦٧ من العدة ، ٢٩٢/٢ من التمهيد .

قيل :

البيان : إخراج الشيء من حيّز الخفاء إلى حيّز التجلّي والظهور (١).
ولهذا قال النبيّ صلى الله عليه [وسلم] : "إنّ مِنَ البيان لَسِحْرا" (٢).
وَوَكُلُ البيان إليه ، فقال [سبحانه] : {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِكْرَ لِتُبيّنَ لِللّهَ الذِكْرَ لِتُبيّنَ لِلنّاسِ } (٣)، فثبت أن البيان ماذكرنا (٤).

فإن قيل:
فالذي يُصحِّح أن البيان الذي ضَمنَه وقال: {ثُمَّ إِنَّ عَلَيْسَا فَالذي يُصحِّح أن البيان الذي ضَمنَه وقال: إثمَّ إِنَّ عَلَيْسًا بَيَانُهُ } (٥) هـ و الحفظ له ، والإعلان بالنصرة الموجبة لِاظهاره ، بعد أن [كان](٦) يُتلَى في البيوت ووراء الجدران ، خوفاً من قريش (٧).

قيل :

(٢) الحديث مخرّج في الصحيحين والمسند والموطأ والسنن عن ابن عمر، وابن عباس، وعمار بن ياسر رضي الله عنهم .

⁽١) انظ ٣/٧٢٧ من العدة .

انظر: ٢٥٢/٧ من صحيح البخاري ، كتاب الطب ، باب من البيان سحر، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، ٢٩٤/٥ من صحيح مسلم ، كتاب الجمعة ، باب تخفيف الصلاة والخطبة ، عن عمار بن ياسر رضي الله عنه ، ٢٦٩/١ ، ٢٦٩/١ ، ٥٩،١٦/٢ من مسند أحمد ، مسند عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس ، وعمار بن ياسر، رضي الله عنهم ، ٢/٢٨٨ من الموطأ ، كتاب الكلام ، باب مأيكره من الكلام بغير ذكر الله ، ٤/٣٣٩ من سنن الترمذي ، كتاب البر والصلة ، باب ماجاء في أن من البيان سحرا ، ٤/٢٠٣ من سنن أبي داود ، كتاب الأدب ، باب ماجاء في المتشدق في الكلام ، ٢٠١/١ من سنن أبي داود ، كتاب الوسلاة ، باب ماجاء في المتشدق في الكلام ، ٢٠٣/١ من سنن الدارمي ، كتاب الصلاة ، باب في قصر الخُطب .

⁽٣) آية رقم ٤٤ من سورة النحل .

⁽٤) انظر ٣/٧٢٧ من العدة .

⁽٥) آية رقم ١٩ من سورة القيامة .

⁽٦) هذه إضافة لابد منها ليستقيم السياق .

⁽٧) انظر َ: ٧/٥٥٩ من تفسير أبن كثير ، ٤٩٩٤٤ منه عند تفسيره لهذه الآية .

لِيسِ بِيْنِ قوله [تعالىٰ] : {لْتُبِيِّنَ لِلنَّاسِ} وبيْن قوله [سبحانه]: أُثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ} تنا[فِ]^(١)حتى يُحمل البيان على معنيين .

وقوله [تعالى] : {ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ} إِضَافة الإمداد بإلهام الله له

التأويلات ، والإلقاء في رُوعه معاني التلاوات (٣). ألا ترى إلى قوله [تعالى]: {سَنَقْرِ ثُكَ فَلَا تَنْسَى } (٤)، [وقوله سبحانه](٥)؛ {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذَّكِرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ } (٦)، والحفظ المضاف إلى الله سبحانه إنما هو أحد أمرين:

إِما : إِثبات القرآن في قلبه، بحيث لايتطرّق إليه ذهابه عن قلبه بنسيان ولاذهول [١٧٩/ب] أو : حفظه من التبديل والتغيير ، الذي تطرّق على غيره من الكتب ،كالتوراة والٍانجيل ^(٧).

تَتَبَ ، دَالَتُورَاهُ وَالِهِ جَيلُ ﴿ إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا وَمِن ذَلَكُ قَوْلُهُ تَعَالَى ؛ {الِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ } (٨)، فقال إبراهيم قول من اعتقد أن لوطاً وأهله مُبلكُونِ أيضاً: {إِنَّ فِيْهَا لُوطاً } (٩) فقال الملك: (١٠) إنحن أعلم بمَنْ فِيْهَا

في الأصل: "تنافى"، والصواب ماأثبته. (1)

انظر ۵۷۱/۲ من تفسير ابن كثير . (Y)

انظر نحواً من ذلك ٤٤٩/٤ من تفسير ابن كثير عند تفسيره لهذه الآية . (τ)

آية رقم ٦ من سورة الأعلىٰ . (ξ)

هذه إضافة لترابط الكلام وإبعاده عن الإيهام · (0)

آية رقم ٩ من سورة الحِجْر . (7)

أشار إلى المعنى الثاني إلامام ابن كثير في تفسيره عند تفسيره لهذه الآية ٢/٧٥٥ ، (\vee) وهـ و المعنى المشهـ ور عنـ د المفسّرين ، ولاينـ افي المعنى الأول، فـ الحفظ: لفظ عـام ا والعبرة بعموم اللفظ ، كما هو معلوم ، والله أعلم .

آية رقم ٣١ من سورة العنكبوت ، وصدرها: {ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبُشْرى (Y)قالوا إنا مهلكوا أمل هذه القرية }.

آية رقم ٣٢ من سورة العنكبوت. (٩)

انظر ٢١٢/٣ من تفسير ابن كثير عند تفسيره لهذه الآية . (1.)

لُننَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلاَّ امْرَأَتُهُ}(١).

وهذا بيان تأخر عن خطاب ، فقد بان [خطأ] (٢) دعواهم إحالته (٣).

ومن ذلك قوله تعالى في قصة نوح [عليه السلام]: {فَاسْلُكُ فِيْهَا مِنْ كُلِّ رَوْجَيْنِ اثْنَيْنَ وَأَهْلِكَ} (^)، وقول نوح لما رأى ولده يغرق : إَنَّ كُلِّ رَوْجَيْنِ اثْنَيْنَ وَإِنَّ وَعُدكَ الْحَقّ } (٩)، فبين له بقوله : إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعُدكَ الْحَقّ } (٩)، فبين له بقوله : إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ } (١٠) [أي] (١٠) الذين أمرناك باستصحابهم في السفينة (١٢) إِنَّهُ عَمْلُ عَيْرُ صَالِح إِ (١٣)) عَمَلُ عَيْرُ صَالِح إِ (١٣))

⁽١) آية رقم ٣٢ من سورة العنكبوت .

⁽٢) هذه إضافة ليستقيم السياق ٠

⁽٣) انظر مذا الدليل في : ٢٧٢/١ من المعتمد ، ٢٩٦/٢ من التمهيد .

⁽ه) وهذه القصة : في بني إسرائيل ، وماابتلاهم الله به ، لما شددوا على أنفسهم ، وضيقوا عليها ، وأكثروا الاختلاف على موسى عليه السلام ، انظر في تفسيرها ١٠٧/١ ومابعدها من تفسير ابن كثير رحمه الله .

⁽٦) انظر: ٢٩٢١/١ من المعتمد ، ٢٩٢،٢٩٦/٢ من التمهيد .

⁽٧) انظر المرجعين السابقين .

قلت : وهي مراد المصنف هنا؛ لأنه أتى بعدها بالقصة الواردة في سورة هود .

⁽٩) آية رقم ٤٥ من سورة هود .

⁽۱۰) آیة رقم ۲۹ من سورة هود .

⁽١١) هذه إضافة لبيان المراد، واستقامة السياق .

⁽١٢) انظر : ٢/٧٤٤ من تفسير ابن كثير عند تفسيره لهذه الآية ، وانظر ٢٩٥/٢ من التميد .

⁽۱۳) آیة رقم ٤٦ من سورة هود .

فأخر بيان اشتراط العمل الصالح مع الأهلية عن أمره له بأن يسلك فيها من كل زوجين اثنين وأهله (١).

فان قيل :

وانما نفى الأهلية عنه التى أمره بأن يسلكها السفينة (Y)، وكذلك قال للوط: $\{idoldrel{abs}, idoldrel{abs}\}$ للوط: $\{idoldrel{abs}, idoldrel{abs}\}$ ومنسيهم وينسيهم ويذهلهم عن الفهم محبة الأهل، وفرط الاشفاق، فيؤتون من قبل نفوسهم في ذلك (Y)، لا لأن الكلام يفتقر

⁽١) انظر : ٢٩٥/٢ من العدة ، ٢٩٥/٢ من التمهيد .

 ⁽۲) آیة رقم ۶۰ من سورة هود ، وآیة رقم ۲۷ من سورة المؤمنون .

⁽٣) آية رقم ٢٧ من سورة المؤمنون .

⁽٤) آية رقم ٤٠ من سورة هود ، وآية رقم ٢٧ من سورة المؤمنون .

⁽۵) انظر ۲/۷۲ من تفسیر ابن کثیر .

⁽٦) آية رقم ٤٦ من سورة هود ، ويلاحظ أن المصنف رحمه الله خلط بين آيتي هود والمؤمنون فليتنبه .

 ⁽۷) انظر ۲۹۵/۲ من التمهيد .

[.] آیة رقم ۸۱ من سورة هود (Λ)

⁽٩) آیة رقم ۸۱ من سورة هود .

⁽١٠) انظر في تفسير الآية ٢/٣٥٧ من تفسير ابن كثير .

الى بيان يتأخر عنه(١).

وبمثل هذا ذهل (Υ) أهل الالحاد المبطلين ، لمناقضة (Υ) القرآن عن معنى قوله عز وجل لآدم عليه السلام : $\{$ ان لـك ألا تجوع فيها ولاتعرى $\}^{\{3\}}$, وقوله $\{$ افيدت لهما سوءاتهما $\{$ (٥) $\{$ 0), $\{$ 0 وقوله سبحانه $\{$ 1): $\{$ 1 فلما ذاقا الشجرة بدت لهما سوآتهما $\{$ ($\{ V \} \}$ 0) فعرى مع وعده بألا يعرى فيها ، وجهلوا ماطوى في الوعد من الشرط ، وهنو قنوله $\{$ 1 العنالي $\{ \{ E \} \} \} \} \}$ (ان لنك ألا تجوع فيها ولاتعرى) وكان المفهوم من الشرط ألا تقرب الشجرة ، ولاتجوع ولاتعرى ، فلما ترك ماشرط عليه سقط ماشرط $\{ E \} \}$ (ان لنه أله ولاتعرى ، فلما ترك ماشرط عليه سقط ماشرط له $\{ E \} \}$ (ان المؤبوع ولاتعرى ، فلما ترك ماشرط عليه سقط ماشرط له $\{ E \} \}$ (ان المؤبوع ولاتعرى) وكان المؤبود عليه سقط ماشرط له $\{ E \} \}$ (ان المؤبوع ولاتعرى) وكان المؤبود عليه سقط ماشرط له $\{ E \} \}$ (١٠) .

وكلما أخرجه البيان وجب عليهم اخراجه بالتأويل فيه ، فمن أهمل

⁽۱) هذا المثال وتوجيهه مما زاده ابن عقيل رحمه الله على ماأورده شيخاه الشيرازى وأبو يعلى فضلا عن غيرهما ، وهذا مما يدل على سعة علمه وطول نفسه رحمه الله .

⁽۲) قال الجوهرى : "ذهلت عن الشيء أذهل ذهلا : نسيته وغفلت عنه ، وأذهلني عنه كذا ، وفيه لغة أخرى ذهلت بالكسر ذهولا" . مادة "ذهـل" من الصحاح ١٧٠٢/٤

⁽٣) هذا يعود الى قوله ذهل ، والمراد أن أهل الالحاد : ذهلوا لما ادعوه من مناقضة في القرآن ، وغفلوا ونسوا معانى كلام الله عز وجل وضم بعضه الى بعض .

⁽٤) آية رقم ١١٨ من سورة طه .

⁽۵) آیة رقم ۱۲۱ من سورة طه .

⁽٦) هذه اضافة حتى لإيتوهم الخلط بين الآيتين .

⁽v) آية رقم v من سورة الأعراف .

 $^{(\}Lambda)$ هذه الواو من الآية وقد أثبتها تمثيا مع مافى المصحف الكريم .

⁽٩) آية رقم ١٩ من سورة الأعراف .

⁽١٠) انظر تفسير الآيتين في ٢٠٥/٢-٢٠٧ ، ١٦٧/٣-١٦٩ من تفسير القرآن العظيم لابن كثير رحمه الله .

التأويل [V](۱) الله V) سبحانه [ف]من Vقبل نفسه دهى ، لامن V قبل النطق V0.

قيل:

ان الله سبحانه لم يعلق الحكم ، وهو تغريق ابنه الا على بيان أنه عمل غير صالح ، وأنه ليس من أهله الذين أرادهم بقوله : "وأهلك".

ولو سبق البيان لكان التوبيخ على التقدمة (7)، ألا ترى أنه سبحانه وبخ آدم وحواء على مخالفة التقدمة ، فقال : $\{ i, 1 \}$ أنهكما عن تلكما الشجرة وأقل لكما ان (7)ب الشيطان لكما عدو مبين (7).

ولم يقل هنا : يانوح ألم أقل وأهلك الا من ظلم وكفر ، فعلم أنه قد كان الاستثناء مترددا عن عوده الى الكلام الآخر ، والجملة الآخرة ، وبين عوده الى [قوله سبحانه] (Λ) من كل زوجين فبين له [بيانا] (P) مبتدءا ، ولو عول على الأول فى البيان لو بخه على المراجعة والمعاودة بعد تقدمة البيان ، كما وبخ آدم وحواء ، حيث قدم لهما البيان فعملا بخلافه (Λ) .

ومن ذلك قوله تعالى : {انكم وماتعبدون من دون الله حصب جهنم

⁽١) هذه اضافة لابد منها ليستقيم السياق .

⁽٢) في الأصل "فمن أهمل التأويل لله" والصواب المتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٣) في الأصل "من" وتمشيا مع صحة السياق أثبت الفاء .

⁽٤) اللام هنا بمعنى ليس ليتم بذلك فهم المعنى المراد .

⁽ه) المراد أن من أهمل تفلير آيات الكتاب فاغا أوتى من قبل نفسه لاهماله معرفة البيان التي هي ليست من قبل النطق والها هي من قبل تفريطه في وجوه البيان وتفسير آيات القرآن بضم بعضها الى بعض والله أعلم .

⁽٦) وهـی قوله تعالی له : {احمل فیها من کل زوجین اثنین وأهلـك} آیة رقم ٤٠ من سورة هود .

[.] آية رقم $\Upsilon\Upsilon$ من سورة الأعراف .

⁽ Λ) هذه اضافة تحسينية للسياق .

⁽٩) في الأصل هكذا "بابيا" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽١٠) ساق هذا الدليل مختصرا ودون ربطه بقصة آدم وحواء عليهما السلام . أبو يعلى في العدة ٧٢٧/٣ ، وأبو الخطاب في التمهيد ٢٩٥/٢ .

أنتم لها واردون { (١) فانها لما نزلت ناقضته اليهود بها (٢)، وقال ابن الزبعرى (٣): "لأخصمن محمدا(٤)، ثم قال: ان الملائكة وعيسى قد عبدوا"(٥)، فتوقف النبي صلى الله عليه وسلم عن الجواب الى أن نزل البيانِ بقوله [تعالى] : {ان الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون $\{(7)$.

فهذا بيان تأخر عن خطاب(٧).

هذا ليس مما نحن فيه بشيء ، ولاحجة فيه ، لأن الله تعالى قد [أ]درج (٨)فيه دفع ماتعلقوا به ، فانه قال : "ما" وما لما لا يعقل ، وعيسى والملائكة وعزير يعقلون ، ولم يقل : انكم ومن $(^{9})$.

الثاني:

أنه قد بان أنهم اعتقدوا المناقضة ، فقد كانت الحاجة داعية الى بيان يزيل عنهم شبهة المناقضة .

وليس حاجة المكلفين الى الاعمال بالأمر المجمل والعام بأوفى من حاجتهم الى اعتقاد اتفاق الآى وملائمته ، وتصديق بعضه لبعض ، ونفى

انظر : ١٩٧/٣- ١٩٩ من تفسير ابن كثير ، ٩٧٩/٥ من الدر المنثور .

آية رقم ٩٨ من سورة الأنبياء . (1)

المشهور أن الذي ناقضه فيها هم مشركوا مكة بدليل أن الآية نزلت لخطابهم (Y){انكم وماتعبدون ...} الآية ، وانبرى أحدمم وهو ابن الـزبعرى وقال مقالته في ذلك ، وجاء الرد عليه ، والله أعلم .

سبقت ترجمته ص١٤ من الرسالة . (٣)

انظر : ٣/٧١٧- ١٩٩ من تفسير ابن كثير ، ٥/٩٧٦ من الدر المنثور . (٤)

سبق ايراد القصة كاملة مع مصادرها في ص١٤ من الرسالة . (٥)

آية رقم ١٠١ من سورة الأنبياء . (7)

[.] انظر : 1/27 من المعتمد ، 1/27 من الاحكام ، 1/27 من التمهيد . (Y)

في الأصل "درج" والأصواب أدرج بزيادة الألف كما أثبته . (Y) وانظر في معانى ذلك مادة "درج" من الصحاح ٣١٣/١.

انظير : ٣٢٦/١ من المعتمد ، ٣٨/٣-٣٩ من الاحكام ، ٢٩٤/٢ من التمهيد ، (9)وانظر ٣/١٩٩ من تفسير ابن كثير .

المناقضة عنه (١).

وقد اتفقنا جميعاً على أن تأخ [ي] (7) البيان عن وقت الحاجة Y_{2} البيان عن وقت الحاجة Y_{2} وقد الله تعالى قد بيّن في الآية مامنع إيراد هذه Y_{2} الشبهة ، وليس إلا قوله [سبحانه] : $\{ \vec{j} \hat{\mathbf{j}} \hat$

قيل:

لو كان الأمر كذاك (٥) لاحتج الباري به ، ووجّنهم على اعتماد المناقضة فيما لايوجبها .

فلمّا عدل إلى قول يوجب التخصيص : علم أنه لم يعتمد على مقتضى (٦)

ولأنه قد قال سبحانه : {وَالسَّمَاعِ وَمَابَنَاهَا} (٧)، وأراد به : وَمَنْ يناها (٨).

ومن ذلك : أن الله سبحانه أوجب الصلوات الخمس ، ولم يبين أوقاتها ، ولا أفعالها ، حتى نزل جبريل عليه السلام، فبين للنبي صلى الله عليه وسلم وقت كل صلاة ، أوّله وآخره (٩)، وبين النبي صلى الله عليه [وسلم]

⁽١) انظر شيئًا من ذلك ٣٢٦/١ من المعتمد ، ٣٩/٣ من الإحكام .

⁽٢) في الأصل: "تأخر"، والذي درج عليه الأصوليون إِثباتُ الياء كما أوردته .

⁽٣) انظر ص٥٥٥ من الرسالة .

⁽٤) انظر شيئاً من ذلك ٣٢٦/١ من المعتمد ، ٣٩/٣ من الإحكام .

⁽٥) هكذا في الأصل، وهي وكذلك بمعني واحد.

⁽٦) انظر في الجواب : ١/٣٢٦ من المعتمد ، ٣٩/٣ من الإحكام ، ٢٩٥/٢ من التمهيد.

⁽v) آية رقم ه من سورة الشمس .

⁽۸) انظر 3/01ه من تفسير ابن كثير ، وانظر 100/1 من التمهيد .

⁽٩) جاء ذلك في حديث ابن عباس رضي الله عنهما وغيره، عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن خزيمة والدارقطني والحاكم ، هكذا ذكر ابن حجر رحمه الله ، وأن جبريل عليه السلام نزل فأم الرسول صلى الله عليه وسلم وعلمه أوقات الصلوات.

رللناس ، وقال للسائل عن الصلوات : : "صُلِّ معنا" (١) ، وقال لأصحابه (٢): "صَلَّ وقال للسائل عن الصلوات : : "صَلَّ معنا" (١) ، وقال لأصحابه (٢): "صَلَّ وا كما رأيتموني أُصلِّي "(٣) وعلى ذلك أمر الناس بالحج ، وأخذ الناس (٤) به على المناسك التي بيّنها ، ووقّتها [ف] (٥) قال : "خُذوا عنيّ مناسككم "(٦).

انظر : ٣٥٤،٣٣٣/١ من مسند أحمد ، مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ٢ ١٠٧/١ من سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب في المواقيت ، ٢٧٨/١ من سنن الترمذي ، أبواب الصلاة ، باب ماجاء في مواقيت الصلاة .

وانظر في استقصاء طرق الحديث والحكم عليه ١٧٤،١٧٣/١ من التلخيص الحبير لابن حجر ، كتاب الصلاة ، باب أوقات الصلاة .

(۱) خرجه مسلم وأحمد وأهل السنن من حديث بريدة رضى الله عنه . انظر : ۲۸/۱ من صحيح مسلم ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب أوقات الصلوات ، ۲٤٩/۵ من مسند أحمد ، مسند بريدة رضي الله عنه ، ٢٨٦/١ من سنن الترمذى ، أبواب الصلاة ، باب ماجاء في مواقيت الصلاة ، ٢١٩/١ من سنن

ابن ماجه ، كتاب الصلاة ، أبواب مواقيت الصلاة .

وانظر ١٧٥/١ من التلخيص الحبير ، كتاب الصلاة ، باب أوقات الصلوات . (٢) والأمر للأمة جميعا، وقد كتب في الأصل "وقال للناس" ثم شطب على "الناس" وكتب : لأصحابه ، كما أثبتها .

(٣) الحديث مخرّج في الصحيح والمسند وبعض السنن عن أبي قلابة رضي الله عنه **ر**عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه .

انظر : ٢٥٨/١ من صحيح البخاري ، باب ماجاء في فضل الأذان ، ٢٣٦/٣ ، انظر : ٢٥٨/١ من من من مند أحمد ، ٢٨٦/١ من سنن البيهقي ، كتاب الصلاة ، ٢٨٦/١ من سنن الدارمي ، باب مَنْ أحقّ بالإمامة .

وانظر ٢١٧،١٩٣/١ من إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، كتاب الصلاة ، ط/المكتب الإسلامي، سنة ١٣٩٩هم ، بيروت ، دمشة .

(٤) يعني: أنه عليه الصلاة والسلام القدوة للناس جميعًا في عباداتهم وغيرها ، كما قال سبحانه عنه : {لقد كان لكم في رسول الله أُسُوةٌ حسنة} .

(٥) في الأصل: "وقال"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته بالفاء.

(٦) خَرجه مسلم وأحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم من حديث جابر رضي الله عنه . انظر : ٩٤٣/٢ من صحيح مسلم ، كتاب الحج ، ورواه بلفظ: "لتأخذوا عني مناسككم" باللام ، مسند أحمد ، مسند جابر بن عبد الله رضى الله عنه ، = ولو لم يجز التأخير عن وقت الخطاب لَمَا [أخّره](١).

ومنها:
قوله تعالى: {واعْلَمُوا أَنَّمَا عَنْمُتُم مِنْ شَيْءٍ فَأَنَ لِلّهِ خُمسَهُ
[ولِلرَّسُولِ](٢)(ولِذِي القُرْبَىٰ)}(٣)، كان ذلك ٤٤) يعطي جميع القرابة،
من بني نوفل ، وبني عبد شمس ، فلما جاء عثمان وجبير بن مُطعِم (٥)[رضي
الله عنهما] وقالا ماقالا ، مِن أنه حرمهم، [و](٦)قرابتُهم سواء اقال النبي صلى
الله عليه وسلم : "إنّ بني هاشم وبني المطلب لم يفارقونا في جاهلية
ولاإسلام "(٧)

⁼ ٢٠١/٢ من سنن أبي داود ، كتاب المناسك ، ٢٧٠/٥ من سنن النسائي ، كتاب المناسك .

وانظر : ٢٤٤/٢ من التلخيص الحبير ، كتاب الحج ، باب دخول مكة وبقية أعمال الحج ، العبر ، ٢٧٢،٢٧١/٤ من إرواء الغليل ، كتاب الحج ِ.

⁽١) في الأصل: "أخبره"، والصحيح المتمشي مع السياق ماأثبته .

⁽٢) هذه إضافة ليست في الأصل أوردتها تمشياً مع مافي المصحف .

⁽٣) آية رقم ٤١ من سورة الأنفال ، وفي الأصل كُتبت كلمة :"ولذي القربي" في الهامش، ولعلها استدراك من الناسخ .

⁽ع) أي: ذلك الخطاب، وهو عموم قوله: "ولذي القربيٰ" يعطي ، أي: يفيد أن لجميع القربيٰ القربيٰ القربيٰ العطاء ، والله أعلى .

القرابة حق في العطاء ، والله أعلم .

هـو: الصحابى الجليل تجبير بن مطعم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف القرشي ،

النوفلي ، كان من أكابر قريش وأعلمهما بالنسب ، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في فداء أسارى بدر، فسمعه يقرأ سورة الطور، قال: فكان ذلك أول مادخل الإيمان في قلبي ، أسلم بين عام الحديبية والفتح ، وقيل : عام الفتح ، ومات في خلافة معاوية ، سنة سبع، أو ثمان، أو تسع وخمسين ، روى عنه من الصحابة سليمان بن صُرْد وعبد الرحمن بن أزهر ، ومن التابعين سعيد بن المسيّب رضي الله عن الجميع .

انظر : ١/٥٢١-٢٢٦ من الإصابة ، ١/٢٣٠-٢٣١ من الاستيعاب .

⁽٦) هذه إضافة لابد منها ليستقيم السياق .

⁽٧) الحديث خرجه البخاري في صحيحه ١٩٨٠-١٩٩ ، باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام، وأنه يعطي بعض قرابته دون بعض . كما رواه أبو داود في سننه ١٤٥/٣ كتاب الخراج والأمارة والفيء ، باب في بيان مواضع قدم الخمس وسهم ذي القربي .

وأراد به : كونهم معه في الشِعْب ، حيث هجرتُهُم قريش (1).
 وهذا بيان منه لعثمان وجبير بن مطعم [رضي الله عنهما] بعد خطاب كان يقتضي عموم القرابة المتساوية (7).

(١) انظر وقائع ذلك في ٢٢٩/١ من السيرة النبوية لابن هشام . وفي الأصل: "حيث"، وهو صحيح ، ولو قال "حين" لكان له وجه قوي .

(٢) انظر ٢/٤١/٣ من الإحكام للآمدي . وللنظر في الأدلة السمعية للقائلين بجواز تأخير البيان عن وقت الخطاب مطلقاً يراجع كل من :

١/٥٢٦ من المعتمد ، ص ٢٠٨ من التبصرة ، ٣٢/٣ ومابعدها من الاحكام ، ٣٢/٣ ومابعدها من العدة ، ٢٩٢/٢ ومابعدها من التمهيد .

⁼ كما رواه ابن جرير بسنده في تفسيره لهذه الآية،٥٦/١٣٥ من جامع البيان في تأويل آي القرآن ، وعزاه السيوطي في الدرّ المنثور إلى جملة من الرواة ، انظر ١٩/٤ من الدرّ المنثور .

[الأدلة العقلية على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب مطلقا] (فصل))

في الأدلة المستنبطة:

فمنها:

أن (١٨١/ب] البيان إنما يراد لصحة إيقاع الفعل (من المكلّف ، وماكان بهنده المثابة لا يجب تقديمه على وقت الحاجة ، بل يجوز تأخير [ه] (١) إلى وقت الحاجة إلى إيقاع الفعل) (٢)، وذلك هو القدرة المصحّحة للفعل [والآلة] (٣) المستعملة فيه ، لأنه لاحاجة به إليها قبل وقت الحاجة ، كذلك البيان ، لا يُحتاج إليه سلفاً قبل الحاجة (٤).

فإن قيل :

تأخير القدرة والآلة لايوجب جهلا ، وهذا (٥) يوجب جهلاً ، لأنه إذا قيل له : اقتلوا المشركين ، اعتقد وجوب قتل كل مشرك .

فإذا جاء التخصيص بعد ذلك بإخراج أهل الكتاب إذا أُدُّوا الجزية ، والصبيان والمجانين بان اعتقاده لإيجاب قتل الجميع : جهلا (٦).

(١) في الأصل: "تأخير"، والمتمشي مع صحة السياق زيادة الهاء كما أثبته .

(٢) مابين القوسين مكتوب على هامش المخطوط ، ولعله استدراك من الناسخ .

(٣) في الأصل: "والأوله"، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبته، ويدل عليه تكرار ما أثبته في اللحاق، فتأمل ، وقد وجدته في ٧٢٩/٣ من العدة . والمراد منا : الآلة التي بها إيقاع الفعل من المكلّف ، أي : ما يُستعان بها على

إيقاع الفعل، كالأعضاء للإنسان، والراحلة في الحج، ونحو ذلك .

(٤) تُوضيح : قياس تأخير البيان عن وقت الحاجة على الآلة والقدرة للمكلف، من حيث جواز تأخيرهما عن وقت الحاجة ، فكما يجوز تأخير الآلة والقدرة : كذلك يجوز تأخير البيان ، والله أعلم .

انظر: ٢١٨/٣-٧٢٨ من العدة ، ٢٩٨/٢-٣٠١ من التمهيد .

(٥) الذي هو تأخير البيان عن وقت الحاجة .

(٦) انظر ٢/٩٢٣ من العدة .

وكذلك إذا قال : {و آتوا حَقَّهُ يُومَ حَصَادِه} (١)، يعني به : الجهل بالحق [ل]كل (٢) امريء ، فلاندري ماالحق ؟ فكانت الحاجة إلى البيان داعية لنفي هذا الجهل ، إذ الجهل قبيح ، والتعريض بالقبيح قبيح .

فذلك الذي أغنىٰ عن تقديم القدرة والآلة ، وأحوج إلى تقديم البيان على وقت الفعل (٣).

قيل :

من آتاه الله عقلاً صالحاً للتكليف ، وعرف عاقد استقر في لغة العرب عن التخصيص الداخل على العموم ، والتفسير الوارد بعد الإجمال لايبادر باعتقاد الجهل مبادرة الأمر بالعموم والمجمل ، بل يعتقد أنه على العموم مالم يُردُ دليل تخصيص (٤).

فإن منعتم من تأخير البيان عن الخطاب إلى وقت الحاجة ، جوزتُم مع هذه الحال الجهل على مراد يحث عليه بمعرفة اللغة ، وصحة الخلق ، وصحة العقل ، فامنعوا من تأخير القدرة [١٨٨/أ]والآلة لتجويز جهل المكلف بظنة أنه قد كُلف مالايطاق (٥)، حيث قدم الأمر له مع إفلاسه حين أمر من القدرة والآلة .

ولما لم يوجب ذلك اعتقاد الجهل فيما قررنا من أنه يعتقد العموم [ما](٦) لم ترد دلالة التخصيص .

ولم يحتج أن يقال له : افعل مالم تعجز ، وأُوجب عليكم مادمتم أحياءً لل كان ذلك معلوما ، بدليل أنه إذا أراد ذلك كذلك مالم أنسخ ، وأناح كان ذلك معلوما ، بدليل أنه إذا أراد ذلك كذلك ، ولأنه قد يُردُ

⁽١) آية رقم ١٤١ من سورة الأنعام .

⁽٢) في الأصل: "كلُّ والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

 ⁽٣) أُورد أبو يعلى شيئاً من ذلك في ٧٣٠/٣٧-٧٣١ من العدة .

⁽٤) انظر ٧٣٠/٣ من العدة .

⁽ه) انظر ۲/۲۵۲ من شرح الكوكب المنير .

⁽٦) في الأصل: "مما"، والصّواب المتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٧) هذه إضافة ليستقيم السياق .

الخطاب باسم حقيقة في شيء يعتقد المكلّف الحقيقة بأصل الوضع ، فتقوم دلالة على أنه أراد المجاز .

ولايقال : إنه عرض المكلّف [لل]تكذيب (١)، وكلامه للكذب (Υ) لمّ كانت عادة العرب ذلك (Υ) .

والمعراج مناماً أو يقظة (٤) أو حلى الله إليه أو كافحه (٥) مكالمة بفرض خمسين صلاة (٦)، ولم يطلعه على ماينتهي إليه الأمر ، أتراه عرّضه للجهل؟ حيث كان مراده خمساً لما انتهى إليه من النسخ ، على أنا نقابل ماذكرت من حصول الجهل بما يوفي على ذلك من النفع ، وهو أن الله سبحانه إذا خاطب المكلّف بإيتاء الحق تلقّى أمره باعتقاد إيجاب الحق ، [ووطّن] (٧) نفسه على أداء أيّ حق بيّنه وفسره به ، قلّ أو كثر .

⁽١) في الأصل : "التكذيب"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٢) انظر ٧٣١/٣ من العدة .

⁽٣) أي: أنهم يتكلمون بالمجاز ، وقد سبق إيراد هذه المسألة في ص٢٦٠ ومابعدها من الرسالة .

⁽٤) هـنه إشارة من المؤلف إلى الخلاف في المعراج هل كان يقظة أو مناما أوهذا الأمر لايهم هنا بل ماترتب عليه من أحكام .

والصحيح: أن المعراج كان حقيقة يقظة بالجسد والروح معا .

انظر : ص ٢٢٣ من العقيدة الطحاوية ، ٢٢/٣ من تفسير ابن كثير ، سورة الإسراء.

⁽٥) أُي : لقيه وواجهه ، واستقبله وباشره الكلام بنفسه ، دون واسطة . انظر معنى "كَفَح" في اللغة مادة "كفح" من الصحاح ٣٩٩/١ .

⁽٦) انظر حديث المعراج وفرض الصلاة فيه في كل من:
ر ١٥٧/١ من صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب كيف فرضت الصلاة في الاسراء؟ ، ١٤٥/١ من صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم في السموات وفرض الصلوات ، ١٤٩/٣ ، ١٤٤/٥ من مسند أحمد ١٧/١ من سنن الترمذي ، أبواب الصلاة ، باب كم فرض الله على عباده من الصلوات؟ ، ٢٧٥/١ من سنن النسائي ، كتاب الصلاة ، باب كيف فرضت الصلاة؟ ، ٢٧٥/١ من سنن ابن ماجه ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ماجاء في فرض الصلوات الخمس .

⁽٧) في الأصل: "ويوطن، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته عطفاً على قوله "تلقى أمره".

فحصل له في ذلك جزيل الثواب بما اعتقده وأضمره ، فإذا جاء تفسير ذلك بأنه :العُشَر ، أو ربع العُشر[١٨٨/ب]أو [مقدارً](١)مّاسارع (٢)إلى الإيتاء بسهولة وطيب نفس ، لما كان جوزه من تفسير ذلك بالنصف أو الثلثين ، فحاز بذلك ثواب الإضمار الأول ، واعتقاد الطاعة فيما كثر ، وسهل عليه من التكليف في تفسيره بالقدر الناقص عما كان التزمه .

وهاتان المصلحتان تغطّيان على الجهل الذي لايضر مثله في التكليف، وهل التكليف إلا بين أمرين؟ تجهيل وتعريف .

وكم جهل ثم كشف ، وجهل وأدام التجهيل ، فلم يكشف .

فمن الآيات ماكشفها، وهي النصوص ، ومن الآيات ماكتم مراده منها ، وهي: المتشابهات ، التي لاَيعلم تأويلها إلا الله (٣).

وأكثر أهل العلم باللغة والأصول على ذلك (٤). وجهلنا لحقائق أشياء علمناها جملة، وجهلنا بحقائقها تفصيلا ، فكلفنا اعتقاد تأبيد العمل ، وكشف عن مراده بالمدة حين جاءنا بنسخ ماكان شرع ، وكتمنا الآجال والأرواح ، ومتى الساعة؟ ورد السؤال عن ذلك ، فقال سبحانه : {يَسْئُلُونَكُ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهًا قُلْ إِنَّما عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيها لِوقتها إِلَّا هُو }(٥)، [وقال تعالى]: {[و] (٦) يَسْئُلُونَكَ عَنِ الرُّوْح ُقلِ الرُّوْح ُقلِ الرُّوْح ُ مَنْ أَمْر رَبِّي }(٧)، [وقال جل وعلا]: {ومَاتَدْرِي نَفْسُ مَاذَا تَكْسِبُ عَدًا }(٨) لَمَا لَم يكن بنا حاجة إلى معرفة ذلك .

⁽١) في الأصل: "مقدارًا" بالنصب، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته.

⁽٢) أنظر في بيان الحقّ ماورد في تفسير مذه الآية في ١٨١/٢ من تفسير ابن كثير ، وانظر ص٢١١ من التبصرة .

⁽٢) قد سبق الحديث عنه في المحكم والمتشابه ص٤١٥ من الرسالة .

⁽٤) انظر ص١٥٥ ومابعدها من الرسالة .

⁽٥) آية رقم ١٨٧ من سورة الأعراف.

⁽٦) الواو منا ليست في الأصل، وأثبتها تشياً مع مافي المصحف.

⁽٧) آية رقم ٨٥ من سورة إلاسراء.

⁽ $_{\Lambda}$) آیة رقم $_{\Upsilon}$ من سورة لقمان .

كذلك : الجهل ههنا قبل الحاجة جهل بما لاحاجة بنا إليه (١).

ومنها:

أن نبني المسألة على أصل ، و[هو](7)أن الأمر يتناول المعدوم (7)

[١٨٣/أ] ليوجد في الثاني .

وعدم المخاطب رأساً [12](3)من عدم فهمه للخطاب ، وقد دللنا على ذلك الأصل ، واستوفينا بيان الحجج فيه (0) ، فكان دليلاً على هذا المذهب من طريق الأولى ، لأنه إذا ثبت جواز خطاب المعدوم ليوجِده ، فأحرى أن يجوز خطاب الموجود بما لايفهمه في الحال ، ليبيّنه له في الشاني ويفهمه . وقد وافقنا في هذا الأصل جماعة ممن خالفنا في هذه المسألة (7) ، فهو حجة عليهم ، ونسوق الدلالة في حق من خالفنا (4).

ومنها:

⁽١) المصنف رحمه الله أطال النفكس في هذا الدليل ، وقد أورده بعض الأصوليين عتصرا .

انظر : ص٢٠٨-٢٠٩ من التبصرة ، ٣/٠٠-١١ من الإحكام ، ٣/٨٧٣ ومابعدها من العدة ، ٢٩٨/٢ من التمهيد .

⁽٢) هذه إضافة ليستقيم السياق .

⁽٣) انظر في هذه المسألة:

٢ ٣٣٨/٢ من تيسير التحرير ، ١٤٦/١ من فواتح الرحموت ، ١٥٥٨ من المستصفى ١٢٥٨ من الإحكام ، ١٩٦/٢ من العدة ، ١١٠٥ من التمهيد ، ص١١٠ من الروضة ، ص٤٤ من المسودة ، ص١١ من إرشاد الفحول .

⁽٤) في الأصل: "أوكد"، والصواب ما أثبته ، وما في الأصل سير على منهج المخطوط في

⁽ه) انظر بيان ذلك وافيًا في ٢/٥٠٥ من الواضح لابن عقيل ، وهـ و الجزء الذي حققه الأخ د. عطاء الله فيض الله .

⁽٦) انظر ٢/٥٠٥ ومابعدها من المرجع السابق .

 ⁽٧) المرجع السابق .
 ولم أقف على من استدل بهذا الأصل في المراجع القريبة من كتاب المصنف ،
 وهذا مما يؤكّد طول نَفسه، وسعة علمه، رحمه الله .

أن النسخ تخصيص الأزمان (١)، وهو أنه بين أن المراد بالأمر وقوع المأمور به في وقت يقصر عن الدوام ، كما أن العموم يكشف عن أن المراد به بعض الأعيان (٢)، دون استيعاب جنس الأعيان ، ثم إنه جاز تأخير بيان النسخ عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة في العمل بالنسخ ، وهجران المنسوخ بعد اعتقاد التأبيد، وأنه مصلحة على الإطلاق ، وحَسَن على الدوام ، ثم بان بالنسخ أنه ليس بحسن ولامصلحة في جميع الزمان .

كذلك التخصيص ، ولافرق بينهما (٣).

فَانِ قَيل :

لانسلم ، بل لابد من نوع إشعار (٤).

يشهد لذلك قوله تعالى : {قَدْ نَرَى تَقلَّب وَجُهِكَ فِي السَّمَاءِ

فُلُنُولِيَنْكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا}(٥).

قيل:

هذا لايصح لوجوه: أحدها: أنه بمثل هذا لايكون إعلاماً بالوقت الذي يُنقل عنه (٦). والثاني:

⁽١) انظر : ص ٢٠٩ من التبصرة ، ٣٧٧/٣ من العدة ، ٢٩٩/٢ من التمهيد .

⁽٢) وذلك بالتخصيص ، انظر المراجع السابقة .

⁽٣) حاصل الدليل: قياس بيان التخصيص على بيان النسخ، من حيث إن كلاً منهما: يجوز تأخيره، فكما أنه يجوز تأخير بيان النسخ، وهو بيان للأزمان، فكذلك يجوز تأخير بيان التخصيص، وهو بيان للأعيان، ولافرق بينهما.

انظر : ص ٢٠٩ من التبصرة ، ٧٢٧/٣ من العدة ، ٢٩٩/٢ من التمهيد .

⁽٤) أي : لابد من دليل يبين النسخ ، ومدته ، ووقته ، وجميع مايتعلّق به ، أو يقترن به شيء يبينه ، ويشعر به ، أو دلالة على أنه سيأتي للكلام بيان . انظر : ص ٢٠٩ من التبصرة ، ٢٩٩/٢ من التمهيد .

⁽٥) آية رقم ١٤٤ من سورة البقرة.

⁽٦) انظر : ص ٢٠٩ من التبصرة ، ٢٩٩/٢ من التمهيد .

أن هذا يحتاج إلى نقل ، ولا يكنكم الظفر بآية تتلي ، ولاسنة تروى في ذلك (١).

وقوله: {فلنُوليَنُك} ورد مع قوله سبحانه: [١٨٣/ب] فُولً وجهك { .

ولا يكنكم نقل تاريخ بين الإشعار والأمر المقتضي للنسخ . على أن الإشعار بالنسخ : بيان غاية الحكم ، وذلك لا يُعدُ نسخا (٢)، وقوله بدليل قوله تعالى : {[ثُمّ] (٣) أَتَمُّوا الصِّيامَ إِلَىٰ اللَّيْلِ {(٤)، وقوله بدليل قوله تعالى : {وكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَىٰ يَتَبَيّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ سِحانه : {وكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَىٰ يَتَبَيّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ النَّخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ إِلْهُ).

وقوله عزوجل: أَفَاعَتزِلُوا النَّسَاءَ فِي الْمُحِيضِ وَلاَتَقْرَبُوهُنَ حَتَىٰ يَطْهُرُنَ } (٦).

فهذا لما أبان فيه عن الغاية والعاقبة لم يعد نسخا.

فكان اشتراط الإشعار إحالة للنسخ وخروجاً عن الإجماع (٧).

ولأن تقديم الإشعار يسقط جمهور التعبد (٨)، وذلك أنه لمّا كلّفهم أن يلقى الواحد من المسلمين عشرة من المشركين (٩) [ف] (١٠)قال [سبحانه] :

ردّ المصنف هنا على شبه المخالفين من وجهين ، ولم أر من سبقه من مشايخه (1) كالشيرازي وأبي يعلى، ومن قارنه كأبي الخطاب، ومن أتى بعده من الأصوليين إلا رد من وجه واحد مجمل، وهذا لا يحتاج إلى تعليق في قوة عارضته، وشديد معاَّرضته ع

انظر ص ٢٠٩ من التبصرة للشيرازي ، ٢٧٤/١ من شرح اللمع . (Υ)

في الأصل: "وأتمو"، والصواب ماأثبته. (τ)

آية رقم ١٨٧ من سورة البقرة . (\mathfrak{t})

آية رقم ١٨٧ من سورة البقرة . (ه)

آيةرقم ٢٢٢ من سورة البقرة. (7)

انظر شيئاً مِن ذلك في ص٢٠٩ من التبصرة ، ٢/١٧٤/١ من شرح اللمع . (\lor) المراد والله أعلم: أن تقديم الإشعار يذهب بأمور كثيرة من الحِكم التي من أجلها (A) شرعت العبادة، فإذا لِم يتقدم إِشَعار كان ذلك أثقل وأعظم على النفوس، فيزداد

الفاعل ثواباً وأجراً على ذلك ، والله أعلم . والله علم . وسيوردها المصنف بعد وذلك كما في آية المصابرة من سورة الأنفال رقم ٦٥ ، وسيوردها المصنف بعد (9)

هذه إضافة ليستقيم السياق. (1.)

إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَعْلِبُوا مِاتَتَيْنَ وَإِنْ يَكُنَّ مِنْكُم مِائَةً يَعْلِبُوا الفَا الفَا الفَا الفَا الفوس . التخفيف بالنسخ إلى لقاء الواحد للاثنين (٢) أثقل وأعظم على النفوس .

ثم لمآجاء التخفيف بعد ذلك كان أشد وقعاً في القلوب مسرة وابتهاجاً بالرخصة (٣)، والكثم في الأول أجلب للثواب ، لأنه إنما يقع على قدر العناء ، قال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها : "ثوابُكِ على قدر نصي الله عنها : "ثوابُكِ على قدر نصيك"(٤).

فإن قيل :

تأخير بيان النسخ لايفضي إلى الإخلال بصحة الأداء فيما مضى ، بخلاف العموم والمجمَل ، فإنه يُخلُّ بصحة الأداء ، لأنه ليس يؤخر عن وقت الحاجة (٥) إلى الأداء .

[قيل] (إ) فلا اختلال ، ولا إخلال (١٨٤) أبل تأدّى الفعل بالبيان عند

⁽١) آية رقم ٦٥ من سورة الأنفال ، وانظر تفسيرها في ٣٢٤/٢ من تفسير ابنِ كثير .

⁽٢) وذلك في الآية بعدها، وهي قوله تعالى : {الآن خَفَّف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله، والله مع الصابرين} آية رقم ٦٦ من سورة الأنفال .

⁽٣) انظر ٣٢٤/٢ من تفسير ابن كثير .

⁽٤) الحديث مخرّج في الصحيحين والمسند وغيرهما عن عائشة رضى الله عنها . انظر : ٣٠/٣ من صحيح البخاري ، أبواب العمرة ، باب أجر العمرة على قدر النصب ، ٢٠٧٧ من صحيح مسلم ، كتاب الحج ، ٣٦٦٦ من مسند أحمد ، مسند عائشة رضى الله عنها .

عات رضي الله عليه عليه . وقد جاء في الأصل هكذا: "مشقتك"، وقد أثبتُ اللفظة الصحيحة كما وردتُ في كتب السنة ، والله أعلم .

⁽ه) أي: لتأخير النسخ .

⁽٦) هـذه إضافة لابد منها ليستقيم السياق ، لأنه أورد الاعتراض ، ولم يذكر بداية الجواب عليه ، ولعله سهو من الناسخ . انظر ص ٢٠٩ من التبصرة ، ٢٥٧١ من شرح اللمع ٢٨٨٣ من العدة .

الحاجة إليه بحسب المراد (١).

فإن قيل :

قد منع بعض المتأخرين النسخ إلا على وجه (Υ) ، وهو أن يقول : صلوا إلى بيت المقدس مالم أنسخ القبلة.

فأما على الإطلاق فلا يجوز عندي لأنه يؤدّي إلى البداء (٣).

قيل :

هذا اعتبار مالا يُحتاج إليه ، لأن الدليل قد دل على أن المراد بالإطلاق هذ [۱] (٤) التقييد عند كل من قال بجواز النسخ ، ومثله العموم ، التقدير فيه اقتلوا المشركين مالم أخص بعضهم بالمنع من القتل ، على أنه لو صرَّح بقوله مالم أنسخ ، لم يكن مريداً غير تجويز النسخ (٩) لأنه لا يعطي قوله : مالم أنسخ أنى سأنسخ .

اني سانسخ .

الا ترى إلى قوله [تعالى] : {فَأَمْسِكُوهُنَّ رَفِي الْبُيوتِ حَتَى الْا ترى إلى قوله [تعالى] : {فَأَمْسِكُوهُنَّ رَفِي الْبُيوتِ حَتَى يَتُوفَاهُنَّ الْمُؤْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً } (٦) لا يعطى وجوب جعل السّبيل ، وكان يجوز ألا يجعل السّبيل ، وكان يجوز ألا يجعل نا فالتقييد بقوله ذلك وعدمه سواء إذا كان التجويز حاصلاً في الحالين جميعا (٨).

⁽١) انظر في الاعتراض وجوابه:

ص ٢٠٩ من التبصرة ، ٧٥/١ من شرح اللمع ، ٧٢٨/٣ من العدة .

⁽٢) قال أبو يعلى : "وقيل: إن هذا سؤال كان يورده ابن الدقّاق" ٣/٧٢٩ من العدة .

 ⁽٣) انظر ص ٢٠٩ من التبصرة ، ٣/٧٢٩ من العدة .

⁽٤) في الأصل: "هذا التقييد"، دون ألف ، والصواب المتمشى مع صحة السياق ماأثبته.

⁽٥) في الأصل هكذا: "لم يكن مريداً على تجويز النسخ"، فعلى هنا لامعنى لها، فحذفتها كما أثبته، حرصاً على سلامة السياق .

⁽٦) آية رقم ١٥ من سورة النساء .

⁽v) انظر تفسير هذه الآية 1/17 من تفسير ابن كثير .

⁽A) وهما: حال التجويز لجعل السّبيل وعدم جعله .

وإبهام العاقبة أصلح في التعبّد، وأصلح في الابتلاء، فإنه لو قيل إبراهيم الخليل [عليه السلام]:خذ واحدك، والمُدّية والحبّل، واذبحه إلا أن ينسخ ذبحه إلى ذبح الكبش، يكون فداء له (١) لانخطّت بتبة البلوى عن قدرها، إذا كانت العاقبة مبهمة، وهو إلى الخوف أقرب إلى الرجاء (٢). ولهذا لما هون على يوسف [عليه السلام] في الجبّ بالوحي إليه التبئنهُم بأمرهم هذا وَهُم لايشعرون إسها المالام] كانت محنته في تقلّب أحواله أهون من محنة أبيه يعقوب، حيث أبهمت عنه العاقبة، ولم يوح إليه في شأن يوسف بشيء في عاقبة أمره وبمآله بروحه في الحال، بل تركه على عظيم البلوى مع إبهام العاقبة.

على أن هذا اشتراط تقييد في التكليف لا [يُحظى] (٤) فيه بنقل ، ووضع

الشروط بالرأى لايلتفت إليه .

وما الفرق بين قوله هذا (٥) وبين قوله : أنا أشترط أن يعلم المكلّف متى ينسخ ؟ مفلابد من تحقيق زمان التكليف ، وبيان مقدارها بالاطلاع له على مقدار مدّة الحكم (٦).

فإن قيل :

⁽١) وقصته واردة في القرآن في سورة الصافات، الآيات ١٠٢-١٠٧.

⁽٢) المراد: أن التكليف مع إبهام العاقبة أعظم أجراً من التكليف مع معرفة النسخ ، وسيأتي لذلك مزيد بيان عند كلام المصنف رحمه الله في النسخ ص ٨٠٢ من الرسالة .

⁽٣) آية رقم ١٥ من سورة يوسف .

⁽٤) في الأصل: "لايخطا"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته.

⁽٥) وَهـو:قـول المعترض بالمنع من النسخ إلا على وجه، فأماً على الإطلاق فلا يجوز . وقد سبق إيراده ص٥٨٥ من الرسالة .

⁽٦) أطال المُصنف رحمه الله في الرد على هذا الاعتراض ، وهـو موجود مختصراً في : ص ٢٠٩ من التبصرة ، ٢٠٧٤/١ من شرح اللمع ، ٣/٢٩/٧ من العدة .

فالنسخ يخالف تخصيص العموم (١)، لأنه لو قال: اقتلوا المشركين كلهم، قاطبة، أجمعين، أكتعين، حسن أن يُبهم العاقبة فيه إلى أن ترد دلالة التخصيص بالسبب (٢).

ولو قال: تمسّكوا أبدا، صلّوا إلى بيت المقدس أبداً سرمداً لم يجز

النسخ ، وعاد النسخ بداءا .

ولهذا تَسكّع (٣) ابنُ الرّاوندِي (٤) لليه ود في لفظة التأبيد ، وأخذ منهم قدراً من المال على ماحكاه لنا المشايخ الأصوليون (٥)، قال : وإذا كان كذلك وجب الإشعار بالنسخ (٦).

قيل: لأنسلَّ أن التأكيد بذكر التأبيد يؤثر [على مقتضى] (٧) النسخ بل يبيّن بالنسخ بعد ذلك أنه أراد أبداً من الآباد، كما قال للكفار: {فَتَمَنُّوا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِيْنَ ، وَلَنْ يَتَمَنُّوْهُ أَبِداً } (٨).

⁽١) انظر : ٧٢٨/٣ من العدة ، ٣٠٠/٢ من التمهيد .

⁽٢) مكذًا في الأصل ، والمراد: تأبيد الحكم، وعدم جواز نسخه، والله أعلم .

⁽٣) قال الجوهري: "التسكّع: التمادي في الباطل"، مادة (سكّع) ١٢٣٠/٣ من المحاج

⁽٤) هو:أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق بن الرّاوَندِي ، من راوَند قرية من قرى قاسان ، من نواحي أصبهان ، في بلاد فارس ، كان معتزلياً ،ثم أظهر الإلحاد والزندقة ،فطردته المعتزلة ، فخرج عنهم ،وصنف كتباً في الرد عليهم ، عرف والعياذ بالله بالإلحاد ، وملازمة الرافضة ، والتقرّب لليهود ، وألف الكتب في الرد على أهل الإسلام والطعن في القرآن ،والنبوّة ،مشل كتابه :"الزمردة "،و"الدامغ" ، و"التاج "، في الردّ على الموجدين ، نسأل الله الثبات على المدّين ، مات ابن الراوندي سنة ٢٠٠٠ه ، وقيل: سنة ٢٠٠٨ .

انظر : ص ٢٩٩ من طبقات المعتزلة ، ٩٤/١ من وفيات الأعيان ، ٢٣٥/٢ من شذرات الذهب .

⁽٥) انظر : ص٢٥٤ من التبصرة ، ٣/٧٧٧ من العدة للقاضي أبي يعلى .

⁽٦) انظر ٢٩/٢ من التمهيد .

⁽٧) في الأصل الكلام هنا غير واضح ، والمتمشى مع السياق ماأثبته .

⁽٨) الآيتان رقم ٩٥،٩٤ من سورة البقرة .

رِ وَأُخبِر سبحانِهِ عِن تُنِّيهِم الموت في النَّار ، وأنَّهِم [١٨٥/أ]يقولون : [يامالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ } (١)، أي: لِيُميتنا

فبان بذلك أنه أراد بالأبد مدّتهم في الدنيا ، ومبلغ أعمارهم (٢).

أن القول بتأخير البيان عن الخطاب إلى حين الحاجة لا يوجب محالاً في العقل من إفساد دلالة، أو قلب حقيقة، أو إخراج بعض الأمور عمّا هو به ع أو إلحاق وصف بالقديم المتعبُّد جل ذكره (٣)، مما لا يجوز عليه ، أو إفساد الخطاب والتكليف.

وإذا كان ذلك كذلك، ولم يرد سمع من جهة الله سبحانه بالمنع من ذلك لم يكن إلاحالته والمنع منه معنى ، مع عدم إحاِلة العقل له والسمع . فإن أعادوا ماقدموا من أن فيه تجهيل المكلِّف ، فقد سبق الكلام عليه (٤)

ومنها (۵):

1.10/ 0// الدلالة على من منع ذلك في الخبر [ب](٦)قوله تعالى : {ولقد أَهْلَكُنّاً القَرَونَ مِنْ قَبْلِكُم } (٧)، وَشَرَح قرناً (٨) بعد قرن .

فلو أنه سِبحانه قال : فاحذروا عقابي إِن خالفتم أمري ، فإني عاقبتُ بني إسرائيل ، وأطُّلق .

آية رقم ٧٧ من سورة الزخرف . (1)

انظر ١٣٥/٤ من تفسير ابن كثير عند تفسيره لهذه الآية . (Υ) وذكر هذه الشبهة والجواب عنها باختصار أبو يعلىٰ، ٧٢٨/٣ من العدة ، وأبو الخطاب ٢٠٠/٢ من التمهيد .

وَصُفُّ الله تعالى بالقديم سبق التنبيه عليه ، انظر ص١٥٧ من الرسالة . (r)

في ص٧٧ه-٨١٥ من الرسالة . (٤)

هنا بدأ المصنف في الردّ على القائلين بجواز تأخير البيان عن وقت الحاجة في الأمر (a) والنهي، دون الخبر .

في الأُصَل: "قوله"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته . (7)

آیة رقم ۱۳ من سورة یونس . (\lor)

في الأصل: "قرن"، بالرفع، والصواب ماأثبته. (Y)

ثم إنه بين أنه إنما عاقب من خالف منهم وعصى أمره سبحانه . و كذلك لو عمّ بلفظ الوعيد كل عا $\left[\frac{1}{2}\right]$ خالف لأمره .

ثم إنه بيّن أن الوعيد إلما يلحق من أصر ، ولم يتُب من ذنبه (٢)، [و توعد] (٣) المصرين ، وبيّن أن قوماً يدخلون الجنة بشفاعة الشافعين (٤) لم
يكن في هذا إحالة في العقل ولامفسدة ، ولا تغيير (٥) لقانون الشرع.

فإن قيل :

بل فيه أمران من الفساد:

أحدهما : أنه تجويز الكذب ، وذلك قبيح ، فتجويز [١٨٥/ب]القبيح على الحكيم (7)قبيح (7).

والثاني : أنه إنما وضع الوعيد للصرف عن الفساد ، وإقامة مصالح الدّين ، وفي انخرام ذلك تفويت للقصد ، فلم يبق إلا الوعيد الجزم الحتم . فيقال :

⁽١) في الأصل: "عاصى"، والصواب ماأثبته.

⁽٢) أمّا من تاب من ذنبه ولم يصر عليه فإن الله بمنه وكرمه يعفو عنه ، قال تعالى : {وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين ، الذين ينفقون في السرّاء والضرّاء ... } إلى قوله : {ولم يُصِرُّوا على مافعلوا وهم يعلمون } آية ١٣٣٣-١٣٦ من سورة آل عمران ، وقد جاء في السنة أيضاً مايوضّح ذلك مما ليس هذا مجال بسطه .

⁽٣) في الأصل: "أو تواعد"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٤) و الآيات و الأحاديث في ذلك معروفة في مظانها، وقد حَرَم الله الكفار من شفاعة الشافعين كما قال تعالى: {فما تنفعهم شفاعة الشافعين } آية رقم ٤٨ من سورة المدتَّر .

⁽٥) في الأصل: "عتر" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٣) في الأصل: "الحكم"، والصوآب ماأثبته ، انظر : ٢٠٠١ من المعتمد ، ٧٣٣/٧ من العدة .

⁽٧) انظر ۲۷۱،۲۷۰/۱ من شرح الطوفي على مختصر الروضة .

أما تجويز الكذب : فلاوجه له ، لأن المنع لو كان لذلك لمنع من تخصيص العموم في الخبر ، مقارناً ومتأخرا ، لأن الكذب لايختص بما تأخّر ، دون ماقارن .

ولأن [إخلاف] (١) الوعيد لايسمّىٰ كنبا عند العرب، ولهذا تبجّحت (٢) [بإخلاف] (٣) الوعيد، وإنجاز الوعد (٤) فقال شاعرهم: وإنيّ إذا أوعدتُه أو وعدتُه لمخلف إيعادي ومنجزُ موعدي (٥)

ر. وأما الصرف عن القبيح : فإنه يحصل مع تجويز العفو^(٦).

والدليل عليه: أن تجويز وقوع العقوبة كا [فر] (٧)، ولهذا شرع والعقوبات والحدود في الدنيا صوارف عن القبيح والفساد لم يخرجها عن وضعها وكونها صارفة ماجوزه من الإسقاط بالشبهات (٨)، وماندب إليه من

(١) في الأصل: "اختلاف"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته . انظر ٢٧١،٢٧/١ من شرح مختصر الروضة للطوفي .

(٢) قال الجوهري : "البَجَح : الفَرَح ... وبجعت أيضاً تبجيحاً فتبجّح أي : أفرحته ففرح" مادة (بجُح) من الصحاح ٢٥٣١-٣٥٤ .

(٣) في الأصل: "اختلاف"، والصواب ماأثبته ، انظر ٢٧١،٢٧٠/١ مــن شرح مختصر الروضة .

(٤) بل هو عندهم من باب الكرم والمروءة ، انظر ٢٧٠/١ من شرح مختصر الروضة .

(٥) البيت للشاعر عامر بن الطفيل، وهو موجود في ديوانه ، وقد ورد بروايات متقاربة ، منها: ماذكره المصنف، ومنها :

وإنى إن أوعدته أو وعدته الأخلف إيعادي وأنجز موعدي انظر ص٨٥ من ديوان الشاعر عامر بن الطّفيل ، ط/دار صادر ، بيروت، سنة ٣٨٣ه.

وللنظر في ترجمة الشاعر ينظر ص١٥٥ من الشعر والشعراء لابن قتيبة .

(٦) انظر ٢٧٠/١-٢٧١ من شرح مختصر الروضة للطوفي .

(٧) في الأصل: "كافى"، والصواب ما أثبته .

(٨) كما ورد: "ادرءوا الحدود بالشبهات" وهو عند الترمذي والحاكم والبيهقي . وقد تكلم في سنده،واختلف في رفعه ووقف، لكن العمل عليه عند أهل العلم . انظر ١٦/٤ من التلخيص الحبير ، كتاب حد الزنا .

الستر، وقبول الرجوع بعد الإقرار، وغير ذلك (1), فليس وعيد الآخرة في النزجر بأوفى من وعيد الدنيا ، بل عقوبات الدنيا نقد وتعجيل ، ولم يضغه وضعاً [+](7), بل(7) بهيث يقع لامحالة ، فكذلك وعيد الآخرة .

ومنها :

وسه. أن ذلك (٤) قد وقع ، بدليل مابينا من الآي (٥). [وهي] (٦) قوله [تعالى] : {إِنَّكُمْ وَمَاتَعْبُدُوْنَ} (٧)، وأنه أَمَر بني إسرائيل بذبح بقرة ، وبين بعد ذلك .

وأخبر بعذاب قوم لوط ، وبيّن نجاة لوط وأهله .

وإلى أمثال ذلك من الآي[١٨٦/أ]الواردة في الأخبار (٨).

وأخر بيان ماأريد بها بعد الخطاب تأخيراً للبيان عن وقت الخطاب (٩).

ومنها:

أن الخبر يتضمن وجوب الاعتقاد ، وهو عمل القلب ، والتصديق لخبره ، وهو عمل القلب .

فنقول: إذا ثبت (جواز) (١٠) تأخير البيان في أعمال الأركان، وهي

⁽١) انظر شيئاً من ذلك في ١٤٥-٥٨ من التلخيص الحبير لابن حجر رحمه الله ، كتاب حد الزنا .

⁽٢) في الأصل: "جزما"، والصحيح ماأثبته .

⁽٣) مكذا في الأصل، والسياق سليم بدونها .

⁽٤) وهو تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة .

⁽ه) ص من الرسالة عند ذكر الأدلة النقلية والسمعية للقائلين بالجواز .

⁽٦) هذه إضافة ليستقيم السياق .

 ⁽٧) آية رقم ٨٨ من سورة الأنبياء .

⁽٨) انظر ص ٥٦٥ ومابعدها من الرسالة .

⁽٩) انظر : ص ٢٠٨ من التبصرة ، ٤٧٤،٤٧٣/١ من شرح اللمع ، ٣/٩٧٩-٧٢٨ من العدة ، ٢٩٢/٢ من التمهيد .

⁽١٠) هذه اللفظة مكتوبة في هامش المخطوط ، ولعلها استدراك من الناسخ .

التي وجبت بالأوامر والنواهي ، كذلك جاز تأخير البيان فيما أوجب أعمال القلوب ، من التصديق ، والاعتقاد .

ولا يجدون لذلك فرقاً يعطي تخصيص جواز ذلك في الأوامر والنواهي، دون الأخبار (١).

ومنها:

البناء على أَصْلِنا ، وهو تجويز النسخ قبل وقت الفعل المأمور به (٢)، وأنه أراد بقوله : "صلّوا إذا زالت الشمس" إنْ مكّنتُكم من هذا الأمر، ولم أنسخه .

كذلك قوله: اقتلوا المشركين، إن تركتكم وهذا العموم، ولم أخصه. وليس في هذا إحالة من جهة العقل، ولا [استبعاد] (٣) من جهة الشرع، من حيث كان له (٤) إطلاق الأمر المقتضي للدوام بين ورود النسخ الكاشف، غير أنه أراد التأقيت، لا التأبيد.

ومما يدل على صحة هذا: أننا نجوز أن يُحيل بيننا وبين الفعل بعائق الموت ، والإغماء ، والجنون ، فيصير التقدير مع هذا التجويز: صلّوا عند الزوال إن لم يعقّدُم عائق،أو يقطعكم قاطع .

فكذلك جاز أن يكون فيه تقدير: صلّوا مالم أنسخ

⁽١) المراد هنا:الرد على القائلين بالتفريق بين الأوامر والنواهي، وبين الأخبار في جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب، والمنع من التفريق، وأنه لإدليل عليه، وأن ماجاز في الأوامر والنواهي يجوز في الأخبار، ولافرق.

⁽٢) انظر : ٨٠٧/٣ من العدة ، ٢/٢٥٣ من التمهيد .

⁽٣) في الأصل: "استعباد"، والصواب ماأثبته .

⁽٤) يعني:الشارع الحكيم سبحانه وتعالى .

يوضّح هذا: أن العوائق[١٨٦/ب]الواقعة المُحِيلة بين المكلّف وبين إيقاع ماأُمر به في الوقت الذي أمر به فيه إنما تقع من جهته سبحانه . فالمرض والجنون والإغماء والموت من جهته ، كما أن النسخ من

جهته.

فإذا كان القول المطلق مقدراً بالإيقاع مالم يوجد إعاقة من جهة الآمر كون معلّقاً بألا يوجد نسخ من جهة الآمر .

وإذا ثبت هذا الأصل كان التقدير في العموم الذي تأخّر بيانه وإذا ثبت هذا الأصل كان التقدير في العموم الذي تأخّر بيانه وتخصيصه إن لم أخصّه ،كما يقدّر هناك: إن لم أنسخه، أو [أعف](١)عنه (٢).

⁽١) في الأصل: "العفو"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٢) مَذا الدليل موجود مختصراً في : ٣/٤٤-٥٥ من الإحكام ، ٣/٩٢٣ من العدة ، (٢) من التمهيد .

وللنظر في الأدلة العقلية للقائلين بجواز تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة يرجع إلى كل من : ٢٠٢١ ومابعدها من المعتمد ، ص ٢٠٨ من التبصرة ، ٢٧٤/١ ومابعدها من إلاحكام ، ٣٢٧/٢ ومابعدها من إلاحكام ، ٣٧٢٧٢ ومابعدها من العدة ، ٢٩٨/٢ ومابعدها من التمهيد .

[شبه القائلين بعدم جواز تأخير البيان مطلقا ع والأجابة عنها] ((فصل))

فى شبههم : فمنها أن قالوا:

إن الخطاب بلفظ العموم ، ومراد المخاطِب الخصوص ، [وخاطب](١)الكل بلفظ الكل ، ومراده من المخاطبين البعض ، [لاالكل](٢)، والمجمل: الذي لايفيد لفظه مراد المخاطِب، فقد خاطبه (٣) بمالا يعقل لأن العرب لا تعقل الخصوص من العموم ، ولاالتفسير من المجمل ، وخطاب الإنسان بما لايفهمه قبيح ، فوجب أن يبزُّه عنه صاحب الشرع، كما لم (3)عليه أن يخاطب العرب بلغة الزِّنج (6)و النَّبط (7).

ومن الذي أعلمك أننا نمنع ذلك (٧)، حتى جعلته أصلاً تستمد منه الحكم؟ ،

في الأصل: "وخطاب"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته . (1)

⁽Y)

هذه إضافة ليستقيم السياق . أي :خاطب البعض، أو المكلّف . (r)

هكذا في الأصل،ولعل الصواب: لم يجز له ". (٤)

الزّنج : جيل من السودان ، وهم الزنوج ، والنسبة إليهم زنجي . (0) انظر مادة (زَنج) من الصحاح ٣٢٠/١ .

انظر شبهتهم في : ٣١٦/١ من المعتمد ، ص٢١١ من التبصرة ، ٤٧٦/١ من شرح (7)اللمع ، ٥/٣ من الإحكام ، ٧٣١/٣ من العدة ، ٣٠٢/٢ من التمهيد .

أى:ماسبق أن ذكرو، والأسيما منعهم أن الشارع يخاطب الناس بأي لغة شاء، مع (\lor) البيان لهم .

وما المانع من ذلك؟ أو ما تعلم أن الخطاب الذي ورد إلى نبيّنا صلى الله عليه وسلم ورد عربيّا (١)؟ وكلّفه البلاغ إلى سائر الأمم (٢)، فكان ذلك حسنا، وشرط تعبيره بلغتهم ليحصل البيان لهم في الثاني (٣)، وما الذي يمنع الخطاب الصادر من الحكيم بأيّ لغة شاء ، بعد أن يشير إلى المخاطب أن الخطاب له؟ ٤ والإشارة إليه حتى بالصوت [١٨٨/أ] الساذج (٤) الممتدّ ، الذي لا يتضمن حروفاً والإشارة إليه حتى بالمعجم (٥)، ليفسر ويترجم عنه في ثاني الحال .

على أن تقبيحكم لذلك لاوجه له ، لأنه توهم (٦)أنه خاطب بما لايفهم ؛

ليعلم خصوصه من عمومه .

ولعمري أن ذلك بعيد عن عادة حكماء المخاطِبين ، الآمرين ، الناهين. وليس الأمر عندنا(٧)كذلك ، بل الخطاب يوجب اعتقاد مايبينه في الثاني ، إما جمود على عمومه ، أو بيان لخصوصه .

فيعتقد المكلف تجويز خصوص العام بالبيان الذي يأتي،[ويفسّر](٨)

المجمل.

(٣) كما قال تعالى : {وماأرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبيّن لهم } آية رقم ٤ من

سورة إبراهيم .

(٥) أي: حتى بالكلام الأعجمي، الذي يحتاج إلى بيان وترجمة .

(٢) مكذا في الأصل ، ولو قال: "يوهم" لكان أنسب .

(٧) أي: عَنْدالقائلين بجواز تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة .

(٨) في الأصل: "وتفسير"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

⁽١) كقوله تعالى : {إِنَا أَنزلناه قرآناً عربيا} ، وقوله سبحانه : {بلسان عربي مبين} وغيرها من الآيات ، وقد سبق إيرادها في مبحث : "هل في القرآن ألفاظ بغير العربية؟"، ص ٥٠٤ من الرسالة .

رم) قال تعالى : {ياأيها الرسول بلّغ ماأُنزل اليك من ربك} آية رقم ٦٧ من سورة المائدة ، وقوله سبحانه : {وماأرسلناك إلا كافة للناس} ، وقوله : {وماأرسلناك إلا كافة للناس} ، وقوله : {وماأرسلناك إلا رحمة للعالمين} وقوله : {قل ياأيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا} .

⁽٤) لعل المراد هنا : الصوت الخالي من الحروف الدالة على معنى، وبالتالي الخالي من التكليف، الذي لايستفاد التكليف منه لذاته، بل بما اقترن به من إشارة ونحوها تفيد أن الخطاب وضع للمكلف ، والله أعلم .

فالعاقل على ثقة من خطاب الله تعالى بما لايفهمه أنه سيفهمه في الثاني (١)، بتخصيص العام ، وتفسير المجمل ، أو بأن يكله إلى اجتهاده ، فيقول : أد من الزرع ماشئت ، أو سُهل عليك ، فذاك هو الحق (٢) الذي نريده ، فلاقبح في ذلك إذاً .

ومَن الذي يَستقبح في عرف العقلاء خطاب ملوك العجم للعرب، والعرب للعجم ، بشؤونهم الخطاب المديد، ومكاتبة العبراني والسرياني للعربي ثقة بما يشفع ذلك من التراجم، والتفسير، والتعبير؟.

وقد علم المخالف (٣) أننا وجمهور أهل السُنّة جوّزنا خطاب المعدوم حال عدمه ليوجد ، ودلّلنا عليه (٤).

فأولى أن نجوّز خطاباً بما لا يفهم معناه ليفهم ، ويبيّن في الثاني . ومعلوم تفاوت مابين المعدوم رأساً وبين الموجود العديم الفهم لإعجام الخطاب (٥).

فإن قيل :

لو كان هذا الأولى صحيحاً [١٨٧/ب]لكان خطاب المجنون رليعقل ويفيق ، والصبيّ ليبلُغ في مستقبل الحال جائزا ؛ لأن عدم العقل دون عدم الأصل ، فإذا لم يتحصّل بتجويز خطاب المعدوم عندكم خطاب المجنون ؛

⁽١) وهو: الحال الثاني، حال البيان بتخصيص العام، وتفسير المجمل.

 ⁽٢) الوارد في قوله تعالى : {و آتوا حقّه يوم حصاده}، آية رقم ١٤١ من سورة الأنعام .

⁽٣) وهو:القائل بعدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة .

⁽٤) انظر ٥٠٥/٢-٨٠٥ من الواضح للمصنّف ، تحقيق د. عطاء الله فيض الله، في رسالته لنيل درجة الدكتوراه .

⁽٥) هنا : يرد المصنف على المخالف بالتفريق بين المعدوم كلياً وبين الموجود لكنه لاينهم ؛ لأن الخطاب فيه أعجمي ، ولَبُن جوّزنا الخطاب بالمعدوم فلأن نجوّز الخطاب عا لاينهم من باب أولى .

وانظر في الجواب عن شبهتهم : ص٢١١ من التبصرة ، ٤٧٦/١ من شرح اللمع ، ٣٥/٣ من الإحكام ، ٣٠٢/٣ من التمهيد .

والطفل من طريق الأولى ، لم يتحصّل تجويز خطاب بمجمل، وبما لأيفهُم ليفهُم في الثاني من تجويز خطاب المعدوم ليوجد .

و معلوم أن الشرع قد قال : "رفع القلم عن ثلاث"(١)، وذكر المجنون، فعاد تنبيه الشرع بإبطال خطاب المعدوم ، فكان تنبيه الشرع مقدّماً على تنبيهكم .

قيل :

ومن أعلمكم أننا لانجوّز توجّه الخطاب إلى مجنون في المعلوم أنه [يفيق] (٢)، وصبى في المعلوم أنه سيبلغ؟ ،

وإن أردتم تجويز خطابه مع عدم هذا الشرط:فذلك باطل.

مُعدنا إلى إتمام الجواب عن أصل الشبهة ، وذلك عن أصل ماتعلَّقتم به من تقبيح خطاب المكلّف بما لايفهم منه مراد المتكلم [فنقول] (٣): إنما هو

وانظر في الكلام عن الحديث،سنـده ومتنه ١٢٠/١٢ من فتح البـاري لابن حجر ، ١٨٣/١ من التلخيص الحبير لابن حجر .

⁽۱) الحديث خرّجه البخارى موقوفا ، وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم وغيرهم بروايات متعددة ، وقد ورد: "عن ثلاث"، كما أورده المصنف، وورد أيضا عن ثلاثة " .

انظر: ١٩٥/٨ من صحيح البخاري ، باب لأيرجم المجنون والمجنونة ، ١٠٠/٦ من مسند أحمد ، مسند عائشة رضي الله عنها ، ١٣٩/٤-١٤٠ من سنن أبي داود ، كتاب الحدود ، باب في المجنون يسرق أو يصيب حدا ، ٢٤/٤ من سنن الترمذي ، كتاب الحدود ، باب في ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد ، ١٨٥/١ من سنن ابن ماجه ، كتاب الطلاق ، باب في طلاق المعتوه والصغير والنائم ، ١٨٩/٤ من المستدرك للحاكم ، كتاب الحدود ، باب فيمن رفع عنهم القلم .

وحاصل هذا الاعتراض: قياس خطاب الشرع للعاجز عن فهم الخطاب لجنون أو صغر أو نوم على خطاب المعدوم، فإن الحكم: عدم الجواز فيهما، فكذلك الخطاب بالمجمل، أو بما لا يُفهَم ليفهم في الثاني .

⁽٢) في الأصل: "نعق"، والصواب ماأثبته .

⁽٣) هذه إضافة ليستقيم السياق .

لتعذر طاعته فيما أمر به ، وذلك موجود فى خطاب العاجز ، الذى لايصح منه الفعل المأمور به ، مع $(3c)^{(1)}$ قدرته .

و كذلك القادر العادم للآلة التي لاغني به عنها في فعل صناعته .

ثم لم يصح ذلك : بما يؤتى فى الشانى ويمد به من القدرة والآلة وقت حاجته الى الفعل .

على أن مانحن فيه من الخطاب يبعد عن خطاب العربى بالزنجية (٢).
وذلك أن صيغة العموم قد عقل منها الاستيعاب والشمول للأعيان المأمور بايقاع الفعل فيها ، كقوله : اقتلوا المشركين ، وقد عقل[١٨٨٨]من قوله [تعالى] : {و آتوا حقه يوم حصاده}(٣)[أن](٤)الايتاء معقول ، والحق معقول وأنه أمر واجب يوم الحصاد معقول (٥)لم يبق في الآية شيء مجهول ، سوى قدر الحق وكميته (٦).

ومتى قبح فى العقول والعبادات ايقاف لفظة منها على بيان معناها فى مستقبل التلفظ بها؟ وأين هذا من لفظ زنجى مخاطب به عربى ، لايفهم كلمة من الزنجية؟

⁽١) هذه اللفظة كتبت في الهامش ، ولعلها استدراك من الناسخ .

 ⁽۲) انظر : ص۲۱۱ من التبصرة ، ٤٧٦/١ من شرح اللمع ، ٤٥/٣ من الاحكام ،
 ۲۳۱/۳ من العدة ، ٣٠٢/٢ من التمهيد .

⁽٣) آية رقم ١٤١ من سورة الأنعام .

⁽٤) هذه اضافة ليستقيم السياق .

⁽٥) انظر تفسير هذه الآية وبيان المراد بالحق في : ١٨١/٢ من تفسير ابن كثير ، ١٩٩/٧ من تفسير القرطبي "الجامع لأحكام القرآن" .

 ⁽٦) انظر ٩٩/٧ من تفسير القرطبي ، وانظر : ص٢١١ من التبصرة ، ٤٧٧/١ من شرح
 اللمع .

ولأن خطاب العربي بالزنجيّة لايفيد فائدة في الحال رأسا ، والخطاب بالعموم والمجمل قد أفاد في الحال تلقّي الخطاب باعتقاد إيجاب فعل، والتزام حق إلى أن يبيّن مقدار الحق ، ومبلغ الأفعال في تلك الأعيان (١).

وجواب آخر:

وهو أن جميع ماعولوا عليه باطل بإطلاق الأمر المقتضى عموم الأزمان ، ثم أبان النسخ عن إرادة الأمر به في بعض الأزمان ، ولامحيص لهم عن هذا بفرق (٢)، على أن ماقدموه في ذلك قد تكلّمنا عليه (٣).

ومنها قولهم:

أن ماذهبتم إليه ههنا يعود بقولكم ويفضي به إلى [التمذهب](٤) مذهب أهل الوقف (٥)، لأنكم قلتم : إذا تأخّر بيانه يجوز أن يكون عاما ، و يجوز أن يكون خاصا .

انظر في الجواب عن هذه الشبهة : (1)ص٢١١ من التبصرة ، ٤٧٦/١ من شرح اللمع ، ٤٠/٣ من إلاحكام ، ٧٣١/٣ من العدة ، ٣٠٢/٢ من التمهيد .

مكذا في الأصل : "بفرق" . (Y)والمراد:أنه لامحيص للخصم عن هذا ، فلا يدّعي فرقاً بين النسخ والعموم ، لأنهما سواء في جواز تأخير البيان بهما عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة .

انظر ص٨٢٥ من الرسالة . (r)

في الأصل: "المتمذهب"، والصواب ماأثبته ر (٤)

أهل الوقف : جماعة من أهل العلم ، اتخذوا التوقف مسلكا ، وعدم البتّ في (ه) الأقوال بقول معيّن منهجا ، وعدم اتخاذ رأي محدّد في المسائل العلمية ، بلّ يتـوقَّفون فيها ، ووقوفهم يعود إلى أسباب، منها : تعادل الأدلة عندهم ، وتكافؤ الحجج ، ومنها : العجز عن الترجيح ، ومنها : خطورة المسألة، والتورّع عن قول جازم فيها ، ومنها : عدم التحقيق الكامل للمسألة ، وغير ذلك ، وأهل الوقف : ليسوا أصحاب مدرسة مستقلة ، لها أتباعها وأئمتها،كأهل الظاهر مثلاً ، فقد يكون من أهل المذاهب المعروفة من يقف في بعض المائل للاعتبارات التي أوردتها،أو غيرها ، والله أعلم .

وكيف كرّرنا عليكم أن اعتقاد كونه عاما من غير بيان تخصيصه اعتقاد اللجهل ، وتعريض من الشارع للمخاطبين باعتقاد الجهل كررتم القول بأنه لا يعتقد العموم[١٨٨/ب]بل يعتقد تجويز ورود التخصيص .

وهـذا تصريح منكـ[م](١) بذهب أهل الوقف ، وهـذا مـن آكـد ماتوهمون به خطاباً في هذا المذهب (٢).

فيقال:

ليس التوقف في هذا توقف فيما وضعت الصيغة له في أصل الوضع ، وإنما هـو توقف ترقب مستقبل ، وتجويز مستأنف ، مـن بيـان يكشف عن تخصيصه، كما [نترقب] (٣)، ونجوّز نسخ الأمر المطلق .

ولانقول: إننا نتوقَّف في صيغة الآية المحكمة.

والذي يكشُف عن الفرق بيننا وبين أهل الوقف : أننا نحن إذا عدمنا دليلاً يخصِص مع مجيء وقت التنفيذ للحكم والعمل باللفظ بقينا على القول بعموم اللفظ .

وأهل الوقف: لا يكتفون في القول بعمومه بعدم دليل التخصيص في الثاني ، بل لا يحكمون بكونه [على](٤)عمومه إلا بدليل مستأنف يدل على أن المراد به: العموم .

⁽١) في الأصل: "منكر"، والصواب ماأثبته .

⁽٢) لَمَ أَقَفَ عَلَى من أورد هذا الدليل لهم ممن له علاقة بالمصنف ، ولعله من سبق المصنف رحمه الله، ودليل على استقصائه وسعة علمه .

⁽٣) في الأصل: "ترتب"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٤) هَذه إضافة تقتضيها صحة السياق .

فقد بان أن قولنا في هذا لايؤدي إلى مقالة أهل الوقف (١).

ومنها أن قالوا:

إن البيان مع المبيّن بمنزلة الجملة الواحدة .

ألا ترى أنهما بمجموعهما يدلّن على المقصود بهما .

ولاخلاف أنه لا يحسن تأخير الخبر عن المبتدأ، بأن يقول : زيد، ويقول

بعد زمان : قام .

كذلك لا يحسن أن يؤخر البيان عن الجملة المبيّنة (٢).

فىقال:

إن تأخير الخبر عن المبتدأ: ليس من أقسام الكلام ، ولاهو مفهوم

بحال.

والمجمل يفهم به ، ومنه: إيجاب حق ، ويبقى علينا بيان [كميّته] (٣) ومقداره ، وينكشف ذلك بتعليق الأحكام [١٨٨/أ]علي [٤] (٤)، وهو (الإيمان) (٥) والاعتقاد بأن حقاً قد وجب عليه ، والعزم على إتيانه ، مهما كان، من كثير وقليل .

ولايفيد قول القائل : زيد [ذلك](٦).

ولأنه بالناسخ والمنسوخ أشبه منه بالمبتدأ والخبر (٧).

(٢) انظر في هذه الشبهة : ص٢١٠ من التبصرة ، شرح اللمع ٢٠٥/٢ من التمهيد .

(٣) في الأصل: "كيمته"، والصواب ماأثبته.

(٤) في الأصل: "عليمـ"، والصواب ماأثبته .

(٥) مَّذه اللفظة مكتوبة بالهامش، ولعلها استدراك من الناسخ ٠٠

(٦) هذه إضافة ليتم السياق، لأنه يريد أن يفرق بين تأخير البيان عن المجمل وبين تأخير الخبر عن المبتدأ .

(٧) انظر في الجواب عن شبهتهم : ص٢١٠ من التبصرة ، ٢٥٥١ من شرح اللمع ، ٣٠٥/١

⁽۱) حاصل الجواب عن شبهتهم: التفريق بين الوقف المطلّق وبين الوقف للترقّب والبيّان، فنحن لانتوقف مطلقا كعادة أهل الوقف، وإنما نتوقف حتى يرد المخصّص للعموم، والمبيّن للمجمل، مع عملنا بالعام والمجمل حتى يرد الدليل، فبان الفرق بيننا وبينهم.

ومنها قولهم:

لله لم يجز أن يَرِد في كلامهم بعض حروف كلمة لِتَتَهَمَّ تلك الكلمة في مستقبل الحال .

كذلك لا يجوز أن ترِد الكلمة [غير](١)مبيّنة في الحال لتبيّن (٢).

فىقال:

وماالذي قرن بينهما؟، فإنه لا يحتمل أن يقال: لمّا قَبُح هذا: قَبُح هذا إلا بعد دلالة تجمع بينهما .

على أنا نحن نعلم أن العرب لم تنطق ببعض كلمة رلتتممها في الثاني .
وتكلّمت بالكلمة المفهومة بظاهرها لتصرفها عن ظاهرها بما يأتي من الدلالة الصارفة (٣) لها ، حتى أنهم لم يقبّحوا تأخير النسخ (٤)، ولايعلم منهم ولاعنهم إيراد حرف أو حرفين من كلمة لايفهم المقصود بها الا بخمسة أحرف (٥).

ومنها أن قالوا:

إن البيان المتأخر عند من أجازه يخرج بعض مااشتمل عليه اللفظ، [ف](٦)جرى مجرى الاستثناء المخرج لبعض ماعمه الاسم ، وتناوله (٧). قالوا:

⁽١) في الأصل: "عن "ءوالمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٢) حاصل شبهتهم : أنه كما لا يجوز ورواد بعض حروف الكلمة، ثم يرد بعضها الآخر، فلا يجوز أيضاً ورود الكلمة كلها لتبيّن فيما بعد ، فقاسوا بعض الكلمة على كلّها في عدم الجواز .

⁽٢) هذه اللفظة مكتوبة بالهامش، ولعلها استدراك من الناسخ .

⁽٤) لعل المراد: تأخير الناسخ .

⁽ه) حاصل الجواب : عدم التسليم بما ذكروه ، وعدم وقوعه من العرب ، ولو صح ووقع ففرُقُ بين الأمرين ، فالأول : في كلمة واحدة ، والثاني: في كلمات ، فافترقا.

⁽٦) هذه إضافة ليستقيم السياق .

⁽٧) انظر في شبهتهم تلك : ص ٢٠٩ من التبصرة ، ٢٥٥١ من شرح اللمع ، ٢٣١/٣ من العدة ، ٣٠٤/٢ من التمهيد .

فلما أجمع أهل اللغة على قبح تأخير الاستثناء عن المستثنى منه بأوقات كثيرة .

كذلك التخصيص، وبيان المبين ، وذلك أنهم استهجنوا قول القائل : اضرب عبيدي ، وقوله بعد حول : إلا نافعا ، أو سوى $[-1]^{(1)}$, أو غير عمرو(7).

فيقال:

أما دعواك الإجماع : فلاوجه له مع[۱۸۹/ب]خلاف ابن عبّاس ، وهو من ساداتهم،وترجمان الكتاب العزيز ، وقوله بجواز الاستثناء بعد سَنَة (٣). جواب ثا[ن](٤):

أن الفرق بينهما : أن عادة أهل اللغة : ألاّتبتدأ بغير ، وسوى وإلاّ ، ولاتتحرّج من الابتداء بصيغة الأمر والنهي .

فإذا قال : اقتلوا المشركين ، لم يحسُن أن [يقول] (٥) بعد سنه : إلا أهل الكتاب إذا أدوا الجزية .

ويُحسن أن يقول : ولاتقتلوا أهل الكتاب إذا أدّوا الجزية ، فإنّني لم أردهم بالأمر بالقتل .

أو يقول : اضرب عبيدي ، ويقول بعد أوقات كثيرة : إلا سالماً ، فإنه لا يحسن .

و يحسن أن يقول : ولاتضرب سالما ، وإن كان اللفظان جميعاً يخرجان من اللفظ مالولاه لدخل فيه .

⁽١) في الأصل: "خالدا"، والصواب ماأثبته .

رُ) انظر : ص ۲۰۹ من التبصرة ، ۷۵/۱ من شرح اللمع ، ۷۳۱/۳ من العدة ، (۲) انظر : ص ۲۰۹ من التمهيد . ۲۰۶۷ من التمهيد .

⁽٣) سبق الحديث عن ذلك في فصل خاص عن حكم تخصيص العموم بالاستثناء او إيراد مذهب ابن عباس رضى الله عنهما ، انظر ص ٣٤٥ من الرسالة .

⁽٤) في الأصل: "ثاني"، والصواب ماأثبته .

⁽٥) في الأصل: "يقال"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

على أن هذا الذي ذكرتموه $[at]^{(1)}$ القياس . والاستعمالان لايقاس $[at]^{(1)}$ على الآخر ، كما لايقاس التخصيص على النسخ $[at]^{(1)}$.

فإن جاز أن تقيسوا أنتم التخصيص على الاستثناء في منع تأخير أحدهما كما امتنع تأخر الآخر : جاز أن نقيس نحن التخصيص على النسخ في جواز التأخير .

فوقف دليلكم ، وترجّح قولنا نحن : بأن النسخ ودليل التخصيص جميعا يبتدؤ بهما في اللغة ، ولايبتدؤ عند أهل اللغة بحروف الاستثناء (٤). بيان ذلك : أنه يحسن القول ابتداءً : {[ف]ولّ وجهك شَطرَ الْمَسْجِد الْحَرام }(٥)، بعدما شرع أوّلاً استقبال بيت المقدس ، وإن طال [الزمان](٦) بينهما .

و يحسن أن يقول : لاتقتلوا أهل الكتابين إذا بذلوا لكم العهد ، ودفعوا الجزية ، بعد قوله : اقتلوا المشركين .

و يحسن أن يقول : أخرجوا من كل عشرة أقفزة مما تنبته الأرض قفيزاً بعد أن قال : {وَ آتُوا حَقَّهُ كُومَ حَصَادِه} وإن طال الزمان بينهما . ولا يحسن أن يبتدىء فيقول : إلا نافع [أ](٧)وغير نافع ، وسوى نافع ،

⁽١) في الأصل: "عن"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته.

⁽٢) في الأصل: "لأحدهما"، والصواب ماأثبته.

⁽۳) أنظر : ص ۲۰۹–۲۱۰ من التبصرة ، 272-272 من شرح اللمع ، 770-272 من أنظر : 770-272 من التمهيد .

⁽٤) انظر أحكام الاستثناء عند أهل اللغة : ٣١٠/٢ من كتاب سيبويه ، ص٣٤١ من شرح قطر الندى لابن هشام .

⁽٥) آية رقم ١٥٠ من سورة البقرة ، وفي الأصل بدون فاء، وقد أثبتُها كما في المصحف .

⁽٦) هذه إضافة لابد منها ليستقيم السياق.

⁽٧) في الأصل: إلا نافع ، والصواب ماأثبته .

بعد أن قال : اضرب عبيدي بزمان مديد (١).

ومنها أن قالوا:

لو كان [لِ]لنبيّ (٢)صلى الله عليه وسلم تأخير البيان مع وجود الأمر له ولأمته بالمجمل والعموم لجاز تأخير البلاغ .

ولما لم يجز تأخير البلاغ لم يجز [له] (\overline{T}) تأخير البيان ، لأن كل واحد

منهما (٤) إعلام له ، وإشعار بما شرع الله سبحانه .

غَادًا لم يؤخّر أحد الإعلامين والإشعارين ، كذلك لايؤخّر الآخر (٥). فأذا لم يؤخّر أحد الإعلامين والإشعارين ، كذلك لايؤخّر الآخر (٥).

ومَن الذي يمنع تأخير البلاغ إذا كان بأمر من الله [تعالى] ، وتشريع منه؟ فليس ذلك بمحال، ولا [منفي] (٦) عنه ، بل جائز عليه سبحانه أن [يؤخّر](٧) البيان عن المجمل ، كما يؤخّر الإقدار عن المكلّف على ماكلّفه . على أن تأخير أصل البلاغ إخلال بما يفيد ، ويقع به عمل يقابل المكلّف على مثله بالثواب ، ويعتنق به نوعاً من أسباب الإثابة والأجر ، وهو توطين النفس على امتثال المأمور به إذا فسره .

⁽۱) انظر في الجواب عن هذه الشبهة مختصرا: ص ۲۱۰ من التبصرة ، ۷۳۲/۱ من شرح اللمع ، ۷۳۲/۳ مـن العدة ، ۳۰٤/۲ من التمهيد .

⁽٢) في الأصل: "النبي" ، والصواب المتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٣) هذه اللفظة موجودة في الهامش ، ولعلَّها استدراك من الناسخ .

⁽٤) أي: البيان والبلاغ .

⁽ه) انظر هذه الشبهة في : ص ٢١١ من التبصرة ، ٢٧٧/١ من شرح اللمع ، ٣٠٣/٣ من العدة ، ٣٠٦/٣ من التمهيد .

⁽٦) في الأصل: "نفى "، والصواب ماأثبته .

⁽٧) في الأصل: "يأخر"، والصواب ماأثبته .

فإذا قال : $\{e^{\tilde{l}e^{l}} - e^{\tilde{l}e^{l}}\}$ ، فسمع ذلك بعد تبليغ النبي صلى الله عليه $[e^{\tilde{l}e^{l}}]$ اعتقد وجوب حق ، ووطّن نفسه على إخراجه $[e^{\tilde{l}e^{l}}]$ من ماله مراغمة للنفس وإن كثر مقداره ، وثقل على النفس إخراجه ، وصار متوقّعا لتفسير المقدار ، فيحصل له بالاعتقاد وتوطين النفس على الأداء وإن $[e^{\tilde{l}e^{l}}]$ الانتظار لما يرد من التفسير من أعمال القلب مايوفي على الأعمال $[e^{\tilde{l}e^{l}}]$ الأركان كلها .

وإذا لم يحصل أصل البلاغ يعطّل المكلف عن هذه الأمور التي مدار التكليف عليها ، وهي أعمال القلب ، فأين تأخير البلاغ من تأخير البيان؟ على أن الله تعالى لو ذكر حكما لم يجز للنبي صلى الله عليه [وسلم] كتمه إذا كان تكليفاً لأمته العمل به أو الاعتقاد له ، وإن جاز أن يتأخر الإعلام والبيان بمدة ذلك الحكم، متى يُنسخ، ومتى يُرفع أو يغير ؟ ، فقد جاز تأخير بيان الحكم بالنسخ وإن لم يجز تأخير أصل [بلاغ](٤) الحكم للأمة (٥).

ومنها:

أنه لو جاز تأخير البيان لم يؤمن على النبي صلى الله عليه وسلم حصول الاخترام قبل بيانه ، وذلك مما يعطِّل ذلك الحكم الشرعى .

وماأفضى إلى تعطيل المشروع لم (يجز أن) (٦) يكون مشروعا ، لما فيه من تضييع الغرض ، وخلو الأمر بذلك الحكم من فائدة .

⁽١) في الأصل مكتوب في أسفل الهامش: "عورض بالأصل". (١)

⁽٢) في الأصل: "تبدر" والمتمشى مع السياق ماأثبته .

⁽٣) هَذه إضافة ليستقيم السياق.

⁽٤) في الأُصل: "ببلاغ"، والصواب المتمشى مع صحة السياق ماأثبته.

⁽٥) انظر في جواب الشبهة مختصرا :

ص ٢١١ من التبصرة ، ٧٣٢/٣ من العدة ، ٣٠٧/٢ من التمهيد .

⁽٦) هذه مكتوبة في الهامش ، وهي استدراك من الناسخ .

وذلك من العيب الذي لا يجوز على الله سبحانه ، ولا يحسن بالحكماء من خلقه (١).

فيقال:

هذا تعليق باطل ، من وجوه :

أحدها:

أن هذا ينبني على أصل ، وأنه سبحانه يجوز أن ينسخ العبادة المأمور بها قبل وقت فعلها (٢).

والنسخ رفع لذلك الحكم ، وإعاقة عنه ، فلافرق بين الإعاقة باخترام السّفير صلى الله عليه [وسلم] قبل بيان المجمل، الذي أنزل عليه وبين نسخ المأمور به قبل وقت فعله المعيق عن فعله .

وسيأتي الكلام إن شاء الله تعالى في هذه المسألة[١٩١/أ]في فصول النسخ (٣) بما فيه غني وكفاية .

لكن نقدم مهنا بحسب مايليق بالكلام .

فنقول :

إِن الله سبحانه [لو](٤) اخترم نبيه قبل البيان علمنا أنه سبحانه لم يُرد ، بإنزال الأمر بالمجمَل إلا ما يحصل من بلاغه لذلك المجمَل .

⁽١) انظر في هذه الشبهة ٣/٧٣٢-٧٣٣ من العدة .

⁽٢) وهذه المسألة تُعرف بمسألة النسخ قبل التمكن ، وللأصوليين فيها قولان مشهوران ، فيرى جمهور العلماء من الشافعية والحنابلة: الجواز، ويرى كثير من الحنفية والمعتزلة : المنع .

انظر في المسألة : ١٦٩/٣ من كشف الأسرار ، ١٦/٢ من فواتح الرحموت ، ١٣٠٣/٢ من البرهان ، ١٦٢/١ من المستصفى ، ٢٧٧٧ من حاشية البناني على جمع الجوامع ، ١٣٠٣/١ من المحصول ، ٣٠٤/٣ من العدة ، ٢٩٥٣ من التمهيد ، ص٧٠٧ من المسودة ، ٣٥٤/٣ من شرح الكوكب المنير .

⁽٣) انظر ص٢٢٣/أ ومابعدها من المخطوط ، وص٧٤٣ ومابعدها من الرسالة .

⁽٤) هذه إضافة لابد منها ليستقيم السياق .

فكان تكليفه صلى الله عليه [وسلم] أن يبلّغ ماأنزل (١)، وتأخير البيان عنه لاينقصه من رتبة البلاغ شيئا ، ولايوجب عليه معتبة ولاإثما ولاتقصيراً في البلاغ ، والأمة عملوا بحسب مابلّغ ، فتلقوا ذلك باعتقاد وجوب حق ، ووطّ [نـ]وا(٢)نفوسهم على الطاعة بإخراج مايفسّره به من مقدار ذلك الحق .

فما عاد ذلك بتقصير في بلاغه صلى الله عليه وسلم ، ولاإخلال طاعة من جهة الأمة ، إذ لاتفريط من الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولامن الأمة في ذلك .

و توقّعهم بعد ذلك مايرِدُ من التفسير أو التخصيص نوع تعبّد آخر ، لا يخلو (٣)من فائدة ومثوبة .

ولهذا رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "المنتظر للصَّلاة في صلاة" (٤) لأجل توقّعه الوقت الذي يُصلَّى فيه ، والتوقّع: نوع عمل بالقلب .

(٢) في الأصل: ووطوا، والصواب المتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

(٣) في الأصلِّ :"يخلوا"، والصواب ماأثبته :

وقد أورد المصنف الحديث بمعناه كعادته رحمه الله/حيث لم أقف على هذا اللفظ فيما اطّلعت عليه من مراجع حديثيّة ، والله أعلم .

⁽١) كما قال تعالى : {ياأيها الرسول بلّغ ماأنزل إليك من ربك ، وإن لم تفعل فما بلّغتَ رسالته} . آية رقم ٦٧ من سورة المائدة .

⁽١) لعل المصنف هنا أراد الحديث الصحيح المخرج في الصحيحين والسنن وغيرها عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لايزال أحدكم في صلاة مادامت الصلاة تحبيب، لا يمنعه أن ينقلب إلى أهله إلا الصلاة". وفي رواية النسائي عن سبل بن سعد رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من كان في المسجد ينتظر الصلاة فهو في الصلاة". انظر: ١٦٦٦١ من صحيح البخاري، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد، ١٩٥٥ من صحيح مسلم، باب صلاة الجماعة وانتظار الصلاة ، ٢٣٣٤ من مسند أحمد، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ١٠٠١ من من النمذي، أبواب الصلاة، باب ماجاء في القعود في المسجد لانتظار الصلاة من الفضل، ١١٧٧١ من سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب فضل القعود في المسجد، ١١٣٧٠ من سنن النمائي، كتاب الجمعة، باب الساعة التي يُستجاب فيها الدعاء، ١١٣٧١ من سنن ابن ماجه، كتاب المساجد والجماعات، باب لزوم فيها الدعاء، ١٢٧٢١ من سنن ابن ماجه، كتاب المساجد والجماعات، باب لزوم المساجد وانتظار الصلاة.

ولهذا قيل لأبي بكر الصديق رضي الله عنه في صلاة الفجر: "كادت أن تطويله أن تطلع الشمس ، فقال: "لو طلعت ماوجدتنا غافلين" (١)، يعني أن تطويله بالقراءة شغل ويقظه ، وهذا هو القصد .

على أنه إن كان الأمر بلفظ عموم ، واخترم صلى الله عليه وسلم قبل بيان تخصيصه ، وكان لأمته دليل مستنبط من قياس ، أو استدلال يدل على تخصيص ذلك العموم ، فما نتعطّل على قولنا [بجواز] (٢) التخصيص بالقياس (٣).

[۱۹۱/ب] جواب آخر:

وهو أن الله سبحانه قد جعل تكليفه على ضربين: مضيق وموسع (٤) وجعل الموسع غير مؤاخذ بتأخير (٥) المكلف له ، كقضاء رمضان فيما بين رمضانين ، والصلاة مابين الوقتين ، فلو اخترم المكلف في زمن التوسع لم يلحقه من جهة الله سبحانه لائمة ولامؤاخذة ، فقد نَجَامِنَ المؤاخذة لأجل الاخترام في وقت كان مخيراً فيه بين الأداء والتأخير .

(١) أخرجه البيهتمي والطحاويوابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفه .

الصر . ٣٨٩/٢ من سنن البيهقي ، كتاب الصلاة ، باب قدر القراءة في صلاة الصبح . ١٠٧/١ من شرح معاني الآثار للطحاوي . و

، ، من سرى دو الفجر ، ما يُقرق في صلاة الفجر ، ما يُقرق في صلاة الفجر ، ١٠ السلفية ، الهند . اللهند .

المستقب المستقب لعبد الرزاق الصنعاني ، باب القراءة في صلاة الصبح . ونسبه صاحب كنز العمال إلى عمر رضي الله عنه انظر ٨٦/٨ من كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين الهندي ، مؤسسة الرسالة .

(٢) في الأصل : "لجواز"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

(٣) وقد سبق ذلك في فصل خاص بحكم التخصيص بالقياس ص١٨٤ من الرسالة .

(٤) وهذا مايُعرف عند الأصوليين بقسمي الواجب بالنسبة إلى الوقت . انظر : ٢٤١/١ من شرح العضد على ابن الحاجب ، ١٠٥/١ من الإحكام للآمدي ، ١٨٧/١ من حاشية البناني على جمع الجوامع ، ص٣٠ من روضة الناظر، ص٢٦ من المسودة ، ١/٣٦٩-٣٦٩ من شرح الكوكب المنير .

(٥) في الأصل: "بتأخر"، والصواب ماأُثبته .

وماخلا من ثواب العزم على الفعل في الوقت الموسّع قبل خروجه ، فلاينكر أن يكون حال هذا المجمل والعموم إذا حصل الاخترام قبل بيانهما كحال اخترام المكلف في وقت العبادة الموسع.

وكان ذلك خارجاً على المذهبين (١)، وصحيحاً على كلا القولين ،

أُرباب المصالح ، والقائلين بالمشيئة المطلقة من غير إيجاب مصلحة . لأنه لما اخترم قبل البيان : علم أن هذا كان هو الأصلح .

ومن قال بالمشيئة : علم أن هذا كان هو المراد، دون البيان (٢).

ومنها أن قالوا:

تجويز تأخير البيان عن وقت الخطاب يفضي إلى أن يأمر بشيء ويكون مراده عند ذلك : الشيء ، أو غيره وخلافه (٣)

وذلك لا يجوز ، كما لو أمر بقتل المشركين ، وهـو يريد استبقاءهم ، وبالصوم وهو يريد إلافطار ، وبالقيام وهو يريد القعود ، وذلك غير جائز على الله سبحانه .

كـذلك لا يجوز أن يأمرهم بلفظ ظاهره العموم ، وهـو يريد به الخصوص (٤).

فقال:

وخلاف، ، وذلك غير صحيح ، لأنه جمُّع بين النقيضين ، كما لو أمرهم بالجلوس وهو يريد القيام ، ونحو ذلك .

انظر : ص ٢١٠ من التبصرة ، ٧٣١/٣ من العدة ، ٣٠٥/٢ من التمهيد . (٤)

أى : كُوْرِجاً وصحيحاً عليهما ، وهما مذهب القائلين: إِن الشرع مبني على المصلحة مَطْلَقًا، دون نظر في المشيئة ، ومـذهب القـائلين: بالمشيئة دون نظر َ في المصلحة ، ويمكن الجمع بين المذهبين بأن المشيئة والمصلحة لاتتعارضان، فكل ماتحققت المشيئة تحققت المصلحة ، والله أعلم .

أورد القاضي أبو يعلى هذا الجواب عن الشبهة مختصرا، انظر ٧٣٣/٣ من العدة . (Υ) يعنى : أن تجويز تأخير البيان عن وقت الخطاب يلزم منه أن يأمر بالشىء ، (Υ) فيحتمل أن يكون المراد هو: ذلك الشيء المأمور به ، ويحتمل أن يكون: غيره

[هذا] (١) باطل إذا قارنه؛ [لأنه] (٢) يُفضي إلى أن ينطق بالعموم، ويعدل عنه إلى الخصوص، على أن الذي [١٩٨/أ] أراد منهم بذلك اعتقاد طاعته فيما أظهر من العموم، وطاعته في العمل بالتخصيص المجوّز وروده، كما أنه إذا أمر باستقبال بيت المقدس، وجب تلقّي ذلك بالطاعة والانقياد إلى ماأظهر، وظاهره يعطي التأبيد وإن كان يريد بذلك وقتاً مخصوصا. وكل عذر لهم في تجويز النسخ، وهو تخصيص زمان هو عذرنا في ورود لفظ العموم، وإن تأخر بيان تخصيص الأعيان عن الخطاب به.

وفارق ماذكروه من أمره بالقيام ، وهو يريد القعود ، وقتل المشركين، وهو يريد القعود ، وقتل المشركين، وهو يريد استبقاءهم ؛ لأن ذلك ليس من أقسام الكلام ، ولايستعمل في موضع ما .

فأما العموم الذي يرد عليه الخصوص مبيّنا أنه كان هو المراد ، فسائغ في العموم الذي يرد عليه الخصوص مبيّنا أنه كان هو المراد ، فسائغ في لغتهم ، مستعمل في عاداتهم ، فصار كأحد أقسام المجاز والتوسّع (٣).

ومنها: أن تأخير البيان عن الخطاب يوجب نسخ مايخُص منه [ما] (٤) بعد وروده على التراخي .

ونحن لاننكر النسخ ، وإنا ننكر أن يكون البيان المتأخر تخصيصا . فيقال :

هذا باطل ، لأن النسخ إنما يصح بعد ثبوت الأحكام واستقرارها ، ولفظ العموم الواجب تنفيذه على التراخي لم يستقر بعد كونه عموماً إن تركنا وظاهره .

⁽١) هذه إضافة ليستقيم السياق ٠

⁽٢) هذه أَضافة ليستقيم السياق .

⁽٣) انظر في الجواب عن شبهتهم مختصرا:

ص ٢١٠-٢١٦ من التبصرة ، ٧٣١/٣ من العدة ، ٢٠٥٠٣-٣٠٦ من التمهيد . (٤) في الأصل: "منها"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته ، والمراد بهما : الخطاب ، والبيان .

و يجوز ورود ما يخصّه ، فبطل ماذكروه (۱).

ومنها أن قالوا:

لو جاز تأخير البيان يوماً لجاز تأخيره سَنة وأكثر ، وذلك يُخرجه عن كونه متعلقاً بالأول ، فإنه ليس لنا في كلام العرب[١٩٢/ب][معطوف](٢)على الأول بعد زمان طويل ، بل يصير الأول بطول المدة كالمهمّل ، لأنه كلام لم يتحقق العمل به ، بل يقع منتظراً به مابعده ، والمنتظر لم تتحصل فائدته (۳).

فيقال :

انتظار بيانه لايعطل عن تعبد مقصود مثله ، وفيه مصلحة معجّلة ، واعتقاد ماتضمنه ، وتوطين النفس على العمل بما يفسر به مجمله ، ويخصّ به عمومه ، ومثل هذا لايكون من جملة المهمّل .

وإذا جاز أن يقع التعبُّد متفرُّقا ومسابقا، كالإحرام يقع في شوال، وتقع أفعاله في شهور ، وبعض أفعاله بعد شهور ، وبين فعل وفعل ، ونسك ونسك أيام عدة ·

وصوم التمتّع ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع (٤)، ويكون عزمه في رجوعه بعيد [أ](٥) إلى حين رجوعه جاز (٦) أن يكون مابين الاعتقاد والفعل الواقع بالبيان المستقبل مدة موصولة بالفعل بما [يلائمها] (٧) من الاعتقاد والعزم وتوطين النفس.

انظر شيئاً من ذلك : ص٢١٠ من التبصرة ، ٣١٠٧٣٠ من العدة . (1)

في الأصل: "معطف"، والصواب ماأثبته . (Υ)

انظر : ص٢١١ من التبصرة ، ٧٣٢/٣ من العدة ، ٣٠٤/٢ من التمهيد . (٣)

كما قال تعالى : {فمن تمتّع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي فمن لم يجد (٤) فصيام ثلاثة أيام في الحجّ وسبعة إذا رجعتم ...} آية رقم ١٩٦ من سورة البقرة .

في الأصل: "بعيد" بالرفع، والصواب النصب كما أثبته . (0)

هذا جواب قوله قبل: "وإذا جاز أن يقع التعبد متفرقا" (7)

العبارة في الأصل غير واضحة ، وأقرب شيء لها يتمشّى مع السياق ماأثبته . (γ)

وقد فرق بين المدة الطويلة والقصيرة قوم (1), وليس بشيء عندنا (7). ومنها أن قالوا:

 V_{2} V_{2} V_{3} V_{2} V_{3} V_{4} V_{5} V_{6} V_{1} V_{2} V_{6} V_{1} V_{2} V_{2} V_{3} V_{4} V_{5} V_{6} V_{1} V_{1} V_{2} V_{3} V_{4} V_{5} V_{6} V_{6} V_{7} V_{7} V_{7} V_{7} V_{8} V_{1} V_{1} V_{2} V_{1} V_{2} V_{3} V_{4} V_{5} V_{6} V_{1} V_{1} V_{2} V_{3} V_{4} V_{1} V_{2} V_{3} V_{4} V_{1} V_{2} V_{3} V_{4} V_{5} V_{6} V_{6} V_{7} V_{7} V_{7} V_{8} V_{1} V_{1} V_{1} V_{2} V_{3} V_{4} V_{2} V_{3} V_{4} $V_{$

ولا يجوز أن يكون أراد الاعتقاد والعزم دون التنفيذ ، لأن التنفيد هو المأمور به .

فإذا أريد باللفظ الاعتقاد والعزم غير المذكورين في اللفظ ، فأولى أن (عكون) (٦) أراد التنفيذ المذكور في النطق .

وإذا ثبت أنه أراده بالنطق وجب[١٩٣/أ]أن يبينه ليدري ماذا يفعل وينفّذ ، وماذا يعتقد ، وعلى مايعزم ، وإلا كان جاهلا ، معتقداً للجهل ، عازماً على غير فعل محقق (٧).

فيقال:

المراد عندنا بلفظ العموم والإجمال تلقيهما بالاعتقاد وتوطين النفس على التنفيذ ، لِما يقع به البيان في الثاني (٨).

⁽١) أي: من الأصوليين من فرق بين المدة الطويلة والقصيرة وبين الاعتقاد والفعل، وكذلك بين البيان والمبين، فأجازوه في القصيرة ومنعوا في الطويلة ، ورده المؤلف؛ لأن التفريق لايكون إلا بدليل .

 ⁽۲) انظر في الجواب عن شبهتهم مختصرا :
 ص۲۱۱ من التبصرة ، ۷۳۲/۳ من العدة ، ۳۰٤/۲ من التمهيد .

 ⁽٣) في الأصل: "يحلوا"، والصواب ماأثبته.

⁽٤) أي: الاعتقاد والعزم مع التنفيذ ،كما أورده بعد .

⁽٥) هذه إضافة ليستقيم السياق .

⁽٦) هذه اللفظة مكتوبة مشطوبة،ولعله سهو من الناسخ،والسياق يقتضيها فأثبتها .

انظر الشبهة مختصرة ص٢١٠ من التبصرة .

⁽ Λ) وهو: الخصوص للعموم، والبيان للمجمل .

فقد كشفنا المذهب الذي ذكرتم في التقسيم طلباً له (١). وقولك (٢):

فقد بان أنه قد أراد الاعتقاد لامحالة ، وهذا هو الغرض من الاستدلال. وإذا سلمناه استُغني عن التقسيم (7)، ولكن بقى الحلاف في صفة الاعتقاد الذي أراده منهم ، وأمرهم به ، هل هو اعتقاد العموم أو الخصوص قطعا؟ أو الاعتقاد أن لله سبحانه فيه مراد (7) لانعرفه بعينه ، وأنه يجوز أن يكون العموم (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7) (7)

⁽١) وذلك: أنهم طلبوا تحديد المراد عند ورود اللفظ العام هل هو الاعتقاد له؟ أو العزم؟ أو الاعتقاد والعزم والتنفيذ؟ فبين المصنف رحمه الله أن المراد: تلقي اللفظ بالاعتقاد وتوطين النفس على التنفيذ.

⁽٢) هذا تتمة رد المؤلف على الخصم القائل بعدم جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب.

⁽٣) أي: تأخير البيان عن وقت الخطاب، ومايلزم منه من تردّد المخاطّب ماذا يفعل؟ وماذا ينفّذ؟ وماذا يعتقد؟ وعلى ماذا يعزم؟

⁽٤) انظر : ص٢١٠ من التبصرة ، ٣٠٥/٣٠/٣ من العدة ، ٣٠٥،٣٠٣/٢ من التمهيد .

⁽ه) هكذا في الأصل، والمراد: أن النسخ فيه تكليف من حيث إن المكلّف يجعل فيما يعتقده حيّزاً لذلك الشيء المعتقد، مع العزم على فعله وتوطين النفس عليه، والله أعلم .

⁽٦) وهو التقسيم إلى إرادة الاعتقاد، أو العزم والتنفيذ، أو هي جميعا .

 ⁽٧) في الأصل: أمرًاد ، والصواب ماأثبته .

⁽٨) في الأصل: "وإن"، والمتمشى مع صحة السياق حذف الواو، كما أثبته .

⁽٩) معناه : و يجوز أن يكون المراد: الخصوص .

وصاحب هذا الاستدلال $[real](1)^{1}$ $[real](1)^{1}$ وصاحب هذا الاستدلال $[real](1)^{1}$ وصاحب أن يكون ذلك هو اعتقاد أحد الأمرين ، وهذا [real](1) جدا.

ثم يقال له :

إِنْ ماتعلقت به يلزمك ويعود عليك في باب اعتقاد المكلّف ، المخاطب في المجمل والمنسوخ الذي يتأخر عنهما التفسير والنسخ (٤)، وقد كان [١٩٣/ب] الاعتقاد مالم يأت به التفسير والنسخ (٥) من حيث إن المخاطب اعتقد التأبيد ، وَنقْلِب عليك في ذلك سؤالك .

[فنقول](٦) :

لا يخلو أن تقول : إن الذي يقتضيه الأمر بالمجمل: الاعتقاد دون الفعل دون الاعتقاد ، أو هما جميعا .

وقد استحال الأمران عندك فيجب أن تلزم بحق الأمر ، الاعتقاد والفعل جميعا ، فيجب استحالة تأخير بيان المجمل ، لئلا يُعتقد منه غير المراد به ، وأن يُنع تأخير بيان اللفظ المبين لاستغراق الزمان ، لئلا يُقدم على اعتقاد تأبيده ، وأن النسخ لايرد عليه فيكون على اعتقاد الجهل للمراد باللفظ ، فإن [أصر](٢)على هذا تُرك قوله .

وإن قال: الاعتقاد الواجب بالأمر بالمجمل، والأمر بالعبادة بلفظ عموم الأزمان: إنما هو الاعتقاد لمراد الله سبحانه فيه، لانعرفه بعينه، وإنما يجب علينا أن نعتقده بعينه إذا بين .

و الله فقبل البيان يجوز أن يكون المراد به غير مااعتقدناه من المجمل، وعموم الأزمان في اللفظ الذي ُقطع بالنسخ عن التأبيد.

قيل :

⁽١) في الأصل: "يوهم "، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٢) في الأصل: "سلمنا"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٣) في الأصل: "وهذا بعيدا"، وهو خطأ ظاهر، والصواب ماأثبته.

⁽٤)،(٥) لو قال : ّ الناسخ "، لكان أولى .

⁽٦) في الأصل: "فيقال "، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

 ⁽٧) في الأصل: "مر"، والمتمشى مع صحة السياق ما أثبته .

فهذا هو جوابنا بعينه عن تقسيمكم علينا في العموم (١). ومنها :

ماتعلّق به من أخبار تأخير بيان المجمل ، دون تخصيص العموم (٢).

ومال: إن قوله [تعالى]: {و آتوا حقه } لم يعطنا قدراً نعتقده بعينه ، بل مهما ورد به من التفسير من قليل أو كثير ، فذاك مما ينطبق على اللفظ انطباقاً لايغير (وضعه ،

فإِنّ) (٣) لفظ الحق لا يعطي قدرا ، فالمخاطب لا يتغير اعتقاده الأول بالتفسير ، لأنه ماكان في صيغة المجمل ما يدعوه و يلجؤه إلى قدر مخصوص ، فإن اعتقد ذلك [١٩٤/أ]كان ما اعتقده من الجهل قد أتي فيه من قبل نفسه ، وسوء حسبانه ، الذي لم يوجبه لفظ الإجمال .

والذي يكشف هذا:أن المخاطب بالعموم يمكنه أن يشرع في تنفيذ المأمور مارّاً بالعمل إلى استغراق الجنس ، مثل امتثاله للقتل في قوله : {اقتُلوا المشركين} فلا يترك مشركاً يصادفه إلا أوقع فيه القتل ، بخلاف المجمَل؛ فإنه لا يعلم من قوله : {وآتُوا حقّه} مقداراً فيشرع (٤) في تنفيذ الأمر به .

جئنا إلى العموم ، وجدناه :صيغة تعطي بظاهرها ومقتضاها الاستغراق عند من أثبت العموم .

⁽¹⁾ رحم الله الإمام ابن عقيل، ماأشد عارضته، وماأقوى معارضته، وماأطول نفسه في الرد على شبه المخالفين، مما يوقع علم الأصول في بحر جدل لاينضب، ولو سلك مسلك الاختصار غير المخل لكان أسلم في نظري، لكنها ملكة فذة، وموهبة نادرة، تنم عن علم غزير، لعلم شهير، رحمه الله .

وللنظر في جواب الشبهة مختصرا: ص٢١٠ من التبصرة.

⁽٢) وهم: الحنفية الذين فرقوا بين بيان العموم وبيان المجمل، فأجازوا تأخير البيان في المجمل، ومنعوه في العموم .

انظر ٣/٣٣٧ من العدة .

 ⁽٣) مابين القوسين مكتوب في هامش المخطوط، ولعله استدراك من الناسخ .
 (٤) هذه اللفظة جاءت في الأصل محتملة: "ليشرع" ، و"ليسرع" ، وماأثبته أقرب إلى السياق، وقد مر نظيره ، فلذلك أثبته مثله .

فإذا جاء البيان فإن المراد [به](١) الخصوص ، [و](٢) كان الأول من الاعتقاد محض الجهل .

فهذا هو الموجب لتفريقنا بين تأخير بيان المجمل وتفسيره ، وبيان العموم وتخصيصه ، وليس يمكنكم في لفظ العموم أن تقولوا به على البعض و[ا]لكل (٣)، لأن ذلك يلزمكم به القول بالوقف ، وأنتم لاتقولون بذلك (٤).

فيقال

إن صيغة العموم كما تعطي الاستغراق تجمع أعيان الجنس ، الذي تناوله العموم .

فصيغة الأمر تعطي تعميم جميع الأزمان ، والبقاء على التأبيد .

ثم إنه قد جاز تأخير بيان المدة بتخصيص الأزمان بما يتأخر عن اللفظ من النسخ ، كذلك التخصيص ، ولايتحصل الفرق على ماقررناه من إبطال فروقهم كلها ، واختلاف أجوبتهم في ذلك .

على أنه لافرق بين بيان المجمل والعموم (٥).

فإن مايراد به دليل التخصيص لا يُخرج عندنا مابقي عن أن يكون عموماً حقيقة ، صالحاً [١٩٤/ب]للابتداء به ، عموماً حقيقه .

وجميع مايفسُر به [صالح](١٠)لكونه حقّاً حقيقة .

يبقى علينا أن الظاهر: استغراق الجنس والطبقة في العموم ، وليس لنا ظاهر في مقدار الحق ، وهذا القدر من الفرق لايعطي إلا الاختلاف في مرتبة

⁽١) في الأصل: "بها"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٢) هذه إضافة ليستقيم السياق .

⁽٣) في الأُصل: "ولكل"، والصواب ماأثبته.

⁽³⁾ انظر في الشبهة مختصرة : ص ٢١١ من التبصرة ، (3) من العدة .

⁽٥) انظر ٣/٣٣٧ من العدة .

⁽٦) في الأصل إصالحاً، والصواب ماأثبته .

الجهل ، وإلا فهما متساويان في أصل الجهل والقبح ، يعم القليل من الجهل و الكثر (١).

وأما قولكم:

لا يكنه الشروع وتنفيذ الأمر في المجمل ، فلافرق .

بل يمكنيه الشروع في التصدق بثمرة بستانه ، والحبّ الذي خرج من أرضه ، ماراً إلى استغراقه ، إلى أن يرد الدليل بمقدار يبيِّن له عن بقية يخرجها أو يقال له : حسبك ، فالذي أخرجته هو الحقّ الـذى أردناه ، وكل مقدار أخرجه يجوز أن يكون هو الحق ، ويقع عليه الاسم ، كما أن ماشمل من القتل لمشرِكين فصاعداً يجوز أن يكون هـو المراد بما تأتى (٢)من ذلك التخصيص (٣)، والله أعلم (٤).

⁽¹⁾

انظر الجواب مختصرًا ٧٣٣/٣ من العدة . م م النفظة محتملة "لتأتيّ " و"ليأتي " والذي أثبته أقوى عندي، والله أعلم . **(Y)**

انظر : ص٢١١ من التبصرة ، ٣/٣٣/ من العدة . (٣)

قد سبق العزو إلى المراجع في هذه المسألة : تأخير البيان عن وقت الخطاب ووقت (٤) الحاجة ، وخلاف الأصوليين فيها .

انظر ص٥٥٩ من الرسالة .

[فصول أفعال النبي صلّىٰ الله عليه وسلم]

(فصل في أفعال النبي صلّى الله عليه وسلم))

وهي على أضرب(١):

فمــاً فعلـه على غير وجه التعبـّد ، كـالأكل ، والشــرب ، والنــوم ، وماشاكل ذلك فهو [دال](٢)على الإباحة له ولأمته .

فيكون مباحاً لأمته فعل ذلك إلا أن يرد دليل تخصيص يخصّه به . ومافعله على وجه التعبّد : فإنْ فعله بياناً لمجمَل أو امتثالاً لأمر نظرت. فما كان من أمر الوجوب ، وبيان المجمل الواجب،كان ذلك الفعل واجباً عليه وعلى أمته جميعا ، وماكان أمر ندب كان ندباً له ولأمته [190/أ] ، وإن كان الفعل ابتداءً (٣) فعلى روايتين (٤):

⁽۱) هذا من المؤلف رحمه الله تفصيل في المسألة ليحرّر محل النزاع فيها .
انظر : ٣٣٥-٣٣٥ من المعتمد ، ٢٠/٢ من أصول السرخسي ، ٢٠١٧ من
كشف الأسرار ، ٣/١٢ من تيم التحرير ، ٢٨٠/٢ من فواتح الرحموت ،
٢٢/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ص٢٧٦ من تقريب الوصول إلى علم
الأصول لابن حُزّي أبي القاسم محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي المالكي ، تحقيق
د. محمد المختار بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، ط١/١ ، ١٤١٤ ، الناشر مكتبة
ابن تيمية ، القاهرة ، مكتبة العلم بجدة ، ٢٧/٢ من جمع الجوامع بشرح المحلي ،
١٩٣١ من الإحكام للآمدي ١٧٦/٤ ، ١٧٦/٤ من البحر المحيط ، ٣٤٣٧ من
العدة ، ٢/٣٢ من التمهيد ، ص١٨٧ من المسودة ، ٢/٨٧١ من شرح الكوكب ،

⁽٢) في الأصل مَكذا: "ذاك"، وهو تصحيف ، والصواب ماأثبته .

⁽٣) أي: من غير سبب مستند إليه ، ولم يكن من الأفعال الطبيعية كالأكل والشرب والنوم، ونحوها .

⁽٤) عند الحنابلة، انظرهما: ٧٣٥/٣-٧٣٦ من العدة ، ٣١٧/٢ من التمهيد ، ص ١٨٧ من المسودة ، ١٨٧/٢-١٨٨ من شرح الكوكب المنير .

إحد[١]هما(١):

أنه دال على الوجوب في حقه وحق أمته $[rac{1}{4} rac{1}{4}]^{(\Upsilon)}$ أن تقوم دلالة على تخصيصه $rac{1}{4} rac{1}{4} rac}{4} rac{1}{4} rac{1}{4} rac{1}{4} rac{1}{4} rac{1}{4} rac{$

وبهذه الرواية قال أصحاب مالك(٤).

والثانية:

أنه يقتضي الندب في حقه وحق أمته (٥).

وجميع [هما] $(7)^{-1}$ منصوص عليهما $(7)^{1}$ وهذه اختيار أبي الحسن التميمي $(7)^{1}$, إلا أن تقوم دلالة على الوجوب على أمته ، ومشاركتهم له في ذلك .

وبهذه الرواية قال أصحاب أبي حنيفة ، فيما حكاه أبو سفيان السرخسي عنهم (٩).

(٢) في الأُصِل: "إِلَى "، والصواب ماأَتْبَته .

(٤) انظر ص٢٢٨ من شرح تنقيح الفصول للقرافي ، ص٢٧٩،٢٧٨ من تقريب الوصول لابن ُجزي المالكي .

(ه) وقد نص على ذلك الإمام أحمد في رواية إسحاق بن ابراهيم ، انظر : ٧٣٧/٣ من العدة ، ١٨٨/٢ من شرح الكوكب المدة ، ١٨٨/٢ من شرح الكوكب المنه .

(٦) في الأصل: "وجميعا" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

(۷) أنظر : $\sqrt{mo/m}$ من العدة ، $\sqrt{mo/m}$ من التمهيد .

(Λ) انظر : ۷۳۷/۳ من العدة ، ۳۱۸/۲ من التمهيد .

(٩) الحق : أن للحنفية قولين في المسألة : فمنهم : من ذهب إلى الندب ، وعزاه صاحب تيسير التحرير إلى أكثر الحنفية ، ومنهم : من ذهب إلى الإباحة ، وهو منسوب إلى الكرخي ، واختاره الجصاص والسرخسي ، وقال ابن عبد الشكور في مسلم الثبوت : "إنه الصحيح عند أكثر الحنفية" . =

⁽١) في الأصل: "أحدهما"، والصواب ماأثبته، وهو الموجود في العدة والتمهيد، كما سبق العزو إليه في الهامش الأخير في الصفحة قبله .

⁽٣) انظر: ٣/٥/٣ من العدة ، ٣١٧/٢ من التمهيد، وفيهما نقول عن إلامام أحمد رحمه الله تدل على الوجوب .

وذهبت المعتزلة والأشعرية :إلى أن ذلك على الوقف (١)، والأيحمل على الوجوب أو الندب إلا بدليل .

واختلف أصحاب الشافعي على مذاهب ثلاثة:

أحدها: أنه على الوجوب.

والثاني : أنه على الندب .

والثالث : على الوقف (٢).

= انظر في تحقيق مذهب الحنفية في المسألة : ٢٠١/٣ من أصول السرخسي ، ٢٠١/٣ من كشف الأسرار ، ١٢٣/٣ من تيسير التحرير ، ١٨١/٢ من فواتح الرحموت .

(۱) انظر مذهب المعتزلة: ١/٧٤٧ من المعتمد لأبي الحسين البصري ، وانظر ١٧٤/١ من الإحكام للآمدي ، ١٩٤/ من جمع الجوامع بشرح المحلي ، ١٨٨٧ من العدة ، ص ١٨٨ من المسودة ، ١٨٨٧ من شرح الكوكب ، ص ٣٧ من إرشاد الفحول . وممن ذهب إلى الوقف من الحنابلة:أبو الخطاب رحمه الله ، انظر : ١٨٧٧ من التمهيد ، ١٨٨٧ من شرح الكوكب .

(٢) اختلف أصحاب الشافعي رحمه الله ،كما قرره المصنف هنا ، فقد نسب إلى الشافعي رحمه الله القول بالندب ، وهو اختيار إمام الحرمين والقفال . وأما القول بالوجوب : فذهب إليه ابن سُريج ، وابن خَيْران ، وأبو سعيد الأصطخري ، وابن أبي هريرة ، وأما الوقف : فذهب إليه القاضي أبو الطيب الطبري ، والصيرفي ، والدقاق ، والشيرازي ، والغزالي ، وحكاه الشيخ أبو السحاق عن أكثر الشافعية .

أنظر في مذهب الشافعية كلاً من :

ص ٢٤٢ من التبصرة ، ٢١٤/٢ من المستصفى ، ٣٤٥/٣/١ من المحصول ، ١٧٤/١ من البحر من المحكول ، ١٧٤/١ من البحر من إلاحكام للآمدي ، ١٨٢/٤ من جمع الجوامع بشرح المحلّى ، ١٨٢/٤ من البحر المحلّط .

[الأدلة السمعية للقائلين بأن أفعال الرسول صلى إلله عليه وسلم محمولة على الوجوب في حقّه وحق أمّته] (فصل))

في جمع أدلتنا على الرواية الأولى ، وأن أفعاله على الوجوب ، ومشاركة أمته له في ذلك :

فمنها سمعى :

وهي الآي الدالة على اتباعه ، والتأسي به صلى الله عليه وسلم ، من

: ذلك

قوله تعالى: {فَاتَّبِعُوهُ واتَّقُوا} (١).
وقوله [تعالى]: {لَّقُدُ كَانَ لَكُمْ مُفِي رَسُولِ الله أَسُوةُ حَسَنَةُ رِلْمُنْ كَانَ يَرْجُوا الله وَالْيَوْمَ الْآخِرَ (٢).

وهـذا زجر في طية[ه] (٣) أمر ، لأنه يعطي: أنما يتأسى به من كان يؤمن بالله وباليوم الآخر ، ومن لم يتأس به فلا يؤمن بالله ولاباليوم الآخر (٤).

(١) آية رقم ١٥٥ من سورة الأنعام ، والآية بتمامها : {وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون} .

وبهذا يتبيّن أن الاستدلال بالآية في هذا المقام محل نظر ، لأن الضمير في قوله "فاتبعوه" يعود إلى الكتاب ، وكلام المصنف في سياق اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم، والتأسي به ، ولعل الاستدلال المناسب للمقام هو مااستدل به شيخه أبو يعلى، حيث استدل بقوله تعالى : {قبل ياأيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا} إلى قوله : {فآمنوا بالله ورسوله النبيّ الأميّ الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون} آية رقم ١٥٨ من سورة الأعراف ، انظر : ٣٨/٣٧ من

وقد وقع في هذا السهو عدد من الأصوليين ،كالشيرازي، والآمدي، وأبي الخطاب . انظر : ص٢٤٤ من التبصرة ، ١٧٥/١ من الإحكام ، ٣١٥/٢ من التمهيد .

⁽٢) آية رقم ٢١ من سورة الأحزاب .

⁽٣) في الأصل: "طي أمر" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٤) انظر: ٣١٣/٣ من العدة ، ٣١٤/٢ من التمهيد ، ١٩٠/٢ من شرح الكوكب .

والأمر المطلق يدل على الوجوب بما قدّمنا (١).

فإن قيل :

الْآتباع المأمور به هو (7)مشروط بأن يعلم المكلّف على أيّ وجه فعله ليصحّ الاتباع له (7)، وأعمال القُرَب والعبادات [190/v] ليست صُورا (3)، بل المعوّل فيها على المقاصد والنيّات .

فإذا كان النبيّ صلى الله عليه وسلم يصلّي ، ونحن لانعلم هل يتنفل أو يفترض؟ أو وجدناه يتصدّق، فلم نعلم يكفّر عن حِنْث ، أو يزكّي عن نصاب؟ أو وجدناه جالساً في المسجد، فلم نعلم أمعتكف هو أو جالس لشأن له يخصّه؟ لم يكن فعلنا كما فعل ، لأننا إنْ فعلنا ذلك صورة مع [عدم] (٥) النيّة والقصد المعيّن للفعل بنفل أو فرض : لم نكن متعبّدين حسب تعبده ، ولاعالمين بحصول شرط اتباعه، فلايكشف ذلك ويبيّنه إلا قوله صلى الله عليه وسلم وإعلامه ، كما خَرُ بُدْنه يوم عمرة [القضيّة] (٢) اتباعاً لأمر الله [تعالى] عوسم أمره أن ينحرها ، حيث حُصر ، وحيث بَلغ ، لما كان الهدّي معكوفاً أن يبلغ عمّة (٧).

ومثل قوله صلى الله عليه وسلم: "صلّوا كما رأيتموني أُصلّي" (٨). وقوله للسائل عن الصّلاة: "صلّ معنا" (٩).

⁽١) انظر ٢٤١/١ ومابعدها من القسم الذي حققه الأخ د. عطاء الله فيض الله .

 $^{(\}Upsilon)$ أى :الرسول عليه الصلاة والسلام .

⁽٣) انظر فيما وجه على الاستدلال بالآية من مناقشة، والإجابة عنها كلاً من : ٣ (٣) من العدة ، ٢/٣٥٥ من التمهيد .

⁽٤) كالمعاملات من بيع أو إِجارة ونحوها .

⁽٥) في الأصل: "العدم"، والمتشي مع صحة السياق ماأثبته.

⁽٦) سبق التعليق عليه ، انظر ص ٤٥٧ من الرسالة . وفي الأصل كتبت :"القصة"، والصواب ماأثبته .

ر) كما قال تعالى : {هم الذين كفروا وصلّعكِم عن المسجد الحرام والهـدى معكـوفاً أن يبلغ عَلِمًا الآية رقم ٢٥ من سورة الفتح .

⁽٨) سبق تخريجه ص٧٤ه من الرسالة .

⁽٩) سبق تخريجه ص٧١٥ من الرسالة .

وقوله: "خذوا عني مناسككم"(١).

فيقال:

إِن الاتباع في الصورة كافٍ بنية المتابعة ، فإذا اعتقد المكلّف بالصلاة التباع النبيّ صلى الله عليه وسلم ، واعتقد وجوب اتباعه فيها كفي الى أن تقوم دلالة على بيان اعتقاد شيء آخر .

فإن بان أنه كان يتنفل : كنا متنفلين ، وإن كان واجباً فقد أخذنا بالنية القصولى، وهي نية الإيجاب ، وإن كان أمراً يخصه أشعرنا ، كما روي عن علي بن أبي طالب [رضي الله عنه] (٢) أنه قال في إحرامه : "إهلال حمن كإهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم "(٣)، فأبهم الإهلال مبادراً بالاقتداء برسول [١٩٩١] الله صلى الله عليه وسلم ، وأوقف كيفية النسك على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكما أنا نفعل العبادة ونحن لانعلم نسخها على جهة الوجوب ، فإذا بان نسخها أو نسخُ شرط من شروطها لم يضرنا ذلك ، والصحابة عقلوا ذلك ، فخلعت نعالها حيث خلع نعله ، إلى أن كشف عن علم على على ما على ما الله عليه أصل الاتباع ، إذ لم ينكره عليهم ، بل سألهم ،

⁽١) سبق تخريجه ص٧٤ه من الرسالة .

⁽٢) في الأصل: عليه السلام"، والمتمشى مع منهج أهل السنة هـ و الترضّي ،كما أثبته .

⁽٣) خرّجه البخاري ومسلم والإمام أحمد والنسائي والبيهقي أنَّ علياً رضي الله عنه قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليمن، فقال بم أهللت ياعليّ؟ قال :

الا أهللت بإملال كإهلال النبيّ صلى الله عليه وسلم ".

انظر: ٢٧٦/٢ من صحيح البخاري ، كتاب الحج ، باب من أهل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، ٢٨٤/٢ من صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب بيان وجوه الإحرام ، ١٨٥/٣ من مسند أحمد ، مسند أنس بن مالك رضي الله عنه ، ١٧٨/٥ من سنن النسائي ، كتاب مناسك الحج ، إباحة فسخ الحج بعمرة لمن لم يُسُق الهدي ، ١٥/٥ من سنن البيهقي ، كتاب الحج ، باب من الخج القران، وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا .

⁽٤) كما ورد ذلك في الحديث الذي رواه الإمام أحمد وأبو داود والدارمي والبيهقي والحاكم عن أبي سعيد الحدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي فخلع نعله، فخلع الناس نعالهم، فلما فرغ قال: لم خلعتم نعالكم؟ قالوا: رأيناك خلعت نعليك فخلعنا، فقال: "أتاني جبريل فأخبرني أن فيها قذرا". =

ثم بين لهم علّة انفرد هو بها .

وكذلك لما أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة (١)، قالوا: "مابالك أمرتنا بالفسخ ولم تفسخ؟ فلم يُجبُهم بأنني متميّز عنكم، ولاداخل معكم، بل حكمي يخصني، ونسكي على وجه لايلزمني أن يكون على وجه نسككم، ولي حكمي، ولكم حكمكم، بل قال قولا يعطي عذراً اختص به، وهذا بيان منه صلى الله عليه وسلم أن حكمه حكمهم لولا معيق أعاق، فقال: "لو استقبلت من أمري مااستدبرت لما سقت الهذي، لكني سقت هذيي ولبدتُ رأسي، فلاأحل حتى أنحر"(٢).

انظر: ٩٢،٢٠/٣ من مسند أحمد ، مسند أبي سعيد الخدري ، ١٧٥/١ مسن سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة في النعل ، ٣٢٠/١ من سنن الدارمي ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة في النعلين ، ٢٠٢/٢ من سنن البيهقي ، كتاب الصلاة ، باب من صلى وفي ثوبه أذى لم يعلم به، ثم علم ، ٢٦٠/١ من مستدرك الحاكم، وقال : صحيح على شرط مسلم ، كتاب الصلاة ، باب لايضع نعليه عن يمينه ولاعن يساره ، وليضعهما بين رجليه .

⁽۱) خرجه البخاري ومسلم وأهل السنن .
انظر : ۲۸۱/۲ من صحيح البخاري ، كتاب الحج ، باب التمتّع والإقران والإفراد بالحج، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي ، ۲۸۸۸–۸۸۶ من صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب بيان وجوه الإحرام ، ۲/۰۲۱–۱۹۱۱ من سنن أبي داود ، كتاب المناسك ، باب في الإقران ، ۲/۲۶ من سنن الدارمي ، كتاب المناسك ، باب في سنة الحاج ، باب في سنة الحاج ، باب في سنة الحاج ،

⁽٢) خرجه البخاري واللفظ له، ومسلم وأحمد وأهل السنن .
انظر : ٢٨١/٢ من صحيح البخاري ، كتاب الحج ، باب التمتّع والإقران والإفراد بالحج، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي ، ٢٠٢/٢ من صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب بيان أن القارن لا يتحلّل إلا في وقت تحلّل الحاج المفرد ، ٢٥٣/١ ، ١٧٥/٤ ، ١٧٥/٢ من مسند أحمد ، ٢١٦١/٢ من سنن أبي داود ، كتاب المناسك ، باب في الإقران ، ١٧٨/٥ من سنن النائي ، كتاب المناسك ، إباحة فسخ الحج بعمرة لمن لم يسق الهدي ، ٢/٢٤ من سنن الدارمي ، كتاب المناسك ، باب في سنة الحاج ، لم يسق الهدي ، ٢١٤٠ من سنن الدارمي ، كتاب المناسك ، باب في سنة الحاج ، لم يستن ابن ماجه ، كتاب المناسك ، باب في سنة الحاج .

وقالوا له : نَهيتنا عن الوصّال (١)وواصّلْتَ ، فقال : "لستُ كأحدكم ، إنّي أظلّ [عند](٢)ربي يُطعمني ويسقيني "(٣). وقال لأمّ سَلَمة (٤) لمّا سُئِلت عن قبلة الصائم،قال لها : "لم لاتقولي لهم :

(١) الوصال : هو مواصلة الصوم بأن يصوم يومين لايفطر بينهما ، وهو مكروه ، ويرى بعض العلماء: تحريمه ، وإن كان إلى السَحَر فجائز ، وقد وردت أحاديث في النهي عنه، وجوازه إلى السَحَر، وسيأتى في الحاشية بعده العزو إلى مصادر ذلك من السنة .

وانظر في حكمه من الناحية الفقهية ٢٦١/١ من الكافي لابن قدامة ، كتاب الصيام ، ٢٦٦/٤ من المغنى لابن قدامة ، كتاب الصيام .

(٢) في الأصل: "عبد" بالتحتية ، والصحيح بالفوقية "عند" كما أثبته، وكما هو موجود في مظانة بما أثبته في الهامش بعده .

(٣) الحديث في الصحيحين والسنن من رواية عبد الله بن عمر وأنس وأبي سعيد رضي الله عنهم بروايات متقاربة، فلفظ البخاري عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال قالوا: إنك تواصل، قال: "إني لست كهيئتكم، إني أطعم وأسقىٰ "وفي رواية: "لست مثلكم "درواية أنس أنه صلى الله عليه وسلم قال: "إني لست كأحد منكم إنى أطعم وأسقىٰ "أو "إنى أبيتُ أطعم وأسقىٰ "، وفيه ألفاظ نحو هذه .

انظر: ٣٠٤/٣ من صحيح البخاري ، كتاب الصيام ، باب الوصال إلى السحر ، ١٠٧٤/٢ من صحيح مسلم ، كتاب الصيام ، باب النهي عن الوصال في الصوم ، ١٤٨/٣ من سنن أبي داود ، كتاب الصيام ، باب في الوصال ، ١٤٨/٣ من سنن الترمذي ، كتاب الصوم ، باب ماجاء في كراهية الوصال للصائم ، ٢٠٠/٢ من التلخيص الحبير ، كتاب الصيام .

هي : الصحابية الجليلة أم المؤمنين هند بنت أبي أمية القرشية المخزومية ، تكنى المم سلمة ، نسبة إلى ابنها سلمة بن أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد ، وأمها : عاتكة بنت عامر ، وزوجها: الصحابي الجليل أبو سلمة ، الذي هاجرتُ معه إلى الحبشة مرتين ، أصيب زوجها يوم أحد بسهم في عضده فبرأ ، فأرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فعاد إليه جرحه يوم أحد ، فمات منه ، رضي الله عنه ، فلما انتهت عدة أم سلمة خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم و تروجها وكانت رضي الله عنها من أجمل الناء وأرجحهن عقلا ، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يطمئن لمشورتها، ويأخذ برأيها، في عدد من المواقف ، منها : يوم الحديبية المشهور ، توفيت رضى الله عنها، سنة ٥٩٩ ، وقيل: سنة ٦١ هو دفنت =

إِنَّى أُقبِلُ وأنا صائم "(١).

ولو لم يكن مُتَبعاً في أفعاله لما كان إعلامهم بذلك جواباً عما سألوه ، وإنما هذا دلالة على أن الأمر كان مستقراً على أن أفعاله متَبعة (٢). وإنما هذا دلالة على أن الأمر كان مستقراً على أن أفعاله متَبعة (٢). وقال لها لما سألته عن حكم [نقض] (٣) الشَعر في الاغتسال : "أما أنا

= بالبقيع ، وهمي آخر زوجات النبي صلى الله عليه وسلم موتاً، رضي الله عنها وأرضاها .

انظر : ٤/٨٥٤ من الإصابة ، ٤/٤٥٤ من الاستيعاب ، ٢٩/١ من شذرات الذهب . الحديث بهذا اللفظ أخرجه مالك في الموطأ عن عطاء بن يسار، والشافعي في مسنده عن أم سلمة رضي الله عنها، ولفظهما : "أن رجلاً قبسل امرأته وهو صائم في رمضان فوجد من ذلك وجداً شديدا فأرسل امرأته فسألت أم سلمة ، فأخبرت بو وقال السول الله صلى الله عليه وسلم يفعله ، فأخبرت زوجها فزاده ذلك شرّا ، وقال السنا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إن الله يكل لرسوله ماشاء ، فرجعت المرأة إلى أم سلمة فوجدت عندها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله عليه وسلم ، أن أنها لله عليه وسلم ، فقال الله أخبرتها أم سلمة فقال : ألا أخبرتها أن أفعل ذلك ، قالت فأخبرتها ..." الحديث .

ورواه مسلم أيضاً ولم يذكر أن رسول صلى الله عليه وسلم قال لأم سلمة "ألا أخبرتيها أني أفعل ذلك".

انظر: ٢٧٦/٢ من صحيح مسلم ، كتاب الصيام ، باب أن القبلة في الصوم ليست محرّمة على من لم تحرّك شهوته ، ٢٩١/١ من الموطأ ، كتاب الصيام ، باب ماجاء في الرخصة في القبلة للصائم ، ٢٥٨/١ من مسند الشافعي ، كتاب الصيام ، باب ماجاء في تقبيل الرجل زوجته وهو صائم ، ١٩٤/٢ من التلخيص الحبير ، كتاب

وانظر في حكم المسألة من الناحية الفقهية ٢٩٠/٤ من المغني لابن قدامة ، كتاب الصيام .

(٢) انظر ٧٤٣/٣ من العدة .

(٣) هذه إضافة تقتضيها صحة السياق ، وسيأتي في مصادر تخريج الحديث مايؤكدها .
 انظر الحاشية رقم (١) في الصفحة بعده .

فيكفيني أن أُحْثُو على رأسي ثلاث حَثيات من ماء"(١).
ولمّا أمر صلى الله عليه وسلم بالنحر للهدي الذي [حُصِر](٢)عن محلّه فتوقفوا[١٩٨/ب]أشارت عليه أم سلمة بأن يَخرج فيذبح ، فخرج فذبح هديه ، فاتبعوه في ذلك(٣).

(١) أخرجه مسلم وأحمد وأصحاب السنن بلفظ آخر .

انظر: ١٩٥١ من صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب حكم ضفائر المغتبلة، ١٩٥٨ من مسند أحمد، ١٥٥٨ من سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في المرأة هل تنقض شعرها عند الغُسل؟ ، ١٧٥/١ من سنن الترمذي ، أبواب الطهارة، باب هل تنقض المرأة شعرها عند الغُسل؟ ، ١٣١/١ من سنن النسائي ، كتاب الطهارة ، باب ذكر ترك المرأة نقض ضفر رأسها عند اغتسال الجنابة ، ١٩٨٨ من سنن ابن ماجه ، كتاب الطهارة ، باب ماجاء في غُسل النساء من الجنابة ، ١٩٨١ من من سنن البيهقي ، كتاب الطهارة ، باب سنة التكرار في صب الماء على الرأس ، من سنن البيهقي ، كتاب الطهارة ، باب سنة التكرار في صب الماء على الرأس ، المناللة الذي أورده المصنف فقد خرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

انظر: ١٢١/١ من صحيح البخاري ، كتاب العلم ، باب من أفاض على دأت ثلاثاً ، ١٢٨/١ من صحيح مسلم ، كتاب الحيض ، باب استحباب إفاضة الماء على الرأس ثلاثا ، ١٢/١ من سنن أبي داود ، كتاب الطهارة ، باب في العُسل من الجنابة ، ١١٢/١ من سنن النائي ، كتاب الطهارة ، باب ذكر مايلقي الجنب من إفاضة الماء على رأسه في العُسل ، ١٩٠/١ من سنن ابن ماجه ، كتاب الطهارة ، بأب في العُسل من الجنابة .

(٢) في الأصل: "حصم" والصواب ماأثبته .

رواه الإمام البخاري وأحمد وأبو داود من حديث طويل ، وموضع الشاهد منه هو : "فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه : قوموا فانحروا، ثم احلقوا ، قال : فوالله ماقام منهم رجل حتى قال ذلك ثلاث مرات ، فلما لم يقم منهم أحد دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم سلمة فذكر لها مالقي من الناس ، فقالت أم سلمة: ياني الله : أتحب ذلك ، اخرج ثم لاتكا أحداً منهم كلمة حتى تنحر بدنك، وتدعو حالقك فيحلقك ، فخرج فلم يكل أحداً منهم حتى فعل ذلك ، نحر بدنه ، ودعا حالقه فحلقه ، فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا ، وجعل بعضهم يحلق بعضا حتى كاد بعضهم يقتل بعضا غما" .

انظر : ٢٥/٤ من صحيح البخاري ، كتاب الشروط ، باب الشروط في الجهاد ، وكتابة الشروط ، ٣٣١/٤ من مسند أحمد . = ولما سمع تحرّجهم من استقبال القبلة في البنيان بالحاجة (١)، قال صلى الله عليه وسلم : "أُوقَدُ فعلوها؟ حوّلوا مقعد $[ت]^{(\Upsilon)}$ إلى القبلة $[m]^{(\Upsilon)}$ ، فجعل تحويل مقعدته مبالغة في البيان لهم .

ولو لم يكن حكمهم حكمه لما كان في ذلك بيان للجواز . وهذا كله يرجع إلى أنه يُتبع في أفعاله كما يُتبع في أمره . ومما يعضد هذا أنهم لما اختلفوا في الإكسال والإنزال (3), [i-](6) قال قوم (7): "الماء من الماء" (7).

و انظر : ٣٢٩-٣٢٩ من فتح الباري ، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط ، ١٠٥/٥ من نيل الأوطار للشوكاني .

⁽١) سبق التعليق عليه في ص ٢٠٤ من الرسالة .

⁽٢) في الأصل: "مقعدى"، والصواب ماأثبته ، وهو الذي يدل عليه نص الحديث ، كما في المراجع في الحاشية بعده .

⁽٢) الحديث خرَّجه أحمد وابن ماجه وغيرهما.

انظر: ١٣٨/٦ من مسند أحمد ، مسند عائشة رضي الله عنها ، ١١٦/١ من سنن ابن ماجه ، كتاب الطهارة ، باب الرخصة في ذلك _ يعني استقبال القبلة بالبول والغائط في البنيان _ في الكنيف،وإباحته،دون الصحاري .

⁽٤) هذان الحالان هما: حالًا جماع الرجل أهله، فإما أن يتزل، وهـو مايسمى بالإنزال، وهـو معروف، وإما ألا يُتزل، وهـذا هو الإكسال، قال ابن الأثير: أكسلَ الرجل: إذا جامع ثم أدرك قتور، فلم يُتزل، ومعناه: صار ذا كسل ١٧٤/٤ من النهاية في غريب الحديث والأثر.

⁽٥) في الأصل: "وقال"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته.

⁽٦) منهم: ابن عباس رضي الله عنهما وأبي بن كعب رضي الله عنه ، انظر ١٣٥/١ من التلخيص الحبير ، بأب الغُسل ، ١٠/١ من نصب الراية ، باب الغُسل ، وانظر ١٠٤/١ من المغني لابن قدامة ، باب مايوجب الغُسل ، ٧٤٣/٣ من العدة ، وبناء عليه فلا يجب الغسل إلا بالإنزال .

⁽٧) إشارة إلى حديث أبي سعيد الخدري وأبي أيوب الأنصاري رضي الله عنهما بنصه ، وقد خرجه الإمام مسلم والإمام أحمد وأهل السنن .

انظر : ٢٦٩/١ من صحيح مسلم ، كتاب الحيض ، باب الماء من الماء ، ١١٥/٥ من مسند أحمد ، مسند أبي أيوب رضي الله عنه ، ١/٥٥ من سنن أبي داود ، كتاب الطهارة ، باب في الإكسال ، ١٨٣/١ من سنن الترمذي ، كتاب الطهارة ، باب =

وقال قوم (١): "إذا التقى الحتانان وجب الغسل، أنزَل أو لم ينزل" (٢)، وكثر خلافهم في ذلك (٣) أَنْفَذَ عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، فسألها ، فلما أخبرت بأنها كانت تفعله ورسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنّ التقاء الحتانين بمجرّده كان يُغتسل منه (٤)، لم يزد

الماء من الماء ، وحسنه وصحّح ، ١١٥/١ من سنن النسائي ، كتاب الطهارة ، باب الماء ولايرى الماء ، ١٩٩/١ من سنن ابن ماجه ، كتاب الطهارة ، باب الماء من الماء ، ١٥٩/١ من سنن الدارمي ، كتاب الطهارة ، باب الماء من الماء ، وانظر من المتخيص الحبير ، باب العنصل .

(١) وهم :جماعة من المهاجرين رضي الله عنهم ، لما رُوى عن أبي موسى الأشعري قال : "اختَلَف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار ، فقال الأنصاريون : لا يجب الغُسل إلا من الماء ، وقال المهاجرون : بل إذا خالط فقد وجب الغُسل" ، ثم ذكر حديث عائشة في ذلك ، متفق عليه . م

انظر : ١٣٤/١ من التلخيص الحبير ، باب الغسل ، ٢٠٤/١ من المغني لابن قدامة ،

باب مايوجب الغُسل.

وأجابوا عن حديث: إنما الماء من الماء "بأنه منسوخ ، وإلى ذلك ذهب الجمهور ، وأخبارها وهمو منسوخ بحديث: إذا التقى الختانان وجب الغسل وحديث عائشة وإخبارها بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ، كما سيأتي في الحاشية قريبا ، وهذان قولا العلماء في المسألة ، والصحيح: وجوب الغسل بمجرد التقاء الحتانين وإن لم يتزل ، وقد محكى الإجماع على ذلك ، كما نقله الحافظ ابن حجر عن القاضي ابن العربي المالكي، وغيره ، وذكر ابن قدامة أن العلماء متفقون على ذلك إلا ماحكى عن داود أنه قال : لا يجب .

انظر آ/١٣٥ من التلخيص الحبير ، باب الغُسل .

وانظر ٢٠٤/١ من المغنى لابن قدامة ، باب مايوجب الغُسل.

(٣) انظر المراجع السابقة في الحاشية قبله .

(٤) خرّجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها .
انظر : ٢٧١/١ من صحيح مسلم ، كتاب الحيض ، باب نسخ الماء من الماء ،
ووجوب الغُسل بالتقاء الختانين ، ٥٥/١ من سنن أبي داود ، كتاب الطهارة ، باب
في الإكسال ، وهو من رواية أبي هريرة رضي الله عنه ، ١٨٠/١ من سنن
الترمذي ، أبواب الطهارة ، باب ماجاء إذا التقي الحتانان وجب الغُسل ، ١٩٩/١
من سنن ابن ماجه ، كتاب الطهارة ، أبواب التيمسم ، باب مساجاء في وجوب
الغُسل إذا التقى الحتانان ، وانظر ١٣٥/١ من التلخيص الحبير ، باب الغُسل .

على الإخبار بفعله، فأخذ عمر الناس بذلك (1)، ونهى زيد بن ثابت (7)عن الفتوى في ذلك بغير ماخبرت به عن رسول الله (7)فصار فعله في ذلك كقوله عباجماع الصحابة (3).

أُ فَهَـذَهُ الروايات صالحة للدلالة في المسألة ، لكنني جعلتها جواباً عما ذكروه ، وكاشفة عما أغفلوه من الآي (٥).

وليس لهم أن يقولوا^(٦): إنها آحاد ، وإننا نتكلّم في أصل لا يُحتمل خبر الواحد ، لأن هذه أخبار متلقاة بالقبول ، كُثُرُ تطرّقها ، وصح سندها ، فهى كالمتواترة (٧).

على أنه لا يُطلَب لأصول الفقه الأدلة القطعية ، إذ ليست كأصول الدّيانات ، بدليل أنه لا يفسَق المخالف فيها ، ولا يكفّر ، ومبناها على لغات العرب[١٩٥/أ] المنقولة، والاستدلالات الإقناعية ، دون الدلائل القطعيّة (٨).

 (γ)

انظر ٧٤٣/٣ من العدة .

⁽١) انظر ٢٠٥/١ من المغنى لابن قدامة، باب مايوجب النُّعسل ، وفيه أن عمر قال "من خالف في ذلك جعلته نكالا" .

⁽٢) سبقت ترجمته رضى الله عنه ص٢٧٧ من الرسالة .

⁽٣) وهو: أن مجرد التقاء الختانين يوجب الغُسل ، انظر حاشية رقم (٤) في الصفحة قبله .

⁽٤) انظر : ١٣٥/١ من التلخيص الحبير ، باب الغسل ، ٢٠٤/١ من المغني لابن قدامة ، باب مايوجب العُسل .

⁽ه) التي: استدل بها القائلون بالوجوب كقوله تعالى: {واتبعوه} ، وقوله: {لقد كان لكم في رسول الله أُسُوةً حَسنة} وغيرها ، انظر ص ٢٢٢ من الرسالة . وانظر : ص ٢٤٤ من التبصرة ، ٣١٥/٣ من العدة ، ٣١٥/٣ من التمهيد ، ١٩٠/٢ من شرح الكوكب المنير .

⁽٦) عن الأخبار والأدلة من السنة التي استدل بها المصنف وغيره من القائلين بالوجوب، وقد سبق من المؤلف إيرادها ص ٦٢٢ ومابعدها من الرسالة . والمؤلف هنا: يقصد المخالفين للوجوب سواء أكانوا من القائلين بالندب أم

بالوقف ، والله أعلم .

⁽ Λ) سبق من المؤلف إيراد مثل ذلك ، وسبق التعليق عليه ، انظر Λ من الرسالة .

ومنها: قوله تعالى: {فَلَمّا قَضَىٰ زَيْدُ مِنْهَا وَطَراً زَوّجْنَاكُهَا لِكَيْلاً يكُوْنَ عَلَىٰ الْمُؤْمِنِينَ حَرَجُ مِنِي أَزْوَاجٍ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَ وَطَرَا}(١)، فلو لم يكن قوله تشريعاً وواجباً اتباعُه : لمَا كان تزويجه لها مزيلاً عنا حَرَج التزويج بأزواج أدعيائنا(٢).

وهذه آكد آية في هذا المذهب (٣)، فكأنّه سبحانه يقول فيما يفعله ،

فكيف نفعله؟ فالمباحات لك إباحة لهم.

فيعطى ذلك أنك المتبَع قولاً وفعلاً ، وجوباً وإباحةً وندبا (٤).

⁽١) آية رقم ٣٧ من سورة الأحزاب .

 ⁽۲) انظر : ۲/۲۱۲ من التمهيد ، ۲/۰/۲ من شرح الكوكب المنير .

⁽٣) انظر في وجه الاستدلال بالآية كلاً من : ٢٠٣/٣ من كشف الأسرار ، ١٨٦/١ من الإحكام للآمدي ، ٢١٦/٢ من التمهيد ، ١٩٠/٢ من شرح الكوكب .

⁽٤) انظر في أدلة القائلين بالوجوب، والاعتراضات الواردة عليها كلاً من :

١٨٨٨ من أصول السرخسي ، ٢٠٢/٣ من كشف الأسرار ، ٣٢٢/٣ من تيسير التحرير ، ١٨٠/٢ من فواتح الرحموت ، ٢٣/٣ من العضد على ابن الحاجب، مع حاشية التفتازاني عليه ، ص ٤٤٢ من التبصرة ، ١٩٩٢ من جمع الجوامع بحاشية البناني ، ١٩٥١ من الإحكام للآمدي ، ٣١٨/٣ من العدة ، ٣١٤/٣ من التمهيد ص ١٨٠٧ من المسودة ، ١٩٠٨ من أرشاد الفحول .

[الأدلة غير السمعيّة على أن أفعاله صلى الله عليه وسلم دالة على الوجوب، في حقّه وحقّ أُمّته] في حقّه وحقّ أُمّته]

في الاستدلال بغير السمع:

فمن ذلك :

أنه إذا فعل ذلك لم نأمنْ أن يكون واجبا ، فإذا أُخْلَلْنا باتبّاعه كان وبالاً علينا ، بإيجاب العقوبة .

واتباعُه:احتراز واحتياط .

والتحرّز من المضار [واجب](١)، فكيف التحرّز من عقاب الله؟ ، ولذلك : وجب فعل خمس صلوات على من نسي صلاة من يوم (٢)، وصوم أحد وثلاثين يوماً احتياطاً للصوم (٣)، وحرّمنا جميع زوجات من طلق واحدة منهن، وأنسيها(٤).

فالاحتياط: أصل من أصول الشريعة (٥)، مرعى عند العلماء (٦).

فإن قيل :

⁽١) في الأصل: "واجبة "، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٢) انظر ١٠٠/١ من الكافي لابن قدامة ، باب أوقات الصلوات .

⁽٣) انظر ٣٤٩/١ من الكافي لابن قدامة ، كتاب الصيام .

⁽٤) انظر ٢٢٢/٣ من الكافي لابن قدامة ، كتاب الطلاق ، باب الشك في الطلاق .

⁽ه) انظر ص ١٠٩ من الأشباء والنظائر لابن نجُيم زين العابدين بن إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، ط/سنة ١٤٠٠ه ، بيروت ، ١٤/٢ من كتاب قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

⁽٦) انظر ٰهذا الدليل مختصراً في :

ص ٢٤٦ من التبصرة ، ٣/١٤٤ من العدة ، ٣٢٨/٢ من التمهيد .

لسنا ننكر الاحتياط لل وجب ، لئلا كل به ، فأما الاحتياط لما عساه يكون واجبا، أو غير واجب: [فلا](١).

وهمهنا ماوجب شيء،لكننا نجوّز أن يكون واجبا ، والتجويز لايكون موجبا .

ولأنه لا يجوز الاحتياط باعتقاد ، بل غاية مايقع الاحتياط بالأفعال ، لأن الاعتقادات كيف حصلت لاسقاط وجوب ، وإثبات وجوب ، على حد سواء .

فإن اعتقد وجوب[١٩٧/ب]ماليس بواجب كفُر ، وإن اعتقد نفي وجوب الواجب كفر ، فلا يتحقّق التحرّز والاحتياط في الاعتقاد .

وقد يكون النبي صلى الله عليه وسلم فعله نافلة ، فيعتقد المكلف وجوبه ، فهذا تغرير بالأديان .

فيقال:

إن الاحتياط واجب بفعل ماليس بواجب ، خوفاً أن يكون واجبا ، ولهذا نتحقق أن أربع صلوات ليست واجبة ، ونصليها خوفاً أن يكون فيها واجب (7), ولانتحقق أن يوم الثلاثين من رمضان مع حصول الغيم في ليلته ، ونوجب صومه [aij](7), مضان $(\frac{3}{4})$ ولايضرنا اعتقاد وجوب اتباعه صلى الله عليه وسلم ، وإن جاز أن يكون في ذلك الفعل متنفلا ، كما لايضرنا فعل العبادة مع الغيبة عن مكانه صلى الله عليه وسلم ومايقاربه ، واعتقاد بقاء وجوبها ، وأن الصلاة الفائتة [aij](6) الحمش ، والصوم يجوز أن يكون من رمضان فيفعل ، ونعتقد الأكثر ليحصل التحقق .

⁽١) في الأصل: "فضلا"، ولعله تصحيف ، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٢) انظر ١٥/٢ من كتاب قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ، ١٠٠/١ من الكافي لابن قدامة .

⁽٣) في الأصل: "عن "، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٤) انظر ٢/٧١١ ومابعدها من الكافي لابن قدامة ، كتاب الصيام .

⁽٥) في الأصل: "في"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

كذلك إذا فعلناه على أنه واجب دخل [فيه] (١) الندب ، فإذا فعلناه على وجه الندب واعتقدناه ندباً لم يدخل فيه الواجب ، ولا يحصل اعتقاد السوجوب ، فوجب أن يأتي بالأعلى ليتحقق الأدنى ، كما فعل الأكثر ، واعتقاده ليتحقق مافي طيّه من الأقل ، مع تجويزنا النسخ المخرج لها عن كونها واجبة .

على أنه ليس باحتياط مع عدم الدليل ، ومايصلح للإيجاب، لم ابينته من الدليل الثاني (٢).

ومن ذلك (٣):

أن أفعاله صلى الله عليه وسلم كأقواله في أنها تقضي على أقواله ، وكتاب الله تعالى ، وتؤثر أثر أقواله ، وهو تخصيص العموم ، وتفسير المجمَل .

وإذا جَرَ[ت] (٤) مجرى الأقوال في هذين الحكمين والقضائين (٥) كانـ[ت] (٦) طريقاً للوجوب .

ونصوغه قياساً فنقول:

ماصلح لتخصيص العموم ، وتفسير [١٩٨/أ] المجمل : دل إطلاقه على

⁽١) في الأصل هكذا: "عفيه"، وكأنه أرادها "عليه"، ثم غيرها إلى ماأثبته.

⁽٢) لم أقف على من أورد هذا الاعتراض وأجاب عنه بمثل ماأجاب عنه المؤلف أسلوبا وإفاضة لكن أشار إلى شيء من ذلك الشيرازي وأبو يعلى وأبو الخطاب بشكل موجز جدا .

انظر : ص٢٤٦ من التبصرة ، ٧٤٤/٣ من العدة ، ٣٢٨/٢ من التمهيد .

⁽٣) لايزال المصنف في سياق الأدلة غير السمعية على أن أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم محمولة على الوجوب في حقه وحق أمته .

⁽ع) في الأصل: "جرى"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته؛ لأن السياق في الأفعال .

⁽٥) اللذين هما: التخصيص للعموم والبيان للمجمل .

⁽٦) في الأصل: "كان"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

الوجوب كالقول(١).

فإن قيل :

القول: ذو صيغة تنبىء عن الوجوب ، والفعل: صورة لاتعطى وجوب الجواب ، فضلاً عن الاتباع ، والقول:خطاب يقتضي الجواب ،

فإذا قال: "افعلوا" اقتضىٰ ذلك أن يقولوا: سمعنا وأطعنا واستجبنا ، والفعل لايقتضى جوابا ، فكيف يقتضى وجوبا؟ بل هو متردد في نفسه . ثم لو ترجّح إلى الوجوب تردّد بين الوجوب في حقّه خاصّة ، وبين وجوبه على غيره ، فبان الفرق بينهما (٢).

قيل :

ومع هذه الحال قد قضى بتفسير المجمّل ، وقضى على الصيغة العامة بالتخصيص . فإذا كان له رتبة تقضى على الصّيغ ، لم لايكون له حكم الصّيغ ؟ (٣)

ومن ذلك :

انظر : ص ٢٤٦ من التبصرة، ٣٢٧/٢ من التمهيد .

(٣) ومع بيان الفرق بين القول والفعل من الخصم فإن المؤلف يجيب عن اعتراضهم بأنه مع التسليم بالفرق إلا أنهما متفقان في تفسير المجمل، وتخصيص العموم.

⁽۱) حاصل هذا الدليل: قياس الفعل منه صلى الله عليه وسلم على القول في دلالته على الوجوب، فكما أن القول يدل على الوجوب، فكذلك الفعل. وأيضاً: فلما كان القول كضّص به العموم ويفسّر به المجمل مع دلالته على الوجوب، كذلك الفعل، فهما سواء. انظر في هذا الدليل: ص ٢٤٦ من التبصرة، ٣/٤٤٧ من العدة، ٢/٢٢٧ من التميد.

⁽٢) حاصل هذا الاعتراض: التفريق بين القول والفعل، فالقول يدل على الوجوب؛ لأن له صيغة دالة على ذلك، أما الفعل: فهو محتمل ومتردد؛ لأنه قد يكون خاصاً به صلى الله عليه وسلم، فليس الفعل كالقول. انظر ٣/٤٤٧ من العدة، وقد أورده الشيرازي وأبو الخطاب بصيغة جواب عن دليل للقائلين بالوجوب.

أن النبوة رتبة للابلاغ والاستتباع(١).

واذا لم توجب اتباعه فيما يفعله من القرب والعبادات كان اسقاطا لرتبته وحرمته ، واهمالا لاتباعه (Υ) .

لاسيما وقد كان اذا جلس وهم حوله لم يجز أن يخرج أحد عنه الا باذنه (7).

حتى ذم الله [تعالى] قوما من المنافقين ، يخرجون لائذين بالخارجين باذنه ، فقال [تعالى] : {قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا فليحذر الذين يخالفون عن أمره {(٤).

فسمى جلوسه وجلوسهم معه أمرا ، وذم مفارقتهم له بغير اذن ، فاذا قام مصليا والجماعة جلوس أو قام $[\mathrm{id}_{0}]^{(0)}$ وهم يتسامرون ، فلاأحد يقوم معه ، فيتبعه في ذلك النسك كان $[\mathrm{id}_{0}]^{(1)}$ من أكثر (v) الاهمال ، وأوهن الاغفال لرتبته صلى الله عليه وسلم حتى أنه لما دعا رجلا وهو في

⁽١) هكذا في الأصل ولو قال "والاتباع" لكان أولى .

⁽۲) انظر : ص ۲۶٦ من التبصرة ، (x) من التمهيد .

⁽٣) والدليل عليه قوله تعالى : {الما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله واذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه ان الذين يستأذنونك أولئك الذين يؤمنون بالله ورسوله ...} آية رقم ٦٢ من سورة النور .

⁽٤) والآية تامة هي قوله تعالى : $\{ K = 1 \}$ الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم $\{ K = 1 \}$ آية رقم $\{ K = 1 \}$ من سورة النور . ولمعرفة تفسيرها وسبب نزولها انظر $\{ K = 1 \} \}$ من تفسير ابن كثير .

⁽٥) في الأصل "نظرت" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٦) هذه اضافة ليستقيم السياق .

⁽v) هكذا في الأصل ولو قال "أكبر" لكان له وجه قوى .

الصلاة فلم يجب عاتبه [۱۹۸/ب] على ترك جوابه بكونه في الصلاة (١)، قال : "أمَّا سمعت الله عز وجل يقول : {اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دُعَاكُم الله عز وجل يقول : {اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دُعَاكُم الله عنه وجل يقول الله عنه وجل يقول الله عنه والله عنه والله عنه والله والله عنه والله وا

فالوجوب بفعله أشبه من الندْب ، إذ كان المندوب مخيراً بين اتباعه وتركه (٣)، والإيجاب ماحتم الفعل ، وضيّق على الأمة تركه (٤)، فلا يحتمل بتحمّل النبوة ، وإعظام شأنها .

وأورد بعضهم (٥) في النطر على هذه الطريقة سؤالاً صالحا ، ويصلح أن

یکون من جملة مایحتجون به .

وذلك : أنه لو كان ترك الاتباع له إهمالاً أو إسقاطاً لحرمة النبوّة لوجب (٦) إذا كان النبيّ صلى الله عليه وسلم تاركاً لتعبّد لايعلم سببه ،

- (١) كما في قصة أبي سعيد رافع بن المعلى رضي الله عنه قال : "كنت أصلي فمر بي النبي صلى الله عليه وسلم فدعاني فلم آته حتى صليت، ثم أتيت، فقال: مامنعك أن تأتيني ، ألم يقل الله : ياأيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما كييكم " ...الخ .
 - انظر ۲۹۷/۲ من تفسير ابن كثير .
 - (۲) آية رقم ۲ من سورة الأنفال .
- (٣) انظر في تعريف المندوب عند الأصوليين:

 ٣١١/٢ من كشف الأسرار ، ٢٢٥/١ من العضد على ابن الحاجب ، ص ٢١ من شرح تنقيح الفصول ، ١٩٢/١ من الإحكام للآمدي ، ١٦٢/١ من العدة ، ص ٣٥ من التمهيد ، ص ٥٧٦ من المسودة ، ص ٣٥ من إرشاد الفحول .
- (٤) انظر في تعريف الواجب عند الأصوليين:

 ۲/۱۲ من شرح التلويح على التوضيح ، ٢١/١ من فواتح الرحموت ، ٢٢٥/١ من
 العضد على ابن الحاجب ، ٢٥/١ من المستصفى ، ٢٧/١ من الإحكام للآمدي ،
 ١/١٥٩ من العدة ، ١/١٦ من التمهيد ، ص٢٦ من الروضة ، ص٥٧٥ من المسودة ،
 ١/١٥٩ من شرح الكوكب ، ص٦ من إرشاد الفحول .
- (ه) لم أقف على المراد بهم ، ولكن من المؤكّد أنهم من المخالفين للقول بالوجوب ، فهذا من الحصم اعتراض على القائلين بالوجوب ويصلح ـ كما ذكر المصنف ـ أن يكون دليلاً لما ذهبوا إليه من عدم الوجوب .
- (٦) أي: لوجب اتباعه صلى الله عليه وسلم، ولوجب القول بأن فعله صلى الله عليه وسلم وسلم محمول على الوجوب .

فأما لاستراحه أو لاستطراح أو قيلولة $[idle k]^{(1)}$ أن يكون التوك للتعبّد في حقنًا حال تركه واجبًا $[idle k]^{(1)}$ والفعل للعبادات في تلك الحال $[idle k]^{(1)}$ افتياتًا عليه وتعاليا ، وعساه كان تركه في تلك الحال لعلمه أن التعبّد فيها مفسدة ، كما كان بعض الأوقات ينهى فيه عن التعبّدات ، كصوم العيدين (2)، وأيام التشريق (3)، والصلاة في الأوقات

⁽١) هذه إضافة ليستقيم السياق .

⁽٢) هذه إضافة ليستقيم السياق.

⁽٣) هذه أضافة ليستقيم السياق.

⁽٤) فقد ورد النهي عن صيام يومي العيدين من عدة طرق، عن أبي هريرة وأبي سعيد وابن عمر رضي الله عنهم ، وانفرد به مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها . انظر : ٩٣/٣ من صحيح البخاري ، كتاب الصيام ، باب صوم يوم الفطر ، ١٩٩٧ من صحيح مسلم ، كتاب الصيام ، باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى ، ١٩٩٥ من مسند أحمد ، مسند أبي هريرة رضي الله عنه ، ١٨٠٣ من موطأ مالك ، كتاب الصيام ، باب صيام يوم الفطر والأضحى ، ١٩٠٠ من سنن البيهقي ، كتاب الصيام ، باب الأيام التي نهي عن صومها . وانظر ص١٩٥٠ من التلخيص الحبير ، كتاب الصيام .

⁽٥) وهي يوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة .

وقد ورد النهي عن صيام هذه الأيام كما في حديث أم مسعود بن الحكم عن على مرفوعا بلفظ: "إنها ليست أيام صيام ، إنها أيام أكل وشرب وذكر" ، وفي رواية "لايصومها أحد ، فإنها أيام أكل وشرب" ، وفي أخرى أن عمرو بن العاص قال "هذه الأيام التي نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهن وأمرنا مناهد "

وفي حديث عائشة "لم يرخص صلى الله عليه وسلم في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي". =

المعلومة (١), [وإن](٢) لم يكـن الاقتـداء به في الترك واجبًا ، وإن جاز أن يكون تركه في ذلك الوقت واجباً ولم يكن افتياتاً (٣) عليه ، ولامر أغمة له ، ولاإهمالاً لحرمته ، ولاوهناً في رتبته .

فكذلك ترك اتباعه في فعل لاندرك على أيّ وجه فُعَله 4 لايكون قطعاً ولا إهمالاً [ولاطعناً] (٤) في رتبته صلى الله عليه وسلم .

= انظر شيئاً من هذه الروايات وغيرها في :

١٠٠/٢ من صحيح مسلم ، كتاب الصيام ، باب تحريم صوم أيام التشريق ، ١٠٤،٩٢/١ من مسند أحمد ، ٢٩٨/٤ من سنن البيهقي ، كتاب الصيام ، باب من رخص للمتمتع في صيام أيام التشريق ، ٢٩٦/٤ من المستدرك ، كتاب الصوم ، منع صيام أيام التشريق ، ٢٩٦/٢ من التلخيص الحبير ، كتاب الصيام ، ١٢٩/٤ من إرواء الغليل ، كتاب الصيام .

(١) وهي: أوقاتُ النهي الحمدة المعروفة، بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس ، ومن طلوعها حتى ترتفع رقيد ُرمِ ، وعند الزوال ، وبعد صلاة العصر حتى تتضيّف الشمس للغروب ، وإذا تضيّفت حتى تغرب .

وقد ورد النهي عن الصلاة فيها،كما في حديث: "لاصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس"، متفق عليه .

انظر : ١٨٥/١ من التلخيص الحبير ، كتاب الصلاة ، باب أوقات الصلاة ، ١٢٣/١ من الكافي لابن قدامة ، باب شرائط الصلاة ، باب في الشرط الخامس (الوقت) . وكما في حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال : "ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلي فيهن ، وأن نقير فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول ، وحين تتضيف الشمس للغروب" .

رواه مسلم ، انظر ١/٥٦٦ من صحيح مسلم ، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها .

(٢) في الأصل: "واذا"، والمتمشى مع صحة السياق ما أثبته ِ.

(٣) الافتيات : القول بالباطل ، قال في الصحاح : "افتأَتَ فلان علي : إذا قال عليك بالباطل ، وافتأَتَ برأيه : أي انفرد واستبد به " ٢٥٩/١ باب التاء ، فصل الفاء ، مادة (فأتَ) .

(٤) في الأصل: "ولاطاعنا"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته.

ولأن الترك بصورته عدم مطلق ، ونفي لايدل على أن وراءه مكابدة ولأن في كفّ .

وبهذا فارق القول (١).

فإنه لو صرّح بالأمر بالترك[١٩٩/أ]وجب اتباعه ، ولو تُرك بغير قول لم يوجبُ ذلك الترك [اتباعه فيه](٢).

ولأنه قد يكون الترك تعبّداً وإن كان رفاهية وراحة ، كقصر السفر ، والرُّخص التي عاتبهم على تركها ، وقال : "إنّ الله يكره أن تُترك رُخُصُه"، وقال : "من ذا الذي ردّ على الله رخصته "(٣).

وَبلَغه أن قوماً صاموا فقال : "أولئك العُصَاة" ، وقال : "ليس من البرّ الصوم في السفر "(٤)، وهو ترك تعبّد .

٣٧٧٧ من صحيح البخاري ، كتاب الصيام ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم ... ليس من البر الصيام في السفر ، ١٨٤/٢-٧٨٩ من صحيح مسلم ، كتاب الصيام . =

⁽١) انظر في هذا مختصرا : ص7٤٦ من التبصرة ، 7٧٧/٢ من التمهيد .

⁽٢) في الأصل هكذا: واتباعه وفيه أن فالواوان زائدتان، وبحذفهما يستقيم السياق ، كما أثبته .

⁽٣) ورد الحث على العمل بُرخُص الله سبحانه، والعتاب على تركها في عدد من الأحاديث، منها: ماذكره المصنف ، ومنها أحاديث بألفاظ أخرى، مثل قوله صلى الله عليه وسلم : "إن الله يحب أن تُؤتى رخصه ، كما يكره أن تؤتى معصيته" ، وورد بألفاظ متعددة . انظر في ذلك ونحوه :

١٠٨،٧١/٢ من سنن البيبقي ، كتاب الصلاة ، باب من ترك القصر في الله عنهما ، المدرع من سنن البيبقي ، كتاب الصلاة ، باب من ترك القصر في السفر غير رغبة عن السنة ، ٢/٣٧ من صحيح ابن خزيمة ، جماع أبواب الفريضة في السفر وانظر : ٢/٣٤٨٤ من التلخيص الحبير ، كتاب صلاة المسافرين ، باب الجمع بين الصلاتين في السفر ، ٣/٣ من إرواء الغليل ، كتاب الصلاة ، فصل في صلاة المساف .

⁽٤) النهبي عن الصيام في السفر ورد في عدد من الأحاديث ، وبطرق كثيرة ، منها ماذكره المصنف ، ومنها غيرها ، انظر في ذلك : ٧٧/٣ من صحيح البخاري ، كتاب الصيام ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم

فيقال:

أما الترك [ف](١) هـو الأصل ، وليس يتعبد به إلا في نوادر أقـوال ،

وعلى الإطلاق لأيسلم .

بُل إِنْ ترك في خلال فعل مايشاكل ذلك الفعل ، أو فعل فعلاً في مكان ، أو مع شخص آخر ، دل على وجوب تجنبه .

مثل: إِن وقف بِعَرَفة ، وتجنب عُرَنه (٢)، وأجاب شخصاً دعاه ، ولم يستجب لآخر ، وقصر الصلاة في سفر ، ولم يقصرها في سفر ، كان ماتركه

واللفظان اللذان ذكرهما المصنف: الأول لفظ البخارى ومسلم ، والثاني : عند مسلم في صحيحه ، وقد سبق ذكر المراجع آنفا .

(١) في الأصل: "هو"، والصواب ماأثبته ، لأن الفاء تثبت في جواب أماً .

(٢) عَرفة: المشعر المعروف ، وُعَرِنَه: بضم العين وفتح الراء والنون : الوادي الذي فيه أصل مسجد عَرفة .

انظر ٩٣٥/٢ من كتاب معجم مااستعجم من أسماء البلاد والمواضع لعبد الله بن عبد العزيز البكرى ، ت/مصطفىٰ السقّا ، عالم الكتب ، بيروت .

ووقوف صلى الله عليه وسلم بعرفة وتجنبه عُرنة ثابت في سياق حجته صلى الله عليه وسلم ، وقد ثبت ذلك في السنة في صحيح مسلم والمسند والسنن وغيرها ، بألفاظ متعددة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه وغيره ، منها :قوله صلى الله عليه وسلم: "وقفت مهنا ، وعَرفة كلها موقف ، وارفعوا عن بطن عُرنة "وورد بألفاظ أخرى .

انظر: ١٩٣/٢ من صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب ماجاء في أن عرفة كلها موقف ٧٥،٧٢/١ من مسند أحمد ، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، ١٨٧/٢ من سنن أبي داود ، كتاب المناسك ، باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم ، ٣٠-٢٣٧ من سنن الترمذي ، كتاب الحج ، باب ماجاء في الوقوف بعرفات ، وباب ماجاء أن عَرفة كلها موقف ، ١٠٠١/٢ من سنن ابن ماجه ، كتاب المناسك ، باب المنزل بعرفة اوباب الموقف بعرفات .

وانظر ٢٥٥/٢ من التلخيص الحبير ، كتاب الحج ، باب دخول مكة ...الخ .

⁼ وانظر : ٢٠٣/٢-٢٠٥ من التلخيص الحبير ، كتاب الصيام ، ٣/٤ من إرواء الغليل ، كتاب الصيام .

واجباً تركه ، كما أن مافعله واجب فعله ، وإن كان تركه لامغايرة بين مكانين ، ولازمانين ، ولاشخصين ، فإنما لم يدل على الوجوب ؛ [لأنه وإن](١) كان الترك لالتفرقة بين فعلين ، فإنما لم يدل لأنه كان يفضي إلى أن تركه للقول أيضاً يدل على وجوب الترك ، فلا يبقى لنا معه با [[[]]]) ولافعل ، فإن [[]]) وكان إذا أمر وجب ، وإذا سكت سقط ، فلا يستقد لنا شد ع .

على أنه قد اعتذر عن الترك ببيان علّة الترك ، حيث لم يأكل الضبّ ثم قال : "إني أجد نفسي تعافه لأنه لم يكن في أرض قومي "(٤). واعتذر عن ترك فسخ الحج إلى العمرة[١٩٩/ب]بسوقه للهدي (٥).

⁽۱) في الأصل هكذا: "لأنه هو وان كان الترك ..." والصواب ماأثبته بحذف لفظة "هو"، لأنه لاداعى لها، والسياق صحيح بدونها .

⁽٢) في الأصل: "باقى ، والمتمشى مع القواعد الإملائية ماأثبته .

⁽٣) في الأصل: "كان"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٤) الحديث خرّجه البخاري ومسلم وأحمد وأهل السنن عن ابن عباس رضي الله عنهما .

انظر: ١٧٦/٧ من صحيح البخاري ، كتاب الذبائح والصيد ، باب الضب ، ١٥٤١/٣ من صحيح مسلم ، كتاب الصيد والذبائح ومايؤكل من الحيوان ، باب إباحة الضب ، ١٩/٤ من مسند أحمد ، مسند ابن عباس رضي الله عنهما ، ١٩٥٣ من سنن أبي داود ، كتاب الأطعمة ، باب في أكل الضب ، ١٩٧/٧ من سنن الترمذي ، كتاب الأطعمة ، باب ماجاء في أكل الضب ، ١٩٧/٧ من سنن النسائي ، كتاب الصيد والذبائح ، الضب ، ١٠٧٨/٢ من سنن ابن ماجه ، كتاب الصيد ، باب الضب .

وانظر ١٥٢/٤ من التلخيص الحبير ، كتاب الأطعمة .

⁽٥) سبق التعليق عليه ، انظر ص ٦٢٥ من الرسالة .

وهذا يعطى أن تركه يجب الاقتداء به ، فإنه يوهم التحريم في المتناولات (١)، والاسقاط في العبادات ، أو تحريم [ل]فعل (٢)لنا ، مع أنه كان ينفّر من تعاطى كثرة العبادات ، ويكره التبتّل ، وشدة التقشّف والتّرُهُيُن (٣)، ويذمّ عليه كل سالك سلكه .

ولأن الترك يخالف الفعل من حيث إنه لا يحصل به تفسير مجمَل ، ولا تخصيص عموم ، وإنما هو نفي وعدم .

ولأن القائلين بالندب لم يجعلوا تركه للتعبد مُسؤذناً بالندب لنا على الترك لما هو عبادة ، من صلاة ، أو ذكر ، أو تلاوة ، فنكون مندوبين إلى الاستناد والاتكاء مادام متكئاً ، ومضطجعين مادام مضطجعاً، [و](٤)لا يجوز لنا الاجتهاد حال تركه ، بخلاف التعبد منه .

فقد بان الفرق بين الفعل والترك في حقّه صلى الله عليه وسلم (٥).

⁽١) في الأصل: "المناولات"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٢) في الأصل: "بفعل "، والصواب مَاأَثبته".

⁽٣) والأحاديث في ذلك كثيرة، منها: حديث الثلاثة رهط الذين جاؤوا إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فسألوا عن عبادته صلى الله عليه وسلم، فلما أخبروا كأنهم تقالوها، فقال أحدهم: أمّا أنا فأصلي الليل ولاأرقد، وقال الآخر: أمّا أنا فأصوم الدهر ولاأفطر، وقال الثالث: أمّا أنا فلاأتزوج النساء، فعاتبهم النبي صلى الله عليه وسلم، وقال: "أمّا إني أخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصلي وأرقد، وأصوم وأفطر، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني ". وحديث أنه صلى الله عليه وسلم "ردّ على عثمان بن مظعون التبتل"، وهو الانقطاع التام للعبادة، وترك الزواج وأمور الدنيا.

وحديث : عليكم من الأعمال ماتطيقون "، وحديث "إن الدين يسر ، ولن يشاد الدينَ أُحُدُ إِلا غلبه "، وغيرها .

انظر: ١٢٣/٢ من صحيح البخاري ، أبواب تقصير الصلاة ، باب ما يكره من التشديد في العبادة ، ص٠٧ من رياض الصالحين ، باب في الاقتصاد في الطاعة .

⁽٤) هذه إضافة لترابط السياق .

⁽٥) انظر شيئاً من ذلك : ص٢٤٦ من التبصرة ، ٣٢٧/٢ من التمهيد .

ومن ذلك(١):

أن مافعله النبي صلى الله عليه وسلم حق وصواب ، ومصلحة في الوقت الذي فعله، على الوجه الذي فعله ، هذا متحقق ، فلأيؤمَن مع هذه الحال أن يكون اعتمادنا [على](٢)تركه مفسدة لنا في الدين والدنيا .

وهذا هو الظاهر ، فوجب اتباعه لنحظىٰ بنيل الأصلح ، ونأمن مواقعة الأفسد (٣).

فإن قيل :

وكم من مصلحة له تخصّه صلى الله عليه وسلم مفسدة لنا؟ وكم من شيء يكون صلاحاً لنا دونه؟ ،

وقد ُعلم ذلك بمخالفة بيننا وبينه في تحريم أشياء عليه ، هي مباحة لنا ، كالصدقة (٤)، ونكاح الإماء (٥)، وأشياء مصلحة له وهي مفسدة لنا ،

⁽١) لايزال المصنف رحمه الله في سياق الأدلة غير السمعية على أن أفعاله صلى الله عليه وسلم محمولة على الوجوب في حقّه وحقّ أُمّته .

⁽٢) في الأصل: "إلى "، والمتمشى مع صحة السياق ما أثبته، وهو الموجود في التبصرة ص

⁽٣) انظر : ص ٢٤٦ من التبصرة ، ٣٢٨/٢ من التمهيد .

⁽٤) كما في قوله صلى الله عليه وسلم: "إنها لاتحل لمحمد ولالآل محمد ، إِنَّا هي أوساخ الناس".

خرَجه مسلم في صحيح ٧٥١/٢ ، كتاب الزكاة ، باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى آله .

وانظر ٢/٣٢٠-٢٣٤ من الخصائص الكبرى للسيوطي ، قسم المحرمات ، باب اختصاصه صلى الله عليه وسلم بتحريم الزكاة والصدقة عليه ، ط/دار الكتب العلمية ، بيروت .

⁽ه) قال السيوطي: "في الأصح ، لأن جوازه مشروط بخوف العُنَت ، وهو صلى الله عليه وسلم معصوم" ٢٣٨/٢ من الخصائص الكبرى .

کالتزویج بغیر حصر بعدد (1), ومثل أخذ الماء من العطشان (7).
ومنها:أشیاء وجبت علیه کالوتر وقیام اللیل (7), ولم تجب علینا (7) والسواك (8) إلى ماشاكل ذلك (8).

فلانأمن أن نواقع باتباعه مفسدة لنا ، وإن كان الفعل مصلحة له . فبان من هذا : أنه لايلزم أن ماكان في حقه مصلحة يكون مصلحة في حق كل مكلّف (٦).

فيقال

إن من كان قدوة ومناراً للاتباع لايقع منه فعل تحصّه مصلحته ، فيجوز له الإمساك عن بيان التخصيص له بذلك ، وتخصيصه لمصلحة فيه ، لاسيما إذا كان في حق غيره مفسدة ، والدليل عليه : أن المتبع إذا كان أثباعه معه في طريق ، وهو مُعتذر منتعل ، وهم حفاة ، فوطيء شوكا ومدراً (٧) لايؤذي المحتذي المنتعل ، ويؤذي الحفاة لم يجز له المشي والإمساك ،

⁽١) قال السيوطي : "وهو إجماع" ٢٤٥/٢ من الخصائص الكبرى ، باب اختصاصه صلى الله عليه وسلم بنكاح أكثر من أربع نسوة .

⁽٢) أورده السيوطي في الخصائص ، في باب اختصاصه صلى الله عليه وسلم بقهر من شاء على طعامه وشرابه ، واستدل بقوله تعالىٰ : {النبيُّ أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم} ٢٢٤/٢ .

⁽٣) لقوله تعالى : إياأيها المزمّل، قم الليل إلا قليلا } ، انظر ٢٢٩/٢-٢٣٠ من الخصائص الكبرى للسيوطي ، باب اختصاصه صلى الله عليه وسلم بوجوب صلاة الليل، والوتر .

⁽٤) المصدر السابق .

⁽ه) أفاض السيوطي في ذلك ، انظر ٢٢٩/٢ ومابعدها من الخصائص الكبرى له .

⁽٦) إنظر ذلك مختصرًا في ٧٤٤/٣ من العدة .

^{(ُ}٧) الْمُدَّر : جمع مُدَره ، مثل: قَصَب وقصبه ، وهو : التراب المتلبد ، وقيل : المدر : "قطع الطين "، وبعضهم يقول : "الطين الذي لا يخالطه رُمَّل " ، وقيل: غير ذلك . انظر مادة (مُدَر) ١٦/٢٨ من الصحاح للجوهري ، ص٢١٦ من المصباح المنبر.

فيكون غروراً لمن يتبعه ، إذ[ا](١)علم أن المتبع له يتأذّى لعدم الجذاء ومكان الحفاء .

وكذلك من شرب من ماء ينتفع هو به أو أكل [ت]مرة (٢) يُعلم أنها توافق مزاجه ، وله تَبَع يعلم أنهم يستضرّون بذلك الماء والتمر ، فإنه يصح ذلك منه ، إذا علم أنهم يعثرون بتناوله ، وأنهم قد يتبعونه في ذلك ، فكيف إذا علم أنهم على الاتباع له لامحالة؟

فبان بهذا أنه لا يجوز له التناول مع الإمساك ، فلا يجوز له همهنا الفعل مع مشاهدتهم له ، مع الإمساك عن إعلامهم بتخصصه بالانتفاع بذلك ، أو عدم الاستضرار (٣).

⁽١) في الأصل: "اذ"، والمتمشى مع صحة السياق ماأُثبته.

⁽٢) في الأصل: "مره" والسياق واللحاق يدل على صحة ماأثبته .

⁽٣) انظر في الجواب محتصرا (728) من العدة .

[شبه المخالفين لنفي الوجوب في دلالة أفعاله صلى الله عليه وسلم ، والإجابة عنها] (فصل))

في شبهات المخالفين لنفي الوجوب: وهم ثلاث طوائف(١):

- قائلون بالوقف .
- _ وقائلون بالندب . [۲۰۰/ب]
 - ـ وقائلون بالإباحة .

[شبه أهل الوقف في دلالة أفعاله صلى الله عليه وسلم ، والإجابة عنها] :

فأما أهل الوقف ، فإنهم قالوا :

إن صورة فعله صلى الله عليه وسلم لاتعطى حكما ، لأن صورتها في الواجب والندب والإباحة صورة لا يمكن صرفها إلى أحد هذه الأحكام إلا بدلالة (٢).

ألا ترى إلى مارُوي عنه صلى الله عليه وسلم كيف وصل الأفعال بالأقوال ، فقال في أفعاله ومناسكه : "خُذوا عني مناسككم" (٣)، وصلى وقال "صلّوا كما رأيتموني أصلّي "(٤)، وصلى به جبريل ، وقال : "الوقت مابين مذين "(٥)، وقال : "إنما جُعل الإمام ليُؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا قرأ

⁽١) سبق إيرادها،مع ذكر أصحابها عند ذكر المذاهب ، انظر ص٦٢١ من الرسالة .

⁽٢) انظر في شبههم :

ص ٢٤٣ من التبصرة ، ١٧٤/١-١٧٨ من الإحكام للآمدي ، ٧٤٨/٣ من العدة ، ٢١٩/٣ من العدة ، ٢١٩/٣ من التمهيد ، ص ٣٨ من إرشاد الفحول .

⁽٣) سبق تخريجه ص٧٤ه من الرسالة .

⁽٤) سبق تخريجه ص٤٧٥ من الرسالة .

⁽٥) سبق تخريجه ص٦٤٨ من الرسالة .

فأنصتوا ، وإذا صلّى جالساً فصلوا جلوسا"(١).

ولو كأن للفعل مقتضى (7)كالقول لما احتاج إلى هذا كله ، وكفاه الفعل (7).

قيل :

وقد وَصَل القول بالفعل حيث قال : "الشهر تسع وعشرون" ، ثم قال : "مكذا وهكذا (2) ، يشير بأصابعه فعلا ، وقال قولاً وشبتك بين أصابعه (3) ، وبيّن آية الوضوء (7) بفعله (7) ، ولم يدلّ ذلـك على أن القـول ليـس

وأنظر : ٢٠٤/٢ من فتح الباري ، كتاب الصلاة ، ١٣٠/٤ مـن شرح النووي على صحيح مسلم ، كتاب الصلاة .

(٢) أي: دلالة تعطى حكماً بالوجوب، أو غيره.

(٣) انظر ص ٢٤٣ من التبصرة .

(٤) سبق تخريجه ص ٢١٩ من الرسالة .

(ه) كما في قوله صلى الله عليه وسلم: "المؤمن للمؤمن كالبنيان"، قال أبو موسى الأشعري راوي الحديث: "وشبّك بين أصابعه" خرّجه البخاري ومسلم . انظر ٢١/٨ من صحيح البخاري ، كتاب الأدب ، باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضا ، ١٩٩٩/٤ من صحيح مسلم ، كتاب البرّ والصلة والآداب ، باب تراحم المؤمنين، وتعاطفهم، وتعاضدهم .

(٦) وهي: آية رقم ٦ من سورة المائدة ، قال تعالى : إياأيها الذين آمنوا إذا قمم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى

الكعبين ...} الآية . (٧) حيث توضأ صلى الله عليه وسلم بمحضر من الصحابة ، وعلمهم الوضوء عمليا . انظر في ذلك، وكيفية وضوئه صلى الله عليه وسلم كلا من : =

⁽۱) الحديث خرّج الشيخان وأحمد وأهل السن عن عائشة رضي الله عنها، وغيرها . انظر : ٢٧٨/١ من صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب إنما جعل الإمام اليؤتم به ، ٢٠٨/١ من صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب ائتمام المأموم بالإمام ، ٢٣٠/٢ من مسند عائشة رضي الله عنها، وغيرها ، ١٩٤١ من سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب الإمام يصلي من قعود ، ٢/٤٤١ من سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب الإمام يصلي من قعود ، ٢/٤٤١ من سنن الترمذي ، أبواب الصلاة ، باب ماجاء إذا صلى الإمام قاعداً فصلوا قعودا ، ٢٧/٧ من سنن النسائي ، كتاب الإمامة ، باب عبادرة الإمام ، ٢٢٦٢ من سنن ابن ماجه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا ، ٢/١٢٢ من سنن البيهقي ، كتاب الصلاة ، باب إلاشارة فيما ينوبه في ضلاته ، ٢٦١/٢ من سنن البيهقي ، كتاب الصلاة ، باب فيمن يصلي خلف الإمام ، والإمام جالس .

بدلالة (١)بنفسه

وهذا يتحقّق بشيء حقّقناه لهم ، وهو أن الإباحة إذن وإطلاق على مذاهب الناس كلهم (٢)، سوى من قال : "ليس لنا فعل مباح" ، وهو الكعبيّ (٣).

= ١٠٨٧-٨٩ من صحيح البخاري ، كتاب الوضوء ، باب إسباغ الوضوء ومابعده ، ١٠٤/١ من صحيح مسلم ، كتاب الطهارة ، باب صفة الوضوء وكماله ، ١٤٤/٤ من صند أحمد ، مسند عائشة وغيرها رضي الله عنهما ، باب وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، ٢٦/١ من سنن أبي داود ، كتاب الطهارة ، باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، ١٧/١ من سنن الترمذي ، أبواب الوضوء ، باب وضوء النبي صلى الله عليه وسلم كيف كان؟ ، ١١/١ ومابعدها من سنن النسائي ، كتاب الطهارة ، باب التسمية عند الوضوء ، ١٣٧/١ من سنن ابن ماجه ، كتاب الطهارة وسننها ، باب الرجل يستعين على وضوئه ، ٢٦/١ من صحيح ابن خزيمة ، جماع أبواب الوضوء وسننه ، باب ... وصفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم .

وانظر : ٰ۱/۸۹/۱ من فتح الباري ، كتاب الوضوء ، ۱۱۰،۱۰۵/۳ مـن مسلم بشـرح النووي ، كتاب الطهارة ، ٥٦/١ من التلخيص الحبير ، باب الوضوء .

(١) هكذا في الأصل، ولو قال: "ليس دالا بنفسه" لكان أولى.

(٢) انظر في تعريف إلاباحة :

من تيمير التحرير ، ص٧١ من شرح تنقيح الفصول ، ٨٣/١ من المحلي على جمع الجوامع ، ١٦٣/١ من المستصفى ، ١٢٣/١ من الإحكام ،

، ١٦٧/١ من العدة ، ١٦٧/١ من التمهيد ، ص ٣٧ من الروضة ، ص ٧٧٥

من المسودة ، ٢٢٢/١ من شرح الكوكب ، ص٦ من إرشاد الفحول .

(٣) هـو: أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكُعْبِي البلَّخي ، من كبار أغة المعتزلة ، وشيخ طائفة منهم تسمّى: "الكَعْبِيّة" نسبة إليه ، له آراء مشهورة في علمي الكلام والأصول ، وله مصنفات فيهما ، توفي سنة ٣١٧ه ، وقيل: سنة ٣١٩ه .

انظر في ترجمته: ٢٥/٣ من وفيات الأعيان ، ٢٨١/٢ من شذرات الذهب . وانظر مذهبه والردّ عليه : ٢٢٦/٢ من تيسير التحرير ، ١١٤/١ من فواتح الرحموت ، ٢/٣ من العضد على ابن الحاجب ، ٢٤/١ من المستصفى ، ١٢٤/١ من الإحكام للآمدي ، ص ٦٥ من المسودة .

وقد أجمع أهل الإثبات للإباحة أن ذلك لا يحصل إلا بإذن سمعي (١)، ولاسمع بالإذن لنا في فعل ، مثل مافعله صلى الله عليه وسلم .

وأما الندب : فهو نوع استدعاء وحث ، من غير حتم ، وهو استدعاء على صفة ، والفاعل إذا لم يكن $[L]^{(7)}$ فعله إشارة مفهومة تعطي الاستدعاء ، كان صورة فعله $[a_1^{\pm}]^{(7)}$ من هيئاته $[T]^{(7)}$ منه تلك الهيئة باكتسابه لها . باستدعاء غيره ، وهو الأعلى الطالب منه تلك الهيئة باكتسابه لها .

فأما أن تقع استدعاء وطلباً لمثلها من غيره : فليس ذلك وضعاً ولاعرفاً ، وإنما تصير الأفعال كالاستدعاء إذا عُلَق الأمر الصريح عليها (٤).

فقيل:

إذا أنا قمت فصل ، وإذا قعدت فتصدّق ، أو إذا قمت فقم ، وإذا قعدت فاقعد.

فأما وجود صورة صامتة فمِنْ أيّ وجه تكون استدعاءً؟ >

وأما الوجوب: فأبعد، فيمتنع من حيث امتنع الندب، لأن في الإيجاب طلباً واستدعاءً وزيادة هي: الحتم.

ع فاذا امتنع حصول الاستدعاء بمجرّد الندب من صورة الفعل ، فأولى أن يتنع الاستدعاء الحتمُ الواجب .

وإذا لم تعط الصورة حكماً من الفعل لغير الفاعل صلى الله عليه وسلم جئنا إلى حكم الفعل في حقّه ، فوجدناه متردداً بين أن يكون وجد منه امتثالاً لأمر ندب ، أو لأمر إيجاب ، أو فعله ابتداءً من نفسه ، فلاطريق إلى

⁽١) انظر المراجع السابقة في الصفحة قبله *التعليق رقم (٢) في تعريف الإباحة ، و في بيان* مذهب الكعبي *الوالرد عليه* .

⁽٢) في الأصل: "فعله "وماأثبته أسلم للسياق .

⁽٣) في الأصل: "هبه من هباته "، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٤) انظر شيئاً من ذلك مختصرا : ص٦٤٦ من التبصرة ، ٧٤٨/٣ من العدة ، ٣١٩/٢ من التمهيد .

القول بأنه أمر لنا لأجل ماذكرنا من عدم الاستدعاء ، وتردّد الفعل ، لو ثبت أنه مستدعى منه صلى الله عليه وسلم ، فضلاً عن أن يكون موجبا ، فلم يبق إلا الوقف (١).

فيقال :

إِنكُم لُو خَطْمُ الاستدعاء لوجدتوه في كتابِ الله تعالى: "[و]اتبعُوه "(٢)، {لَقُدُ كَانَ لَكُمْ مِفِي رَسُولَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اله

الحاصل منه : أنكم [۲۰۱/ب]لاينبغي أن تخرجوا من مجلسه وهو جالس إلا بإذنه (٦).

فهذا سمع يعطى وجوب اتباعه في أفعاله وأقواله.

فإن لم يكن في صورة فعله استدعاء ولاطلـ[ب] (٧)كان الطلب من هذه الآي أن نأتي بمثل مايأتي به من التعبدات .

والاستدعاء المطلق يقتضي الإيجاب ، فهذا يعطي مرادنا من الإيجاب (٨).

وأما قولكم :

⁽۱) انظر ص ۲٤٦.۲٤٤ من التبصرة .

⁽٢) آية رقم ١٥٨ من سورة الأعراف ، وفي الأصل: كتبت بالفاء، والصحيح ماأثبته .

⁽٣) آية رقم ٢١ من سورة الأحزاب .

⁽٤) آية رقم ٦٣ من سورة النور .

⁽٥) آية رقم ٦٣ من سورة النور ، ولو قدّم هذه الآية على التي قبلها لكان أولى تمثياً مع سياق الآية، هكذا: "قد يعلم الله الذين يتسلّلون منكم لو اذا ، فليحذر الذين يخالفون عن أمره ... "الآية .

⁽٦) سبق ذلك ، والتعليق عليه ص ٦٣٧ من الرسالة .

⁽٧) في الأصل: "ولاطلبا"، والصواب الرفع كما أثبته .

⁽۸) انظر ص777 ومابعدها من الرسالة .

ليس في الفعل إِباحة ، فليس كما ذكرتم أيضا ، لأنه لما قامت الدلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم لايخالفِ عند من قال: بعصمته (١)، ولا يُقرّ على الخطِّأُ عند الكافَّة إِن بدرت منه خطيئة (٢)، كان أقل الأحوال [ل]فعله (٣) إلاباحة، دون الحظر (٤).

و يجري قوله تعالى : "[وا](٥) تَبِعُوه " مجرى قوله : إذا قام فقوموا، وإذا قعد فاقعدواً ، وإذا صلَّىٰ فصلُّوا ، وإن أحرم فأجرموا، وإن حلَّ فأحلُّوا . وأما امتناعُ [ترك](٦)فعله ، [فُلـ]قـوله (٧): "خُذُوا ُعنَى" ، و"صلُّوا

مسألة العصمة: من مسائل الاعتقاد ، والأصوليون يوردونها في الحديث عن السنة وحجيتها ، والأفعال ودلالتها ، لتوقّف الحجّية والدلالة على عصمة النبي صلى الله

وللاستزادة من ذلك يراجع: ٢٠/٣ من تيسير التحرير، ٩٧/٢ من فواتح الـرحموت ، ٢٢/٢ مـن العضد على ابن الحاجب،وحاشية الجرجاني والتفتـازاني ، ٩٥/٢ من حاشية البناني على جمع الجوامع ، ١٦٩/٤ من البحر المحيط ، ١٦٧/٣ من شرح الكوكب المنير ، ص ٣٤ من إرشاد الفحول .

انظر : ١٤/٢ من التوضيح على التنقيح ، ١٧٠-١٧١ من البحر المحيط ، ص١٩٠ من المسودة ، ١٧٢/٣ من شرح الكوكب ، ص٣٥ من إرشاد الفحول . وانظر في مبحث العصمة ٢٣٠/٢ من كتاب "الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى" للقاضى رعياض ، تحقيق محمد أمين قرّة على، وزملائه ، ط/مكتبة الفارابي، ومؤسسة علوم القرآن ، دمشق .

وانظر ١٢٦/١ من الخصائص الكبرى للسيوطي .

وانظر ٢٨٩/١٠ ومابعدها من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية .

في الأصل: "نعله"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته . (r)

-انظر في الرد على شبهة أهل الوقف ٧٤٨/٣-٧٤٩ من العدة . (ξ)

في الأُصَل: "فاتبعوه"، والصواب ماأثبته، تمشياً مافي المصحف، في آية رقم ١٥٨ من (٥) سُورة الأعراف ، أما آية : فاتبعوه ": فهي عائدة إلى الكتاب، كما في آية رقم ١٥٣ من سورة الأنعام .

(r)

هذه إضافة ليستقيم السياق . في الأصل: "فقوله"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته . (γ) كما رأيتموني أصلي"، $[e]^{(1)}$ قد يكون تأكيداً في البيان، كما أكد القول بالفعل ، فقال : "الشهر تسع وعشرون"، ثم قال : "الشهر هكذا وهكذا"(7)، وأشار بأصابعه، وقال ماقال، وشبّك بين أصابعه(7).

فإن قيل

هَذَا إِنْمَا يَكُونَ إِنْ كَانَ هُو وَأُمَّتُهُ مِتْسَاوِيَيْنَ (٤) فِي الْمُصَالِحِ .

فأما إذا كان له أصلح يخصه $[i-1]^{(0)}$ لا يكون $[i-1]^{(7)}$ من أمته مشاركاً له في ذلك ، وكان على المخالفة لهم، $[i-1]^{(7)}$ لم يجز أن يكون الأمر له أمراً لهم ، ولا الإباحة له إباحة لهم (Λ) .

فيقال :

إِن التكليف عم الجماعة ، وخص قوماً دون قوم بأشياء ، بدلائل خاصة ، وإلا فالماواة [هي] (٩) الأصل ، حيث قال الله تعالى للكل : "واتبعوه "(١٠)، وقال [٢٠٢/أ]هو صلى الله عليه وسلم : "أَمْرِي للواحد ،

⁽١) في الأصل بالفاء، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٢) سبق تخريجه ص٢١٩ من الرسالة .

⁽٣) سبق تخريجه ص^{٢٤٩}من الرسالة .

⁽٤) مكذا في الأصل، على أن المراد به الرسول صلى الله عليه وسلم وأمت ، لكن لو قال: "متاوين" لكان أولى الأن المراد الجمع .

⁽٥) هذه إضافة لوجود أمّا، لأن الفاء تدخل في جواب أماً.

⁽٦) في الأُصل: "أَحداً" بالنصب، والصحيح الرفَع كما أثبته .

⁽٧) في الأصل: "لم"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٨) انظر : ٣٢٠/٣ من العدة ، ٣٢٠/٣ من التمهيد .

⁽٩) في الأصل "في" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽١٠) انظر ص٦٥٣ من الرسالة ، تعليق رقم (٥) .

أمري للجماعة "(١)، "أمري [لامرأة] (Υ) أمري لألف امرأة " (Υ) .

والإيجاب هو الأصل إلا أن تأتي دلالة تصرف اللفظ عن ظاهره. والدليل عليه: أنه لايتعبد من قبل نفسه ، بل باستدعاء وطلب. والأصل مع عدم العلم بقرينة: الوجوب (٤).

وقال بعض أهل العلم : "النبيّ صلى الله عليه وسلم في الأمة للاتبّاع له

(١) هكذا أورده المصنف بلفظ "أمري" والمعروف في كتب الأصول والتخريج : حكمي على الواحد حكمي على الجماعة" ، وكلا اللفظين: لاأصل له ،كما قاله جمع من الحفاظ منهم: المزي والذهبي .

وقال الحافظ العراقي: "ليس له أصل ، وسئل عنه المزي والمندمي فأنكراه". وقال الحافظ العراقي: "ليس له أصل" ، وكذا قال العجلوني في كشف الخفاء . انظر : ص ٢٩٣ من تخريج أحاديث المنهاج للحافظ العراقي رحمه الله ، تحقيق صبحي المائرائي ، ص ١٩٢ من المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألمنة ، ط/١ ، ١٣٩٩ه ، بيروت ، ٢٦٤/١ من كشف الخفاء للعجلوني .

(٢) في الأصل: "للمرأة"، والصواب ماأثبته ، ويدل عليه ماسأورده في الحاشية بعده .

والدارقطني وابن حبّان في صحيحه في قصة بيعة النساء ، فعن أميمة بنت رقيقة والدارقطني وابن حبّان في صحيحه في قصة بيعة النساء ، فعن أميمة بنت رقيقة قالت: بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسوة ، فقلت يارسول الله: بايعنا وأطقتن "، قلت : "الله ورسوله أرحم منا بأنفسنا "، فقلت يارسول الله: بايعنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنا قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة " وهذا لفظ الترمذي ، ولفظ النسائي : مأقولي لامرأة واحدة إلا كقولي لمائة امرأة ". انظر : ٢٥٠/٢ من موطأ مالك ، كتاب البيعة ، ٢٧٧٣ من مسند أحمد ، مسند أميمة بنت رقيقة رضى الله عنها ، ١٤٩٧٧ من سنن النسائي ، كتاب البيعة ، باب بيعة النساء ، ١٤٩٧ من سنن النائي ، كتاب البيعة ، باب بيعة النساء ، ١٤٦٢ من سنن الدارقطني ، كتاب النوادر ، ص ٣٤ من موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبّان للحافظ الهيشمي ، كتاب إلايمان ، باب بيعة النساء .

وانظر ٣٦٤/١ من كشف الخفاء للعجلوني .

(٤) انظر ٧٤٧-٧٤٤ من العدة .

كالكعبة للاستقبال لها ، وهي للكلّ إلا من أُخرج بدلالة العذر"(١).

كذلك النبي صلى الله عليه وسلم للاتباع ، في قوله استجابة ، وفي قوله اقتداءً ، إلا مأخُصَّ به دون أمته بدلالة (٢).

فإن قيل :

لُو كان مايفعله واجباً لم يَخْلُ أن يكون واجباً عليه خاصة ، أو واجباً علينا وعليه ، فإن كان واجباً علينا وعليه ، وتشاغل بفعله ، ولم يبلّغنا الصيغة التي أو جبت فما بلّغ ، وحاشاه مع قوله [تعالى] له : {بَلْغُ مَا أُنْزِلَ وَاللَّكَ مِنْ رَبّكَ ، وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلّغْتَ رِسَالَتَهُ } (٣).

وان كان هذا الفعل هو:بلاغه فقد قصر ، حيث أبدل الصيخ والأقوال التي تعطي المعاني مكشوفة بألفاظ مفهومة [ب] (٤) صورة فعل لايعطي سوى المشاهدة لها (٥)، ولايعرب عن شيء مفهوم ، ولامعني معقول . والباري قال له : {لتبيّنَ لِلنّاسِ مَانَزُلَ إِلَيْهِمْ } (٢)، فأمره ببيان الألفاظ الغامضة ، ومافيه نوع خفاء بالبيان ، والجملة بالتفير ، والمختلف ظاهره بالجمع ، إلى أشباه ذلك .

⁽¹⁾ أورد شيئاً من ذلك الإمام ابن القيم في زاد المعاد ٢٩/١ في بيان حاجة الناس إلى بعثة الرسل وضرورتهم إلى الاتباع . ومشل هذا موجود في الكتب الخاصة بشمائله وسيرته صلى الله عليه وسلم مثل كتاب الشمائل للترمذي ، والشفا للقاضي عياض ، والخصائص الكبرى للسيوطي ، ونحو ها .

⁽٢) انظر ٧٤٤/٣ من العدة .

⁽٣) آية رقم ٦٧ من سورة المائدة .

⁽٤) في الأصل مكذا: "مصوره"، والصواب ماأثبته.

⁽ه) هكذا في الأصل ، وعليه فالإشارة في قوله: "لها "تعود إلى صورة الفعل ، ولو قال : "له "لكان أولى بلا يدل عليه السياق في قوله: "لا يعطي "، واللحاق في قوله: "ولا يُعرب " .

⁽٦) آية رقم ٤٤ من سورة النحل .

فكيف يحسن مع هذا أن ينزل إليه صيغة تقتضي الإيجاب ، أو الندب أو الإباحة ، فيعدل عن تلك الصيغة إلى صورة فعل لم توضع للإفهام ولاالبيان؟ ،

فإذا لم يكن فيها إيجاب (٢٠٢/ب) وهو ما ادعيتموه ، و لا استدعاء ، و لا إطلاق وإباحة لم يكن لنا سوى الوقف (١) إلى أن يأتي البيان مَن المخاطَب به؟ و كيف الخطاب؟ لئلا يُنسب النبي صلى الله عليه وسلم إلى ما لا يليق به ، من التقصير في البيان و البلاغ المأمور بهما بنص القرآن الكريم ، وهو قوله من التقصير في البيان و البلاغ المأمور بهما بنص القرآن الكريم ، وهو قوله [تعالى] : { بَلَّغ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُ مِنْ رَبِّكُ } (٢) ، { لِتُبُيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِلَ إِلَيْكُ مِنْ رَبِّك } (٢) .

فيقال:

لابيان أوضح ولاأبين من الأمر باتباعه والتأسي به ، والبيان الذي أمر به تارة كان بفعله ، وتارة بقوله .

ولهذا أشار إليه بالبيان بالفعل ، حيث نزل جبريل فصلّى به عند البيت ، وبيّن له المناسك (٦)، وبين هو البيت ، وبيّن له المناسك (٦)، وبين هو

ومنها: ماعلم جبريل من أمور الإسلام والإيمان والإحمان والساعة وأماراتها، فقال عند انصراف : "هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم" ، خرجه مسلم وأحمد وأهل السنن عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه . =

⁽١) انظر : ص ٢٤٣ من التبصرة ، ٣١٩/٢ من التمهيد .

⁽٢) آية رقم ٧٦ من سورة المائدة .

⁽٣) آية رقم ٤٤ من سورة النحل .

⁽٤) سبق تخريجه ص ٧٧٥ من الرسالة .

⁽ه) في الأصل: "وينزل"، والمتمشي مع صحة السياق واللحاق ماأثبته.

⁽٦) نزول جبريل عليه السلام لبيان بعض الأعمال جاء في عدة أحوال ، منها : بيانه للصلاة ، ومنها: ماأورده المؤلف هنا من بيان المناسك ، ومن أعمالها:التلبية ورفع الصوت بها للرجال ،كما في حديث عند مالك والشافعي وأحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث خلاد بن السائب عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي فيرفعوا أصواتهم بالتلبية" ، قال الترمذي حديث صحيح ، انظر ٢٣٩/٢ من التلخيص الحبير لابن حجر ، باب سُنَ الإحرام .

لأمته كما بين له ، فقال للسائل صلى الله عليه وسلم : "صل معنا"(١). ورفع إناءه وشرب في مسيره في رمضان (٢)، حيان [(٣)بلغ كُراع الْغَمِيم (٤)، وطاف على البعير مبيّناً للطواف (٥)، وتوضأ بمحْضَر من

انظر ٢٦/١ من صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب الإيمان والإسلام والإحسان ، ١ ٢٨،٢٧/١ من مسند أحمد ، مسند عمر رضي الله عنه ، ٢٢٤/٤ من سنن أبي داود ، كتاب السنة ، باب في القدر ، ٥/٨ من سنن الترمذي ، كتاب إلايمان ، باب ماجاء في وصف جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم الإيمان وإلاسلام ، ٢٢/١ من سنن ابن ماجه ، المقدمة ، باب في الإيمان .

ولم أقف على نصِّ خاص في تعليم جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم أحكام مناسك الحج بالتفصيل المعروف ، والله أعلم .

(١) سبق تخريجه ، انظر ص٧٤ه من الرسالة .

(٢) أخرجه ملم وأهل السنن عن جابر رضى الله عنه .

انظر: ٢/٥٥/٢ من صحيح مسلم ، كتاب الصيام ، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر ...الخ ، ٨٩/٣ من سنن الترمذي ، كتاب الصوم ، باب ماجاء في كراهية الصوم في السفر ، ٢٤١/٤ من سنن البيهقي ، كتاب الصيام ، باب تأكيد الفطر في السفر .

وانظر : ٢٠٣/٢ من التلخيص الحبير ، كتاب الصيام ، ٤/٧٥ مـن إرواء الغليل ، كتاب الصيام .

(٣) في الأصل: "حيث "، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته ِ.

(ُ) الْكُرَاع : بضم الكاف ، آخره عين مهملة ، هو : طُرَف الشيء ، وكُراع الأرض : ناحيتها ، ويطلق الكُراع على ماسال من أنف الجبل أو الحرة . وكُراع العَميم : موضع بناحية الحجاز بين مكة والمدينة ، وهـو واد أمام عُـفان بثمانية أميال ، وهذا الكُراع: جبل أسود في طرف الحرة يمتد إليه ، وله خبر في ذكر أجا وسلمى .

انظر : ٤٣/٤ من معجم البلدان لياقوت الحموي ، باب الكاف والراء ومايليهما. (٥) طوافه صلى الله عليه وسلم على البعير ثابت في السنة في الصحيحين والسنن وغيرها ، عن ابن عباس رضي الله عنهما .

انظر : ٢٩٥/٢ من صحيح البخاري ، كتاب الحج ، باب استلام الركن بالمحجن ، ٢٦٠/٢ من صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب جواز الطواف على بعير وغيره ، ٢٦٦/٢ من سنن أبي داود ، كتاب المناسك ، باب الطواف الواجب ، ٢١٨/٣ من سنن الترمذي ، كتاب الحج ، باب ماجاء في الطواف راكبا ، ٢٢٤/٥ من سنن =

أصحابه (١)، فلما بين له الملك (٢)قولاً تارة ، وفعلاً تارة أخرى ، بين هو لأمته بالطريقين، تارة قولا ، وتارة فعلا ، وصار للأمة في سائر الأفعال والأقوال كالإمام في الصلاة للمأمومين ، إن ركع ركعوا ، وإن سجد سجدوا ، وإن صلى قائماً (٣٠٦/أأو قاعداً صلوا خلفه قياماً [أو] (٣)قعودا ، وإن سجد للمهو سجدوا ، وإن كان سبب السهو لم يعلموا به ، كل ذلك لكونه قدوة، وهم أَتْباعُه (٤).

ومما تعلق به بعض أهل الوقف (٥): أن النبيّ صلى الله عليه وسلم يجوز عليه الصغائر والخطأ .

ودلائل ذلك معلومة ، والعتبي عليه من القرآن مسموعة (٦)، فلانأمن

النسائي ، كتاب مناسك الحج ، باب الطواف بالبيت على الراحلة ، ٩٨٢/٢ من سنن ابن ماجه ، كتاب المناسك ، باب من استلم الركن بمحْجَنه . وانظر ٢٤٥/٢ من التلخيص الحبير ، كتاب الحج ، باب دخول مكة وبقية أعمال الحج إلى آخرها .

⁽١) سبق تخريجه ص ٦٤٩-٢٥٠ من الرسالة .

⁽٢) وهـو: جبريل عليه السلام، حيث بين له مواقيت الصلاة وكيفيتها، وبعـض أحكام المناسك، وقد سبق بيانه وتخريجه ص٢٥٧ من الرسالة .

⁽٣) هذه إضافة تقتضيها صحة السياق .

⁽٤) انظر ٣/٨٤٧-٤٤٧ من العدة .

⁽٥) منهم: أبو الحسن التميمي من الحنابلة .

انظر : ٧٤٨-٨٤٧/٣ من العدة ، ٣٢١/٢ من التمهيد .

⁽٦) كما في قوله تعالى : {ماكان لنبي أن يكون له أسرى حتى يُتخب في الأرض} آية رقم ٦٧ من سورة الأنفال ، وذلك عتاب من الله له في قصّة فداء أهل بدر، وكذلك قوله تعالى في المتخلفين عن غزوة تبوك : {عفا الله عنك لم أذنت لهم} آية رقم ٣٤ من سورة التوبة ، وقوله : {عبس وتولى أن جاء الأعمى} . والأدلة على ذلك كثيرة .

انظر في جواز الخطأ عليه وعلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كلاً من :

٣/ ٧٤٨ من العدة ، ٣٢١/٣ -٣٢٢ من التمهيد .

وانطر: ٢٠٢/٢-٣٨٥ من الشِّفا للقاضي عياض ، ٢٠٢/٢ من الخصائص الكبرى) . للسيوطي .

أن نتبعه في شيء من هذه الأفعال ، فنكون مخطئين أو عاصين .

و يُضَم إلى ذلك اعتقاد الوجوب ، فيكون ذلك أطم وأدهى ، فلا يُخلّصنا من ذلك الخطر إلا الوقف إلى أن تأتى [ل](١)ذلك دلالة تكشف عن حقيقة الحال .

ومثال ذلك : استغفاره لِأُمّه وعُمّه مع الشرك (٢)، فنستغفر نحن للمشركين (٣).

فيقال :

لا يمتنع مع هذه الحال $(أن)^{\binom{2}{3}}$ تكلي [L] ونا $(3)^{\binom{3}{3}}$ تكلي المناعة ، وإن كان فيه [L] وخطأ استُدرك بالرجوع عنه ، ولسنا بأوفى منه ، ولا يصوننا الباري عما لم [L] منه $(2)^{\frac{3}{3}}$ عنه .

(١) في الأصل: "ذلك"، وإضافة اللام تقتضيها صحة السياق.

(٣) انظر في مذهب أبي الحسن التميمي، وأدلته، والرد عليه : 7/7 من العدة ، 7/7 من التمهيد .

(٤) هذه مكتوبة في هامش المخطوط، ولعلها استدراك من الناسخ .

(٥) في الأصل: "تكلفنا"، والصواب ماأثبته.

(٦) في الأصل: "سبوا"، وهو لحن ظاهر، والصواب ماأثبته .

(٧) في الأصل: "نصنه"، والصواب المتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٢) كَان النبي صلى الله عليه وسلم يستغفر ,لأمّة ولعمّه أبي طالب حتى نبي عن ذلك بقوله تعالى : {ماكان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربيا من بعد ماتبين لهم أنهم أصحاب الجحيم } آية رقم ١١٣ من سورة التوبة . انظر : ٢/١٣٠ من صحيح البخاري ، ماجاء في تفسير القرآن ، ٢٧١/٢ من صحيح مسلم ، كتاب الجنائز ، باب استئذان النبي ربّه في زيارة قبر أمّة ، ٢/١٤٤ من مسند أحمد ، ٢١٤/٢ من سنن أبي داود ، كتاب الجنائز ، ٤/٠٠ من سنن النسائي ، كتاب الجنائز ، باب النبي عن الاستغفار للمشركين ، ١/١٠٥ من سنن ابن ماجه ، كتاب الجنائز ، ٢/٣٣ من المستدرك ، كتاب التفسير ، وانظر ٢/٣٣٣ من تفسير ابن كثير .

فاذا جاز أن [يـ]ؤخِر (١)عنه البيان ، ويمكن من تلاوته الشيطان ، ثم ينسخ [مـ]ايلقيـه (٢)الشيطان ، و[يـ](٣)بيّن لـه الخطأ ليرجع عما وقع منه بالخطأ والنسيان جاز أن نكلّف اتباعه على ماكان .

ألا ترى أن أقواله أيضاً لم تسلم من ذلك ، والأعُصِم فيهامن زلة وخطأ (٤).

وقد صلّىٰ فقصر من الركعات ، وعاد فأتم ، وسجد للسهو (0) ، وندم على الفداء بعد أن وجب على أصحابه الاتباع في ذلك (7)[7/ب]فلما لم يمنع هذًا التجويز عن اتباعه في أقواله ، لمن يمنع اتباعه في أفعاله ، والله أعلم (7).

(١) في الأصل: "نوخر" بالنون ، والصواب ماأثبته بالياء .

- (٢) قَالَ تَعَالَى : {ومَاأُرَسِلْنَامِنَ قَبْلُكُ مِنْ رَسُولُ وَلاَنِي إِلاَ إِذَا تَنَى أَلْقَى الشَيْطَانُ فِي أَمْنَيْتُ فَيْنَسِخُ اللهُ مَايُلِقِي الشَيْطَانُ ثَمْ يُحْكُمُ اللهُ آيَاتُهُ، والله عليم حكيم } آية رقم ٢٥ من سورة الحج ، وفي الأصل كُتبتُ : "بما يلقيه الشيطان "، والصواب ماأثبته . وانظر تفسيرها ٢٢٩/٣ من تفسير ابن كثير .
 - (٣) أَفِي الأصل: "وبين"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .
 - (٤) انظر ماسبق بيانه في مسألة العصمة ص ١٥٣ من الرسالة .
- (ه) ثبت ذلك في السنة عند مسلم وأحمد وأهل السنن في قصة ذي اليدين المشهورة وغيرها .

انظر: ١٨/١ من صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب تسبيح الرجل وتصفيق المرأة إذا نابهما شيء في الصلاة، ٤٤١،٤٢٧/٤ من مسند أحمد رحمه الله، ١٣٥/٢ من سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب السهو في السجدتين، ١٣٥/٢ من سنن الترمذي، أبواب الصلاة، باب السهو، ١٨٣/١ من سنن النسائي، كتاب الصلاة باب الصلاة باب الصلاة ، باب الصلاة ، باب الصلاة ، باب ماجه، كتاب الصلاة ، باب سجود السهو، ١٣٥/٢ من سنن البيهقي، كتاب الصلاة ، باب سجود السهو، ١٢٥/٣ من البيهقي، كتاب الصلاة ، باب سجود السهو، ٢/٣ من التلخيص الحبير، باب سجود السهو، ١١٢٨/٢ من إرواء الغليل، كتاب الصلاة ، باب سجود السهو.

- (٦) سبق تخریجه ، انظر ص ٩٢٥ من الرسالة .
- (٧) انظر في مذهب أهل الوقف،وشبههم،والجواب عنها،كلاً من : ص ٢٤٣ من التبصرة ، ١٧٤/١-١٧٨ من الإحكام للآمدي ، ٣/٤٨-٧٤٩ من العدة ، ٣/٣١٣-٣٢٢ من التمهيد ، ص ١٩٣،١٨٩ من المسودة ، ص ٣٨ من إرشاد الفحول .

[الردّ على القائلين بأن أفعاله صلى الله عليه وسلم دالة على الإباحة، في حقه وحق أمّته] ((فصل))

وأما القائلون بالإباحة : فإن أراد[وا](١)به الإذن السمعي من الله [تعالى] لنا في اتباع مثل الأفعال التي يفعلها النبي صلى الله عليه وسلم ، فذلك باطل ، لأنه لم يرد سمع بأني قد أَبَحْتَكم وأطلَّقْتكُم في فعل مثل فعله صلى الله عليه وسلم .

وإن أراد[وا](٢) بقوله: إنها على الإباحة : أن مثلها ليس بمحظور (علينا) (٣)، وأنها تفعل على حكم العقبل، فذلك صحيح، إلا أن َ ينقل (٤)عن حكمه سمع (٥)، وقد بيّنا ذلك (٦).

على أن الإباحة لاتقع إلا موقع الحظّر ، وذلك في غير العبادات ، مثل الأكل ، والشرب ، واللّبس ، والجماع .

فأما التعبدات : فلاتقع إلا بالاستدعاء ، لأنها لاتقع رياءً ، ولاحاجة ، و لاعادة.

فأوّل مراتبها وأقل مناصبها: الندب والاستحباب ، دون التخلية والإطلاق.

في الأصل: "أراد"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته بلفظ الجمع . (1)

⁽Y)

يَ انظر حاشية رقم (١) السابقة . هذه اللفظة كُتبتْ في الهامش الأيمن من المخطوط ، ولعلها استدراك من الناسخ . (τ)

في الأصل: "قل"، والصواب ماأثبته. (٤)

والمراد:أن ينقبل عن الحكم العقلي حكم شرعي (سمعى)، فيؤخذ بالسمعي بلأنه (0) مقدّم على العقلي .

انظر شيئاً من ذلك عند ذكر الأدلة السمعية على أن أفعاله صلى الله عليه وسلم (7)محمولة على الوجوب، ص ٦٢٢ من الرسالة .

ولايبتدأ بها المكلف في الشرع الا بالاستدعاء والطلب ، والاستعباد والامتحان .

فأما أن تقع على سبيل الاطلاق فلا ، لأنها مقيدة (١)عن دواعى النفوس ، ومعدول بالمتعبد بها عن سمت العادة .

وماكان بهذه الصفة لم يجز أن يكون فعله اباحة واطلاقا ، بخلاف ما قيل النفوس اليه ، وتقوم به ، فأن أول وهلات الانعام به الاطلاق فى تناوله ، والمتعة به(7).

⁽١) هكذا في الأصل "ولو قال بعيدة عن هوى النفوس" لكان له وجه صحيح.

⁽۲) انظر الرد على القائلين بحمل الأفعال على الاباحة فى كل من : ص ٢٤٤-٢٤٥ من التبصرة ، ٧٤٥/٣-٧٤٩ من العدة ، ٣١٩/٣-٣٦٩ من التمهيد . وذلك فى معرض الرد على القائلين بالندب والانتصار للـوجوب كما ذهب اليه أبو يعلى أو اختيار التوقف كما ذهب اليه الشيرازى وأبو الخطاب .

[شبه القائلين بحمل أفعال النبي صلى الله عليه وسلم على الندب، في حقّه وحق أمّته] على الندب، في حقّه وحق أمّته] ((فصل))

في شبه الحاملين لأفعاله صلى الله عليه وسلم على الندب، دون الإيجاب: فمن ذلك قولهم:

إن الله تعالى جعل التأسي بأفعال رسوله [صلى الله عليه وسلم] حَسنَة (١) فقال [تعالى] : {لَقَدُ كَانَ لَكُمْ رَفْسِ رَسُولِ اللّهِ أَسْوَة " حَسَنَةً {(٢) [٢٠٤/أ]ولم [يقرن] (٣) ذلك بلفظ إيجاب ، بأن يقول : عليكم ، ولا [توعد] (٤) على ترك التأسي .

[فدل تحسينه] (0) له ، ومدحه عليه على الندب ، لأن الندب هو: الذي (7) يثاب على فعله و لا يعاقب على تركه (7).

ومن ذلك: أن الندب أدنى المراتب في باب الاستدعاء والطلب والتقرّب ، وأدنى طرق الاستدعاء [لل]فعل (٧) إخلاء صيغة له ، ولايصر عبالطلب كما يصرّح القول ، فوجب ألا يُرتقىٰ فيه إلى الإيجاب ، وهو الأعلى إلا بدلالة ، لأنه هو المتيقّن ، فصار كلفظ الجمع ، يُحمل على أدنىٰ مراتب

⁽۱) انظر : ص ۲٤٣ من التبصرة ، ٧٤٥/٣ من العدة .

⁽٢) آية رقم ٢١ من سورة الأحزاب .

⁽٣) في الأصل: "يفرق"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٤) في الأصل: "تواعد"، والصواب ماأثبته .

⁽ه) في الأصل هكذا "فدل على تحسينه له ومدحه له على الندب" بتكرار حرف "على" مرتين، وحيث إن ذلك يسبب ركاكة في السياق حذفتُ الأولى ليصح السياق، كما أثبته.

⁽٦) سبق تعريف المندوب،وذكر المراجع في ذلك ص٦٣٨ من الرسالة .

⁽V) في الأصل: "الاستدعاء الفعل"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

الجمع (١) على خلاف الناس في قُدْره ، إما اثنان،أو ثلاثة لأنه اليقين (٢). ومن ذلك:أن المندوبات من أفعاله صلى الله عليه وسلم كانت الأكثر والأظهر من الواجبات ، فحُمِل فعله الذي [لادلالة] (٣) على وجوبه على عموم أفعاله ، وأكثرها وقوعاً منه ، وهو الندب (٤).

⁽١) سبق الحديث عن ذلك في مسألة أقل الجمع ، انظر ص ٢٧٥ من الرسالة .

⁽٢) انظر هذا الدليل مختصرًا في :

ص ٢٤٤ من التبصرة ، ٣٢٨/٢ من العدة ، ٣٢٨/٢ من التمهيد .

 ⁽٣) في الأصل: "لاداله "، والصواب ماأثبته .

⁽٤) انظر في شبه القائلين بالندب كلاً من :

ص ٢٤٣ من التبصرة ، ٧٤٤/٣-٧٤٧ من العدة .

[الإجابة عن شبه القائلين بحمل أفعاله صلى الله عليه وسلم على الندب] ((فصل))

في جمع الأجوبة (١):

أَمَا الآية (٢): فإنها دليل لنا (٣)، لأنها استدعاء منَّا الاتَّباع بلفظٍ مُطلَّق. وقرينة الاستحسان (٤) لاتحطّها عن الإيجاب ، لأن كل واجب حُسَن (٥). ولأنه قرنها بقوله : {لْمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهُ وَالْيَوْمُ الْآخِر}{(٦)، كما قالِ سِجِانه : {فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيُعْمَلُ عَمَلاً صَالَحًا } (٧)، ونص على مراده بهذه الآية بقوله في الآية الأخرى: {[وَا]تَبِعُوهُ }(٨).

وأما قولهم:

المتيقّن أدنى مراتب الأمر والقربة ، وهو الندب .

فيقابله أن الاحتياط: القول بالإيجاب الذي يدخل في طيّة[٢٠٤/ب] الندب ، والمخاطرة حمله على الأدنى ، فيفوت الإيجاب .

ومَن حمله على الندب : جوَّز الترك لاتّباعه في التعبّد ، وفي ذلك خطر وتغرير .

هذا الفصل مع أن المصنف رحمه الله خصصه للإجابة عن شبه القائلين بالندب ، (1)فإنه سيتبين للقارىء أنه أضاف فيه بعض الشبه، وأجاب عنها .

وهي قوله تعالى : [لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة } آية رقم ٢١ من (Y)سورة الأحزاب.

انظر ٧٤٥-٧٣٩/٣ من العدة . (r)

وهي قوله سبحانه: [أسوة حسنة]. (٤)

انظر : ٧٤٧/٣ من العدة ، ٣٢٩/٣ من التمهيد . (ه)

آية رقم ٢١ من سورة الأحزاب. (7)

آية رقم ١١٠ من سورة الكبف . (γ)

في الأصل كُتبتْ بالفاء، والصواب ماأثبته ، وهي آية رقم ١٥٨ من سورة الأعراف. (Y)

ولأن الحمل له على أعلى مراتب التعبّد حراسة للتأسّي المأمور به ، وفي التخيير إسقاط للتأسي .

ولهذا في باب القول لم يحمل على أقل مراتب التعبد والاستدعاء (١). وفارق الأقارير بالجمع والأمر به ؛ لأن مرتبة الجمع لاغاية لها ، فحمل على ماانحرس (٢)فيه الجمع . ومرتبة الأمر : الإيجاب الذي يحرس التأسيّ ، ولايسقطه (٣).

وأما قولهم:

إن الندب أكثر أفعاله فحملناه عليه لأنه العام المستدام ، فالإباحة أعم، وكان يجب أن نحمله على الإباحة كما قال بعض الأصوليين (٤).

على أن أقواله وأوامره بالندب كانت أكثر من أوامره بالإيجاب ، ولم يحمل مطلق أمره على الندب .

فإن منعوا في القول أيضاً دللنا بما دللنا به في مسألة الوجوب (٥). ولأن المجاز الذي كثر استعماله عم استعماله ، ولم يوجب ذلك أن يحمل إطلاقه على غير الحقيقة لأجل قلة استعمالها وكثرة استعمال المجاز (٦).

⁽۱) انظر : ۲۷۷۷ من العدة ، ۳۲۹/۲ من التمهيد .

⁽٢) المراد: ما يُحرس فيه الجمع ، على معنى : تُوَكِد فيه أنه جمع .

⁽٣) انظر الإجابة مختصرة في :

ص ٢٤٤ من التبصرة ، ٧٤٧/٣ من العدة ، ٣٢٩/٢ من التمهيد .

⁽٤) انظر ص٦٥٠ من الرسالة .

⁽٥) انظر ص٦٢٣،٦٢٢ من الرسالة .

⁽٦) انظر في الاجابة عن شبه القائلين بالندب كلاً من :

ص ٢٤٤ من التبصرة ، ٧٤٥/٣-٧٤٧ من العدة ، ٣٢٩/٢ من التمهيد . وخلاصة الإجابة عن شبهتهم: أنه لاعبرة بالكثرة في الاستعمال في حمل الأفعال على غير الوجوب .

[شبه أخرى للقائلين بنفي الوجوب في مسألة أفعاله صلى الله عليه وسلم على اختلاف مذاهبهم ، والإجابة عنها] (فصل))

جامع لشبه مَن نفل الوجوب مِمن قال منهم بالوقف والندب والإباحة:

فمنها: أن قالوا:

إنا لم نجعل صيغة الاستدعاء أمراً إلا برتبة في المستدعي بأن يكون أعلى ، ولم نقنع بمجرد الصيغة في حكمنا عليها بأنها أمر .

فوجب ألا نعطي صورة الفعل رتبة الإيجاب ، إلا بدلالة تدل على الوجه الذي خرج عليه الفعل .

فيقال : قد اعتبرنا الرتبة في الفاعل، وهي [٢٠٥] النبوة الموجبة للاقتداء والاتباع ، ثم خرج الفعل على وجه التعبد ، فإن ماخرج لاعلى وجه التعبد لم نقل بوجوبه ، بل بمجرد إباحته .

ومنها :

أن أفعاله أكثرها كانت مخفيّة مطويّة عن الأمة .

فلا يجوز أن يُجعل ماهذا سبيله كالنطق، الذي لا يجوز له كُتْمُه (١).

فما خفي منها قد كشف للتأسي به والاتباع له ،

تارة به ، مشل قوله في على الذي لايشاهد: "أما أنا فأحثو على رأسي ثلاث حثيات من ماء "(٢).

⁽١) انظر هذه الشبهة مختصرة ٧٤٦/٣ من العدة ، فقد أوردها أبو يعلى ضمن حجج القائلين بالندب .

⁽٢) سبق تخريجه ص٦٢٨ من الرسالة .

ومثل قوله لأمّ سَلَمة (١) لمّ سُئلت عن قُبلة الصائم : "هلاّ أخبرتيهم أنّي أُقبّل وأنا صائم "(٢).

ومثل قول عائشة لمّ اختلفوا في الإكسال والإنزال: "إذا الْتقلَىٰ الحتلفوا في الإكسال والإنزال: "إذا الْتقلَىٰ الحتلفان وجب الغُسل ، أنزل أو لم يُنزل ، فعلته أنا ورسول الله فاغتسلنا "(٣).

على أن النبي صلى الله عليه وسلم لايطوي من أفعاله إلا مالا يجعله على أن النبي صلى الله عليه وسلم لايطوي من أفعاله إلا مالا يجعله بمنزلة الأمر .

فأما مايستدعي به الاتباع : فلابد أن يظهره ، ولايطوي إلا النوافل النوافل المُخصّة (٤).

وهذا يعطى أن ماأظهره: الإيجاب ، إذا كان لايخفي إلا النوافل (٥). ولهذا قال في التراويح: "ولو خرجتُ الرابعة خِفت أن تُفرض عليكم "(٦).

ومنها قولهم:

⁽۱) سبقت ترجمتها ص۲۲٦ من الرسالة .

⁽٢) سبق تخريجه ص ٦٢٧ من الرسالة .

 ⁽٣) سبق تخريجه ص٦٣٠ من الرسالة .

⁽٤) هكذا في الأصل بتشديد الصاد ، والمراد مااختص به من النوافل . وتحتمل أن تكون "المحضة" بالضاد،لكن لما شدّد الصاد دل على المراد الأول .

⁽٥) انظر في الجواب على الشبهة مختصرا ٧٤٦/٣ من العدة .

⁽٦) الحديث خرجه الشيخان وأهل السنن بلفظ: "إلا أني خشيتُ أن تُفرض عليكم". انظر : ١١٣/٢ من صحيح البخاري ، باب التهجّد بالليل ، ٢٣/١ من صحيح مسلم ، باب الترغيب في قيام رمضان، وهو التراويح ، ٤٩/٢ من سنن أبي داود ، باب في قيام شهر رمضان ، ١٦٩/٣ من سنن الترمذي ، باب ماجاء في قيام شهر رمضان ، عناب تيام الليل ، ٢٠٢/٣ من سنن ابن ماجه ، باب ماجاء في قيام شهر رمضان ، ٢٠٢/٣ من التلخيص الحبير ، باب صلاة التطوع .

لايخلو $^{(1)}$ قولكم بوجوب اتّباعه في أفعاله أن يكون (بطريق) $^{(7)}$ العقل، أو السمع $^{(7)}$.

والعقل يمنع من أن يقدم الإنسان على إيجاب فعل من ، لأجل وقوعه من غيره ، مع ثبوت العلم [باختلاف] (٤) أحوال الناس في المصالح والمفاسد في باب الأديان ، كاختلافهم في باب الأمزجة والأبدان (٢٠٥/ب) وكما أن مزاج بعضهم يقتضي تناول الحموضات والمسهّلات من المآكل والمشارب ، ومزاج آخرين يقتضى تناول الحلو أو الْمُزّه).

فلا يجوّز العقل أن يُترّل الإنسان في ذلك على قالب غيره.

كذلك وجدنا أن الشرع خالف وفاوت بين الأشخاص بحسب اختلاف أحوالهم، [فما] (7)يُستر من الحرّة يكشف من الأمّة (7)، ومايكون قُربة من المقيم الصحيح يكون ضدّه هو القربة في حق المسافر والمريض (Λ) .

وعلى هذا الاختلاف ، فهذا يعطّل دليل العقل عن إيجاب الاتبّاع للغير إلا بدلالة تدل على الموافقة من عند من يعلم المصالح ، والسمع [لم] (٩) يرد بوجوب مشل مافعله علينا ، وإذا تعنذر دليل الإيجاب بطل القول بالوجوب (١٠).

⁽١) في الأصل "خلوا" بإثبات الألف، والصواب ماأثبته.

⁽٢) هذه اللفظة مكتوبة بالهامش الأعن للمخطوط ، ولعلها استدراك من الناسخ .

⁽٣) وهذه الشبهة للقائلين بالندب ، وهكذا أوردها أبو يعلى ، انظر ٧٤٥/٣ من العدة ، وعدّها أبو الخطاب ضمن أدلة القائلين بالوقف ، انظر ٣٢١/٢ من النمهيد .

⁽٤) في الأصل: "بالاختلاف"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٥) الَّذِيُّ : بالـزاي هو:مابين الحلـو وَالحامض ، وقد سبق تعـريفه ص٣٨ من الرسالة .

⁽٦) في الأصل: "فيما"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٧) وَهذا الفرق بين الحرّة واللّأمَة يظهر في لباس الصلاة ، فالحرّه كلها عورة إلا وجهها ، والأَمّة :أمرها أوسع ، فلها أن تكشف رأسها ويديها ورجليها .

انظر ١١٢/١ من الكافي لابن قدامة ، باب شرائط الصلاة، باب ستر العورة .

⁽٨) وهذا يظهر في قصّر الصلّاة وجمّعها، والفطر في رمضان، ونحو ذلك من الرُخص مما هو معلوم بحمد الله .

⁽٩) في الأصل: "فلم"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽١٠) انظر في هذه الشبهة مختصرة ٧٤٥/٣ من العدة .

فيقال:

إِنْ [ورد](١)هـذا مِن القائل بالنـدب لم يصح ، وإِنْ ورد مِن القـائل بالـوقف فإنه أيضًا لايصح من حيث إنه وإن نفى النـدب والإيجاب [فما](٢) نفى جواز الصلاة ، والصيام ، والطـواف ، وغير ذلك ، ممـن رأى النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك .

وتجويز المفسدة كان يجب أن ينع استواء المكلّفين في حكم واحد، سواء كان ندباً، أو إيجاباً، أو وقفاً (٣)، لما ذكرت من اختلاف أحوالهم، كما ينع الإنسان من اتباع غيره في شرب دواء،أو أكل غذاء، مع وجود خالفة تأثير المزاجين.

[و](٤)يقال :

لا يجوزأن ُ نقدِم على اتباعه في فعل يفعله . ودليله يعطى حظر الاتباع، وماحظره .

ألا ترى [٢٠٦/أ]أنه استشهد شرب الأدوية ، فإننا لانجوّز أن يَشرب الدواء المسهّل لما يراه من شرب حكيم في الطب ، مقدّم في الصناعة يشرب ، لتجويزنا أن يكون ماينفعه أو يتداوى به مضرّة لنا، وداء لادواء .

و إذا لم يجز اتباعنا له بطلت هذه الطريقة (a).

وأُما نُحن فإنا لم نَقُل بالإيجاب إلا بالسمع ، وهـو الأمر باتبّاعه ، والتأسّى به ، وكونه جُعل علماً ومناراً يُحتذيٰ في التعبّدات ، ويُتبّع في

⁽١) في الأصل: "ورود"، والمتمشي مع صحة السياق ويدل عليه اللحاق ماأثبته.

⁽٢) في الأصل: "فيما "، والصواب المتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٣) المتمشي مع قواعد العربية أن يُبدلُ "أو" بأم ، لوجود لفظة "سواء".

⁽٤) في الأصل: "فيقال"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته؛ لأن المصنف لازال يجيب عن شبهة القائلين بالندب .

⁽ه) وهمى: طريقة جعل العقل وحده طريقاً لثبوت أفعال النبي صلى الله عليه وسلم، ودلالتها على الأحكام .

الأفعال ، كما جعلت الكعبة قبلة يتوجه إليها في الصلوات . وماذكرناه من الاستدلالات النظرية فيه كفاية (١).

(١) انظر ص ٦٢٢ من الرسالة عند استدلال المصنف على أن الأفعال تدل على الوجوب.

وللجواب عن الشبهة مختصرا انظر ٧٤٥/٣ من العدة .

وتد امتاز المصنف رحمه الله هنا بميزات ثلاث: أحدها: سرد كثير من الشبه مما لم أجده فيما بين يدي من مراجع ، ثانيها : الإجابة المستفيضة عنها ، ثالثها : الجمع بين الأسلوب العلمي والأدبي في الحوار مع المخالفين ، فرحمة الله عليه رحمة واسعة .

[طريق دلالة أفعاله صلى الله عليه وسلم على الوجوب السمع الاالعقل] (فصل))

إذا ثبت أن أفعاله صلى الله عليه وسلم دالة على الوجوب ، فإن ذلك من جهة السمع (١) ، خلافاً لبعض الأصوليين ، ممن قال بالوجوب إنا يجب بطريق العقل (٢).

⁽١) وإلى ذلك ذهب كثير من الأصوليين . انظر : ١٨٢/٤ من البحر المحيط ، ٧٤٩/٣ من العدة .

⁽٢) لم أقف على المراد بهم بأعيانهم، ولكن الذي يظهر لي أنهم القائلون بأن العقل يدرك حسن الأمور وقبحها، وأنه طريق لإثبات الأحكام ودلالتها .

انظر : ٣٤٧/١ من المعتمد ، ١٨٢/٤ من البحر المحيط ، ٣٤٩/٣ من العدة . ونقل الزركشي القولين اللذين أوردهما المؤلف عن القاضي أبي بكر الباقلاني ، ونسب إلى السمعاني مارجحه المؤلف ، وقال الكيا الطبري : أنه الصحيح "، ١٨٢/٤ من البحر المحيط .

[أدلة القائلين بأن طريق دلالة أفعال النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب السمع الاالعقل] (فصل))

يجمع دلائلنا:

فمنها:

أن أحوال المكلّفين مختلفة غاية الاختلاف.

ولهذا خالف الله سبحانه بينهم في التكاليف بحسب اختلاف أحوالهم، فخص العبيد والإماء بأحكام تخالف أحكام الأحْرَار (١)، وخص الإناث بأحكام تخالف أحكام الذكور (٢)، وكذلك المسافرين والحاضرين، والمرضى والأصحّاء (٣)، وأهل البادية وأهل الأمصار (٤).

فإذا كان كذلك فلم يثبت عندنا بالعقل تساوي حال النبي [صلى الله عليه وسلم] وأمّته من جهة العقل ، فلاوجه لوجوبه بطريق العقل ، من هذا الوجه الذي هو عدم[٢٠٦/ب]العلم بالمساواة ، فكيف؟ وقد بان لنا اختلاف حال النبي صلى الله عليه وسلم وحال أمته في تكاليف كثيرة ، تخفيفاً عنه تارة ، وتثقيلاً عليه أخرى ، وكرامةً له وابتلاءً (٥).

⁽١) من ذلك : وجوب صلاة الجمعة على الحرّ وسقوطها عن العبد ، ومثل: سُترة الحرّة في الصلاة تختلف عن سترة الأمة ، ومثل: النكاح للإماء بدون عدد محصور ، وتخصيص الحرائر بأربع ، ومثل: حدّ الزنا ، على الأمة نصف ماعلى الحرة ، وغير ذلك من الأحكام .

⁽٢) وهذه معروفة فيما تختص به الإناث من أحكام اللَّباس والحيض والحمل والنفاس والرضاع والنفقة والشهادة ونحوها ، أما العبادات: فالنساء في الجملة مثل الرجال ، إلا ماخصه الدليل .

⁽٣) ويظهر ذلك في قصر الصلاة وجمعها، والفطر في رمضان.

⁽٤) ومن أمثلة ذلك: وجوب الجمعة على أهل الأمصار المستوطنين، وعدم وجوبها على أهل البوادي المرتحلين، وكتب الفقه مشحونة بالفرق بين هؤلاء الأصناف، ومبينة مابين المكلفين من الاختلاف، مما أشار إليه المصنف.

⁽ه) قد سبق التمثيل على ذلك فيما هو من خصائصه صلى الله عليه وسلم ، وعزوه إلى مصادره ، انظر ص ٦٤٦،٦٤٥ من الرسالة .

فلا [يهتدي] (١) العقل إلى أن يحكم بأن تكليفه لنوع تعبّد بأنه تكليف لنا ، فلم يبق لنا طريق إلى ذلك إلا من جهة السمع ، الوارد من جهة من يعلم المصالح العامة والخاصة (٢).

فإن قيل :

هذا الاختلاف موجود بين آحاد الأمة . ثم أُمُّرُه للواحد كان أمراً للجماعة (7).

قيل : $[akl]^{(2)}$ بطريق السمع أيضا ، حيث قال : "أمري للواحد أمري للجماعة "(٥).

ومنها :

أن العقل لايهتدي (٦) إلى أصل المصالح العامة ، فكيف يهتدي (٧) إلى المراتب المصالح، والتسوية بين الأشخاص؟

إذ مالا [يهتدي] (٨) إلى الأصل لاطريق له إلى الكيفية والتفصيل.

أن نبني المسألة على أصل ، و[هو]^(٩)أن العقل لايوجب ، ولايخظُر ، ولايُعير (١٠)، فلاوجه للإيجاب هلهنا(١١).

⁽١) في الأصل "فلايتهدى"، والصواب ماأثبته.

⁽٢) انظر ٢/٥٠٠ من العدة .

 ⁽٣) إستناداً إلى الحديث المروي في هذا الصدد ، وهو "أمرى للواحد أمرى للجماعة"
 وقد سبق تخريجه والإشارة إلى عدم صحته ، انظر ص ١٥٥ من الرسالة .

⁽٤) هذه إضافة ليستقيم السياق .

⁽٥) سبق تخريجه ص٥٥ من الرسالة .

⁽٦)،(٧)،(١) في الأصل في هذه المواضع كلها كتبت اللفظة هكذا "لايتهدى"، والصواب ماأثبته .

⁽٩) هذه إضافة ليستقيم السياق.

⁽١٠) وهذه مسألة:التحسين والتقبيح العقليين ، وقد سبقت إلاشارة إليها مع العزو إلى مراجعها ص١٦٠،١٥٩ من الرسالة .

⁽١١) انظر في الاستدلال للقائلين بأن طريق دلالة أفعال النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب السمع، لاالعقل ٧٥٠/٣ من العدة .

(۲۷۲)

وقد مضى في أول الكتاب مافيه كفاية إلاثبات مذهبنا (١).

⁽١) انظر ٩١/١ – ٩٥ من الواضح للمصنف ، وهو الجزء الذي حقق الأخ د. موسى القرني .

[شبه القائلين بأن طريق دلالة أفعال الرسول على الوجوب العقل، لاالسمع] ((فصل))

في شبههم :

فمنها :

أنه إذا تَعبَد به كان ذلك من مصالحه ، فيجب أن يكون من مصالحنا أيضا (١).

ومنها أن قالوا:

إن مافعله على وجه القربة:حق وصواب ، وأن الحق والصواب: يجب الباعه (٢).

ومنها :

أن في معنى [عدم] (٣) إيجاب اتباعه مايفضي إلى ترك اتباعه ، لأن مالا يجب على الإنسان مخير بين فعله وبين تركه .

وفي ترك اتباعه إظهار خلاف عليه ، وفي ذلك إسقاط حرمته ، وإغراءُ مُ بالتنفير [٢٠٧] عنه ، وترك الانقياد (٤)له، لأن مُلكاً أو متقدّم ملّة أو طائفة

⁽١) انظر ٧٥٠/٣ من العدة .

⁽٢) انظر المصدر السابق.

⁽٣) هذه إضافة ضرورية لاستقامة السياق ، وانظر ٧٥٠/٣ من العدة .

⁽٤) والله عز وجل يقول: {فلاوربّك لايؤمنون حتى يحكّموك فيما شجر بينهم ثم لايجدوا في أنفسهم حَرَجاً مما قضيت ويسلّموا تسليما} آية رقم ٦٥ من سورة النساء.

ويقول سبحانه : {وماكان لمؤمن ولامؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم،ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبينا} آية رقم ٢٦ من سورة الأحزاب .

ويقول جل وعلا : {فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم} آية رقم ٦٣ من سورة النور .

[لو] (١)قام لدخول إنسان ، فلم يقوموا لقيامه ، أو أبعد إنسانا وهجره ، فقاربوه ولم يهجروه ، وركب للحرب فلم يركبوا لـركوبه كان إهواناً (٢)به ، وإسقاطاً لحرمته ، والعقل يأبي ذلك ، ويوجب ما يعظم حرمته ومتابعته والانقياد له .

فهذا [م]قتضى (٣) العقل ، ويكون مايأتي من أدلة السمع مؤكد [اً] (٤) للإيجاب الحاصل بأدلة العقول التي ذكرناها ، لاأنه هو المفيد لذلك (٥).

⁽¹⁾

هذه إضافة ليستقيم السياق . هكذا في الأصل: إهوانا "والمعنى: استهانة به واحتقاراً لأمره، وتصح بدون ألف (Y)هكذا: "هُوانا"، والله أعلم.

في الأصل: "يقتضى" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته. (Υ)

في الأصل: "مؤكدة"، والذي يقتضيه السياق واللحاق ماأثبته. (٤)

انظر في شبههم ٧٥٠/٣ من العدة . (0)

[الإجابة عن شبه القائلين بأن طريق دلالة أفعال النبي على الوجوب العقل ، لاالسمع] ((فصل))

في أجوبتهم :

أما الأول، و[هو] $^{(1)}$ قولهم:

إذا ثبت أنه مصلحة له كان مصلحةً لنا $[-7]^{(7)}$ دعوى عريضة .

ولا يجوز أن يظفروا فيها ببرهان ، إذ لإدليل من جهة العقل يعطى تساوى شخصين في مصلحة دينية ، ولا[د]نيوية (π) ، ولابدنيه ، بل الأصل في المكلفين الاختلاف في طباعهم ، وأمزجتهم ، وأحوالهم .

فكما لايستحيل امتناع تساوي زيد وعمرو في علاج مزاج ، أو سبب يدعو إلى الاستجابة والانقياد ، كذلك لايستحيل ولايبعد انقطاع مابيننا وبينه صلى الله عليه وسلم في المصالح الخاصة لمعنى يخصُّه [منفرد] (٤)عنَّا بأصل یکون بعینه مفسدة لنا(a).

(7)و يقال أيضا

قد يكون التعبّد له بالفعل على جهة الوجوب هو المصلحة ، كما يكون التعبّد له ندباً هو المصلحة ، وقد يكون من المصلحة جعل ماهو له ندب علينا : فرضا ، وجعل ماهو عليه فرض علينا : ندبا ، وقد تكون مصلحة ماهو عليه ندب لنا مباحاً لاواجباً ولاندبا ، أو [٢٠٧/ب]علينا محظورا.

كما ذكرنا في اختلاف التعبدات في حق المكلفين بحسب أحوالهم .

⁽¹⁾

هذه إضافة ليستقيم السياق . في الأصل: "دعوى"، والصواب ماأثبته . (Y)

[.] في الأصل حذف حرف "الدال" ولعله سهو من الناسخ ، والصواب ماأثبته . (Υ)

فَى الأصلَ هكذا: "منفرده"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته . (٤)

أنظر الجواب مختصراً في ٧٥٠/٣ من العدة . (۵)

⁽r)لازال المصنف يجيب عن شبهة القائلين بأن طريق دلالة الأفعال على الوجوب العقل، وليس السمع .

وقد علم ذلك بكون كِثير من الأمور عليه مفروضة ، وفي حقنا مندوبة ، وعليه محظورة ولنا مباحة (١).

وأما الثاني [وهو](Y)قولهم :

إن مافعله حق وصواب فيجب أن يكون متبعاً فيه : فغير صحيح، ولالازم ، لأنه إنما كان حقاً وصواباً من حيث أمر به سمعاً وشرعا ، وإلا فلا [يهتدى] (٣) العقل إلى ذلك ، فيجب ألايكون حقاً وصوابا في حقنا إلا بدليل سمعي ، وهو الطريق الذي ثبت به كونه في حقه حقاً وصوابا ، والتساوي بيننا وبينه غير معلوم ، عقلاً ولاسمعا ، فلاوجه لـدعوى كونه في حقنا صواباً وحقا ، من حيث كان في حقه كذلك .

على أنا قد اتفقنا أن ماكان حقاً وصوابا في [حق](٤)أحد المكلفين لايلزم أن يكون حقاً وصواباً في حق المكلُّف الآخر.

فصلاة الأمّة مكشوفة الرأس ، وصلاة العبد يوم الجمعة صلاة الظهر ، وترك الحائض للصلاة والصوم ، وصلاة المسافر الرباعيات من الصلوات المفروضات ركعتين حق كلُّه وصواب (٥)، وليس ذلك في حق الحرّة والحرّ ، والطاهرة والمقيم حق [أً] وصواب [١] (٦)، فلاأفسد من هذه الطريقة ، وهي أخذ حكم أحد المكلّفين من حكم الآخر قبل العلم بالدليل [على](٧) تسويةً

فأما قولهم :

إِن نفي الوجوب يبيح ترك اتباعه [٢٠٨] وذلك يؤدي إلى التنفير عنه واطراح حرمته ، والإغراء بالميل عنه ، وتسهيل مخالفته : فليس بشيء ، لأن

انظر شيئاً من ذلك ٧٥٠/٣ من العدة . (1)

هذه إضافة اليستقيم السياق . (Y)

في الأُصل: "فلايتهُّدى"، والصواب ماأثبته. (Υ)

⁽٤)

هَذه إضافة ليستقيم السياق . انظر ص ٦٧٤ من الرسالة ،حيث سبق التعليق على ذلك . (ه)

في الأصل: "حق وصواب" بالرفع، والصحيح النصب كما أثبته . (7)هذه إضافة ليستقيم السياق. (\vee)

انظر في الجواب عن شبهتهم مختصرا ٧٥٠/٣ من العدة . (٨)

الذي ينفّر عنه مخالفة أمره ، وترك الانقياد لِما دعا إليه ، أو الانخراط فيما نهى عنه .

فأما تركنا أن نفعل مثل فعله ، فليس ذلك مما ينفّر عنه ، ولايظهر لأحد أنه إنما فعل النفعل ، بل العقلاء كلهم يعلمون أن الفاعل إنما يفعل لمعنى يخصّه ، كما أنه لايكون فعلنا للتعبّد حال تركه [استراحة] (الم) وصومنا حال فطره تنفيراً عنه ، ولاميلاً عن اتباعه .

ولأنه لو كان ذلك منفراً لكان تركنارلما [خصّ] (٢) به من الفروض والمندوبات تنفيراً عنه ، ولو كان ذلك واجباً من طريق العقبل لنفي التنفير عنه السهو ، والخطأ ، والنسيان ، والغفلة ، والاستهتار بالنساء (٣) ، و تزويجه (٤) ، و خصومته لهن ، و تغاير هن (٥) عليه ، فإنهم نفروا مما دونه ، فقالوا : {مَالِهذَا الرّسُولِ يَأْكُلُ الطّعَامَ وَيَمْسِي فِي الْأُسُواق} (٢) ،

⁽١) في الأصل: "استراحته"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته ، والمعنى: أننا لـو فعلنا التعبّـد حال تركـه له لأجل استراحته وعـدم تكليفه لايُعـد تنفيراً عنـه، ولاتركـاً لا تبّاعه .

⁽٢) في الأصل: "حصر"، والصواب ماأثبته .

⁽٣) ليس معنى الاستهتار هنا : عدم المبالاة بهن ، وإنما المراد : المحبة والولوع ، كما يدل عليه السياق واللحاق ، وهو صحيح اللغة . و ر تقال في الصحاح : "يقال : فلان مستهتر بالشراب ، أي : مولع به" ، مادة (متر) ٨٥٠/٢

⁽٤) هذه اللفظة محتملة لأمرين: "الترويح"، و"التزويج"، وهي أقوى عندي، ويدل عليها السياق واللحاق.

⁽ه) ومن أمثلة ذلك: قصة تحريم العَسَل المشهورة، وماورد في سبب نزول صدر سورة التحريم ، انظر في تفسيرها ٣٨٦/٤ ومابعدها من تفسير أبن كثير . وقد رواه البخاري بطوله في كتاب المظالم ، وتناوله ابن حجر بالشرح والبيان في ٥/١١٤ من فتح البارى ، كتاب المظالم .

⁽٦) آية رقم ٧ من سورة الفرقان .

ومالوا إلى إنزال مَلَك (١) يغمسه الباري في الطبّع الإنساني يلهجه بالتزويج، وإباحة [هِبَة] (٢) النساء نفوسهن له (٣)، وجَعَل له أن يصطفي من المغنمُ مايشاء حتى النساء (٤).

ومعلوم أن هذا من أعظم ماينفر عنه.

وإنما أفرَطتُ أُمّة عيسي فيه حتى قالت : إنه إله ، للامتناع من هذا الشأن (٥) ، فكان ذلك تنفير [۱] (٦) عن الإذعان بالرسالة ، ودعوى [٢٠٨رب] السّربوبيّة ، وكان هذا منفراً عن نبيّنا صلى الله عليه وسلم و [داعياً إلى] (٧) تهمته بأنه مُؤثر ومُغْتَم ، وطالبُ الحظوظِ من الدنيا ، ومفلوت شهواته وطباعه ، [و] (٨) هذا كله تنفير ، وماصدق الباري عنه (٩) ، فبطل ماتعلّقوا به (١٠) .

⁽١) احتجاج الكافرين بإنزال ملك مع الرسول صلى الله عليه وسلم ورد كثيراً في القرآن، كما في آية رُقم ٨ من سورة الأنعام ، وآية رقم ٧ من سورة الفرقان ٤ وغيرهما .

⁽٢) في الأصل: "هيه"، والصواب ماأثبته .

⁽٣) الجملة معطوفة على قوله "وتغايرهن عليه"، ودليلها قوله تعالى : {وامرأة مؤمنة إِنْ وَهَبَتَ نفسها للنبي إِنْ أَراد النبي أَن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين}، آية رقم ٥٠ من سورة الأحزاب ، وانظر تفسيرها ٢٩٩/٣ من تفسير ابن كثير .

⁽٤) انظر ٢٤١/٢ من الخصائص الكبرى للسيوطي .

⁽ه) انظر في ضلالهم ٢٢٠/١ ومابعدها من الللّ والنحل للشهرستاني ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : "لاتطروني كما أطرت النصارى أبن مريم إنما أنا عبد فقولوا:عبد الله ورسوله" ، خرجه البخاري ومسلم عن عمر رضى الله عنه ، وقد أفاض شيخ الاسلام ابن تيميّة في الرد عليهم في كتابه القيم الجواب الصحيح لمن بدل دين المسح .

⁽٦) في الأصل: "تنفير"، بالرفع ، والصواب النصب كما أثبته .

⁽٧) هَذه إضافة ليستقيم السياق .

⁽٨) هذه إضافة ليستقيم السياق.

⁽٩) وهذاً بزعمهم ، حيث وصفه بأعلى الصفات ، وأحسن النعوت ، ومن أجمعها قوله تعالى فيه : {وإنك لعلي خُلُق عظيم} آية رقم ٤ من سورة القلم .

⁽١٠) انظر جواب شبهتهم مختصراً ٣/٧٥٠-١٥٧ من العدة .

ومن ذلك (١): إبدال الآية بالآية ، ونسخ التعبّد بعيد شروعه ، والصرف من قبلة إلى قبلة ، فإنه قد حرّ ذلك قولهم : {مَاوَلَاهُمْ عَنْ رَقْبُلَتِهُمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا } (٢)، وقال سبحانه : {وَإِذَا بَدَّلْنَا آَيَةً مَكَانَ آَيَةً مَكَانَ آَيَةً مُكَانَ آَيَةً وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ } (٣).

وكان يجب ألا يجعل في الكتاب آيات متشابهاً ت ، يُعطى ظاهرها التشبيه ، والانفعال ، وتغيّر الحال عليه والعلم بعد أن لم يعلم .

ومعلوم مافي الكتاب من هذا القبيل ، مثل: ذكر الغضب ، والرحمة ، والرضا ، والكراهة ، واليدين ، والروح ، والعين ، والوجه ، والمجيء ، والإتيان ، والمحبة ، والمكر ، وهذه كلها في الحقائق أعضاء ، وإدراكات ، وانفعالات (٤).

فإن الرحمة : رقّة توجب ألم القلب بوقوع المكروه في المرحوم ، والغضب : غليان دم القلب ، (وامتطاط حرارته طلباً للانتقام ، والكراهة : $[3]_{1}^{(0)}$ و تأباه الأوجه والطباع $[3]_{1}^{(1)}$ و المكر : ابتطان السُوء مع إظهار ضدّه ، والإتيان : المجيء [ل]قوله $[3]_{1}^{(1)}$ [تعالى] : $[6]_{2}$ رَبُّكَ $[3]_{1}^{(1)}$ مع إظهار ضدّه ، والإتيان : المجيء [ل]قوله $[3]_{1}^{(1)}$

⁽١) لازال المصنف في سياق الرد على شبهة القائلين بأن طريق دلالة الأفعال على الوجوب عقلية، وأن نفي الوجوب يبيح ترك اتباعه، ويؤدّى إلى التنفير عنه، وترك أمره.

⁽٢) لآية رقم ١٤٢ من سورة البقرة .

⁽٣) آية رقم 101 من سورة النحل ، وقد كتبت الآية في الأصل هكذا : قالوا إنما أنت مفتري " بإثبات الياء ولم أقف عليها قراءة ، والمتمشي مع مافي المصحف ماأثبته .

⁽٤) سبق التعليق على مثل ماأورده المصنف هنا من الصفات عند حديث المصنف عن المحكم والمتشابه، وأن الصحيح: أن آيات الصفات ليست من المتشابه بإطلاق، وأنها وتبست لله سبحانه على مايليق بجلاله، ولانخوض في كيفيتها ، انظر ص ٤١٨ من الرسالة .

⁽٥) مابين المعكوفتين غير واضح في الأصل تماماً هكذا: "غبانه لما يتمدد أو يتمدد" ٤ فأصلحته بما أثبته تمثياً مع سلامة السياق .

⁽٦) من قوله رحمه الله: "وأمتطاط" إلى قوله: "الطباع" مكتوب في الهامش، ولعله استدراك من الناسخ .

استدراك من الناسخ . (٧) في الأصل هكذا:"بقوله"والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽ Λ) آية رقم ۲۲ من سورة الفجر .

 $\{\hat{\underline{u}}\hat{\boldsymbol{a}}\hat{\boldsymbol{a}},\hat{\underline{u}}\hat{\boldsymbol{b}}\hat{\boldsymbol{a}}\}$ هو الانتقال والخروج من مكان إلى مثله $(1)^{1}$, إلى أمثال ذلك $(1)^{2}$.

وكم ضلّ قوم بذلك (3)، ونَفَر قوم عن الاستجابة للشرع لأجله . فالدعوى بأن العقول تمنع ذلك (6) باطلة ، لأن الشرع لايأتي إلاّ [-](7) محق العقول (7)، على أن هذاكله يلزم من قال بنفي الوجوب رأسا ، ونحن نقول بوجوب اتباعه ، وإنما نقول : إنه بالسمع .

وكون الطريق $_{4}^{4}$ لا السمع لا يحصل به ماذكره المخالف من التنفير ، وكون الطريق $_{4}^{4}$ لا الله عليه وسلم ، ولا الإغراء $_{4}^{6}$ المخالفته $_{4}^{6}$.

⁽١) آية رقم ١٥٨ من سورة الأنعام، والاحتجاج بهذه الآية هنا محل نظر؛ لأن الآية في سياق مايقع قبل يوم القيامة ، وتتمة الآية : {يوم يأتي بعض آيات ربك لاينفع نفساً إِيمَانُها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا } .

⁽٢) سبق التعليق عليه في ص٤٢٢ من الرسالة .

⁽٣) انظر في تعريف ماأورده المصنف من الصفات ومذهب أهل السنة فيها كلاً من: كتاب "التوحيد وصفات الرب جل وعلاً لابن خزيمة رص ٤٧٥ ومابعدها من الأسماء والصفات للبيهقي ، والمجلد الخامس والسادس من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

⁽٤) من حيث الخوض في الكيفية ومن حيث المعنى ، فقوم: وقعوا في التشبيه ، وآخرون: في التأويل ، وآخرون: في التعطيل ، ونحو ذلك ، وفي المراجع السابقة في الحاشية قبله مايوضح ذلك ، وانظر ص٢٠:٤١٩ من الرسالة .

⁽٥) أي: عدم وجوب الفعل على الأمة.

⁽٦) هذه إضافة ليستقيم السياق .

⁽٧) هـذه قاعدة عظيمة عند أهل السنة، وهي: أن العقل الصريح يوافق النقل الصحيح، وأنه لاتعارض بين صحيح المنقول وصريح المعقول، وقد أُلَف في هذا مؤلفات، من أشهرها: درء تعارض العقل والنقل لشيخ إلاسلام ابن تيمية رحمه الله.

⁽٨) انظر في الجواب على الشبهة مختصرا ٧٢٥٠/٣-٧٥١ من العدة . والمؤلف في هذا الفصل قد استفاد من شيخه أبي يعلى ،غير أنه أفاض كعادته في الأدلة والمناقشات، ولم أر الشيرازي في التبصرة ولاأبا الخطاب في التمهيد عقدا فصلاً لهذه القضية ، وإنما كان لأبي يعلى التميز بعقد فصل لها في العدة ٤ فصلاً لهدة ٥ دون غيره ، ممن استفاد منهم المصنف ، رحمه الله .

[المراد بالبيان بفعله صلى الله عليه وسلم، وحكم تخصيص العموم به] (فصل))

البيان بالفعل من جهته صلى الله عليه وسلم هو: أن يُفعل بعض مادخل تحريمه في عموم لفظ التحريم (١).

فإذا فعله دلنا ذلك على تخصيص العموم ، وأن مافعله لم يدخل تحت صيغة العموم .

وذلك جائز عندنا (٢)، وبه قال بعض أصحاب الشافعي (٣).

وذهب أبو الحسن الكرخي (٤): إلى أنه لا يجوز تخصيص العموم، ولاالبيان بالفعل (٥)، ووافقه في ذلك بعض أصحاب الشافعي، فلهم في هذا وجهان (٦).

(١) انظر ص ٢٤٧ من التبصرة .

(٢) انظر : ١١٨/١، ٢/٣٧٥ من العدة ، ٢٨٦/٢ من التمهيد ، ص١٨٤ من الروضة ، ص٧٣٥ من المسودة ، ٣٤٤٠٤ من شرح الكوكب المنير .

(٣) انظر : ص ٢٤٧ من التبصرة ، ٣٦٦/١ من المستصفى ، ٢٦٩/٣/١ من المحصول ، (٣) انظر : ص ٢٤٧ من التبصرة ، ٢٧/٣ من حاشية البناني على جمع الجوامع .

(٤) سبقت ترجمته ص١٣٦ من الرسالة .

(ه) انظر مذهبه : ۲۷/۲ من أصول السرخسي ، ۱۷٥/۳ من تيسير التحرير ، ۱۷٥/۳ (ه) انظر مذهبه : ۲۷/۲ من أصول السرخسي ، ۲۵۶/۳ من فواتح الرحموت .

(٦) انظر في مذهب الشافعية كلاً من :

ص ٢٤٧ مـن التبصـرة ، ٢٩٦٦ ، ٢٠٦/٢ مـن المستصفى ، ٢٦٩/٣/١ ، ٢٦٩/٣/١ من المحصول ، ٢٧٩٣ ، ٣٢٩/٢ من الإحكام للآمدي .

ويلاحظ أن المصنف رحمه الله أدخل مسألتين في هذا الفصل ، هما : مسألة حكم البيان بالفعل ، والثانية: حكم تخصيص العموم بالفعل، فليعلم، وقد سبق للمؤلف التطرق إليهما في فصول المجمّل والمبيّن ، وفصول العموم ، وحكم التخصيص بالفعل ، انظر ص كمن الرسالة ،لكن ناسب إيرادها هنا لأن الحديث عن الأفعال .

[أدلة القائلين بجواز البيان بالفعل ، وأنه مخصّص للعموم]

في أدلتنا :

فمنها :

قوله تعالى : {لتُبيّنَ لِلنَّاسِ مَانُزّلَ إِلَيْهِم } (١) ، وقوله [تعالى] : {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ مُفِي رَسُولِ اللّهِ أُسُوةً حَسَنَةً (٢) ، ولم يفصل بين القول والفعل في تخصيص العموم وبيان المجمل ، وغير ذلك من البيان . فكان ذلك على عمومه ، المقتضي لدخول قوله في البيان وفعله (٣) . ومنها :

أن النبي صلى الله عليه وسلم لماسمع أن قوماً تحرّجوا من استقبال القبلة بفروجهم في البنيان قبل قبلتنا وقبل قبلة بيت المقدس بعد نسخها أمر بتحويل مقعدته إلى القِبلة (٤).

وهذا قصْدُ منه صلى الله عليه وسلم إلى بيان تخصيص العموم ، الذي قاله في التحريم : "لاتستقبلوا القبلة ولاتستدبروها ببول ولاغائط ، لكن شرقوا [أ](٥)و غربوا(٦).

وُرُوي أنه نهى عن استقبال القبلتين بالبول والغائط (٢) فصار تحويله لقعدته نحو القبلة تخصيصاً لذلك العموم ، وبياناً [ب]أنه (٨) لم يدخل تحت

⁽١) آية رقم ٤٤ من سورة النحل .

⁽٢) آية رقم ٢١ من سورة الأحزاب.

⁽٣) انظر ص ٢٤٧ من التبصرة .

⁽٤) سبق تخريجه ص ٢٠٤ من الرسالة .

⁽٥) في الأصل: "شرقوا وغربوا"، والصواب ماأثبته، وهو ماتدل عليه المراجع الحديثية.

⁽٦) سبق تخريجه ص٢٠٤ من الرسالة .

 ⁽٧) سبق تخریجه ص ۲۰۶ من الرسالة .

⁽٨) في الأصل: "بيان أنه"، والصواب ماأثبته .

ذلك البنيان ، ولامابعد النسخ (١).

ومنها:

أن مافعله ابتداءً كان تشريعا ، كذلك مافعله بعد العموم كان تشريعا ، وإذا كان تشريعاً صار تخصيصاً [٢٠٩/ب]إذ لا يكن أن يكون الاستقبال شرعا ، والعموم الأول با [ق] (٢) على عمومه ، من حيث إن استقبالها ليس بشرع (٣).

ص ٢٤٧ من التبصرة ، ٢/٥٧٥-٥٧٦ من العدة ، ٢٧٢/٣ من شرح الكوكب المنبر.

(٢) في الأصل: "باقي"، والصواب ماأثبته .

(٣) انظر هذا الدليل : ص ٢٤٧ من التبصرة ، ٢٧٧٥ من العدة . وللنظر في أدلة القائلين بجواز البيان بالفعل، وتخصيص العموم به يراجع كل من : ص ٢٤٧ من التبصرة ، ١٢٥/٣/١ من المحصول ، ٢٢٩/٢ من الإحكام ، ٢٧٧٥ من العدة ، ٢٨٦/٢ من التمهيد ، ٣٧٢/٣ من شرح الكوكب المنير ، ص ١٥٨ من إرشاد الفحول .

⁽۱) هكذا في الأصل، والمعنى: أن الحكم بالمنع من استقبال القبلتين عند قضاء الحاجة لا يدخل في البنيان، فإنه جائز لفعله صلى الله عليه وسلم . وقوله : "ولامابعد النسخ"، معناه والله أعلم: أنّ حكم فعله أيضاً لايدخل فيما بعد ورود النسخ ، أي: لم يُنسخ ولايدخل حكمه في الزمن الذي بعد النسخ ، ولو قال : "ولم يُنسخ ذلك بعد مأو نحوها لكان أقرب إلى الإفهام، وأبعد عن إلايهام . وانظر هذا الدليل في :

[شبه المانعين من البيان بالفعل ، وتخصيص العموم به] (فصل))

في شبههم :

فمنها أن قالوا:

إِن تخصيص العموم أحد نوعي البيان ، فلا يجوز بفعله ، كالنسخ (١). ومنها :

أن النطق العام شمل الأعيان لفظاً ونطقا .

وفعله يحتمل أن يكون مخصوصاً به، ومخصوصاً له (٢).

ويجوز أن يكون هو وغيره فيه سواء ، فلأيترك العموم المتيقن بأمر (m)مايعطي فعله : خروجه هو من حكم العموم ، فأما خروجنا نحن : فلايعطي بذلك أنه مخصوص من جملة [العموم ، فإذا كان العموم يشمل المكلّفين] ، صح)(٤).

⁽١) انظر هذه الشبهة بنصها ص ٢٤٧ من التبصرة ، ٣٣٤/٢ من التمهيد ، وخلاصتها ، قياس التخصيص على النسخ، في أن كلاً منهما لايجوز بالفعل .

 ⁽۲) هكذا في الأصل ، ولم يظهر لها معنى خاص عندي، والله أعلم ، والذي في التبصرة :
 "أن يكون تخصيصا له" ص ٢٤٨ .

⁽٣) مِن قوله: "فأكثر إلى نهاية الفصل " مكتوب في الهامش، ولعله استدراك من الناسخ .

⁽٤) جاءت الجملة في الأصل هكذا: "من حمله للعموم إذا كان العموم فيشمل المكلفين صح"، والركاكة فيها ظاهرة، ولذلك أصلحتها تمشياً مع سلامة السياق كما أثبته . وخلاصة شبهتهم : دعوى احتمال خصوصية الرسول صلى الله عليه وسلم واحتمال عدم الخصوصية ، فلا يُترك العموم وهو اليقين بأمر محتمل ، وبهذا القدر ذكر الشيرازي شبهتهم ، انظر ص ٢٤٨ من التبصرة ، وبنحوه ذكرها أبو يعلى في في المهري من العدة .

[الإجابة عن شبه المانعين من البيان بالفعل ، وتخصيص العموم به] العموم به] (فصل))

في الأجوبة : أما الأول^(١): فيحتمل أن نقول :

إن النسخ بفعله جائز ، فقد ذهب إليه بعض العلماء (Υ) و اختاره بعض أصحاب الشافعي (Υ) .

ولو سلّمنا فإن النسخ يخالف التخصيص ، لأنه يجوز التخصيص للكتاب بالقياس والسنّة (٤)، وإن لم يُجُز النسخ بهما ، لأن النسخ : رفع للحكم رأسا ، والتخصيص: بيان للمراد باللفظ العام (٥).

وأما الثاني، ودعوى احتماله: فصحيح، لكن الأظهر من المحتملين: مساواته رلأُمّته في ذلك، وأنه لايفعل ذلك بعد نهيه خاصاً إلا ويبيّن تخصيصه بذلك، وإلا كان تلبيساً، ومُوقعاً للأمة في شك في بقاء الأول على عمومه، أو تخصيصه (٦).

(١) وهو:قياس التخصيص على النسخ في عدم جواز كل منهما بالفعل .

(٢) وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله، واختاره أبو يعلى . انظر : ٨٣٨/٣ من العدة ، ص ٢٢٨ من المسودة ، ٣/٥٦٥ من شرح الكوكب المنير ، ص ١٩٢ من إرشاد الفحول .

(٣) ومنهم: الشِّيرازي في اللمع ص٥٥، وانظر ص٢٤٨ من التبصرة.

(٤) المراد السنّة الآحادية، وقد سبق أن عقد المصنف فصلاً خاصاً في حكم التخصيص بها ، انظر ص١٦٦ من الرسالة .

(٥) حاصل الإجابة عن شبهتهم : هو عدم التسليم بقياس التخصيص على النسخ بلأن من العلماء من أجاز النسخ بالفعل ، ولو سلمنا بعدم جواز النسخ بالفعل فإن هناك فرقاً بين التخصيص والنسخ من حيث جواز التخصيص للكتاب بالسنة والقياس، ولا يجوز النسخ بهما ، فالنسخ : رفع ، والتخصيص : بيان ، والله أعل انظر في الجواب عن شبهتهم : ص ٢٤٨ من التبصرة ، ٢٢٤/٣ من التمهيد . وقد سبق بيان مذهب المصنف رحمه الله في ذلك ص ١٨٤،١٦٦ من الرسالة ، أما حكم النسخ بهما فسيأتي في فصول النسخ ص ٧٤٣ ومابعدها من الرسالة .

(٦) انظر الجواب عن شبهتهم تختصرًا في : ص ٢٤٨ من التبصرة ، ٢٣٤/٢ من التمهيد.

[الحكم إذا تعارض القول والفعل في البيان فأيّهما أولى؟] (فصل))

إذا ثبت أن الفعل يحصل به البيان ، فإذا تعارض القول والفعل في البيان، فالقول أولى من الفعل (١).

ولأصحاب الشافعي وجهان :

أحدهما : مثل قولنا(7).

والثاني : الفعل أولى من القول (٣).

وقِال بعض الأصوليين : هما سواء في البيان ، القول والفعل (٤).

(۱) وهو مذهب جمهور الأصوليين، حيث يقدّمون القول على الفعل مطلقا ، سواء تقدّم الفعل أم تأخر ، جُهل التاريخ أم عُلم . انظر : ۱۹۸۱ من المعتمد ، ۱۷۶/۳ من قواتح النظر : ۱۹۸۱ من المعتمد ، ۱۷۲/۳ من العضد على ابن الحاجب ، ص ۲۶۹ من التبصرة ، ۱۹۱/۱ من الإحكام للآمدي ، ۱۹۸/۶ من البحر المحيط ، ۲۳۰/۳ من التمهيد ، ص ۶۰ من إلاحكام للآمدي . ۱۹۸/۶ من البحر المحيط ، ۲۳۰/۳ من التمهيد ، ص أرشاد الفحول .

(٢) وعليه أكثر الشافعية ، قال الزركشي في البحر المحيط : "وهـو مذهب الجمهور ... وظاهر كلام ابن برهان أنه المذهب ، وجزم به الكيا ... وكذا جزم به الأستاذ أبو منصور ، وصححه الشيخ في اللمع ، والإمام في المحصول ، والآمدي في الإحكام " ،

وانظر : ص ٦٩ من اللمع ، ص ٢٤٩ من التبصرة ، ٢٧٢/٣/١ من المحصول ، ١٩١/١ من الإحكام .

(٣) قال الزركشي في البحر المحيط: "وُنقل عن اختيار القاضي أبي الطيب" ١٩٨/٤. وانظر: ص٢٤٩ من التبصرة، ١٩١/١ من الإحكام.

(٤) فلا يترجّح أحدهما على الآخر إلا بدليل ، قال الزركشي في البحر المحيط : "وحكاه ابن القُشيري عن القاضي أبي بكر ، ونصره ، واختاره ابن السّمعاني في القواطع " ١٩٨/٤ .

ونسبه الشيرازي وأبو الخطاب لبعض المتكلمين.

انظر : ص ٢٤٩ من التبصرة ، ٣٣١/٢ من التمهيد .

[أدلة القائلين بأنه إذا تعارض القول والفعل في البيان،فالقول أولى] (فصل))

في أدلتنا :

فمنها:

أن القول يدل على الحكم بنفسه ، والفعل يدل عليه بواسطة ، [(١) استدلالنا على [٢١٠]أن الفعل جائز من جهة أن النبي صلى الله عليه وسلم فَعُله ، وهو لايفعل مالايجوز ، فكان مادل على الحكم بنفسه أولى مما دل عليه بواسطة (٢).

ولأن الفعل يبين بالقول ، فإنه لما حج قال : "خُذُوا عنيّ"(٣)، ولما صلّىٰ قال : "حُذُوا عنيّ"(٤).

فبيّن الفعل بالقول ، والقول لأيحتاج إلى بيان بالفعل (٥).

ومنها:

أن القول يتعدّى ، والفعل ُ مُختلَف في كونه يتعدّى حكمه إلى غيره (٦).

فمِن الناس من قال : [لايتعـدّى (V)حكمه إلى غيره إلا بدليـل (Λ) .

⁽١) في الأصل: "هو"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته .

⁽٢) أنظر هذا الدليل: ص ٢٤٩ من التبصرة ، ٣٣١/٢ من التمهيد .

⁽٣) سبق تخريجه ص٧٤ه من الرسالة .

⁽٤) سبق تخريجه ص٤٧٥ من الرسالة .

⁽٥) انظر ص ٢٤٩–٢٥٠ من التبصرة .

⁽٦) انظر ص ٢٤٩ من التبصرة .

⁽٧) في الأصل: "يدعى لله وهو تصحيف ظاهر ، والصواب المتمشي مع صحة السياق ما أثبته ، وهو بنصّه موجود في التبصرة ص ٢٤٩ .

⁽٨) انظر : ص ٢٤٩ من التبصرة ، ١٩٨/٤ ومابعدها من البحر المحيط ، ٣٣١/٢ من التمهيد .

فكان ماتعدى بالإجماع بنفسه أولى مما في تعديه إلى غيره خلاف . وفي هذه الدلائل دلالة على من رجّح الفعل (١)، وعلى من سوّى بين الفعل والقول جميعا (٢).

⁽١) أي: ردُّ على من رجّح الفعل على القول، ومَن قال بالتسوية بينهما .

⁽٢) انظر في أدلة القائلين بأن القول أولى من الفعل كلاً من :
٢٥٩/١ من المعتمد ، ١٧٦/٣ ومابعدها من تيسير التحرير ، ٢٠٢/٢ من فواتح الرحموت ، ٢٧/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ص٢٤٩ من التبصرة ، ١٩٨/٤ ، من المحيط ، ٢٠٢/٢ من التمهيد ، ص٤٠ من إلاحكام ، من البحر المحيط ، ٣٣١/٢ من التمهيد ، ص٤٠ من إرشاد الفحول .

[شبه القائلين بأن الفعل أولى من القول في البيان عوالقائلين بالتسوية بينهما ، والإجابة عنها] (فصل))

في شبههم :

[أولاً: شبه القائلين بأن الفعل أولى من القول ، والإجابة عنها].

فأما من قال : إن البيان بالفعل أبلغ وآكد ، وهو مقدم ، فإنه تعلّق بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال للذي سأله عن مواقيت الصلاة : "صلّ معنا"(١)، ورُوي : "اجْعَلْ صَلاتَك مَعنا"(٢)، وصلى به جبريل عليه السلام ، وقال له لمّا صلى به في اليوم الأول في وقت ، وفي الثاني في وقت آخر : "يامحمد : الوقت مابين هذين "(٣).

وقال النبيّ صلى الله عليه وسلم : "الشهر تسع وعشرون " $(\frac{1}{3})$ ثم أكد البيان بأصابعه ، فقال : "الشهر هكذا وهكذا" (٥)، وقال : "أوقد فعلوها؟، حوّلوا مقعد (7)إلى القِبلة "(7).

فهذه الروايات : دلَّت على بيان القول بالفعل مع وجود القول ، وهذا تقديم وترجيح للفعل على القول (٨).

ومنها أن قالوا:

⁽١) سبق تخريجه ص٧٤ه من الرسالة .

⁽٢) سبق تخريجه ص٧٤ه من الرسالة .

⁽٣) سبق تخريجه ص ٦٤٨ من الرسالة .

⁽٤) سبق تخريجه ص٤٩٥ من الرسالة .

⁽ه) سبق تخريجه ص٤٩٥ من الرسالة .

⁽٦) في الأصل: "مقعدى"، والصواب ماأثبته، وهو الذي تدل عليه المراجع الحديثية، التي سبق العزو إليها ص ٢٦٩ من الرسالة .

 ⁽٧) سبق تخريجه ص ٦٢٩ من الرسالة .

⁽۸) انظر : ص 70^{-1} من التبصرة ، 7/777 من التمهيد .

كل معلم ومبين إذا أراد إيصال فهم مايقول إلى من يعلمه ويخبره استعان بإشارته بيده ، وبالخطوط ، والأشكال في ذلك ، وهذا لمعنى ، وهو : أنّ مِن الهيئات[٢١٠/ب]مالاتتحصل صورته في القلب بمجرد النطق ، حتى ينضم إليه تصوير ذلك بالفعل .

وَ إِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا بَانَ أَن الفعل مقدّم في باب البيان (١).

فيقال :

أمنّا ماذكرت : فيعطى أنهما $(mels)^{(7)}$ ، لأنك استدللت بأنه وُجد البيان بالفعل ، ووُجد البيان بالقول ، وهذا يوجب تجويز البيان بهما ، ونحن قائلون به ، فأما الترجيح : فيحتاج إلى شيء آخر (π) .

والقول الفصل عندي في ذلك : أن لنا أفعالاً يَقُصُر القول عنها ، فالتعبير عنها بالصور أبلغ منه بالصيغ لأن الصور إلى الصور أقرب .

وذلك مثل قول القائل: "رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حَصَى الْخُذُفِ" (٤).

⁽١) انظر : ص٢٥٠ من التبصرة ، ٣٣٢/٢ من التمهيد .

⁽٢) هذه اللفظة مكتوبة بهامش المخطوط ، ولعلها استدراك من الناسخ .

⁽٣) انظر في الجواب عن شبهتهم : ص ٢٥٠ من التبصرة ، ٣٣٢/٢ من التمهيد .

⁽٤) خرجه مسلم وأحمد وأهل السنن من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه .
انظر : ٢/٤٤٢ من صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب استحباب كون حصى الجماد بقدر حصى الخذف ، ٢١٢-٢١٢ ، ١/٤٤ ، ٢٧/٥ ، ٢٧٦٦ من مسند أحمد ، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، ٢٠٠/٢ من سنن أبي داود ، كتاب المناسك ، باب في رمي الجمار ، ٣/٣٢٦ من سنن الترمذي ، كتاب الحج ، باب ماجاء أن الحجار التي يرمى بها مثل حصى الخذف ، ٥/٣٧٢-٢٧٥ من سنن النسائي ، كتاب الحج ، المكان الذي ترمي منه جمرة العقبة ، عدد الحصى التي ترمي بها الجمار ، ٢٠٠٨ من سنن ابن ماجه ، كتاب المناسك ، باب في الرمي عثل حصى الخذف .

وانظر ٢٦٣/٢ من التلخيص الحبير ، كتاب الحج ، باب دخول مكة وبقية أعمال الحج .

 $[e]^{(1)}$ هـذا بيان ، فإذا أخذ من الأرض حصاة ثم خُذف بها فقال : "بمثل هذه رمى ، وكذا رمى "(٢)، فأبان نقدها (٣) صورة ، وبرميه بها صورة كان أبلغ ، وكذلك بيان قوله : "إذا الْتقی الختانان وجبل الغُسل "(٤)، فأخذ يشكّل بيده صورة الالتقاء ، وأنها محاذاة جلدة ختانه بجلدة ختانها ، كتقابل الفارسين ، إذ ليس بينهما اجـ[ت]ماع (٥)كان أبلغ ، وكذلك إذا أراد بيان أن النبي صلى الله عليه وسلم تيمّم بضربة واحدة ، وجعل بطون أصابعه لوجهه وبطون كفيه ليديه (٢)، [ف]التصوير (٧)أبلغ من التقرير بالقول . فهذا وأمثاله مما لابد للقول من إشارة بصورة الفعل ليحصل الفهم . حتى إن المبطيء الفهم يتحصّل له بالإشارة همنا في أمثال هذه الصورة حتى إن المبطيء الفهم يتحصّل له بالإشارة همنا في أمثال هذه الصورة

(١) هذه إضافة ليستقيم السياق.

⁽٢) وقد قال هن صلى الله عليه وسلم لما رمى الجمار وقد أعلم الناس بنوعية الحصى الذي يُرمى به فقال: "أمثال هؤلاء فارموا، وإياكم والغلق في الدين"، انظر ٢٦٣/٢ من التلخيص الحبير، كتاب الحج ، باب دخول مكة وبقية أعمال الحج إلى آخرها.

⁽٣) مُكذا في الأصل ، ولعل المراد: نوعها وقدرها وحجمها ، والله أعلم .

⁽٤) سبق تخريجه ص٦٣٠ من الرسالة .

⁽٥) في الأصل: "اجماع"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

انظر في صفة تيمّمه صلى الله عليه وسلم:

١٥١/١ من صحيح البخاري ، كتاب التيمّم ، باب التيمّم للوجه والكنين ،

٢٧٩/١ من صحيح مسلم ، باب التيمّم ، ٢٦٥/٢ من مسند أحمد ، مسند عمار بن ياسر رضي الله عنه ، ٢٦٨/١ من سنن أبي داود ، باب التيمّم ، ٢٦٨/١ من سنن الترمذي ، باب التيمّم ، ١٦٣/١ من سنن النائي ، باب بدء التيمّم ، باب التيمّم في الحضر ، ١٨٧/١ من سنن ابن ماجه ، أبواب التيمّم ، باب ماجاء في التيمّم ضربة واحدة ، ١٩٧/١ من سنن الدارقطني ، باب التيمّم ، باب المائي من سنن البيهة ي ، كتاب الطهارة ، باب التيمّم بالصعيد الطيّب ، ١٩١/١ من التلخيص الجبير ، كتاب التيمّم .

⁽٧) هذه إضافة ليستقيم السياق .

مالايتحصل له بالعبارة، (ولنا: [الاستثناء بالله لايتاً فيه التصوير بالفعل])(١)، ولا يُخرج البيان عنه $[a]^{(\Upsilon)}$ إلا صيغة قول الأصورة ، وذلك مثل أعمال القلوب ، والدواخل على النفوس من الآلام التي تتحصّل لكل واجد لها ، ومن عرضتُ له في خاصة[٢١١/أ]نفسه دون أن تتعدّى إلى غيره . فإذا أراد أن يُعلم بها غيره صا[غ] (٣)قولاً يعبّر به عنها ، إذ لا يكنه إخراجها بشكل يدركه العِيان(٤).

فإذا ثبت هذا ، وأن [هذا] (٥) القبيل من الأفعال ، [ف]هذا (٦) التأكيد $[a_0]^{(\gamma)}$ الذي يحصل به تأكيد بيان القول ، $[[e^{(\lambda)}]^{(\lambda)}]$ هذا التقصير في الذي لا يحصل به البيان .

جئنا إلى ترجيح القول، فقلنا:

إِن القول ينوب عن الأمور العارضة في النفوس ، إذ لكل منها اسم موضوع ، وعن الصور الظاهرة أيضا ، فقد عَمل القول في الأمرين جميعا (١٠)، وإن كان في أحدهما أقصر ، والصور من الأفعال لاتعمل في البيان عن أعمال القلوب ، وعوارض النفوس ، وهواجس الصدور ، فبان

العبارة في الأصل ركيكة، وغير واضحة الأنها مكتوبة في الهامش هكذا "ولنا (1)استثناء ألا الثاني فيها التصوير بالفعل له التصوير بالفعل"، والمتمشي مع صحة السياق ماأثبته .

في الأصل: "عنها"، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته. (٢)

في الأصل: "صار"، والمتمشيّ مع صحة السياق ماأثبته . (٣)

حاصل : قياس أعمال القلوب على الاستثناء ، فكما أن الاستثناء لايعبر عن إلا (ξ) بالاستثناء قولاً م فكذلك أعمال القلوب لا يمكن أن يعبّر عنها إلا بالقول.

⁽ه)

⁽٦)

هذه إضافة ليستقيم السياق . هذه إضافة ليستقيم السياق . هذه إضافة ليستقيم السياق . (γ) وهذه الإضافات اضطررتُ إليها لأن العبارة في الأصل ركيكة، هكذا "فإذا ثبت هذا وأن القبيل من الأفعال هذا التأكيد الذي يحصل به تأكيد بيان القول".

هذه إضافة ليستقيم السياق . (Y)

في الأصل: "منها، والمتمشى مع صحة السياق ماأثبته. (9)

⁻وهما: أمر أعمال القلوب، وأمر الصور الظاهرة. (1.)

ترجيح القول على الفعل ، فلكُل صورة من الأعمال الظاهرة والباطنة جميعاً صيغة ، وليس لكل صورة في النفوس والقلوب صورة (١).

[شبهة القائلين بالتسوية بين القول والفعل في البيان ، والإجابة عنها] :

وأما شبهة من سوّى بينهما : فإنه لَخَظَ بعض الأفعال أن لها صوراً يمكن إخراجها إلى الوجود أشكالا ، فيدركها الحسّ بإدراك أمثالها ،التي يُقصد بها البيان (٢) ، وبعضها : يُقصر الإنسان عن إخراج شكل لها أو مِثل ، إذ لامثل لهامن خارج ، وهي عوارض النفوس ،و أعمال القلوب ، فجعلهما سواء .

وقد تضمّن مالحظناه الجواب عما وقع لهذه الطائفة (٣).

وأن الغامض والظاهر ، وماله شكل ، ومالاشكل له، يمكن التعبير عنه بالقول الوجيز ، والحدود الخاصة، الكاشفة عن حقيقة الشيء .

وأما الفعل: فلا يكن البيان به إلا فيما يظهر منها (٤)، فبان الترجيح للأقوال على الأفعال (٥).

⁽١) انظر في الرد على شبهة القائلين بأن الفعل أولى من القول : ص ٢٥٠ من التبصرة ، ٣٣٢/٢-٣٣٣ من التمهيد .

⁽۲) انظر شبهتهم ص۲۵۰ من التبصرة .

⁽٣) وهي: طائفة من سوّى بين القول والفعل في البيان .

⁽٤) انظر في الجواب على شبهة من سوّى بين القول والفعل في البيان ص ٢٥٠ من التبصرة .

ولايفوت التنبيه على أن أبا يعلى رحمه الله قد أغفل هذا الفصل في العدة عند حديثه عن الأفعال .

⁽ه) وبهذا يتم ماعقده المصنف رحمه إلله من فصول في أفعاله صلى الله عليه وسلم ودلالاتها ، وهذا الموضوع مهم جداً أوسعته كتب الأصول بحثاً وتفصيلاً كما مر ذكر بعض المراجع في ذلك ، بل هناك دراسات خاصة، ورسائل علمية مستقلة بهذا الموضوع، يحسن التذكير ببعضها لمن أراد الاستفادة ، منها : كتاب للدكتور محمد الأشقر، بعنوان "أفعال النبي صلى الله عليه وسلم" ، ورسالة للدكتور محمد العروسي عبد القادر، بعنوان "أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم، ودلالتها على =

•		١.
	4 A 1	- 1
	791	
		• ,

الأحكام"، ومنها رسالة ماجستير للدكتور مفيد أبو عمشة بعنوان: "أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم، ودلالتها على الأحكام الشرعية". أما موضوع: "تعارض الأقوال والأفعال" فللحافظ العلائي كتاب خاص به بعنوان "تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال" ذكر فيه ستين صورة للتعارض، وفصل أحكامها، وقد نشرت ملحقة بكتاب أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم "للدكتور محمد الأشقر.

نم الجزء الناني من الرسالة وبلبه الجزء النالة وببدأ بيانة وببدأ بيانة وببدأ بعند (بي بعالني بما نعبد النائي بما نعبد النائي بما نعبد النائي بما نعبد